



جامعة الكويت
مركز البحوث والدراسات والنشر



شَرْحَا الزَّامِلِ وَالتَّمِيمِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ (دِرَاسَةٌ مُوَازِنَةٌ)

تأليف

الدكتور أرشد فلاح يوسف يعقوب

الطبعة الاولى

٢٠٢٥

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر
جامعة الكوت



٤١٥

ي ٦٧٩ يعقوب ، ارشد فلاح يوسف

شرح الزامل والتميمي على ألفية ابن مالك / أرشد فلاح يوسف يعقوب.
- ط١ - بغداد: مركز البحوث والدراسات والنشر، مطبعة جامعة
الكوت، ٢٠٢٥.

٣٣٨ ص؛ ٢٤ سم .

١ - قواعد اللغة العربية - النحو - أ - العنوان

رقم الايداع

٢٠٢٥/ ١٥٥٢

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

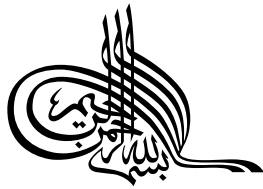
١٥٥٢ لسنة ٢٠٢٥ م

ISBN: 978-9922-726-26-7

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في كلية الكوت الجامعة
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.





﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ

وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ

وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾

[الإسراء : ٨٠]

تَبْتُ المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-هـ	المقدمة :
٣١-١	التمهيد التعريف بالشارحين وبشروح الألفية القديمة والحديثة
٢٠-١	أولاً- في الشارحين الزامل، والتّميمي:
٩-١	أ- الشيخ علي بن محمد الزامل (حياته وآثاره):
٢٠-١٠	ب-الأستاذ الدكتور صبيح التميمي: (حياته، وآثاره):
٣١-٢٠	ثانياً- في شروح الألفيّة (القديمة، والحديثة):
٢٧-٢١	أ- شروح الألفية القديمة:
٣١-٢٨	ب- شروح الألفية الحديثة:
٣٠-٢٨	١- الشروح المطبوعة:
٣١	٢- الشروح المسجلة صوتياً:
١١٣-٣٢	الفصل الأول منهج الشارحين في عرض المادة العلمية
٧٥-٣٢	المبحث الأول الملاحح المنهجية العامة للشارحين
٣٣-٣٢	توطئة:
٣٦-٣٣	أولاً- افتتاح الشرحين بالمقدمة:
٣٩-٣٦	ثانياً- تقسيم الأبواب العامة إلى عناوين فرعية:
٤٢-٣٩	ثالثاً- ذكر أبيات الألفيّة، وتكرارها:
٥٢-٤٢	رابعاً - التمهيد قبل التفصيل :
٤٤-٤٣	١- إعراب موجز لما أشكل:
٤٥-٤٤	٢- بيان معاني الألفاظ الغامضة في متن النظم:
٤٦-٤٥	٣- بيان ما تشتمل عليها أبيات الألفية:
٤٨-٤٧	٤- ربط الدرس السابق باللاحق:
٤٩	٥- الإشارة إلى قضايا صرفية بالنظم:
٤٩	٦- الضرورة الشعرية:

الصفحة	الموضوع
٥٠	٧- تعليلهما ما يحتاج إلى تعليل:
٥٢-٥١	٨- حدُّهما للمصطلحات النحوية:
٥٢	٩- الإشارة إلى اللغات (اللهجات) الواردة في متن الألفية:
٥٤-٥٣	خامساً- بيان الشارحين لمنهج ابن مالك في ألفيته:
٥٣	١- في اكتفاء ابن مالك بالتمثيل:
٥٤-٥٣	٢- في ترتيب أبواب الألفية:
٥٤	سادساً- الاستعانة بالحاشية:
٧٤-٥٥	سابعاً- اتباعهما المنهج التعليمي:
٥٦-٥٥	١- سهولة العبارة، ووضوح الفكرة:
٦٠-٥٦	٢- التفصيل في الشرح، والإيضاح:
٦٢-٦٠	٣- غزارة الشواهد والأمثلة، والعناية بإعرابها:
٦٤-٦٣	٤- استشادهما بأبيات من منظومات تعليمية أخرى:
٦٥-٦٤	٥- اعتماد الوسائل التعليمية الحديثة:
٦٥	٦- تصويبهما الخطأ من خلال الجملة:
٦٨-٦٦	٧- جمعهما المسائل المتفرقة في الألفية:
٧٠-٦٩	٨- اتباعهما أسلوب الأسئلة، والأجوبة:
٧١-٧٠	٩- إغناؤهما الشرح بالفوائد:
٧١	١٠- تأكيد ثبات فهم المسألة، واستقرارها:
٧٢	١١- اختصارهما الشرح بالخلاصة:
٧٣-٧٢	١٢- ذكرهما للقواعد العامة:
٧٤	١٣- إحصاؤهما المسائل بالأعداد المتوالية:
٧٥-٧٤	ثامناً- ختام الشرحين:
٩٥-٧٦	المبحث الثاني مصادر الشارحين النحوية
٨٨-٧٦	أولاً- مصادر الزامل النحوية:
٧٩-٧٧	١- ابن عَقيـل:
٨٢-٧٩	٢- ابن مالك:

الموضوع	الصفحة
٣- ابن الناطم:	٨٤-٨٢
٤- ابن هشام الأنصاري:	٨٦-٨٥
٥- خالد الأزهرى:	٨٧
ثانياً- مصادر التميمي النحوية:	٩٥-٨٨
١- سيوييه:	٨٩-٨٨
٢- المبرد:	٩١-٩٠
٣- ابن هشام الانصاري:	٩٢-٩١
٤- ابن يعيش:	٩٤-٩٢
٥- ابن مالك:	٩٥-٩٤
المبحث الثالث تعقيبات الشارحين للألفية	١١٣-٩٦
أولاً- ما ورد عند الشارحين من اعتراضات على الألفية:	١٠٧-٩٦
أ- في شرح الزامل:	١٠٣-٩٦
١- اعترضه على نظم الألفية:	٩٧-٩٦
٢- اعترضه على من يدافع عن الألفية:	٩٧
٣- يذكر اعتراض غيره على الألفية:	٩٨-٩٧
٤- اعترضه على النحاة:	١٠٣-٩٨
ب- في شرح التميمي:	١٠٧-١٠٣
١- اعتراض خاص على نظم الألفية:	١٠٥-١٠٣
٢- يعرض اعتراض غيره على الألفية:	١٠٧-١٠٥
ثانياً- ما ورد عند الشارحين من ثناء، أو دفاع عن الألفية:	١٠٩-١٠٧
أ- عند الزامل:	١٠٨-١٠٧
١- ثناؤه على الألفية:	١٠٧
٢- يذكر دفاع غيره عن الألفية:	١٠٨-١٠٧
٣- يتبع الاعتراض على الألفية الدفاع عنها:	١٠٨
ب- عند التميمي:	١٠٩-١٠٨

الصفحة	الموضوع
١٠٨	١- قد يشير إلى دفاع غيره عن نظم الألفية:
١٠٩	٢- يتبع الاعتراض على الألفية بالدفاع عنها:
١١٣-١٠٩	ثالثاً- استدراكات الشارحين على الألفية:
١١١-١٠٩	أ- في شرح الزامل:
١١٠-١٠٩	١- الإضافة مع التصريح بما أغفله الناظم:
١١٠	٢- الإضافة دون التصريح بما أغفله الناظم:
١١١	٣- يذكر مرادف الإضافة (تنتمه):
١١٣-١١١	ب- في شرح التميمي:
١١٢-١١١	١- الإضافة مع التصريح بما أغفله الناظم:
١١٣-١١٢	٢- الإضافة دون التصريح بما أغفله الناظم:
١١٣	رابعاً- ملاحظات الزامل والتميمي النحوية على شرح الألفية:
١٩٢-١١٤	الفصل الثاني أصول النحو عند الشارحين
١١٥-١١٤	توطئة:
١٦٥-١١٦	المبحث الأول السماع
١٣٢-١١٧	أولاً- القرآن الكريم وقراءاته:
١٢٣-١١٧	١- القرآن الكريم :
١٣٢-١٢٤	٢- القراءات القرآنية:
١٤٣-١٣٣	ثانياً- الحديث النبوي الشريف:
١٦٢-١٤٤	ثالثاً- كلام العرب شعراً ونثراً:
١٥٨-١٤٦	١- الشعر:
١٦٢-١٥٨	٢- النثر:
١٦٣	أولاً: خلاصة شواهد السماع عند الزامل:
١٦٤	ثانياً: خلاصة شواهد السماع عند التميمي:
١٦٥	ثالثاً: نسبة التفاوت والتقارب بين الشارحين في الشواهد السماعية:
١٧٨-١٦٦	المبحث الثاني القياس

الصفحة	الموضوع
١٦٦-١٦٧	توطئة:
١٦٧-١٦٨	أولاً- القياس لغةً واصطلاحاً:
١٦٧	القياس لغةً:
١٦٧-١٦٨	القياس اصطلاحاً:
١٦٩-١٧٢	ثانياً- أركان القياس:
١٧٠	١- الأصل (المقيس عليه):
١٧١	٢- الفرع (المقيس):
١٧١-١٧٢	٣- الجامع(علة):
١٧٢	٤- الحكم:
١٧٩-١٩٢	المبحث الثالث الإجماع والاستصحاب
١٧٩-١٨٦	أولاً- الإجماع:
١٧٩	توطئة:
١٨٠	١- الإجماع لغةً واصطلاحاً:
١٨٠	في اللغة:
١٨٠	في الاصطلاح:
١٨١	٢- شروط صحة الإجماع:
١٨٤-١٨٥	٣- صور الإجماع الواردة عند الشارحين:
١٨٦-١٩٢	ثانياً- استصحاب الحال أو الأصل:
١٨٦	توطئة:
١٨٧	١- الاستصحاب لغةً واصطلاحاً:
١٨٧	في اللغة:
١٨٧	في الاصطلاح:
١٨٨	٢- نوعا الاستصحاب:
١٨٨	أولاً- أصل الوضع:

الصفحة	الموضوع
١٨٨	ثانياً- أصل القاعدة:
١٩٢	٣- العدول عن الأصل:
٢٣٨-١٩٣	الفصل الثالث التفكير النحوي عند الشارحين
٢٠٥-١٩٣	المبحث الأول العامل
١٩٣	توطئة:
١٩٤	أولاً- العامل لغةً واصطلاحاً:
١٩٤	في اللغة :
١٩٤	في الاصطلاح:
١٩٨-١٩٥	ثانياً- موقف الشارحين من العامل:
٢٠١-١٩٩	١- التأويل:
٢٠٥-٢٠٢	٢- التقدير:
٢٢٠-٢٠٦	المبحث الثاني التعليل
٢٠٧-٢٠٦	توطئة:
٢٠٩-٢٠٨	١- العلة والتعليل بين اللغة والاصطلاح:
٢٠٨	أولاً- العلة والتعليل في اللغة:
٢٠٩-٢٠٨	ثانياً- العلة والتعليل في الاصطلاح:
٢١٧-٢١٢	٢- أقسام العلل:
٢١٢	أولاً- تقسيم ابن السَّراج:
٢١٣-٢١٢	ثانياً- تقسيم الزجاجي:
٢١٣	ثالثاً- تقسيم الرماني:
٢١٤	رابعاً- تقسيم ابن جني:
٢١٦-٢١٤	خامساً- تقسيم الجليس الدِّينوري:

الصفحة	الموضوع
٢١٧	سادساً- تقسيم ابن مضاء القرطبي:
٢١٧	سابعاً- تقسيم السيوطي:
٢٢٠-٢١٨	٣- العلل الواردة عند الشارحين:
٢١٨	أولاً- علة السماع:
٢١٨	ثانياً- علة كثرة الاستعمال:
٢١٩-٢١٨	ثالثاً- علة التشبيه:
٢١٩	رابعاً- علة التسمية:
٢١٩	خامساً- علة النظر:
٢٢٠-٢١٩	سادساً- علة التخفيف:
٢٢٠	سابعاً- العلة التعليمية:
٢٢٠	ثامناً- علة الأصل:
٢٢٠	تاسعاً- علة الاستتقال:
٢٣٨-٢٢١	المبحث الثالث المذهب النحوي عند الشارحين
٢٢١	المذهب لغة واصطلاحاً:
٢٢١	في اللغة:
٢٢١	في الاصطلاح:
٢٢٤-٢٢١	أولاً- المصطلحات النحوية:
٢٣٨-٢٢٥	ثانياً- مسائل الخلاف النحوي:
٢٢٥	توطئة:
٢٢٥	الخلاف لغة واصطلاحاً:
٢٢٥	في اللغة:
٢٢٥	في الاصطلاح:
٢٣٨-٢٢٦	موقف الشارحين من مسائل الخلاف النحوي:
٢٢٩-٢٢٦	١- ترجيح الزامل للمذهب البصري والتميمي للمذهب الكوفي:
٢٣١-٢٢٩	٢- اتفاق الشارحين على ترجيح المذهب الكوفي:
٢٣٣-٢٣٢	٣- ترجيح الزامل من خلال لفظة (التحقيق):

الموضوع	الصفحة
٤- أثر الدراسات اللغوية الحديثة على ترجيح التميمي:	٢٣٣-٢٣٤
٥- ترجيح الشارحين أحد وجهي الخلاف لوروده في القرآن الكريم:	٢٣٤-٢٣٥
٦- مسائل خلافية لا طائل تحتها	٢٣٦-٢٣٧
٧- عرض المسائل الخلافية دون ترجيح:	٢٣٧-٢٣٨
الخاتمة :	٢٣٩-٢٤٤
الملاحق:	٢٤٥-٢٨٢
ثبت المصادر والمراجع:	٢٨٣-٣٠٦
:Abstract	A-B

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على مَنْ دعا إلى الألفة، والمحبة بين المسلمين عبد الله ونبيه ورسوله محمد (ﷺ) أفصح من نطق بالضاد من الناس أجمعين، وبعد :

فما انكشفت غيمة، إلا وقد لاحت شمس بداية جديدة، وأذنت برحلة أخرى قد أوشك مسافروها على لملمة حقائبهم والمضي في طريقها.

بدأ ارتحالنا باختيار عنوان يدور في ألفية ابن مالك وقد تأتى ذلك من وفرة الشروح قديماً وحديثاً، وقد شكّل ذلك لدينا أهمية كبيرة ودافعاً لاختيار موضوع ارتأيناه أن يكون دراسةً عن هذه الشروح.

وقد تنوعت هذه الشروح وتعددت فلكلّ منها ميزة ومنهج وغاية؛ فتوجهنا إلى شروح المحدثين، في المدة المحصورة من بداية عام (١٣١٧هـ = ١٩٠٠م)، وإلى نهاية عام (١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م)؛ لمعرفة أثر القديم في الحديث، والجديد الذي تمّ اضافته إلى الحديث، وإظهار المنهج العلمي المتبع في شرحهم، خاصة أن الشروح القديمة قد دُرست أغلبها.

فاتخذنا شروح الألفية من المحدثين سبيلاً في رحلتنا ووضعنا عنواناً أولياً سميناه بـ (شروح المحدثين على ألفية ابن مالك - دراسة وتقويم) وبعد البحث والتحري عن هذه الشروح وجدنا مبتغانا فيها لكنّ المشكلة التي واجهناها أننا في كلّ يوم نجد شرحاً جديداً، وربما يعود السبب إلى أن المعلمين قد اهتموا بها؛ بغية تيسيرها للطلاب فكثرَت هذه الشروح وتعددت.

فتوجهت نحو إحصاء وجرّد شروح المحدثين - المطبوعة - على الألفية فوجدت - فيما اطّلت عليها - أنها تقع في خمسة وعشرين شرحاً، وبين طريقين يسلكهما شُراخُهم، وهما:

الطريق الأول - الشروح المطبوعة: وتتسم بالكثرة، والاستمرار، واختلاف المسميات، وتعدد بلدان مؤلفيها.

وتشكل مصر النسبة الكبرى منها في ثمانية شروح متنوعة أخذت طابع التسهيل في العرض، والجمع من الشروح السابقة، والنزول إلى مستوى المتعلم المعاصر، وهذه الشروح هي:

- إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك، للإمام عبد المجيد الشرنوبى الأزهرى.
- الكواكب الدرية في شرح منظومة الألفية، للشيخ صالح بن عبد السميع الآبي الأزهرى.
- نحو الألفية شرح معاصر واصل لألفية ابن مالك، للدكتور محمد عيد.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للدكتور زين كامل الخويسكى.

- الإقناع في النحو شرح مبسط لألفية ابن مالك، للدكتور أحمد سيد حامد آل برجل.
 - في تبسيط شرح ألفية ابن مالك، للدكتور عمرو خاطر عبد الغني وهدان.
 - المغني في شروح الألفية، للدكتور جودة مبروك محمد.
 - الكافي في شرح الفية ابن مالك، للدكتور أيمن أمين عبد الغني.
- وتأتي السعودية في المرتبة الثانية في ثلاثة شروحات أخذت طابع الاختصار، مع التسهيل في العرض والشرح، واستعمال الالفاظ الواضحة، والابتعاد عن العلل النحوية، وهي:
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، للشيخ عبد الله بن صالح الفوزان.
 - الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي.
 - لمعة السالك إلى ألفية ابن مالك، للدكتور سلطان بن حذيفة بن عبد الله الطويلة.
- ثم يأتي العراق في المرتبة الثالثة بشرحين هما:
- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، للدكتور صبيح التميمي وهو شرح مفصّل يشتمل على سمات، ومميزات منهجية لم نجدها متجمعة في شروح الألفية الأخرى، ومنها ذكر أبيات الألفية وتكرارها، وتقسيمها على العناوين الفرعية، والتمهيد قبل الشرح، والإتيان بالفوائد والخلاصات وربط الجانب النظري بالتطبيقي، وترك التأويل والاعتماد على ظاهر النص الفصيح وغيرها مع الإشارة إلى أنّ ما طبع منه إلى نهاية باب التمييز.
 - شرح البكاء على ألفية ابن مالك في ضوء كتاب سيبويه، للدكتور محمد كاظم البكاء وهو شرح لأبواب الألفية على وفق منهج الكتاب، أي: ابتداءً من خصائص الكلم، ثم التراكيب والجمل انتهاء بالأبنية الصرفية، وخصائصها الصوتية.
- أما في المرتبة الرابعة والأخيرة فتأتي مجموعة من البلدان وهي: (سوريا، والكويت، ولبنان، واليمن، والمغرب، وإثيوبيا، وموريتانيا واندونيسيا، وروسيا) بشرح واحد لكل منها، أخذ جميعها بتيسير عرض الألفية، وعرض المادة العلمية بين الإيجاز والإطناب، أو اختصارها على النقل والجمع من الشروحات السابقة، وهي:
- أنوار المسالك في شرح ألفية ابن مالك يوسف علي بديوي في سوريا.
 - خلاصة شروح الألفية للدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب في الكويت.
 - شرح ألفية ابن مالك لأبي فارس الدحداح في لبنان.
 - إعانة السالك إلى ألفية ابن مالك للدكتور أحمد بن صالح بن علي بافضل في اليمن.
 - النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك للشيخ الأستاذ أحمد بن أحسان الورد في المغرب.
 - أيسر المسالك وعدة السوالك إلى ألفية ابن مالك للشيخ محمد الأمين الهرري في إثيوبيا.

- تنوير الحوالك على ألفية ابن مالك، للحاج بن سالك فحف الأمسي في موريتانيا.
- بدائع المسالك في توضيح ألفية ابن مالك لأبي إلياس أغوس السيداوي في اندونيسيا.
- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للعلامة موسى بن محمد الداغستاني في داغستان (روسيا).

والطريق الثاني- الشروح المسجلة صوتياً: كانت على أشرطة تمّ تفرغها، وإخراجها، وطباعتها فيما بعد على يد تلاميذهم، وتقتصر على بلد واحد وهي السعودية - فيما طبعت منها- وهذه الشروح الثلاثة هي:

- شرح ألفية ابن مالك للشيخ محمد بن صالح بن العثيمين (ت: ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م) وهو شرح ميسر سهل، وكامل للألفية، ونشير إلى أنّ الشرح قد اشبع بحثاً ودراسة^(١).
- شرح ألفية ابن مالك (حتى نهاية باب إعمال المصدر) للشيخ علي بن محمد الزامل (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م)، وتميز هذا الشرح بالتفصيل، وامتلاك صاحبه فلسفة تعليمية واضحة في عرض مادة الألفية بطريقة ميسرة، مع كثرة إيراده للخلاف النحوي، والتفصيل فيه، وترجيح ما يراه مناسباً بين الأقوال.
- شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف للدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني وهو شرح كامل مفصل، استخدم فيه الألفاظ السهلة، وأسلوب طرح الأسئلة والأجوبة، وقلة إيراده للخلاف.

وتمّ الاتفاق على أخذ عينتين مختلفتين لشرحين من تلك الشروح ومن ثمّ عقد موازنة بينهما فكان الاختيار يلزماً بسبب طبيعة الكتب الدارجة أن نسلك الطريقين معاً، فوق الاختيار بعد ذلك على شرح الأستاذ الدكتور صبيح التميمي من الصنف الأول؛ فهو مع شرحه المتقن والمحترف للألفية، لغويّ بارع يشهد له بذلك غزارة كتبه، وبحوثه المنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وبعد تواصله مع فضيلته بيّن لي إتمامه لكتابه في عام (١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م) وتسميته مؤخراً ب(شرح التميمي على ألفية ابن مالك) بدلاً من (هداية السالك إلى ألفية ابن مالك) بعد أن كان في أول الأمر (إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك) غير أنه لم يقدّم بنشره كاملاً حتى الآن؛ بسبب مراجعته

(١) ينظر على سبيل المثال: اختيارات الشيخ ابن عثيمين النحوية في شرح ألفية ابن مالك- الدكتورة عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، العدد (١٨)، الجزء الخامس، جمادى الأولى، ١٤٤٠هـ= ٢٠١٩م: ٢١٠-٢٤٦، وتيسير النحو عند العثيمين في شرحه لألفية ابن مالك- الدكتور الوليد حسن علي مُسلم، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة التاسعة، العدد (١٩)، ١٤٤١هـ= ٢٠٢٠م: ٢١٨-

المستمرة؛ كي يأتي الشرح متكاملًا، ومتلائمًا مع مستوى طلبة الجامعة، أو الدارسين في المساجد، وتفضّل عليّ مشكوراً بإرساله بعضاً من مخطوط شرحه عن بقية الأبواب الأخرى غير المنشورة. أما الصنف الآخر فوقع الاختيار على الشيخ علي بن محمد الزامل؛ لأنه يشترك مع التميمي في احتواء شرحه على خصائص منهجية مجتمعة لم نجدها عند غيره من الشروح الصوتية، فضلاً عن إظهار عالم نحوي حاذق يمتاز بفلسفة عميقة في العرض، والتحليل حتى قيل عنه: "أنّه" انحى أهل نجد في زمنه؛" لتمكّنه في النحو خاصة، والعلوم العربية والشرعية عامة. ولتحقيق التوافق في الموازنة بين الزامل، والتميمي أضفت الى الثاني من غير المطبوع من كتابه وسميته بـ(مخطوطة التميمي) - تجزئاً- ومن باب المجرور إلى نهاية إعمال المصدر، كون الأول قد أنهى شرحه إلى نهاية الباب نفسه. وكان عنوان بحثنا بعد اتباع الطريقتين (شرحاً للزامل والتميمي على ألفية ابن مالك - دراسة موازنة).

واقترضت طبيعة الموضوع أن تقسّم الدراسة على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول. وقد تطلبت الحاجة في التمهيد أن نقدّم للشارحين بعرض سيرتهما العلمية وبعض المعلومات المتعلقة بحياتهما كونهما غير معروفين لدى الباحثين. ثم رأينا أن الألفيّة وصاحبها قد أشبعنا دراسة فذهبنا نحو أن نجري إحصائية شاملة عن كتب شروح الألفيّة، واقتصرنا على المطبوع منها، وما تنص صراحة في عنوانها على شرح الألفيّة؛ فجاء التمهيد بعد ذلك على مطلبين الأول: بعنوان في الشارحين الزامل والتميمي، والثاني: في شروح الألفيّة القديمة، والحديثة، أما الفصول فقد جاء الأول تحت عنوان: منهج الشارحين في عرض المادة العلمية، وقسّمناه على ثلاثة مباحث: تناولنا في المبحث الأول: الملامح المنهجية العامة للشارحين، وفي الثاني: مصادر الشارحين النحوية، وفي الثالث: تعقيبات الشارحين في شرح الألفيّة، وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان: أصول النحو عند الشارحين وقسّمناه على ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول منه: السماع، وفي الثاني: القياس، أما المبحث الثالث: فالإجماع واستصحاب الحال، وكانت نهاية الفصول، الفصل الثالث وعنوانه: التفكير النحوي عند الشارحين وقسّمناه كذلك على ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول: العامل، وفي المبحث الثاني: التعليل، وفي المبحث الثالث والأخير: الخلاف النحوي.

أما الخاتمة فقد لخصنا فيها أبرز النتائج، والملاحظات التي توصلنا إليها في الأطروحة مع عدد من التوصيات.

والحمد لله والشكر والثناء لجلال وجهه، وعظيم سلطانه الذي أعاننا، ومكننا من إتمام هذا الجهد العلمي الذي تتحقق منه الفائدة المرجوة بإذنه -تعالى-، وهو ولي التوفيق. ومن واجب العرفان بالجميل وأنا أضع اللمسات الأخيرة للأطروحة التي بذلنا في إعدادها الجهد المستطاع أن أتقدم بخالص شكري، و تقديرى إلى أستاذى المشرف الأستاذ المساعد الدكتور صالح

علي الشيخ الذي لم يبخل عليّ أبداً بملاحظاته السديدة التي أغنت الأطروحة، و قومتها فجزاه الله (ﷺ) عني كل خير، وجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناته.

كما أتقدم بشكري، وتقديري العاليين لفضيلة الأستاذ الدكتور صبيح التميمي؛ لدعمه، وتواصله المستمر، والاجابة الدائمة عن أسئلتنا، وأقلّ قول في حقّه: أنّه عالم بمعنى الكلمة، متواضع في طبعه، لا يملّ من كثرة الأسئلة، صاحب همة عالية في نشاطه العلمي، والكتابي فإله -تعالى- أسأل أن يبارك في عمره، ويحفظه، وينعم عليه بنعمة الصحة، والعافية.

ولا يفوتنا أن أقدم شكري، وتقديري للأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم من جامعة القصيم في السعودية، على تعاونه، وتواصله المستمر معنا، وتزويدنا بالمصادر النادرة، سائلاً المولى القدير أن يبارك فيه، ويعلمه.

كذلك أتوجه بالشكر، والامتنان إلى جميع أساتذة قسم اللغة العربية، وأخصّ منهم الأستاذ الدكتور أمين لقمان الحبار، والأستاذ المساعد الدكتور محمد محمود سعيد الكيلاني على جهودهما الداعمة، والرد على تساؤلاتنا داعياً الله القدير أن يزيدهما من فضله، ونعيمه.

وأسال الله العلي أن يعينني على ذكره، وشكره، وحسن عبادته وأن يكون عملي دائماً، وأبداً خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وفي الختام أقول: إنني، وإن كنت أروم الوصول إلى الغاية المبتغاة في رحلتي هذه فإنني أمل أن يعذرني كلّ من يجد فيها من الأخطاء، أو يلحظ تقصيراً في بعض جوانبها؛ لان ذلك أصل في بني البشر، والكمال في كلّ ذلك لله تعالى وحده، وإننا لنسأله -سبحانه وتعالى- أن يمدّنا بالعون لخدمة لغة القرآن، لغة هذه الأمة التي اختارها لرسالته من بين الأمم جميعاً، وآخر دعوانا أن الحمد لله، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين.

والله ولي التوفيق

الباحث

أرشد فلاح يوسف يعقوب

التَّفهيدُ

التعريف بالشارحين وبشروح الألفية
القديمة والحديثة

أولاً- في الشَّارِحِينَ الزَّامِلِ والتَّمِيمِيِّ

ثانياً- في شُروحِ الألفِيَّةِ القَدِيمَةِ والحَدِيثَةِ

أولاً- في الشارحين الزامل، والتَّميمي:

أ- الشيخ علي بن محمد الزامل (حياته، وآثاره):



١- اسمه، ومولده، واسرته:

هو الشيخ العلامة النحوي، والمفسر علي بن محمد بن زامل بن عبد الله بن آل سليم -رحمه الله تعالى- (١).

وُلِدَ في بلدِه وبلدِ اسرته في مدينة عنيزة التابعة لمنطقة القصيم في السعودية، في شوال عام (١٣٤٦هـ=١٩٢٨م) (٢).

وكان والده (محمد) من حُفَاط القرآن الكريم، ومجالساً

للعلماء، تُوفي في محرم عام (١٣٤٧هـ=١٩٢٨م)، وكان عمر الشيخ حينئذ أربعة أشهر (٣) وقيل: ستة أشهر (٤). و جدُه (زامل) كان أمير عنيزة وتوابعها من عام (١٢٨٥هـ=١٨٦٨م) حتى عام (١٣٠٨هـ=١٨٩٠م) (٥)، أما جد أبيه (عبد الله) فقد كان هو أيضاً أمير عنيزة من عام (١٢٥٧هـ=١٨٤١م) حتى عام (١٢٦١هـ=١٨٤٥م). في حين كان جد جدُه (سليم) فلاحاً بسيطاً، وهو جد أسرة (آل سليم) كلها توفي بمكة حاجاً بسبب وباء الطاعون عام (١٢٤٦هـ=١٨٣٠م) (٦). أمّا والدته فهي (موضي بنت عبد العزيز بن عبد الله بن محمد من آل روق)، مِنْ أسرة آل زامل (٧).

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون- الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسّام: ٢٥٢/٥، ومعجم أسر عنيزة- محمد بن ناصر العبودي: ٤٧٣/٦، والدرس النحوي واللغوي في القصيم (١٣٢٢-١٤٤٢هـ) - الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم: ٣٢، وأوراق فقيد- الدكتور فريد الزامل: ١١٩، وقناة (الدرر الأدبية أبو خالد) في منصة اليوتيوب:

https://youtu.be/UMLI3lqNsNA?si=qg_4hQQOtn54Ex4G ،

وفي منصة (إكس) تويتر سابقاً صفحة الدكتور محمد المرعول:

https://twitter.com/DR_m_almarool/status/1069673912886267906?t=3oeKiNxzNUU

[A1M4lhGxLA&s=07](https://twitter.com/DR_m_almarool/status/1069673912886267906?t=3oeKiNxzNUU)

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٤/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٣، وأوراق فقيد: ١١٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢/٥، ٢٥٤، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٣.

(٤) ينظر: أوراق فقيد: ١١٩.

(٥) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٥٢/٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٣/٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٣/٥.

٢- نشأته، ومرضه:

نشأ يتيماً، فتولت والدته حضانته، وتربيته، كما تكفل برعايته عمه (إبراهيم الزامل) الذي كان من أعيان البلاد، وأثريائها فلم يرَ الشيخ حياة شقاء، أو فقر، إنما عاش عيشةً هنيئةً^(١). وقد أصيب الشيخ الزامل في عمر الخامسة، مع شقيقه يحيى، وشقيقته والدته عبدالله بن علي العقل بمرض الجدري عام (١٣٥١هـ=١٩٣٢م)، فقد على أثره بصره، ومات شقيقه، وتعافت شقيقته^(٢).

٣- دراسته، وشيوخه، وتدرسه:

بدأ دراسته الأولى بعد سن السابعة، وإلى قرب بلوغه في الكتاتيب التي يقتصر تعليمها على القرآن الكريم تعليمًا، وحفظًا، وقراءةً سالمةً من اللحن، وتكسير الحروف، وكان من شيوخه في هذه المرحلة الشيخ صالح بن محمد الشائع، والشيخ حمد بن إبراهيم بن عيسى، والشيخ عبدالعزيز بن محمد الدامغ^(٣).

وفي عام (١٣٥٩هـ=١٩٤٠م) وبتوجيه من العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت:١٣٧٦هـ=١٩٥٦م) عُيِّنَ الشيخان محمد بن عبدالعزيز المطوع (ت:١٣٨٧هـ=١٩٦٧م)، وعلي بن حمد الصالحي (ت:١٤١٥هـ=١٩٩٤م)، في الجامع الكبير؛ لتدريس الطلاب الصغار مبادئ العلوم الشرعية، والعلوم العربية، والاجتماعية، فدرس على أيديهما في هذه المدة: كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت:١٢٠٦هـ=١٧٩١م)، وكتاب العقيدة الواسطية، للشيخ ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ=١٣٢٨م)^(٤)، ومنهاج السالكين في الفقه للشيخ عبد الرحمن السعدي. ومن كتب النحو: الأجرومية لابن آجروم (ت:٧٢٣هـ=١٣٢٣م)، وكتاب ملحة الإعراب للحريري (ت:٥١٦هـ=١٢٢٢م) مدة سنة واحدة وعدة أشهر^(٥).

وكان من أبرز زملائه بسبب تقارب سنهم العمري، وتحصيلهم العلمي الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت:١٤٢١هـ=٢٠٠١م)^(٦).

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٥٥/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٣، وأوراق فقْد: ١١٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٤/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٣، وأوراق فقْد: ١١٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٣، وأوراق فقْد: ١١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، وأوراق فقْد: ١١٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦-٢٥٥/٥، وأوراق فقْد: ١١٩-١٢٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦/٥.

وتتلمذ في عام (١٣٦٠هـ=١٩٤١م) على الشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي في مكتبة الجامع الكبير في عنيزة، ولأزم دروسه ملازمة تامة لا يغيب عنها إلا نادراً^(١)، بل واطب عليها حتى مدة التحاقه بالمعهد العلمي في الرياض، ثم في كلية الشريعة يحضرها في العطل الدراسية، والزيارات المختلفة، وبقي على هذه المتابعة والمثابرة إلى أن توفي شيخه السعدي عام (١٣٧٦هـ=١٩٥٦م)، وبلغت هذه الفترة ستة عشر عاماً^(٢)، وقرأ شيخه عليه كتب في مختلف العلوم الشرعية، والعربية، والاجتماعية، وتمثلت هذه الكتب في العلوم الآتية:

أولاً - في علم التوحيد:

- ١- كتاب التوحيد.
- ٢- كتاب الواسطية.
- ٣- شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ=١٣٨٩م).
- ٤- نظم السفاريني، لمحمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨هـ=١٧٧٤م).
- ٥- شرح الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي على نونية ابن القيم^(٣).

ثانياً- في علم التفسير:

- ١- تفسير الجلالين، للجليلين الامام جلال الدين المحلي (ت: ٨٦٤هـ=١٤٥٩م)، والامام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ=١٥٠٥م).
- ٢- وما يليقه الشيخ عبدالرحمن السعدي من املائه عليه^(٤).

ثالثاً- في علم الحديث الشريف:

- ١- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ=٨٦٩م).
- ٢- منتقى الأخبار، للشيخ ابن تيمية.
- ٣- بلوغ المرام، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ=١٤٤٨م).
- ٤- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، للحافظ عبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠هـ=١٢٠٣م).
- ٥- نظم البيهقونية، للإمام عمر بن محمد بن فتوح البيهقوني (ت: ١٠٨٠هـ=١٦٦٩م).
- ٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني^(٥).

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٥/ ٢٥٦، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، والدرس النحوي واللغوي في القصيم (١٣٢٢-١٤٤٢هـ): ٣٢، وأوراق فقد: ١٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٥٨، وأوراق فقد: ١٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٥٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٥٩.

رابعاً- في علم الفقه، وأصوله:

- ١- زاد المستقنع في اختصار المقنع، لأبي النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي (ت ٩٦٨هـ=١٥٦٠م)، وشرحه المسمى الروض المربع شرح زاد المستقنع، للشيخ منصور بن يونس البهوتي (ت: ١٠٥١هـ=١٦٤١م) وقد أعادهما مرات عدة.
- ٢- منتهى الإرادات، وشرحه للشيخ منصور البهوتي.
- ٣- بعض رسائل الشيخ السعدي بالفقه.
- ٤- الرحبية في علم الفرائض، وشرحها لسنبط المارديني (ت: ٩١٢هـ=١٥٠٦م).
- ٥- متن الورقات في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ=١٠٨٥م).
- ٦- مختصر التحرير في أصول الفقه، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي (ت: ٩٧٢هـ=١٥٦٤م)^(١).

خامساً- في علمي النحو، والصرف:

- ١- ألفية ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ=١٢٧٤م).
 - ٢- القطر وشرحه، لابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ=١٣٦٠م)^(٢).
 - سادساً- في علم الأدب:
 - ١- الحماسة لأبي تمام (ت: ٢٣١هـ=٨٤٥م). وشرحها للخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢هـ=١١٠٨م).
 - ٢- معلقة زهير بن أبي سلمى وشرحها للزوزني (ت: ٤٨٦هـ=١٠٩٣م)^(٣).
- فقد كان للشيخ عبد الرحمن السعدي عظيم الأثر في تشكيل، وتكوين الأساس العلمي والمعرفي الواسع، والضخم للشيخ علي الزامل.
- فضلاً عن ذلك فقد كان لا يدع أية فائدة علمية تقوته، من أي شيخ، أو عالم يصادفه فقد قرأ في هذه الفترة أيضاً على كثير من الشيوخ، منهم: الشيخ عبد الرحمن بن عودان في الفقه والفرائض، والنحو، والشيخ عبد المهيم أبو السمح في التجويد^(٤).

وكان يراجع زملاءه ممن يكبرونه في السن فيما غمض عليه، أو أشكل في مسائل الفقه، أو النحو كالشيخ سليمان بن إبراهيم آل بسام في الفقه، والشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع في

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٥/ ٢٥٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٦٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢٦٠، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، وأوراق فقد: ١٢٠.

النحو^(١) . ويراجع ما يأخذه من دروس من شيخه السعدي مع زملائه ممن في سِنِّه كالشيخ عبدالله ابن عبدالرحمن بن آل بسام (ت: ٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م) ، والشيخ محمد بن صالح العثيمين^(٢) . فلم يؤثر عليه فقد لبصره، فهو ممن فَقَدَ البصر فأُتِيَ الله بصيرته، فَقَدَ مَنْ الله عليه بنعمة الذاكرة القوية، والحدّة في الفهم، وفراسة لا تخطئ في تعبير الرؤيا^(٣)؛ فكانت هذه المواهب أكبر عون له على استيعاب العلوم المختلفة حفظاً، وفهماً، وتحصيلاً.

أما محفوظاته من الكتب فقد كانت كثيرة تدل على بصيرته، وسرعة حفظه، وهي:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- كتاب التوحيد.
- ٣- كتاب الواسطية.
- ٤- نظم السفاريني في العقيدة المسماة (الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية).
- ٥- ثلاث مئة بيت من ألفية العراقي في مصطلح الحديث.
- ٦- مختصر المقنع (زاد المستقنع)
- ٧- كتاب منتهى الإرادات من أول الكتاب إلى باب صلاة الجماعة.
- ٨- الرحبية في الفرائض.
- ٩- كثيراً من كتاب البرهانية في الفرائض.
- ١٠- الأجرومية.
- ١١- قطر الندى.
- ١٢- كثيراً من الكافية الشافعية، لابن مالك.
- ١٣- ألفية ابن مالك.
- ١٤- أغلب ديوان المتتبي.
- ١٥- كثيراً من الأشعار العربية في الجاهلية، وصدر الإسلام، وما تليهما من العصور الأدبية المختلفة^(٤).

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٠/٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٠/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٥/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٥.

ولمّا أُفتتح المعهد العلمي عام (١٣٧٢هـ=١٩٥٢م) في الرياض التحق فيه، وأكمل دراسته التي كانت في ذلك الوقت أربع سنوات، وكان شيوخه فيه من علماء كبار أبرزهما الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(١). وبعد أن رأت إدارة المعاهد، والكليات في المملكة العربية السعودية نبوغه، وتفوقه؛ عينته مدرساً في معهد عنيزة العلمي عام (١٣٧٥هـ=١٩٥٥م). درّس فيه علوم الشريعة، وعلوم العربية، من التفسير، والتوحيد، والفقه، والنحو، والصرف^(٢). وحقّق الشيخ علي الزامل رغبته في أخذ شهادته الجامعية من كلية الشريعة عن طريق الانتساب عام (١٣٨٧هـ=١٩٦٧م)^(٣).

ثم التحق بركب التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود في القصيم بناءً على طلبهم؛ لبروزه، وتمكنه العلمي الكبير، فدرّس فيها (ست سنوات) إلى تقاعده، ثم مُدّد له بعدها (خمس سنوات) أخرى، واستمر في التدريس مدة (تسعة وعشرين) عاماً^(٤). وكان خلال مدة تدريسه المعلم المفيد، والمدرس الناجح، والعالم الكبير، والمرجع الأول في الجامعة للمدرسين، والطلاب معاً؛ ولتفوقه في علوم اللغة العربية^(٥) قيل عنه: "إنه أنحى أهل نجد في زمنه"^(٦)، ولتركيزه على المعنى المراد فهمه، وتجاوزه عن شطحات التفسير بالأقوال الواهية، وسوقه المعنى بالعبارة الواضحة، والسهولة كان تلاميذه يحبون سماع درس التفسير منه ارتجالاً، ويفضلونه على أهم التفاسير^(٧).

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٣/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، وأوراق فقّه: ١٢٠-١٢١، وتُذكر اسم الشيخ علي بن محمد الزامل - رحمه الله - ضمن نخبة من طلاب المعهد العلمي في عنيزة، كما هو مذكور على موقع المعهد في الإنترنت، لمحة عامة عن المعهد:

<https://units.imamu.edu.sa/shis/Onaiza-inst/profile/Pages/default.aspx>

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، والدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٣٢، وأوراق فقّه: ١٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، والدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٣٢، وأوراق فقّه: ١٢١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، والدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٣٢، وأوراق فقّه: ١٢١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٤/٥، و، أوراق فقّه: ١٢١-١٢٢.

(٦) مشاهير علماء نجد وغيرهم - عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الوهاب: ٢٥٧، واستنباطات الشيخ عبد الرحمن السعدي من القرآن الكريم (عرض ودراسة) - الدكتور سيف بن منصر بن علي الحارثي: ٣٣.

(٧) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٤/٥، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤.

٤ - تلاميذه، وطلابه:

أما تلاميذه فقد كانوا أكثرًا سواء من تدريسه في المعهد العلمي، أو في جامعة الإمام محمد بن سعود مدة تسعة وعشرين عاماً بحيث لا يمكن احصاؤهم أو حتى عدّهم؛ لكثرتهم. أما تلاميذه في المسجد، أو حتى في داره الخاص فهم كثيرون كذلك نذكر منهم: الشيخ سامي بن عبد السلام، و الشيخ يوسف الجريقاتي، والشيخ خالد بن عبد الله المصلح، والشيخ مساعد بن عبد الله السلمان، والشيخ فريد بن عبدالعزيز آل زامل^(١).

٥ - مؤلفاته، وآثاره:

ذكر الشيخ عبد الله آل بسام الذي رافق الشيخ علي الزامل منذ نعومة أظفاره حتى وفاته - رحمهما الله - أنه لم يكن صاحب جلدٍ على متابعة العلوم، وتأليف الكتب، وإلا لكان له شأن عظيم بين العلماء!^(٢).

وهذا واضح في تحصيله للعلم أيضاً إذ يلاحظ عليه أنه مثلاً لم يكمل حفظه لكتاب منتهى الارادات؛ لأن الكسل غلبه فأعرض عنه في باب صلاة الجماعة؛ لأنه يميل إلى الدعة، ومحادثة الاصحاب الأخيار^(٣).

ولولا تلاميذه الذين حرصوا على تسجيل الدروس التي يلقيها بأشرطة مسجلة، أو املائه ما وصلنا شيء منه يذكر^(٤)؛ لأنه يرى الاكتفاء بما قاله، وكتب من سبقه، ويؤثر الخمول، وعدم الظهور مع غلبة عدم الجدية عنده في متابعة العلم^(٥).

أما مؤلفاته، فهي:

أولاً- شرح ألفية ابن مالك من أول الكتاب إلى نهاية باب إعمال المصدر^(٦)، ويقع في خمس مئة بيت في ثلاثة وأربعين شريطاً، وقد قيل: في أربعين شريطاً^(٧)، وقد تم استخراجها بمعية بنات الشيخ

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٥-٢٦٦، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٤، وأوراق فقد: ١٢١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٦/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٥، ومحادثة الأخيار - الدكتور سليمان بن ناصر العبودي، نشرة ملهم البريدية، العدد (٢):

https://gohodhod.com/@nashrat_molhem/issues/7518

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٦/٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٨/٥.

(٦) ينظر: الدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٣٢، ٩٥، وأوراق فقد: ١٢١.

(٧) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٦-٢٦٧، والدليل إلى المتون العلمية - عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم: ٥٣١.

، وتلميذه وابن عمه الشيخ الدكتور فريد بن عبدالعزيز الزامل، وتمت طباعته بعنوان (شرح ألفية ابن مالك حتى نهاية باب إعمال المصدر)^(١)، وهو الكتاب الذي سنتناوله بالدراسة والبحث -إن شاء الله- .

ثانياً- شرح نظم قواعد الإعراب، لابن هشام الانصاري شرحاً يوصف أنه شرح جميلٌ ، ولا يزال مسجلاً في عدد من الأشرطة، ولم يتم استخراجها لحد الآن^(٢).

وقد نفى الدكتور فريد الزامل وجود شرح للشيخ في نظم قواعد الإعراب بقوله: " فليس له شرح على نظم قواعد الإعراب، وفق اجتهادي في التتبع والسؤال..."^(٣) ثالثاً- لديه دروس قيمة في علم التفسير؛ تمكنه من اللغة العربية، ما زالت مسجلة عند تلميذه إلى حد الآن^(٤) .

رابعاً- إعراب القرآن الكريم ، فقد كان يملي لتلميذه الشيخ مساعد بن عبدالله السلمان ، وأعرب منه الفاتحة، وحزباً من سورة البقرة، ثم اطلع على كتاب إعراب القرآن المسمى (الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه) للأستاذ محمود الصافي(ت: ١٣٧٦هـ = ١٩٨٥م)، فعدل عن فكرة الكتاب؛ اكتفاءً به^(٥)، وطبعه لتلميذه فيما بعد بعنوان (إعراب سورة الفاتحة، وحزب من سورة البقرة)^(٦).

٦- وفاته، ورثاؤه:

أُصيب في نهاية عام (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) بإعياء، وخمول، وتعب مفاجئ، وما زال في انحطاط في صحته، وبدنه حتى يوم الخميس من عام (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، فلم يستطع الذهاب إلى المسجد؛ لصلاة الفجر، وفي ظهر اليوم نفسه نُقل الى مستشفى الملك سعود في عنيزة^(٧)؛ لفقدانه الوعي حتى تُوفي في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين من شهر جمادى الأولى عام (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، وُضلي عليه بعد صلاة العشاء في جامع عنيزة الكبير بإمامة زميله،

(١) ينظر: الدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٩٥.

(٢) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٧/٥.

(٣) الدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٩٥.

(٤) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٦٨/٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٨/٥.

(٦) ينظر: الدرس النحوي واللغوي في القصيم: ٩٩.

(٧) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٧١/٥ - ٢٧٢.

وصديقه الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ودفن في مقبرة (الشهوانية) مجاوراً لشيخه عبدالرحمن السعدي - رحمهما الله تعالى-(١)

وقد رثاه تلميذه، وابن عمه الشيخ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل بقصيدة طويلة منها: (الطويل)

أَقَامَ بِقَلْبِي حُبُّهُ وَتَرَبَّعَا	وَأُطْنَأِبُهُ غَارَتْ بِقَلْبِي أَدْرَعَا
وَأَسْقَى سَحَابَ الْوُدِّ قَلْبِي مَنْزِلًا	عَلَيْهِ الْحَيَا حَتَّى تَرَوَى وَأَمْرَعَا
لَحَى اللَّهُ فِعْلَ الْحَبِّ أَسْعَدَ سَاعَةً	مُحِبًّا وَأَشَقَّاهُ مِنَ الْبَيْنِ أَرْبَعَا
هُوَ النِّعَمُ وَابْنُ النِّعَمِ وَالشَّيْخُ وَالَّذِي	أَرَاهُ عَلَى هَامِ الذَّرَى مُتَرَبِّعَا
هُوَ الشَّيْخُ مَنْ أَمْضَى السِّنِينَ تَعْلَمًا	وَأَجْهَدَ فِيهِ النَّفْسَ حَتَّى تَضْلَعَا
أَفَاضَ عَلَى الطُّلَابِ مِنْ مِزْنِ عِلْمِهِ	وَاسْقَى فُؤَادًا كَانَ مِنْ قَبْلُ بَلَقَعَا
فَأَصْبَحَ وَغَرَّ النَّحْوُ سَهْلًا بِشَرْحِهِ	كَذَلِكَ قَفَرُ الْفَقْهِ أَصْبَحَ مُرْبِعَا
وَفَسَّرَ آيَاتِ الْكِتَابِ بِمَا وَعَى	مِنَ النَّقْلِ قَبْلَ الْعَقْلِ، أَكْرَمَ بِمَا وَعَى
عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا ابْنَ مُحَمَّدٍ	وَدَعَاثَ صِدْقٍ أَنْ تَسُرَّ وَتُمْتِعَا
بِحَبَاتِ عَدْنٍ دَانِيَاتٍ قُطُوفُهَا	وَأَنْ تَتَرَقَّى فِي الْجَنَانِ وَتُزْفَعَا(٢)

كما رثاه الأستاذ عبد العزيز بن محمد القبيل بقصيدة مؤثرة منها: (الكامل)

لِلضَّادِّ أَنْ تَشْكُو وَأَنْ تَتَوَجَّدَا	لِغِيَابِ مَنْ مَلَأَ الْقُلُوبَ تَوَدُّدَا
لِلضَّادِّ أَلْفُ الْحَقِّ إِنْ هِيَ أَوْقَدَتْ	مِشْكَاهُ حُزْنٍ أَوْ جَفَّتْكَ تَصَدَّدَا
لِلضَّادِّ أَنْ تَضَعَ الْخِمَارَ تَحْسُرًا	وَتَشُقَّ جَنِينًا أَوْ تَصْنِجَ عَلَى الْمَدَى
فَقَدَتْ غُنِيرَةً وَالْقَصِيمُ جَمِيعُهُ	شَيْخُ الشُّيُوخِ عَلَى الْعُلُومِ تَوَحَّدَا
نُبِّغَ الْقَضِيْلَةَ زَائِدًا فِي فَقْهِهِ	يَمْضِي بِرَأْيٍ كَالْحُسَامِ مُجَرَّدَا
الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ شَاهِدٌ بِذَلِكَ	أَمْضَى بِهِ الْعُمْرَ الطَّوِيلَ مُسَدِّدَا
قَادَ الْمَوَاقِبَ نَحْوَ كَسْبِ الْفَصَاحَةِ	وَعَلَى غُبَارِ الصَّادِ كَرَّ مُبَدِّدَا
طُلَّابُهُ فِي نِصْفِ قَرْنٍ اسْتَهْمُوا	مُتَرَسِّمِينَ خُطَاهُ بِذُلَا سَرْمَدَا
تَأْوِيلُهُ آيَ الْكَرِيمِ تَجَدُّ لَهُ	بُعْدًا يَفُوقُ مِنَ اسْتَشْفَا وَرَدَّدَا
مِنْ آلِ زَامِلٍ لَيْسَ يَخْفَى شَأْنُهُ	بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى نَشَا وَتَعَوَّدَا(٣)

(١) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٧٣/٥، والدرس النحوي واللغوي في القصيم (١٣٢٢-١٤٤٢هـ): ٣٢، وأوراق فقيد: ١٢٢، ومعجم أسر عنيزة: ٤٧٦/٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٤/٥-٢٧٥، وينظر: أوراق فقيد: ١١٩-١٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥-٢٧٦.

ب-الأستاذ الدكتور صبيح التميمي:(حياته، وآثاره):



١ - اسمه، ومولده:

هو العلامة، والمحقق الأستاذ الدكتور صبيح بن حمود بن شاتي التميمي، ولد في عام (١٣٦٢هـ=١٩٤٣م) بمحافظة ميسان في العراق.

٢ - دراسته، وتعلُّمه:

بدأ دراسته النظامية في المدارس الابتدائية، ثم الثانوية في مركز محافظة ميسان، وبعد ذلك التحق بكلية أصول الدين في بغداد؛ لإكمال دراسته الأولية - البكالوريوس- متخصصاً في علوم القرآن الكريم، واللغة العربية^(١).
ثم سافر بعد ذلك إلى مصر؛ لإتمام دراسته العليا - الماجستير - في كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، فحصل على شهادة الماجستير عام (١٣٩٦هـ=١٩٧٦م) على نفقته الخاصة، وكان عنوان رسالته (القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية)^(٢).
وبعد ذلك التحق بالوظيفة العامة في العام نفسه في جامعة السليمانية، وتحديدًا في كلية الآداب^(٣)، واستمر بالتدريس الجامعي من عام(١٣٩٦هـ=١٩٧٦م) إلى عام(١٤٠٠هـ=١٩٨٠م)، ثم سافر إلى مصر مرة أخرى؛ للحصول على شهادة الدكتوراه في علم اللغة فعاد إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، ونال الشهادة العالمية منها عام (١٤٠٣هـ=١٩٨٣م)، بمرتبة الشرف الأولى، على نفقته الخاصة، وكان عنوان أطروحته (التفكير اللغوي عند العرب في العراق في القرنين الثالث والرابع الهجريين)^(٤).

٣ - ألقابه العلمية، ووظائفه:

تدرج الدكتور صبيح التميمي في الألقاب العلمية المختلفة فحصل بعد نيله لشهادة الماجستير على لقب (مدرس مساعد) ، ثم تمت ترقيته إلى لقب (مدرس) عام (١٤٠١هـ=١٩٨١م) في العراق بعد حصوله على شهادة الدكتوراه^(٥)، وعلى لقب (أستاذ مساعد) عام (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م) من

(١) ينظر: الملحق المرقم (١): ٢٤٦.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (٢): ٢٤٧.

(٣) ينظر: الملحق المرقم (٣): ٢٤٨.

(٤) ينظر: الملحق المرقم (٤): ٢٤٩.

(٥) ينظر: الملحق المرقم (٥): ٢٥٠.

جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية في الجزائر^(١)، وأخيراً على لقب (أستاذ) عام (١٤١٨هـ=١٩٩٧م) من جامعة الفاتح في ليبيا^(٢)، ومن جامعة بغداد في العراق عام (١٤٣١هـ=٢٠١٠م)^(٣).

أما وظائفه فقد عمل أستاذاً جامعياً من عام (١٣٩٦هـ=١٩٧٦)، إلى غاية عام (١٤٣٦هـ=٢٠١٤م) وفي عدد من الجامعات العراقية، والعربية، وهي:

أولاً- العراق من عام (١٣٩٦هـ=١٩٧٦)، إلى (١٤٠٢هـ=١٩٨١م) في جامعتي بغداد، والسليمانية. ثانياً- السعودية من عام (١٤٠٤هـ=١٩٨٣م)، إلى (١٤٠٥هـ=١٩٨٤م) في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.

ثالثاً- الجزائر من عام (١٤٠٥هـ=١٩٨٤م)، إلى (١٤١٣هـ=١٩٩٢م) في جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة.

رابعاً- ليبيا من عام (١٤١٣هـ=١٩٩٢م)، إلى (١٤١٨هـ=١٩٩٧م) في جامعة الفاتح بطرابلس. خامساً- اليمن من (١٤١٨هـ=١٩٩٧م)، إلى (١٤٢١هـ=٢٠٠٠م) في جامعة صنعاء. سادساً - دولة الإمارات العربية المتحدة من عام (١٤٢١هـ=٢٠٠٠م)، إلى (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م) في جامعة الإمارات بأبو ظبي.

سابعاً- العراق بعد (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م) في جامعات: بغداد، وميسان، وجامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) الأهلية.

أما مناصبه الإدارية فقد تولّى بعد عودته إلى العراق بعد عام (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م) رئاسة جامعة ميسان الحكومية من عام (١٤٣٣هـ=٢٠١١م)^(٤)، إلى غاية تقاعده عام (١٤٣٦هـ=٢٠١٤م)^(٥)، ثم صار عميداً في كلية أصول الدين الجامعة في بغداد من عام (١٤٣٧هـ=٢٠١٥م) إلى عام (١٤٣٨هـ=٢٠١٦م)^(٦)، وبعد ذلك صار رئيساً لجامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) الأهلية من عام (١٤٣٩هـ=٢٠١٧م)^(٧) إلى استقالته عام (١٤٤٣هـ=٢٠٢١م).

(١) ينظر: الملحق المرقم (٦): ٢٥١.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (٧): ٢٥٢.

(٣) ينظر: الملحق المرقم (٨): ٢٥٣.

(٤) ينظر: الملحق المرقم (٩): ٢٥٤.

(٥) ينظر: الملحق المرقم (١٠): ٢٥٥.

(٦) ينظر: الملحق المرقم (١١): ٢٥٦.

(٧) ينظر: الملحق المرقم (١٢): ٢٥٧.

كما كان عضواً بارزاً في الكثير من الهيئات المحلية، والدولية منها:

أولاً- عضو المجمع العلمي العراقي بأمر ديواني من (١٤٣٦هـ=٢٠١٤م)، إلى (١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م)^(١).

ثانياً- عضو هيئة التعليم العالي الحكومي في وزارة التعليم العالي من (١٤٣٣هـ=٢٠١١م)، إلى (١٤٣٦هـ=٢٠١٤م).

ثالثاً- عضو هيئة التعليم العالي الأهلي في وزارة التعليم العالي من (١٤٣٩هـ=٢٠١٧م)، إلى (١٤٤٣هـ=٢٠٢١م).

رابعاً- عضو مشارك في تدريب رجال الإعلام بمعهد التدريب الإذاعي بصنعاء في اليمن.
خامساً- عضو لجنة تأليف المقررات الدراسية لتطوير معلمي المرحلة الثانوية بإشراف وزارة التربية اليمنية، والبنك الدولي.

سادساً- عضو لجنة حماية اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة / الشارقة^(٢).

٤ - مؤلفاته:

نشر الدكتور صبيح التميمي عشرين كتاباً تأليفاً، وتحقيقاً في كل من (العراق، والسعودية، والجزائر، والنيجر، والمغرب، واليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والعراق ثانية). كما نشر خمسة وعشرين بحثاً في مجلات جامعية محلية وعربية.

أولاً- الكتب المؤلفة، ومنها:

ت	اسم الكتاب	محل النشر	العام
١-	(النحو المبسر في قواعد اللغة العربية) في ثلاثة أجزاء.	الجزائر	(١٤١٠هـ=١٩٨٩م)
٢-	(هداية السالك إلى ألفية ابن مالك) طبع منه ثلاثة أجزاء حتى الآن. وهو الكتاب الذي سنتناوله في دراستنا-إن شاء الله تعالى-.	ليبيا	(١٤١٩هـ=١٩٩٨م)
		الجزائر	(١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)

(١) ينظر: الملحق المرقم (١٣): ٢٥٨.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (١٤): ٢٥٩.

٣-	علم الأصوات عند سيبويه وعندنا أرتور شاده (١٨٨٣-١٩٥٢م)	صنعاء	(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)
		الموصل/ كلية الآداب	(١٤٣٢هـ=٢٠١٠م)
		كلية الكوت الجامعة	(١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م)
٤-	دراسات لغوية في تراثنا القديم	عمّان	(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)
٥-	التفكير الصوتي عند العرب في العراق في القرنين الثالث، والرابع.	بغداد/وزارة الثقافة	(١٤٣٣هـ=٢٠١١م)
٦-	دراسات لغوية في تراث علماء العراق.	عمّان	(١٤٣٦هـ=٢٠١٤م)

ثانياً- الكتب المحققة، ومنها:

ت	الكتب	محل النشر	العام
١-	ما ذكره الكوفيون من الإدغام لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ)	جدة	(١٤٠٥هـ=١٩٨٥م)
		كلية الكوت الجامعة	(١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م)
٢-	الفصيح لأبي العباس ثعلب	الجزائر/باتنة	(١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)
٣-	علل التنثية لابن جني	دمشق	(١٤١١هـ=١٩٩١م)
		القاهرة	(١٤١٢هـ=١٩٩٢م)
٤-	رسالتان في اللغة لأبي سعيد الأصمعي الفرق والشاء	القاهرة	(١٤١٣هـ=١٩٩٢م)
٥-	متشابه القرآن للكسائي	ليبيا	(١٤١٤هـ=١٩٩٤م)
		كلية الكوت الجامعة	(١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م)
٦-	فعلت و أفعلت للزجاج بالاشتراك مع الدكتور رمضان عبدالنواب	القاهرة	(١٤١٥هـ=١٩٩٥م)
٧-	الفرق لقطرب بالاشتراك مع الدكتور محمد علي الرديني	بيروت	(١٤١٦هـ=١٩٩٦م)
٨-	الانتصار لثعلب من الزجاج، والرد عليه في الفصيح للجواليقي	صنعاء	(١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)

٩-	إعراب لاسيما وفوائد أخرى	الإمارات/ مركز جمعة الماجد	(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)
----	--------------------------	-------------------------------	----------------

ثالثاً- الترجمة، ومنها:

ت	العنوان	محل النشر	العام
١-	ترجمة فصل الترادف لـ (John Lyons) من كتابه: (Linguistic Semantic- Cambridge 1995)	صنعاء	(١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)
٢-	ترجمة فصل الحقول الدلالية لـ (Nide Eugene) من كتابه: (Componential Analysis of an introduction to Semantic Structure) ونشر ضمن بحث الابداع العربي القديم في الصناعة المعجمية .	الإمارات	(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)

رابعاً - الأبحاث المنشورة:

ت	اسم البحث	محل النشر	العام
١-	السماع والقياس في مصادر الأفعال الثلاثية	بغداد	(١٣٩٨هـ=١٩٧٨م)
٢-	الحركات الإعرابية	الموصل	(١٤٠٠هـ=١٩٨٠م)
٣-	من الفصيح المهجور	البصرة	(١٤٠١هـ=١٩٨١م)
٤-	من معالم التفكير الدلالي عند العرب (١)	الجزائر/ جامعة الأمير عبد القادر	(١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)
٥-	من معالم التفكير الدلالي عند العرب (٢)	الجزائر/ جامعة الأمير عبد القادر	(١٤٠٧هـ=١٩٨٧م)
٦-	وقفه مع حركة التعريب الأولى	الجزائر/ جامعة الأمير عبد القادر	(١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)
٧-	اقتران الأصوات وتنافرها	المغرب	(١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)

٨-	المنهج اللغوي لأبي عبيد القاسم بن سلام	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤٠٩هـ=١٩٨٩م)
٩-	من فكر الفراء الصوتي	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٠هـ=١٩٩٠م)
١٠-	ظاهرة التخالف الصوتي	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٠هـ=١٩٩٠م)
١١-	لغويون تحرّجوا من تفسير الفاظ القرآن الكريم	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٣هـ=١٩٩٢م)
		كلية الكوت الجامعة	(١٤٤٤هـ=٢٠٢٣م)
١٢-	دعوى انتحال ابن دريد لكتاب العين	الجزائر	(١٤١٣هـ=١٩٩٢م)
١٣-	عرض الألفاظ وتفسيرها في المعاجم العربية	الجزائر	(١٤١٣هـ=١٩٩٢م)
١٤-	مصادر الدراسة الصوتية عند العرب	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٤هـ=١٩٩٤م)
١٥-	مالم يذع من المصطلحات النحوية والصرفية	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٥هـ=١٩٩٥م)
١٦-	مصطلح الاستقهام	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٥هـ=١٩٩٥م)
١٧-	مصطلح الاستقراء	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٥هـ=١٩٩٥م)
١٨-	حسن اختيار ابن الأجدابي لأبواب كفايته في ضوء نظرية الحقول الدلالية	النيجر	(١٤١٦هـ=١٩٩٦م)
١٩-	المرزوقي صرفياً	ليبيا/ كلية الدعوة	(١٤١٧هـ=١٩٩٧م)
٢٠-	التراصف بين جون لاينز وبين علماء العربية القدامى /دراسة مقارنة	الإمارات/مركز جمعة الماجد	(١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)
٢١-	الفرق لقطرب دراسة نقدية لتحقيق الكتاب	الإمارات	(١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)
٢٢-	الابداع العربي القديم في الصناعة المعجمية دراسة في ضوء اتجاه الحقول الدلالية المعاصرة	الإمارات	(١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)
		كلية الكوت الجامعة	(١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م)
٢٣-	الحركة اللغوية لعلماء العراق في القرنين الثالث والرابع الهجريين	بغداد	(١٤٢٩هـ=٢٠٠٩م)

٥- (الأطاريح، والرسائل) التي أشرف عليها، أو ناقشها:
أولاً- جامعة الأمير عبد القادر/ الجزائر:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ اشراف	كتاب الانتصار لابن ولاد - دراسة وتحقيق -	(١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)
٢-	ماجستير/ اشراف	موقف النحاة من القراءات القرآنية	(١٤٠٥هـ=١٩٨٥م)
٣-	ماجستير/ اشراف	ظاهرة التنثية في اللغة العربية	(١٤٠٦هـ=١٩٨٥م)
٤-	ماجستير/ اشراف	ظاهرة المقصور والممدود في اللغة العربية	(١٤٠٦هـ=١٩٨٥م)
٥-	ماجستير/ اشراف	أبنية المصادر الثلاثية في أسلوب القرآن الكريم	(١٤٠٦هـ=١٩٨٥م)
٦-	ماجستير/ اشراف	حروف المعاني عند ابن هشام	(١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)
٧-	ماجستير/ اشراف	تعريب المصطلح الصوتي	(١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)
٨-	ماجستير/ اشراف	المنهج اللغوي لابن عاشور في التحرير والتنوير	(١٤٠٧هـ=١٩٨٦م)
٩-	ماجستير/ اشراف	الدراسات الصوتية في كتب القراءات القرآنية	(١٤٠٧هـ=١٩٨٦م)
١٠-	ماجستير/ اشراف	التطور الدلالي في معجم لسان العرب	(١٤٠٨هـ=١٩٨٧م)
١١-	ماجستير/ اشراف	الفكر المعجمي عند ابن دريد	(١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)
١٢-	ماجستير/ اشراف	التركيب الشكلي للمثل العربي	(١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)
١٣-	ماجستير/ اشراف	ديوان للشاعر محمد إقبال/ تعريب ودراسة	(١٤٠٩هـ=١٩٨٨م)

ثانياً- جامعة قسنطينة/ الجزائر (١):

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	دكتوراه/ مناقشة	مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي - دراسة وتقويم	(١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)

ثالثاً- جامعة وهران/ الجزائر (٢):

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	دكتوراه/ مناقشة	الدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم	(١٤١٠هـ=١٩٩٠م)
٢-	دكتوراه/ مناقشة	الخطاب القرآني	(١٤١١هـ=١٩٩١م)
٣-	دكتوراه/ مناقشة	منهج البحث الأدبي عند الجرجاني	(١٤١٢هـ=١٩٩٢م)

رابعاً- جامعة الفاتح - كلية اللغات / ليبيا:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ مناقشة	الحقول الدلالية في مخصص ابن سيده	(١٤١٣هـ=١٩٩٣م)
٢-	ماجستير/ مناقشة	الإجماع و الاستصحاب في النحو العربي	(١٤١٤هـ=١٩٩٤م)
٣-	ماجستير/ مناقشة	الظواهر الصوتية في قراءة الإمام نافع	(١٤١٦هـ=١٩٩٥م) (٣)
٤-	ماجستير/ مناقشة	دراسة إحصائية في معجم مقاييس اللغة	(١٤١٦هـ=١٩٩٦م)
٥-	ماجستير/ مناقشة	شرح قواعد الإعراب لابن هشام (تحقيق)	(١٤١٦هـ=١٩٩٦م)

(١) ينظر: الملحق المرقم (١٥): ٢٦٠.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (١٦): ٢٦١.

(٣) ينظر: الملحق المرقم (١٧): ٢٦٢.

النَّمْهِيدُ: التَّعْرِيفُ بِالشَّارِحِينَ وَبِشُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ

٦-	ماجستير/ مناقشة	الظواهر الدلالية في كامل المبرد	(١٤١٧هـ=١٩٩٦م)
٧-	ماجستير/ مناقشة	ظاهرة الفصل في النحو العربي	(١٤١٧هـ=١٩٩٦م)

خامساً- جامعة السابع من ابريل/ ليبيا:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ مناقشة	النداء في القرآن الكريم - دراسة نحوية	(١٤١٦هـ=١٩٩٥م) ^(١)
٢-	ماجستير/ مناقشة	التعريب في العصر الحديث	(١٤١٥هـ=١٩٩٥م)

سادساً- جامعة صنعاء - كلية الآداب/ اليمن:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ مناقشة	الإحراز لما في أساس البلاغة من المجاز	(١٤١٩هـ=١٩٩٨م)
٢-	دكتوراه/ اشراف	الظواهر البلاغية في رسائل النبي (ﷺ)	(١٤١٩هـ=١٩٩٨م)

سابعاً- جامعة العلوم والتكنولوجيا في كلية الآداب - صنعاء /اليمن:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ اشراف	التصنيف الحقلي لألفاظ مخصص ابن سيده	(١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)

ثامناً - جامعة سانت كليمنس/ بغداد:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	دكتوراه/مناقشة	خيانة الأمانة في تاريخ الحضارة الإسلامية	(١٤٣١هـ=٢٠١٠م)

(١) ينظر: الملحق المرقم (١٨): ٢٦٣.

تاسعاً - جامعة الموصل/ كلية الآداب:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	دكتوراه/ مناقشة	الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع	(١٤٣١هـ=٢٠١٠م)

عاشراً - جامعة بغداد/ كلية الآداب:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	دكتوراه/ مناقشة	دلالة حروف المعاني	(١٤٣٣هـ=٢٠١١م)

حادي عشر - جامعة الكوفة/ كلية الآداب:

ت	الدرجة العلمية	اسم البحث	العام
١-	ماجستير/ مناقشة	الصوت والدلالة	(١٤٣٣هـ=٢٠١١م)

٦- شهادات التكريم والأوسمة:

حصل خلال مسيرته العلمية، والإدارية المميزة على الكثير من شهادات التقدير والأوسمة، منها:

- أولاً- شهادة تقديرية باسم رجل عام (١٤١٩هـ=١٩٩٨م) من مؤسسة بحوث علمية عربية^(١).
- ثانياً- شهادات تقديرية سامية من جامعات جزائرية، وليبية، ويمنية. وشهادتان من جامعة الإمارات العربية المتحدة عام (١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م) ذُكر في الشهادة الأولى: أنه مكسب إلى أية مؤسسة علمية^(٢)، وفي الثانية: أنه يُشرف أية مؤسسة إدارية^(٣).
- ثالثاً- شهادة الأستاذ الأول للجامعة عام (١٤٣٣هـ=٢٠١٢م) حسب مقياس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.
- رابعاً- أحد رواد الجامعة العراقية السبعة بدرجة أستاذ عام (١٤٣٤هـ=٢٠١٣م) حسب مقياس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية^(٤).

(١) ينظر: الملحق المرقم (١٩): ٢٦٤.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (٢٠): ٢٦٥.

(٣) ينظر: الملحق المرقم (٢١): ٢٦٦.

(٤) ينظر: الملحق المرقم (٢٢): ٢٦٧.

- خامساً- أحد علماء العراق الخمسة والثلاثين المختارين والمكرمين بالوسام الذهبي للتميز العلمي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام (١٤٣٤هـ=٢٠١٣م)^(١).
- سادساً- وسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب عام (١٤٣٦هـ=٢٠١٤م)^(٢).
- سابعاً- وسام رواد العلم من كلية هندسة الخوارزمي في جامعة بغداد عام (١٤٤٥هـ=٢٠٢٤م).

ثانياً- في شروح الألفية (القديمة، والحديثة):

تركزت الألفية في نفوس النحاة من القدماء والمتأخرين أثراً كبيراً جعلتهم يتوجهون إلى شرحها، والاعتناء بها عناية بالغة، والوقوف على بيان ما ورد فيها من القواعد المختلفة، فقد بلغت الألفية من الشهرة، والذيع ما بلغه كتاب سيويه(ت: ١٨٠هـ=٧٩٦م) فكما إذا قيل: الكتاب من دون صاحبه، عرفنا أن المقصود به سيويه، كذلك إذا قيل: الألفية من دون الإضافة أدركنا أن المراد هو ابن مالك^(٣).

أما المحدثون فقد تابعوا هذه العناية بالألفية وذلك بإعادة شرحها بنقش جديد، وبأسلوب حديث يتناسب والمتغيرات التعليمية، والتربوية الحديثة، مع مراعاة اختلاف نوعية المتلقي، والمتعلم، فليس بالإمكان أن يبقى الطلاب في عصرنا -عصر السرعة- هذا معتمدين على الشروح القديمة التي تتصف بالإطالة، والغموض في الألفاظ، والعبارات، والترتيب؛ لهذا توجه المحدثون إلى إعادة شرح الألفية بمنهج يقوم على التيسير في الشرح، والعرض من دون حذف أو تغيير في القواعد المعروضة، فضلاً عن الجمع بين الإيجاز والإطناب معاً، وهذا منهج عام سار به المحدثون جميعاً. ويبدو أن انشغال ابن مالك بالعلم، وصلاح سيرته، وسريته، ونيته وإخلاصه لله تعالى، كان باعثاً في براعته وتفوقه في الألفية، وإقدام الناس عليها قديماً وحديثاً حفظاً، ودراسة، وشرحاً، وإعراباً؛ رغبة في تيسير النحو لطلبة العلم في العصور المختلفة إلى وقتنا هذا فهي تدرس في مختلف الجامعات العربية والغربية، وما زالت محافظة على مركز الصدارة^(٤).

وعمدت في هذا المبحث إلى عمل (ببليوغرافيا) خاصة بشروح الألفية القديمة والحديثة بشرط أن تكون مطبوعة مع بيان تفاصيل الكتاب من خلال جداول مرتبة على حسب وفيات مؤلفي شروح

(١) ينظر: الملحق المرقم (٢٣): ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (٢٤): ٢٧٠.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك (تحليل ونقد) - عبد الله علي محمد الهنادوه، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، إشراف الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م: ٣٩-٤٤.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) - ابن الوردي: ١/٥-٦.

النَّمْهِيدُ: التَّعْرِيفُ بِالشَّارِحِينَ وَبِشُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ

الألفية القدماء، وعلى أساس سنوات الطباعة عند المحدثين، واعتمدت كثيراً على كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ= ١٦٥٦م)، والدليل إلى المتون لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم^(١)، فضلاً عن متابعة الإصدارات الحديثة من خلال التواصل الاجتماعي.

أ- شروح الألفية القديمة:

ت	الشرح والشارح	التحقيق	دار النشر	العام
١-	شرح ابن الناظم لجمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ= ١٢٨٧م)	الشيخ محمد بن سليم اللبابيدي	مطبعة القديس جاورجيوس/ لبنان	(١٣١٢هـ= ١٨٩٤م)
		الشيخ محمود ياسين	مطبعة الفيحاء/ سوريا	(١٣٣٢هـ= ١٩١٤م)
		الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد	دار الجيل/ لبنان	(١٤١٩هـ= ١٩٩٩م)
		محمد باسل عيون السود	دار الكتب العلمية/ لبنان	(١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م)
٢-	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ= ١٣٤٤م)	المستشرق سيدني جلازر	الجمعية الشرقية الأمريكية/نيوهافن كونكتيكي	(١٣٦٦هـ= ١٩٤٧م)
		شريف عبد الكريم النجار، وياسين أبو الهيجاء	عالم الكتب الحديث/الأردن	(١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م)
٣-	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي (ت: ٧٤٩هـ= ١٣٤٨م)	الدكتور عبد الرحمن علي سليمان	دار الفكر العربي/ مصر	(١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م)
			مكتبة الكليات الأزهرية/مصر	(١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م)
			(د.ت.)	

(١) ينظر: ٥١٣-٥٣١. وشروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها- محمود نجيب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (الدراسات اللغوية)، إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة حلب- سوريا، إشراف الدكتور مصطفى جطل والدكتور عبد الرحمن دركزلي، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م: ٤٤-٦٣.

٤-	شرح ألفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة" لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩هـ=١٣٤٩م)	الدكتور عبد الله بن علي الشلال	مكتبة الرشد/ السعودية	(١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م)
		الدكتور محمد مزعل خلاطي	دار الكتب العلمية/لبنان	(١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م)
٥-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ=١٣٦٠م)	بدون تحقيق	مطبعة التقدم العلمية/مصر	(١٣٣٢هـ-١٩١٣م)
		الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م)	منشورات المكتبة العصرية/لبنان	(د.ت)
		يوسف الشيخ محمد البقاعي	دار الفكر/سوريا	(د.ت)
		محمد نوري بن محمد بارتجي	دار المغني/السعودية	(١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م)
		صالح سهيل علي حمودة	دار الفاروق/الأردن	(١٤٣٦هـ=٢٠١٥م)
٦-	إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك للعلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧هـ=١٣٥٠م)	الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي	مكتبة أضواء السلف/السعودية	(١٣٧٣هـ=١٩٥٤م)
			الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة	(١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م)
٧-	شرح بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ=١٣٦٧م) وطبعاته كثيرة، ومنها:	بدون تحقيق	مطبعة بولاق/مصر	(١٢٥٢هـ=١٨٣٦م)
		بدون تحقيق	المطبعة الأدبية/لبنان	(١٣١٩هـ=١٩٠٢م)
		الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد	المكتبة التجارية الكبرى/ مصر	(١٣٩٣هـ=١٩٧٣م)

٧-	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك	الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد	دار التراث/ مصر (١٩٨٠هـ=١٤٠٠م)
		دار إحياء التراث/ لبنان	(د.ت)
		مكتبة الهداية/لبنان	(٢٠٠٨هـ=١٤٢٩م)
		مؤسسة الرسالة/لبنان	(٢٠١٥هـ=١٤٣٦م)
		دار ابن كثير/لبنان	(٢٠٢٣هـ=١٤٤٤م)
		الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي	دار القلم/ لبنان (١٩٨٦هـ=١٤٠٦م)
		الدكتور رمزي منير بعلبكي	دار العلم للملايين/لبنان (١٩٩٢هـ=١٤١٢م)
		الدكتور إميل بديع يعقوب	المكتبة العصرية/لبنان (١٩٩٧هـ=١٤١٧م)
		حنا الفاخوري	دار الجيل/ لبنان (٢٠٠٣هـ=١٤٢٤م)
		محمد نوري بن محمد بارتجي	دار المغني/السعودية (٢٠٠٨هـ=١٤٢٩م)
		الدكتور نوري حسن حامد المسلاتي	دار ابن حزم/لبنان (٢٠٠٩هـ=١٤٣٠م)
		الشيخ حسين الطويل	دار الخير/ سوريا (٢٠١٠هـ=١٤٣١م)
		الدكتور محمد فناوي، ومحمد محمد خليفة	المكتبة الازهرية للتراث/ مصر (٢٠١٣هـ=١٤٣٤م)
		الدكتور عماد علي جمعة	دار النفائس/الأردن (٢٠١٨هـ=١٤٤٠م)
		الدكتور علي بن محمد بن ونيس وآخرون	دار ابن الجوزي/السعودية (٢٠١٩هـ=١٤٤٠م)

٨-	شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي (ت: ٧٨٠هـ= ١٣٧٨م)	عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد	المكتبة الأزهرية للتراث/مصر	(١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م)
٩-	المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ= ١٣٨٨م)	الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون	معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى/السعودية	(١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م)
١٠-	شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧هـ= ١٤٠٥م)	بدون تحقيق	مطبعة الطيب الأزرق/المغرب	(١٢٩٠هـ= ١٨٧٣م)
		بدون تحقيق	مطبعة الفاسية/المغرب	(١٢٩٩هـ= ١٨٨١م)
		بدون تحقيق	المطبعة الخيرية/مصر	(١٣١٨هـ= ١٩٠٠م)
		بدون تحقيق	مطبعة مصطفى البابي الحلبي/مصر	(١٣٧٤هـ= ١٩٥٤م)
		بدون تحقيق	دار الفكر/بيروت	(١٤١٥هـ= ١٩٩٤م)
		الدكتورة فاطمة راشد الراجحي	جامعة الكويت/الكويت	(١٤١٣هـ= ١٩٩٣م)
		الدكتور عبدالحميد هنداي	المكتبة العصرية/لبنان	(١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م)
		إبراهيم شمس الدين	دار الكتب العلمية/لبنان	(١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م)
١١-	كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ= ١٤٢٩م)	مصطفى أحمد النحاس	مطبعة السعادة/مصر	(١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م)

١٢-	البهجة المرضية في شرح ألفية للشيخ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ=١٥٠٥م)	دون تحقيق	مطبعة المدارس الملكية / مصر	(١٢٩١هـ=١٨٧٤م)
		دون تحقيق	المطبعة الخيرية/ مصر	(١٣١٠هـ=١٨٩٢م)
		دون تحقيق	دار إحياء الكتب العربية/ مصر	(١٣٦٦هـ=١٩٤٦م)
		مصطفى الحسيني الدشتي	مكتبة الفيروز آبادي	(١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)
		أحمد إبراهيم محمد علي	مؤسسة الكتب الثقافية/لبنان	(١٤٢١هـ=٢٠٠٠م)
		السيد صادق الحسيني الشيرازي	دار العلوم/ لبنان	(١٤٣٣هـ=٢٠١٢م)
		ملأ صالح بن أحمد الغرسى	مكتبة الارشاد/تركيا	(١٤٣٩هـ=٢٠١٨م)
		أ.د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي	مؤسسة البصائر/تركيا	(١٤٤٢هـ=٢٠٢١م)
		الشيخ محمد الصالحي الانديمشكي	ذوي القربى/إيران	(١٣٩٤هـ=١٩٧٤م)
١٣-	فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قاسم الغزي الشافعي المعروف بابن الغرابيلي (ت: ٩١٨هـ=١٥١٢م)	الشيخ محمد المبروك الختروشي	كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي /ليبيا	(١٤٠١هـ=١٩٨٠م)
				(١٤١١هـ=١٩٩١م)

١٤-	شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى (اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) لمحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي (ت: ٩١٩هـ= ١٥١٣م)	حسين عبد المنعم بركات	مكتبة الرشد/ السعودية	(١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م)
١٥-	منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت: ٩٢٩هـ= ١٤٦٤م).	الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد	مطبعة مصطفى البابي الحلبي/مصر	(١٣٥٨هـ= ١٩٣٩م)
			مكتبة النهضة/مصر	(١٣٧٥هـ= ١٩٥٥م)
		حسن حمد	دار الكتب العلمية/ لبنان	(١٤١٩هـ= ١٩٩٨م)
			المكتبة العصرية/ لبنان	(١٤٣١هـ= ٢٠١٠م)
١٦-	شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت: ٩٥٣هـ= ١٥٤٦م)	الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي	دار الكتب العلمية/لبنان	(١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م)
١٧-	فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ= ١٥٧٠م)	سيد بن شلتوت الشافعي	دار الضياء/الكويت	(د.ت)
١٨-	شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك لشمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت: ٩٨١هـ= ١٥٧٣م)	محمد مصطفى الخطيب	دار الكتب العلمية/لبنان	(١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م)

١٩-	البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية لأبي البركات بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزي (ت: ٩٨٤هـ= ١٥٧٧م)	حمزة مصطفى حسن أبو توهة	دار الكتب العلمية لبنان	(٢٠١٩هـ= ٢٠١٩م)
٢٠-	شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين الغزي	الدكتور أحمد عنتر أمين الصاوي زنتوت	دار الكتب العلمية/لبنان	(٢٠٢٠هـ= ٢٠٢٠م)
٢١-	إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن مسعود الطُّرْنَابُطِي (ت: ١٢١٤هـ= ١٧٩٩م)	الدكتور محمد رضا البدراوي صقر	دار الكتب العلمية/ لبنان	(٢٠٢٢هـ= ٢٠٢٢م)
				(٢٠٢٣هـ= ٢٠٢٣م)
٢٢-	ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا في علوم النحو والصرف للإمام مختار ابن بونا الشنقيطي(ت: ١٢٢٠هـ= ١٨٠٥م)	أباه بن محمد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي	طبعه محمد محفوظ ابن أحمد/ موريتانيا	(٢٠٠٣هـ= ٢٠٠٣م)
٢٣-	الأزهار الزينية في شرح متن الألفية للشيخ أحمد بن زيني دحلان المكي (ت: ١٣٠٤هـ= ١٨٨٦م)	بدون تحقيق	مطبعة بولاق/مصر	(١٢٩٤هـ= ١٨٧٧م)
		بدون تحيق	المطبعة الميرية/ السعودية	(١٣١٠هـ= ١٨٩٢م)
		بدون تحقيق	المطبعة الميمينية /مصر	(١٣١٩هـ= ١٩٠١م)
		عماد شعراوي	دار التقوى/مصر	(٢٠١٩هـ= ٢٠١٩م)
		محمد عبدالحفيظ هاشم	دار الكتب العلمية/لبنان	(٢٠٢٢هـ= ٢٠٢٢م)

ب- شروح الألفية الحديثة:

١- الشروح المطبوعة:

ت	الشرح	الشارح والتحقيق	دار النشر	سنة النشر
١-	إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك	الإمام عبد المجيد الشرنوبى الازهرى (ت: ١٣٤٨هـ= ١٩٢٩م)	مطبعة بولاق الاميرية/ مصر المكتبة العصرية/ لبنان دار كشيدة للنشر والتوزيع/ مصر	(١٣١٩هـ= ١٩٠١م) (١٣٢٦هـ= ١٩٠٨م) (١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م) (١٤٣٤هـ= ٢٠١٢م) (١٤٤١هـ= ٢٠١٩م)
٢-	الكواكب الدرية في شرح منظومة الألفية	الشيخ صالح بن عبد السميع الآبى الأزهرى (ت: ١٣٣٥هـ= ١٩١٦م)	مطبعة مصطفى البابى الحلبي/ القاهرة	(١٣٤٤هـ= ١٩٢٥م)
		تحقيق: أ.د. عبد الحميد الهنداوى	دار الافاق العربية/مصر	(١٤٢٩هـ= ٢٠٠٩م)
٣-	ألفية ابن مالك في النحو والصرف	الحاج موسى محمد بن محمد الداغستاني	مكتبة الآداب / مصر دار الحامد/ الأردن	(١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م) (١٤٢١هـ= ٢٠٠١م) (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م) (١٤٤٢هـ= ٢٠٢٠م)
٤-	نحو الألفية شرح معاصر واصيل لألفية ابن مالك	الدكتور محمد عيد	مكتبة الشباب/ مصر	(١٤١٠هـ= ١٩٩٠م)
٥-	إرشاد السالك أو هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ثم سمّاه مؤخراً بـ(شرح التميمي على ألفية ابن مالك)	الدكتور صبيح التميمي	دار الشهاب/الجزائر دار البعث/الجزائر دار الهداية/الجزائر جامعة الفاتح / ليبيا	(١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م) (١٤١٠هـ= ١٩٩٠م) (١٤١٠هـ= ١٩٩٠م) (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م)
٦-	دليل السالك إلى ألفية ابن مالك	الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان	دار المســــــــــــــــلم/ السعودية	(١٤١٩هـ= ١٩٩٩م)

٧-	ألفية ابن مالك في النحو والصرف: (شرح ميسر - ضروري لدارسي النحو والصرف من طلاب المدارس والجامعات وللمتخصصين من الأساتذة).	الدكتور زين كامل الخويسكي (ت: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)	دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ مصر	(١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)
			دار المعرفة الجامعية/ مصر	(١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م)
٨-	الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف	الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي	دار ابن حزم/ السعودية	(١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)
٩-	شرح ألفية ابن مالك	أنطوان الدحاح المعروف بـ (أبو فارس الدحاح)	مكتبة العبيكان/ السعودية	(١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م)
١٠-	الإقناع في النحو شرح مبسط لألفية ابن مالك	الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل	دار القبس/ السعودية	(١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م)
١١-	النهج السالك لفهم ألفية ابن مالك	للشيخ الأستاذ أحمد بن أحساين الوردي	مطبعة أنفو - برانت (معهد الامام مالك) / المغرب	(١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م)
			دار الأمان/ السعودية	(١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م)
			دار الرشاد الحديثة/ المغرب	(١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م)
١٢-	أنوار المسالك في شرح ألفية ابن مالك	يوسف علي بديوي	مكتبة الصفاء/ الإمارات	(١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)
			دار اليمامة/ سوريا	(١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م)
١٣-	في تبسيط شرح ألفية ابن مالك	للدكتور عمرو خاطر عبد الغني وهدان	مؤسسة حورس الدولية/ مصر	(١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م)

١٤-	خلاصة شُرُوح الألفية	الدكتور عبداللطيف بن محمد الخطيب	دار البلاغة/ الكويت	(١٤٣٨هـ=٢٠١٧م)
١٥-	المغني في شروح الألفية	الدكتور جودة مبروك محمد	مكتبة الآداب/ مصر	(١٤٣٨هـ=٢٠١٧م)
				(١٤٤١هـ=٢٠٢٠م)
١٦-	لُمة السالك إلى ألفية ابن مالك	الدكتور سلطان بن حذيفة بن عبدالله الطويلة	دار التدمرية/ السعودية	(١٤٤١هـ=٢٠١٩م)
١٧-	تتوير الحوالمك على ألفية ابن مالك	الحاج بن سالك فحف الأسمي الموريتاني (ت: ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م)	مكتبة الصفاء/أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة	(د.ت)
		تحقيق وتعليق: محمد محمود بن بيبه	دار الإسراء/ الأردن	(١٤٤١هـ=٢٠٢٠م)
١٨-	الكافي في شرح ألفية ابن مالك	الدكتور أيمن أمين عبد الغني	دار التوفيقية للتراث/مصر	(١٤٤١هـ=٢٠٢٠م)
١٩-	إعانة السالك إلى ألفية ابن مالك	الدكتور أحمد بن صالح بن علي بافضل	المكتبة الحضرية/ اليمن	(١٤٤١هـ=٢٠٢٠م)
٢٠-	بدائع المسالك في توضيح ألفية ابن مالك	أبو إلياس أغوس سعيدي السيداوي	مكتبة البينة/ اندونيسيا	(١٤٤٢هـ=٢٠٢١م)
٢١-	أيسر المسالك وعدة السوالمك إلى ألفية ابن مالك الملقب كشف الحوالمك وجمع المدارك على خلاصة ابن مالك	الشيخ محمد الأمين الاثيوبي الهري(ت١٤٤١هـ=٢٠١٩م)	دار المنهاج/ السعودية	(١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م)
٢٢-	شرح البكاء على ألفية ابن مالك في ضوء كتاب سيبويه	الدكتور محمد كاظم البكاء	منشورات زين الحقوقية/ لبنان	(١٠٤٤هـ=٢٠٢٣م)

٢- الشروح المسجلة صوتياً:

ت	اسم الكتاب	مؤلفه	دار النشر	سنة النشر
١-	شرح ألفية ابن مالك	للشيخ محمد بن صالح العثيمين	دار ابن الجوزي، ومكتبة الهدى المحمدي/ في مصر	(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)
			مكتبة الرشد/ السعودية	(١٤٣٤هـ=٢٠١٢م)
٢-	شرح ألفية ابن مالك حتى نهاية باب إعمال المصدر	للشيخ علي بن محمد الزامل	دار التدمرية/ السعودية	(١٤٣٢هـ=٢٠١١م)
٣-	ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - في النحو والتصريف	للشيخ الدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني	دار ابن سلام للبحث العلمي/ مصر	(١٤٤١هـ=٢٠٢٠م)

الفصلُ الأوَّلُ

مَنْهَجُ الشَّارِحِينَ فِي عَرْضِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ

الْمَلَامِحُ الْمَنْهَجِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلشَّارِحِينَ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

مَصَادِرُ الشَّارِحِينَ النَّحْوِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

تَعْقِيَّاتُ الشَّارِحِينَ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ

المنهج الأول الملاح المنهجية العامة للشارحين

توطئة:

- المنهج بين اللغة، والاصطلاح:

المنهج في اللغة مصدر ميمي مشتق من الفعل (نَهَجَ). و(نَهَجَ)، و(منهاج) مفرد (مناهج)، و(مناهيج)، والنَهَجُ: هو الطريق الواسع، والواضح، وطُرُقُ نَهْجَةٍ، ونَهَجَ الأمرُ وأنْهَجَ - لغتان -، أي: وضح. ومنْهَجُ الطريق: وضحهُ. والمِنْهاج: الطريق الواضح. ونَهَجْتُ الطريق: أَبْنَيْتُهُ وأَوْضَحْتُهُ؛ يُقَالُ: اعْمَلْ عَلَى مَا نَهَجْتُهُ لَكَ، وفلانٌ يَسْتَنْهَجُ سبيلَ فلانٍ، أي: يَسْلُكُ مَسْلَكَه، ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] (١)، وفَسَّرَ الإمام القشيري - رحمه الله تعالى - (ت: ٤٦٥هـ = ١٠٧٢م) هذه الآية تفسيراً لطيفاً يناسب مدخلنا بقوله: "أي: أفردنا كلَّ واحدٍ منكم معاشرَ الأنبياء بطريقةٍ، وأما أنت يا محمدُ، فلا يُدَانِيكَ أَحَدٌ في طريقتِكَ على الحقيقة، فأنت المقَدَّمُ على الكافَّةِ، والمفضلُ على الجملة، ولو شاءَ الله لسوَّى مراتبكم، ولكن غاير بينكم ابتلاءً، وفَضَّلَ بعضكم على بعضٍ امتحاناً" (٢).

أمَّا اصطلاحاً فلا يكاد يختلف عن معناه اللغوي كثيراً، إلا في تحديده الطريقة المتبعة في الوصول إلى الحقيقة، وذلك من خلال وضع مجموعة من الأسس العلمية، والمنطقية في تحقيق ذلك. فالمنهج هو: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون" (٣). والغاية الأساسية من المنهج في أيِّ علم من العلوم هي: "استنباط الاحكام العامة من النتائج الكلية، والخروج بالمبادئ، والنظريات التي تمثل العلوم، والمعارف" (٤).

(١) ينظر: العين-الفرايدي (باب الهاء، والجيم، والنون): ٣/٣٩١، وتهذيب اللغة- الأزهري، (باب الهاء، والجيم، مع الراء): ٤١/٦، ولسان العرب - ابن منظور، فصل النون: ٢/٣٨٣، ومعجم اللغة العربية المعاصرة- الدكتور أحمد مختار عمر، مادة (ن ه ج): ٣/٢٢٩١، والمعجم الوسيط-مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢/٩٥٧.

(٢) لطائف الإشارات تفسير صوفي كامل للقرآن الكريم للإمام القشيري: ١/٤٢٨، وينظر: التيسير في التفسير- أبو حفص النسفي: ٥/٤٠٩.

(٣) البحث العلمي مناهجه وتقنياته - الدكتور محمد زيان عمر: ٤٨.

(٤) من ملاح المنهج العلمي عند علماء العربية- عبد الله ربيع، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، العدد (٩)، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م: ٨١.

ومما سبق ذكره نستخلص أن لكل إنسان -مهما اختلفت صفته- على وجه الأرض، ومن خلقه الله -سبحانه وتعالى-، وإلى أن تقوم الساعة منهجه في التفكير، والتحليل. وهذا ينطبق تماماً على الشارحين - الزامل، والتميمي - فلكل منهما منهجه، وطريقته في شرح ألفية ابن مالك، وسنعرض المنهج العام للشارحين؛ للوصول إلى نتائج تتصف بالكلية فيما يشتركان، أو يختلفان فيه:

أولاً- افتتاح الشرحين بالمقدمة:

من المعروف عن الكتب المؤلفة بدايتها بمقدمة - مختصرة أو طويلة - ، وقد وضع العلماء في مقدمات كتبهم -قديماً، وحديثاً- قواعد يلتزمون فيها، كالتبرك في الابتداء بالبسملة، ثم الحمدلة، و الصلاة والسلام على النبي (ﷺ) متأثرين بذلك بمنهج الخطابة ، ثم بيانهم بعد ذلك لاسم الكتاب، والسبب الداعي إلى تأليفه، مع توضيح للمنهج العام الذي ساروا عليه في تأليفهم. والمتمعن في مقدمة شرح الزامل يلاحظ أنها لم تكن من إعداد المؤلف بل من تلميذه الأستاذ الدكتور فريد الزامل، فالكتاب الذي بين أيدينا خالٍ من مقدمة الشارح.

ومع ذلك فالمقدمة الموضوعية لم تكن قاصرة في احتواء ما سبق الإشارة إليه من الابتداء بالبسملة، والحمدلة، والصلاة والسلام على نبينا، وإفصاحه الغاية من وضع الكتاب، مع الإشارة إلى مكانة الشيخ العلمية، ثم ينتقل بعدها إلى رواية قصة إخراجها من أشرطة سمعية يتداولها طلاب العلم إلى كتاب مطبوع رأى النور في آخر المطاف، وينتقل بعد ذلك إلى بيان ما تميّز به شرح الزامل عن غيره من حُسن في الترتيب والتنظيم، وإيصال المعلومة إلى ذهن المتعلم، وتقسيم الأبيات بما يحتويها من المسائل، وموازنته في عرضه بين التوسع، والاختصار.

مع كشفه تفاصيل أخرى تتعلق بمطابقة الكتاب مع التسجيل الصوتي، وتصحيح ما فيه من الخلل، مع تغييرات يسيرة يفرضها تحويل الكلام المسموع إلى كلام مقروء.

وينتقل بعد ذلك إلى تقديم نبذة مختصرة عن ترجمة الشيخ، وتنتهي المقدمة^(١). ثم يبدأ شرح الزامل للألفية بالبسملة، ومن الباب الأول (الكلام، وما يتألف منه) مباشرة، من دون شرحه لمقدمة الأرجوزة المكونة من سبعة أبيات.

أمّا التميمي فقد قدّم في بداية كتابه بالمقدمة فيما طبع له، وعدل عنها فيما بعد بما سماها بـ(الإضاءة) لم يلتزم في بدايتها بما يلتزم في المقدمات المعروفة من البسملة، والحمدلة، وغيرها.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك (حتى نهاية باب إعمال المصدر): ١/٢-١.

بين فيها جهود علماء النحو في العناية باللغة العربية، والحفاظ عليها من اللحن؛ كونها لغة التواصل بين البشر فضلاً عن لغة القرآن الكريم^(١).

ثم ذكر التميمي فيها كذلك مراحل تطور التأليف النحوي مروراً بأبي الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ = ٦٨٨م)، ثم ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ = ٧٣٥م)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ = ٧٦٧م)، وأبي عمرو بن العلاء التميمي (ت: ١٥٤هـ = ٧٧٠م)، وصولاً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ = ٧٨٦م)، وتلميذه سيبويه (ت: ١٨٠هـ = ٧٩٦م)، مُصنّف أول كتابٍ متكاملٍ لمباحث النحو، ثم تطور التأليف النحوي بعده من خلال اتباع النحاة منهجاً مغايراً في ترتيب المسائل النحوية إلى: أقسام الكلام، وباب الأسماء، وباب الأفعال، وباب الحروف، وباب مشترك بينها. مع اختلاف في طبيعة عرض المسائل بين المختصر، والمطول، ومنها ما خلط النحو بالأحكام المنطقية، مع اعتماد التأويل، والمبالغة في إيراد العلل، نتيجة التأثير بالمنطق والفلسفة؛ مما ترتب على ذلك تعقيد تعلم النحو وصعوبته، ومن هنا برزت فكرة تيسير النحو وضرورة تأليف كتب ميسرة للمادة النحوية^(٢).

وينتقل التميمي في سرده إلى عصر ابن مالك يقدم فيه منهجه في التأليف القائم على الموسوعية في النظم، والنثر كنظمه (للكافية الشافية) ثم شرحه لها في كتابه (تسهيل الفوائد)، أو المختصرة؛ لتيسير النحو ككتاب (عمدة الالفاظ، وعدة الحافظ)، أو الرسائل ذات الأبواب الواحدة ككتاب الضاد والطاء وغيرها، أو اعتماده مبدأ التدرج كتأليفه كتاب (التسهيل) ثم شرحه له بعد ذلك^(٣).

ثم يبين فيها بعد ذلك ترجمة كاملة، وشاملة عن ابن مالك تضمنت: اسمه ومولده، ونشأته ودراسته الأولى وهجرته، وأبرز شيوخه، وتصّده للتدريس، و تأليفه، ثم منهجه المتبع في مؤلفاته عموماً، ثم وفاته، ويفرد بعد ذلك مبحثاً خاصاً عن (الخلاصة الألفية) يذكر فيه قصة تأليف ابن مالك له، مع أبرز سمات مادتها النحوية^(٤).

كما يوضح سبب تأليفه له أنه بعد أن عُهد إليه تدريس مادة النحو في كثير من الجامعات العربية المختلفة: في العراق، والسعودية، والجزائر، وليبيا، واليمن، ودولة الإمارات العربية، شعر بالحاجة إلى تيسير عرض هذه المادة، بعد أن كان الاعتماد على شروح قديمة كُتبت لعصور غير عصورنا^(٥).

(١) ينظر: مخطوطة التميمي: ٧/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩-٧/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١-٢٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/١.

ثم يضع لنفسه منهاجاً عاماً يسير عليه، من عرض لأبيات الألفيّة في أبوابها كاملة مع إعادتها، وبداية الشرح بمقدمات لتهيئة ذهن المتعلم، والإتيان بالفوائد المتممة لكلام ابن مالك، مع بيان ما غمض من مقاصد الألفيّة، وغيرها^(١).

ويشيد بشرحه لوجود سمات مجتمعة في عرضه لم يجدها في أحد من شروح الألفيّة القديمة التي كتبت لمستويات لغوية غير مماثلة لمستويات طلبتها في عصرنا الحالي^(٢). كما يؤكد أنّ شرحه "حصيلة تجربة عمليّة في التدريس، والتأليف، والمراجعة وصلت إلى عشرين عاماً، في زمن معاناة حقيقية في دار الهجرة، لكنها معاناة مصحوبة بلدّة علميّة عالية من أجل إكمال هذا الشرح، وتقديمه لدارسي لغة القرآن الكريم في أنحاء العالم الإسلامي كافة، سواء أكانت دراستهم جامعيّة، أم مسجديّة"^(٣).

ويختم حديثه في الإشارة إلى طباعة هذا الشرح بعد إكمال جزء صغير منه تحت اسم (إرشاد السالك إلى الفية ابن مالك) حينما كان مقيماً في الجزائر عام (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)، ثم بعد إكماله للمنصوبات، وهو مقيم في ليبيا عام (١٤١٥هـ=١٩٩٥م) طبعته جامعة الفاتح في ثلاثة أجزاء عام (١٤١٩هـ=١٩٩٨م)، باسم (هداية السالك إلى ألفتة ابن مالك)؛ دفعاً للتشابك بينه، وبين غيره من العناوين النحوية، والفقهية الأخرى في ذلك الوقت^(٤)، ثم استقر به الأمر أخيراً على تسميته بـ(شرح التميمي على ألفتة ابن مالك) عام (١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م) بعد إكمال كتابه الذي لم ينشر كاملاً من أي دار للنشر حتى الآن^(٥).

ويعمل طول مدة تأليفه بقوله: "ولعل سبب طول مدة التأليف كوني: أكتب، وأشرح، وأراجع، وأضيف، أو أخص، وأبحث عن شواهد، ثم أقرأ ثانية، وثالثة، من أجل أن يأتي الشرح متكاملًا متلائماً مع مستوى طلبة الجامعة، أو الدراسين في المساجد"^(٦).

وينتقل بعدها إلى شرح مقدمة الألفيّة التي يسميها (أول الأرجوزة) بجمع الأبيات السبعة من

قول الناظم:

أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

وإلى قوله:

(١) ينظر: مخطوطة التميمي: ٢٣/١-٢٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١-٢٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١.

والله يُفْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ^(١)
مع بيانها، وشرح أبياتها كاملة مع شيء من الاختصار فيها؛ ويبدو ذلك راجعاً إلى كونها لا تتضمن مسائل في النحو.

فالتيمي تفوق على الزامل في شمولية (إضاءته) مع شرحه لمقدمة الألفية، في حين خلا شرح الزامل من ذلك، وهذا لا يقلل من شأن الشرح، أو الشارح كون الكتاب في أصله صوتياً، واحتمال أنه قد سقط منه ذلك في أثناء تسجيله، أو جمعه من قبل تلاميذه وارد، وهذا ما أكده لي الأستاذ الدكتور فريد الزامل حينما سألته بهذا الشأن حيث أشار إلى وجود مقدمة للشيخ علي الزامل، مع شرحه لمقدمة الألفية إلا أن تلاميذه لم يقوموا بتسجيلها؛ لأنَّ الوسائل المتاحة في تلك الفترة لم تكن كما هي في الوقت الحالي^(٢).

ثانياً - تقسيم الأبواب العامة إلى عناوين فرعية:

لم يكتفِ الشارحان بذكر أبيات الأبواب العامة المعروفة للألفية فحسب، بل أضافا فضلاً عن ذلك عناوين فرعية، أو جزئية مع تقسيم الأبيات عليهما، في نمط عام في منهجهما؛ لتوضيح وتبسيط عرض، وشرح مضمون أبيات الألفية فنجد الزامل في باب (الكلام، وما يتألف منه) وهو باب عام يضم سبعة أبيات قد تناول تحته بيتين منه، وهما قول ابن مالك:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ
وَاجِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ^(٣)

أما بقية الأبيات فقد قسمها إلى عناوين فرعية وهي (علامات الأسماء) ذكر فيها بيت الألفية:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَالْأَلْفَاءِ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلُ^(٤)

و(علامات الفعل، والحرف) ذاكراً أربعة أبيات من الألفية، وهي:

بَتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَفْعَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي
سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ
وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ وَسِمُ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرْ فُهِمُ

(١) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك) - ابن مالك الأندلسي: ٩٩-١٠٢، وينظر: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك: ٧/١.

(٢) من خلال تواصلتي المباشر معه.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٥/١.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ^(١)
 أمّا التميمي فقد كان كالزامل فيما ذكره من الأبيات تحت (باب الكلام، وما يتألف منه)^(٢)،
 و(علامات الاسم)^(٣)، غير أنّه قسّم بقية الأبيات إلى عناوين جزئية صغيرة، وأكثر دقة، وهي:
 (علامات الفعل) ضمّ تحتها قول ابن مالك:

بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي^(٤)

و(علامات الحرف) في بيت الألفية:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ

و(الأفعال، وعلاماتها) مع تقسيمها إلى عناوين جزئية صغيرة، وهي:
 (المضارع، وعلاماته) وضع فيه بيت الألفية:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي يَلِي لَمْ كَيْشَمْ^(٥)

و(الماضي، وعلامته)، وفيه بيت الألفية:

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ ...

و(الأمر، وعلامته)، وفيه بيت الألفية:

بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فَهَمْ^(٦) وَسِمٌ

أما البيت الأخير فقد فضّل أن يخرج من إطار العناوين الفرعية، إلى شرح يميز من خلاله بين الأمر، واسم فعل الأمر، والبيت هو قول ابن مالك:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ^(٧)
 ويلاحظ على الزامل أنه قسّم الأبواب العامة إلى عناوين فرعية لثمانية عشر باباً من أبواب الألفية، وترك بقية الأبواب دونها، معتمداً في شرحها على بيان ما فيها من حالات، أو مسائل وشرحها، وتفصيلها على أساسها، على النحو الآتي:

(١) الخلاصة في النحو: ١٠٤-١٠٥، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٧/١.

(٢) ينظر: هداية السالك: ٨/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٠٤، وينظر: هداية السالك: ١٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٠٤، وينظر: هداية السالك: ٢٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٤، وينظر: هداية السالك: ٢٦/١.

(٧) المصدر نفسه: ١٠٥، وينظر: هداية السالك: ٢٨/١.

(٨) المصدر نفسه: ١٠٥، وينظر: هداية السالك: ٢٩/١.

(٩) المصدر نفسه: ١٠٥، وينظر: هداية السالك: ٣٠/١.

ت	الأبواب العامة مع الفرعية	ج/ص	الأبواب العامة دون الفرعية	ج/ص
١-	الكلام وما يتألف منه	٣/١	العلم	١٧٤/١
٢-	المعرب والمبني	٣٥/١	اسم الإشارة	١٩٤/١
٣-	النكرة والمعرفة	١٣٧/١	أفعال المقاربة	٤١٧/١
٤-	الأسماء الموصولة	٢٠٣/١	لا التي لنفي الجنس	٤٩٤/١
٥-	المعرف بأداة التعريف	٢٥٨/١	ظن وأحواتها	٥٢١/٢
٦-	الابتداء	٢٧١/١	أعلم وأرى	٥٦٥/٢
٧-	كان وأحواتها	٣٥٠/١	التنازع في العمل	٧٠٣/٢
٨-	فصل في ما، ولا، ولات، وإن	٣٩٥/١	المفعول له	٧٤٤/٢
٩-	إن وأحواتها	٤٣١/١	المفعول فيه	٧٥٢/٢
١٠-	الفاعل	٥٧٦/٢	المفعول معه	٧٧١/٢
١١-	النائب عن الفاعل	٦٢٥/٢	التمييز	٨٩١/٢
١٢-	اشتغال العامل عن المعمول	٦٥٤/٢	المضاف إلى ياء المتكلم	١٠٣٥/٢
١٣-	تعدي الفعل ولزومه	٦٧٩/٢	إعمال المصدر	١٠٤٥/٢
١٤-	المفعول المطلق	٧١٩/٢		
١٥-	الاستثناء	٧٨٥/٢		
١٦-	الحال	٨٣٠/٢		
١٧-	حروف الجر	٩٠٩/٢		
١٨-	الإضافة	٩٦٢/٢		

في حين أن التيمي كان ملتزماً بالعناوين الفرعية والجزئية في أجزاء كتابه الثلاثة ومخطوطته غير المطبوعة^(١)؛ لتقريب المضمون، وتسهيل المعلومة للمتلقي، مما قد تساعد على معرفة الفكرة الجوهرية للبيت المرجوز قبل الدخول في شرحه، أو تفصيله، وهذا فيه من التيسير الشيء الكبير للمتعلم، أو القارئ.

ويبدو أن الزامل في تركه لثلاثة عشر باباً من دون عناوين فرعية كان بسبب طبيعة الموضوعات التي قد لا تحتاج - في نظره - إلى ذلك، كذلك للحفاظ على الوحدة الموضوعية

(١) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ١/٣٣-١٥٩، ١٦٠-٢٠٧، ٢١٠-٢٣١، ٢٣٥-٢٥٥، ٢٥٨-٢٩٣.

٢/٥-٦٥، ٧٢-١٠٤، ١٠٧-١١٩، ١١٧-١٣١، ١٣٣-١٧٨، ٣/٥-٣٠، ٣٣-٥١، ٥٤-٧٩، ٨٣-٩٠، ٩٢-

للأبيات وعدم تقسيمها بحسب مضمونها من القواعد، وربما هذا السبب الذي جعله يربط باب العلم^(١)، واسم الإشارة^(٢) تحت باب النكرة والمعرفة^(٣)؛ لارتباطهما الموضوعي. وقد ساق الشارحان أبيات الألفية على العناوين الفرعية، أو الصغيرة (الجزئية) على حسب ما تضمنتها من المسائل، والأحكام النحوية بشكل عام، إلى: فرادى، أو مثاني، أو جموع. كما يلاحظ على الشارحين أنهما يكرران في كتابيهما تقسيم الأبواب العامة إلى أبواب فرعية^(٤)، ولكنهم يقصدان ربما بذلك العناوين الفرعية؛ لأنّ الباب مفهوم كبير يدخل في داخله جزئيات كثيرة، أما تقسيم الباب إلى أبواب فرعية فلا يتوافق مع مفهوم الباب بل هو قريب من العناوين الفرعية. ويلاحظ فضلاً عما سبق تميّز الزامل في دعوته بالرحمة على الناظم، وغيره ممن ورد ذكرهم من النحاة سواء في بداية شرحه أو في أثناؤه^(٥).

ثالثاً - ذكر أبيات الألفية، وتكرارها:

التزم الشارحان بتصدير أبواب شرحيهما كافة بأبيات الألفية منهجاً مشتركاً بينهما، مع فصلهما بين المتن والشرح في الغالب. إذ يلاحظ على شرح الزامل الذي بدأه من (باب الكلام، وما يتألف منه)، حتى نهاية (باب إعمال المصدر) إيراده متن الألفية أولاً، ثم الانتقال إلى تفاصيل ما يتعلق بالشرح، والعرض ثانياً سواء في بداية جميع الأبواب العامة، أو العناوين الفرعية، مثل: شرحه لباب (النكرة، والمعرفة) الذي بدأه بذكر قول ابن مالك:

نَكْرَةً قَابِلٌ أَلَّ مُؤَوَّرًا
وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي
أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا قَدْ دُكِّرَا
وَهَذَا وَابْنِي وَالْغَلَامُ وَالَّذِي^(٦)

ويبتدئ بأبيات الألفية أيضاً بعد تقسيمها إلى العناوين الفرعية كحديثه عن النوع الأول من المعارف (الضماير) التي بدأ يشرحها ببيت الألفية:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٧٤/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥/١، ٧٥، وهداية السالك: ٧٥/١.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١٠٥/١، ١٠٧، ١٦٣، ٢٢٥، ٢٤٥، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٦٥، ٣٩٥،

٣٩٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٨٤، ٥٣٧/٢، ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٩١، ٦١٥، ٦٤٠،

٦٥٤، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٩.

(٦) الخلاصة في النحو: ١١٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٣٧/١.

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنَّتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ^(١)

ثم ينتقل إلى بقية أبيات بالمنهج والمنوال نفسه، فلا يترك باباً من أبواب شرحه، أو عنواناً من العناوين إلا وقد بدأه بذكر متن الألفية^(٢).

أما التميمي فقد ذكر كالأزامل أبيات الألفية في بداية كلّ شرحه، من أول كتابه إلى آخره في منهج عام لا يتجاوزُه، ولا يحيد عنه^(٣)، وقد صرّح بذلك فيما ذكره من منهجه في (إضاءته) بقوله: "عدم الاقتصار على عرض أبيات الألفية في صدر كلّ باب ثم الشروع بشرحها، بل تصدير الأبواب بأبيات كاملة ثم إعادة أبيات كل فقرة ممزوجة بالشرح؛ لتركز القواعد في ذهن الدارس، وليتبين المراد من كل عبارة يقولها الناظم أو يتمثل بها"^(٤).

فلم يتوقف الأمر على ذكر متن الألفية، أو أبياتها في أول الشرح، بل توجه الشارحان معاً نحو تكرار الأبيات بما يقتضيه الشرح، فأخذوا بتكرارها، وإعادتها.

والمتمائل بشرح الزامل يجده يكرر أبيات الألفية بعد تقسيمها من دون التزامٍ بمنهج دقيق كالتميمي، فهو قد يكرر البيت مرتين، أو ثلاث مرات، أو قد لا يكرره أصلاً، ونجد موقفه من التكرار واضحاً في شرحه لـ (الضمير المنفصل) فقد ذكر كل ما يدخل فيه في بداية شرحه وهو قول الناظم:

وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ	وَدُوٌّ اِزْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ
إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا	وَدُوٌّ اِئْتِصَابٍ فِي اِنْفِصَالٍ جُعِلَا
إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ	وَفِي اِخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَّفَصِّلُ
أَشْبَهَهُ فِي كُنْثَةِ الْخُلْفِ اِنْتَمَى	وَصِلَ أَوْ اِفْصَلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا
أَخْتَارُ غَيْرِي اِخْتَارَ اِلْاِنْفِصَالِ ^(٥)	كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا

فقد اكتفى بذكر البيت الأول، والآخر في بداية الشرح من دون تكرارهما، أما البيت الثاني، والرابع فقد كررهما مرتين في أثناء الشرح وبشكل مستقل، أما البيت الثالث فكرره ثلاث مرات

(١) الخلاصة في النحو: ١١٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٤٠/١

(٢) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٣/١، ١٥، ٢٧، ٣٥، ٤٤، ٥٨، ٦٤، ٧٦، ٨٥، ١٠٣، ١١٥، ١٢١، ١٢٦، ١٣٣، ١٦٤، ٥٢١/٢، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٩٧، ٦٢٥، ٦٤٠، ٦٥٤، ٦٦٠، ٦٧٩، ٦٨٥، ٦٨٩، ٧٠٣، ٧٠١، ٦٩٨، ٦٩٥.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٨/١، ١٩، ٢٨، ٣٣، ٤٩، ٦١، ٧٠، ٩٨، ١٩٢، ٢٥٨، ١٧/٢، ٧٢، ٩٤، ١٢٣، ١٣٣، ١٥٤، ١٧٥، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٥، ٢٥٤، ٥/٣، ٢٠، ٥٤، ٩٢، ١٠٦، ١٣٢، ١٦٢، ١٧٣، ٢١٠، ٢٣٥.

(٤) مخطوطة التميمي: ٢٣/١.

(٥) الخلاصة في النحو: ١١٥-١١٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٥٢.

متابعة أول الشرح، ووسطه، وآخره^(١). فلم تكن هنالك منهجية ثابتة في تكرار البيت إلا ما يحكمه الشرح، ويتطلبه الموقف^(٢).

في حين أنّ التيمي له منهج واضح في تكرار أبيات الألفية، فهو يقوم بذكر أبيات الباب المراد شرحها كاملة في أول الأمر، ثم يعيدها مرة ثانية، بعد تقسيمها إلى العناوين الفرعية، وقد يكررها مرة ثالثة، أو أكثر في أثناء الشرح بحسب ما يشتمل عليه البيت من مسائل، أي: يكرر بيت الألفية إلى أن يستوفي شرح ما فيه من مسائل نحوية وقد يصل في بعض الأحيان إلى خمس مرات متتالية^(٣).

من ذلك شرحه لـ (الضمير) وهو عنوان فرعي من باب (النكرة والمعرفة) فقد ذكر فيه أبيات الضمائر جميعها، البالغة ثمانية عشر بيتاً من قول ابن مالك:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالْضَمِيرِ

إلى قوله:

وَفِي لَذْنِي لَذْنِي قَلَّ وَفِي قَدْ نِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي^(٤)

ثم قام بإعادة الأبيات مرة ثانية، عبر تقسيمها إلى عناوين فرعية، مع تكرار ثالث لعدد من الأبيات في أثناء الشرح^(٥).

ومما يلاحظ في شرحه أنه قد يذكر عدداً من الأبيات في أول الشرح، ولا يكررها؛ لعدم الحاجة إلى ذلك كما في (المقدمة، أو خطبة الألفية، وخاتمتها)^(٦)، و باب (الكلام، وما يتألف منه)^(٧)، وفي أجزاء من باب (المعرب، والمبني)^(٨) وبداية أول بيتين من باب (النكرة، والمعرفة) وهما :

نَكْرَةً قَابِلٌ أَلْ مُؤَوَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْعٍ مَا قَدْ دُكِرَا
وَعَزِيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهْنَدُ وَابْنِي وَالْغَلَامُ وَالَّذِي^(٩)

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٥٢/١-١٦٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١٦٤/١، ١٦٦-١٦٧، ١٧٣-١٧٤، ١٧٤-١٩٣، ١٩٤-٢٠٢، ٢٠٣-٢٥٧، ٢٥٨-٢٧٠، ٢٧١-٣٤٩، ٣٥٠-٣٩٤، ٣٩٥-٤١٦، ٤١٧-٤٣٠. ٥٢١/٢-٥٦٤، ٥٦٥-٥٧٥، ٥٧٦-٦٢٤، ٦٢٥-٦٥٣، ٦٥٤-٦٧٨، ٦٧٩-٧٠٢، ٧٠٣-٧١٨، ٧١٩-٧٤٣، ٧٤٤-٧٥١، ٧٥٢-٧٧٠.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ١/ ٢١٠-٢٣٢، ٢٣٥-٢٥٨، ٢٥٩-٢٩٣. ٥/٢-٧٢، ١٠٤-١٠٧، ١١٧-١١٩، ١٣٣-١٧٨. ٣/٣٠-٣٣، ٥١-٥٤، ٨٣-٧٩، ٩٢-٩٠، ١١٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١١٤-١١٨، وينظر: هداية السالك: ١/١٦٤-١٦٥.

(٥) ينظر: هداية السالك: ١/١٦٥-١٩٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧/١، ومخطوطة التيمي: ٤٧٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٨-٣٠.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٣-١٥٩.

(٩) الخلاصة في النحو: ١١٤، وينظر: هداية السالك: ١/١٦٠.

مما يلاحظ على الشارحين أنهما يكرران إيراد بعض أبيات الألفية في شرحيهما. وقد برزت هذه الظاهرة عند التميمي بشكل ملفت مقارنة بالزامل إذ تكررت هذه الظاهرة عند الزامل في خمسة وتسعين بيتاً^(١) بينما تكررت عند التميمي في ثلاث مئة وأربعة وخمسين بيتاً^(٢) ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل ما ورد في قول الناظم:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمْ^(٣)

.....

ومثال ذلك عند التميمي بيت الألفية:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا

(٤)

ويستفاد من ذلك، تركيز المتعلم على ما تم شرحه من البيت، وما بقي منه، مما يساعده في متابعة الشرح بطريقة متسلسلة، ومرتبطة.

رابعاً - التمهيد قبل التفصيل:

توافق الشارحان في افتتاح شرحيهما بمقدمة تمهيدية عن الأبيات المراد شرحها، ويؤكد الزامل في ابتداء شرحه بذلك بما يسميها بـ(المعلومات الأولية) إذ قال في بداية شرحه لباب (الكلام، وما يتألف منه): "وهنا تلزمنا وقفة نستجلي فيها بعض المعلومات الأولية... لنتخذ من تلك المعلومات الأولية مدخلاً للشرح التفصيلي"^(٥)، ويشير إلى هذه التسمية في شرحه لـ(علامات الأسماء) بقوله: "هذه هي المعلومات الأولية من البيت"^(٦)، والغالب في هذه المعلومات أنها تتعلق بنظم البيت قال في شرح (جمع المذكر السالم، وما يلحق به): "وقبل الخوض في تفصيل هذه المباحث الثلاثة، نتحدث أولاً عن بعض المعلومات الأولية التي تتعلق بنظم الأبيات..."^(٧)، من خلال تحليل

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٤/١، ١٣، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٥١، ٥٤، ٦٠، ٨١، ٨٢، ١٠٠. ٥٣٧/٢، ٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٨٧، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦١٠، ٧٠٣، ٧٤٩، ٧٩٠، ٧٩٧، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٢٣/١، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٦١، ٦٢، ٨٩، ٩١، ١٠١، ١٥٣، ١٧١، ١٨٥، ١٩١، ٢١٢، ٢١٥. ٢/١١، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٧. ٣/١١، ١٣، ١٥، ١٨، ٢١، ٢٢، ٣٨، ٤١، ٤٨، ٥٦، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٦.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣١/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١١٩، وينظر: هداية السالك: ٢١٢/١.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٥/١.

(٧) المصدر نفسه: ٨٥/١.

الأبيات تحليلًا لغوياً مصرحاً بذلك في معرض حديثه عما يضاف إلى الجملة الاسمية، أو الفعلية قوله: "وهذا هو التحليل اللغوي للبيتين...^(١)".

أما التيمي فقد كان يبدأ شرحه بمقدمة تمهيدية مختصرة مقارنة مع الزامل، فهو يشترك مع الزامل في نواحٍ، ولا يذكر كلما يذكره الزامل في مقدمته، ويمكن إجمال ما يتناوله الشارحان في تمهيد شرحيهما لمتن الألفية بالآتي:

١ - إعراب موجز لما أشكل:

أعرب الزامل ما أشكل من الألفاظ في متن الألفية، وقد بيّن منهجه في مقدمة شرحه ل(أنواع الإعراب، وعلاماته) بقوله: " هذه هي الأشياء التي رأينا أنه ينبغي التنبيه عليها من ناحية إعراب المشكل في الأبيات على فهم المعنى"^(٢).

ومن ذلك إعرابه لـ (علم الجنس) من باب (العلم) في قول الناظم:

وَوَضُّعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ^(٣)

فيقول: "وقوله: (كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) لفظاً: إما تمييز، وإما منصوب على نزع الخافض، وقوله: (وَهُوَ عَمٌ) عم: فعل ماضٍ، وليس اسم تفضيل كما قد يتوهمه البعض، فيقولون: إن أصله (أعم) فحذفت همزته، وإنما هو فعل ماضٍ"^(٤).

ويبدو أنه اختصر في إعرابه للمشكل؛ تيسيراً على الطلبة من الإطالة في الشرح، والمتتبع لكتابة يجده يتتبع هذا المنهج فيما شرحه من أبيات الألفية^(٥).

أما التيمي فقد اقتصر في إعرابه على الأمثلة الواردة في متن الألفية وقد جاء ذلك في ثمانية مواضع^(٦)، من ذلك ما ورد في قول الناظم:

وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ دَانٍ^(٧)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٩٩٠/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٨/١.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٢١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٩٠/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ١٩١/١.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١ / ١٥، ٢٧، ٥٨، ٦٤، ٨٥، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٦، ١٨٦، ١٩٥، ٤٤٧، ٢١٢، ١٩٦، ٥٣٧/٢، ٦٠٧، ٦٦٢، ٦١٦، ٦٩٨، ٧٥٢، ٧٤٤، ٧٠٣، ٧٩٦، ٨٦١، ٨٦٥، ٩٦٢، ٩٧٩، ٩٩٠، ١٠٠٨.

(٦) ينظر: هداية السالك: ٨/١، ٩/٢، ٩٠، ٤٨، ٦٤، ٣، ١١٨/٧٤، ومخطوطة التيمي: ٣٣٧.

(٧) الخلاصة في النحو: ١٣٦، وينظر: هداية السالك: ٩/٢.

وإعرابه تمثيل ابن مالك (أسارِ ذانٍ؟) بقوله: " ف (الهمزة) للاستفهام، و(سار) مبتدأ، و(ذان) فاعل سدّ سدّ الخبر" (١).

ويبدو أنّ السبب في قلة إعرابه لمتن الألفية أنه أراد أن يركز على ما فيها من المسائل النحوية، دون التركيز على نظم الألفية؛ للتخفيف، والتيسير على طلبة العلم، ومن أراد معرفة إعراب الألفية فهناك كتب مؤلفة في هذا الخصوص مثل: إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ = ١٤٩٩م) وغيره. وهذا فيه جانب كبير من التيسير على طلبة العلم، ولعلّ إعرابه صدر بيت من الألفية في حاشية شرحه، لمرة واحدة أكبر دليل على قولنا، وهو قوله:

وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفَى (٢)

قال التميمي: " (منع) مبتدأ، وهو مضاف، و(سبق) مضاف إليه، وهو مضاف (خبر) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، (ليس) مقصود لفظه مفعول للمصدر، وجملة (اصطفى) خبر المبتدأ" (٣).

٢- بيان معاني الألفاظ الغامضة في متن النظم:

يُعنى الزامل ببيان معاني ما يراه من الألفاظ الغامضة، أو المُشكلة من خلال توضيحها، وبيانها من خلال المعجم، أو المعنى المرادف ونجد ذلك واضحاً في الكثير من المواضع (٤).

من ذلك في مقدمة شرحه (للمفعول له) في بيت الألفية:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلاً كَجُذْ شُكْرًا وَدِنْ (٥)

فيوضح معنى (دِنْ) قائلاً: " إمّا من (الدَّيْن)، بمعنى: أقرض غيرك، وإمّا من (الَّذِينَ) بمعنى: المجازاة، أي: جاز غيرك بالمعروف، أو (دِنْ) بمعنى: اخضع، أي: اخضع لله (سبحانه وتعالى)" (٦).

فمعياره في بيان معاني الألفاظ هو الغموض، أو الإشكال وهذا فيه تيسير كبير للمتعلم، أو المتلقي.

(١) هداية السالك: ١٠/٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٤٥، وينظر: هداية السالك: ٩١/٢.

(٣) هداية السالك: ٩١/٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/٥٥٥، ٦٤، ١٠٠، ٢٠١، ١٦٤، ١٢١، ٢٢٠، ٣١٥، ٣٤٠، ٤٥٤، ٧٠٣/٢، ٧١٧، ٧٤١، ٧٥٢، ٨٥٢، ٨٧٥، ٨٨٣، ٨٩١، ٩٩٧، ١٠٣٥.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٨٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٤٤/٢.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٧٤٤/٢.

أما التميمي فلم يقف على بيان الألفاظ الغامضة إلا في موضع واحد في مقدمة شرحه وموضعين في حاشيته^(١)، ويبدو أن ذلك يعود إلى تركيزه على ما ورد في الألفية من المسائل النحوية دون التركيز على المتن نفسه، أما في مقدمة شرحه ففي حديثه عن عدد حروف الجر في قول ابن مالك:

هَآكْ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى^(٢)
فقد قال التميمي: "هاك: أي خذ..."^(٣).

ومما ورد من بيان الألفاظ الغامضة في حاشية شرحه ما جاء في شرحه لحذف المفعول في قول الناظم:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنَّ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ^(٤)
قال التميمي: "يَضُرُّ: مضارع مجزوم، أصله: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْراً: بمعنى ضُرَّ"^(٥).

٣- بيان ما تشتمل عليها أبيات الألفية:

يلاحظ على الشارحين في تمهيدهما ذكرهما ما يشتمل عليه النظم، وذلك إما من خلال تقسيم الموضوعات النحوية على مسائل، أو مباحث، قبل تفصيلها، أو قد يوضحان موضوع الشرح توضيحاً مختصراً، ثم ينتقلان إلى تفصيله مباشرة؛ وهذا المنهج في التعامل مع أبيات الألفية في المقدمة يساعد المتعلم في معرفة مضمون نظم الألفية من الموضوعات، والمسائل قبل الدخول إلى جزئيات الشرح.

ويلاحظ على الزامل إكثاره من بيان ما تشتمل عليها أبيات الألفية من الموضوعات في تمهيده من خلال تقسيمها أولاً على ما فيها من مباحث، أو مسائل على سبيل الإجمال، ثم الشروع فيما بعد ببيان وتفصيل هذه المباحث في أثناء الشرح ثانياً^(٦)، ومن الأمثلة على ذلك في شرحه لـ(بقية أحكام أفعال المقاربة) في قول الناظم:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

(١) ينظر: هداية السالك: ١٤١/٢، ٢٤/٣.

(٢) ينظر: الخلاصة في النحو: ٢٠٨. ومخطوطة التميمي: ٢٥٩.

(٣) مخطوطة التميمي: ٢٥٩.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٨٠، وينظر: هداية السالك: ٢٤/٣.

(٥) هداية السالك: ٢٤/٣، وينظر: العين: ٦/٧، ولسان العرب: ٤٩٤/٤.

(٦) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤١، ٢٥٨، ٢٧١، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٥٠،

٣٥٩، ٣٦١، ٣٧١، ٣٧٦، ٤٣١، ٤٦٨، ٤٩٤، ٨٥٢/٢، ٨٦٥، ٨٧٧، ٨٨٣، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩٢٢، ٩٣٣،

٩٤٨، ٩٤٩، ٩٦٢، ٩٧٩، ١٠٠١، ١٠٢٠، ١٠٤٥.

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ
وَجَرِدَنَ عَسَى أَوْ اِزْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا
وَالْفَتْحُ وَالْكَسَرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَائْتِنَا الْفَتْحُ زُكِنَ^(١)

فيقول الزامل " وهذه الأبيات تشتمل على عدة مباحث:

المبحث الأول: فيما يتصرف من هذه الأفعال.

المبحث الثاني: في مجيء هذه الأفعال تامة وناقصة.

المبحث الثالث: في تجريد (عسى) من ضمير الاسم المتقدم عليها.

المبحث الرابع: في كسر سين (عسى) وفتحها^(٢)، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تفصيل، وبيان هذه المباحث واحداً واحداً.

أمّا التيمي فيبين ما يتضمنه نظم الألفية من المسائل، أو المباحث من خلال إما تمهيد بلمحة سريعة عن الموضوع المراد شرحه قبل بيانه، أو تفصيله مباشرة من دون أي تمهيد لذلك، وهذا منهجه في مقدماته التمهيدية، وسمة عامة في بداية حديثه، أو شرحه لأبيات الألفية^(٣).

ومن ذلك في تمهيد شرحه لـ (وجوب كسر إن) في قول الناظم:

وَهَمْزُ إِنْ افْتَحَ لِسَدٍ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ اكْسِرِ
فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ
أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَرَزْتُهُ وَإِنِّي دُوَ أَمَلِ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غَلَقَا بِاللَّامِ كَاغْلَمَ إِنَّهُ لَدُو ثَقَى^(٤)

فيقول التيمي: " يريد ابن مالك أن يقول: إن لم يمكن تقدير (أن) مع معمولها بالمصدر، تُكسر الهمزة وجوباً، أو جوازاً، وفي هذه الأبيات أشار إلى وجوب الكسر في ستة مواضع...^(٥). وكان الزامل يبدو هنا أكثر منهجية من التيمي في شرحه؛ لأنه اعتمد التقسيم، أي: التبويب إلى مباحث وعناوين إجمالية ثم التفصيل، وهذا ما لم يفعله التيمي.

(١) الخلاصة في النحو: ١٥٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٢٥/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٤٢٥-٤٢٦.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ١٠، ٢٣، ٤٩، ٢٦، ١٠١، ٧٦، ١٢٤، ٢٤٦، ٢، ٣٠١، ١٩٦، ٢٠٦، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٢، ٣٢٥، ٨٨، ١٢٣، ١٤١، ١٦٢، ١٨٣، ١٩٨، ٢٠١، ٢٤٢، ٢٧١، ٢٧٥.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٥٣-١٥٤، وينظر: هداية السالك: ١٤٤-١٤٥.

(٥) هداية السالك: ١٤٥/٢.

٤- ربط الدرس السابق باللاحق:

يعنى الشارحان في مقدمتيهما التمهيدية للشرح بربط الدرس السابق بالموضوع الحالي مع الإشارة أحياناً إلى الدروس القادمة، بوصفه أسلوباً من أساليب تهيئة الطلاب للدرس الجديد. فيلاحظ على الزامل عنايته بهذا الجانب كثيراً، فهو يربط الدرس الحالي بالسابق، ومن الأمثلة على ذلك في شرحه لباب (لا) النافية للجنس في قول الناظم:

مُفَرَّدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ	عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِي فِي نَكْرَةٍ
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةٌ	فَأَنْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً
حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا	وَرَكْبٍ الْمُفْرَدِ فَاتِحًا كَلَامًا
وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا ^(١)	مَرْفُوعًا أَوْ مُنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا

إذ يقول الزامل في تمهيد شرحه: "هذا الباب هو باب (لا) النافية للجنس، وهي من الحروف النواسخ، وقد تقدم طائفة منها، وهي (ما) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، وآخر هذه الحروف هي (لا) النافية للجنس..."^(٢).

وقد يربط الدرس السابق باللاحق مع الإشارة إلى الدروس القادمة في المستقبل القريب من خلال ذكره لعبارة (وسياتي)^(٣) كما في شرحه لباب (أعلم، وأرى) في قول ابن مالك:

عَدَوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا	إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا	وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمٍ مَطْلَقَا
هَمَزٍ فَلَا تَنْتَبِهْ بِهِ تَوَصَّلَا	وَأِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ دُوْا اثْنَا ^(٤)	وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا

فيقول الزامل في مقدمة شرحه: "هذا الباب عقده المؤلف لبيان ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وقد تقدم ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو باب (ظن) وأخواتها، وسياتي - إن شاء الله - في تعدي الفعل ولزومه ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر"^(٥).

(١) الخلاصة في النحو: ١٥٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٤/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٤/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤/١، ٨٣، ٨٦، ١٤٢، ٣٩٥/٢، ٥٢٧.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٦٦-١٦٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٥/٢.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٥/٢.

ويبدو أن ربط الدرس السابق باللاحق فيه مع تهيئة ذهن المتعلم للدرس الجديد جانب من جوانب التيسير، والتسهيل من خلال إعادة الفكرة، وتكرارها مما قد يساعد المتعلم على مراجعة الموضوع، وضبطه؛ ولهذا أكثر الزامل من هذا النهج في مقدمات شرحه في عموم كتابه^(١). ولم يختلف التيمي عن الزامل في ربطه الموضوع اللاحق بالسابق، فهو يحاول أن يربط بينهما في نمط من أنماط المقدمة لديه^(٢)، إلا أن الزامل أكثر من ذكر هذا الجانب في شرحه، ويبدو أن السبب في ذلك راجع إلى كون الكتاب في أصله دروساً صوتية؛ فلذلك يحتاج الشارح إلى تكرار الربط بين أجزاء الدرس، أما الكتاب المطبوع فلا يتطلب ذلك بسبب إمكانية العودة إلى الشروح السابقة، ومن الأمثلة على ذلك في مقدمة شرحه لـ (باب اشتغال العامل عن المعمول) في بيت الألفية:

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَضْعًا ذَا عَمَلٍ بِأَفْعَلٍ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ^(٣)

إذ يقول التيمي: " قلنا في افتتاح هذا الباب: إن المقصود بالاشتغال عند النحاة: هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، والمقصود بالعامل هو: الفعل وما شابهه مما له عمل فيما قبله، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة مما اصطلاح عليه بـ (الوصف العامل)"^(٤). كما قد يشير التيمي كالزامل إلى الدروس القادمة بالمستقبل القريب ومن خلال إيراده لعبارة (وسيأتي)^(٥) كما في شرحه لـ (ترتيب صاحب الحال) بقوله: " فإذا كان صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً، جاز فيه التقديم والتأخير على حاله. مالم يمنعه مانع كالحصر - وسيأتي بيانه - " ^(٦).

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٠، ١٨٤، ١٦٤، ١٥٢، ١٤٨، ١٠٨، ٢٠٨، ٢٠٣، ٤٠٤، ٣٨٣، ٤١٧، ٥٢١، ٤٣١، ٢/ ٦٣٦، ٦٧٤، ٦٩٥، ٦٥٢، ٧٠١، ٧١٢، ٧١٩، ٧٢٨، ٨٠٨، ٧٤٤، ٨١٥، ٨٦٨، ٩٣٢، ٩٧٢، ١٠٤٥.

(٢) ينظر: على سبيل المثال: هداية السالك: ١/ ١٠، ٤٩، ٧٠، ١٤٨، ٢٧٩، ١٩٢، ١٠٧/٢، ٣١٦، ٢٢٥، ٣١٨، ٢٤٦، ١٥/٣، ٢٠، ٨١، ٨٧، ١٢٢، ١٣٧، ٢٠٦، ومخطوطة التيمي: ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٥٩، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٦٦.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٧٧، وينظر: هداية السالك: ٢/ ٣٥٦.

(٤) هداية السالك: ٢/ ٣٥٦.

(٥) ينظر: مخطوطة التيمي: ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٢٥، ٣٧٠.

(٦) هداية السالك: ٣/ ٢٠١.

٥ - الإشارة إلى قضايا صرفية بالنظم:

قد يشير الزامل في مقدمة شرحه إلى القضايا الصرفية فيما يراه يحتاج إلى بيان، أو تحليل صرفي في متن الألفية^(١)، ومن ذلك في قول ابن مالك في (علامات الأسماء):

بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَنَّ
وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ^(٢)

قال الزامل: "وقول المؤلف (مسند للاسم): مسند مصدر ميمي بمعنى: اسناد للاسم، بصيغة اسم المفعول، ولكنه مصدر ميمي؛ لأن المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من الفعل الرباعي فصاعداً يكون بزنة اسم المفعول، ف (مسند) هذا بمعنى: إسناد، يعني: من الفعل الرباعي، فجاء المصدر الميمي بزنة اسم المفعول"^(٣).

في حين لم يشير التميمي في شرحه إلى أيّة مسألة صرفية تخص أبيات الألفية في مقدمة شرحه.

٦ - الضرورة الشعرية:

يشير الزامل في تمهيد شرحه أحياناً إلى الضرائر الشعرية الواردة في متن الألفية^(٤) من ذلك شرحه لـ (أنواع الإعراب، وعلاماته) في قول الناظم:

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا
لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابًا^(٥)

قال الزامل: "وقد قدّم المؤلف معمول الفعل المؤكد؛ للضرورة، وإلا فالأصل أن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم عليه معموله، وتقدير البيت: اجعل الرفع والنصب إعراباً لاسم، وفعل"^(٦). وفي غيره من المواضع الأخرى.

أما التميمي فلم يتطرق في مقدمة شرحه إلى ما في متن الألفية من ضرائر شعرية.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٣٥٠، ٢/ ٥٦٥-٥٦٦.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٠٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٥.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٥.

(٤) ينظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١/ ٦٤، ٨٥، ١٥٢، ٤٠٤، ٢/ ٨٣٩.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٠٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٨.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٨.

٧- تعليلهما ما يحتاج إلى تعليل:

يلاحظ في تمهيدي الشارحين عنايتهما بالتعليل، فيلاحظ على الزامل تعليله لما يحتاج إلى تعليل، ويتعلق غالباً بالتسمية كما في (لا النافية للجنس) فيعمل تسميتها بذلك أنها: "في الحقيقة اختصار، وإلا فالواقع: إنها نافية لحكم الخبر عن الجنس؛ لأن النفي لا يتسلط إلا على الأفعال، ولا يتسلط على الذوات..."^(١).

وقد يعمل في غير ذلك بما يتعلق بمتن النظم مثلاً كما في مقدمة شرح (باب اشتغال العامل عن المعمول) فيرى أن هذا الباب "من الأبواب الصعبة في النحو؛ لأن فيه - في الحقيقة - تقديراً لعوامل محذوفة، وفيه ضوابط لما يجب نصبه، وما يجب رفعه، وما يجوز فيه الأمران، فالباب يستحق عناية وتركيزاً من الطلبة"^(٢). فالزامل يعد العلة منطلقاً من منطلقات الشرح لهذا تجده يأتي بها في مقدمات شرحه^(٣).

وكان التميمي كالزامل تماماً في ذلك، فيعمل بما يتعلق بالتسمية غالباً، أو المتعلقة بالنظم نفسه^(٤)، ومن ذلك تعليله تسمية نون الوقاية بقوله: "لأنها في الغالب تفصل بين الياء، والفعل؛ لتقيه من دخول الكسر عند اسناده لياء المتكلم، وكذلك تمنع اللبس في مثل (أَكْرَمَنِي) بصيغة الأمر الموجه للمذكر فإذا لم تدخل النون، قلت: أكرمِي، بلا (نون)، فليتبس الأمر في نوع الياء، هل هي ياء المتكلم، أو ياء المخاطبة، وفي أمر المذكر بأمر المؤنث"^(٥). ومن العلل المتعلقة بالنظم قوله في (الخبر شبه الجملة) من باب (المبتدأ والخبر) في بيت الألفية:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوَيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ^(٦)

يقول التميمي: "وقد اقتصر ابن مالك على ذكر (حرف الجر) دون ذكر المجرور؛ وذلك لاستلزام الحرف المجرور، فأطلق الجزء على الكل مجازاً"^(٧).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٤/١.

(٢) المصدر نفسه: ٦٥٤/٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٤٢٧/١، ٤٤، ١٠٩، ١٩٠، ١٣٣، ١٣٧، ٣١٥، ٢١٧، ١٩٤، ٣١٦، ٤١٧، ٥٢١/٢، ٦٢٥، ٦٥٤، ٧٥٢، ٧٨٥، ٨٩١، ٩٠٩، ٩٦٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٥١/١، ٦١، ١١٥، ١٢٤، ١٤٢، ١٦٥، ١٤٨، ١٩٢، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٣٠/٢، ٣٩، ٧٣، ١١٩، ١٣٤، ١٥٤، ١٨١، ١٨٢، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣/٣، ٦، ٢٤، ٤١، ٥٦، ٧١، ٩٢، ١٣٣، ١٦٦، ١٨٨، ٢٤٩.

(٥) المصدر نفسه: ١٩٢/١.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٣٨، وينظر: هداية السالك: ٢٧/٢.

(٧) هداية السالك: ٢٧/٢.

٨- حذّهما للمصطلحات النحوية:

يكثر الشارحان في تمهيديهما من حذّ المصطلحات النحوية الواردة في متن الألفية، وقد يحدّان المصطلح اصطلاحاً، أو لغةً واصطلاحاً معاً، ومن حدود الزام اصطلاحاً حذّه المبتدأ أنه: "اسم عارٍ من العوامل اللفظية غير الزائدة، وذلك أن المبتدأ عامله معنوي، وهو الابتداء، وليس عامله لفظياً كالفاعل -مثلاً- فإن عامله لفظي، وهو الفعل كما في قولك: قام زيد، وليس هناك شيء عامله معنوي إلا المبتدأ والمضارع إذا رُفِعَ" (١).

ومن الحدود التي أخذ الزامل فيها الجانبين اللغوي، والاصطلاحي حذّه للإضافة إذ يقول: "الإضافة -لغة-: مصدر أضاف إضافة، وهي نسبة شيء إلى شيء على أي وجه من وجوه النسبة. أما في الاصطلاح: فهي نسبة تقييدية ما بين اثنين، تقتضي جر الاسم الثاني أبداً" (٢) وفي غيرهما من المواضع (٣).

وكذلك كان التميمي قد غني بحدود ما يرد من المصطلحات النحوية، وخاصة موضوع الشرح فيقوم بحذّه اصطلاحاً، أو لغةً واصطلاحاً، ومن حدوده الاصطلاحية الواردة في كتابه تعريفه المبتدأ بقوله: "لم يضع ابن مالك حداً للاصطلاح، وإنما اكتفى بالتمثيل له، وقد حذّه غيره بقوله: اسم أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبر عنه، أو وصف رافع لما يستغني به" (٤).

أما جمعه للحدّين اللغوي، والاصطلاحي فحذّه للتمييز بأنه: "في اللغة: مصدر (ميّز)، بمعنى فُصِّل شيء من شيء آخر، وبيان الغموض في الأجناس المحتملة لمعانٍ كثيرة، ومنه أخذ النحاة المعنى الاصطلاحي للتمييز، فعبارات (اشتريت متراً، وعندني خمسة، وطاب زيد) تصدق على أشياء كثيرة، وتحتمل معاني متعدّدة؛ ولهذا فهي بحاجة إلى ما يفصل في هذا الإبهام، ويوضح

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٢٧١/١.

(٢) المصدر نفسه: ٩٦٢/٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٣/١، ٤، ١٥، ٤٤، ٧٦، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٠، ٢٠٣، ١٨٤، ١٧٤،

٣٥٩، ٢١٢، ٣٧١، ٥٤١/٢، ٥٧٦، ٦٥٤، ٦٧٩، ٦٩٨، ٧٠٤، ٧٤٤، ٧٢٠، ٧٥٢، ٧٧١، ٧٨٥، ٨٣٠، ٨٥٢،

٨٩١، ٩٠٩، ١٠٥٠.

(٤) هداية السالك: ٦/٢.

غموضه، ويبين مقصوده بالنص على أحد احتمالات الإبهام، وقد اصطلح على الذي يؤدي دور الفصل بين الأشياء المحتملة، وإزالة الإبهام بـ (التمييز) ...^(١). وفي غيره من المواضع^(٢). ويبدو أن سبب العناية عند الشارحين بالحدود في جميع أبواب شرحيهما؛ هو لما لها من دور كبير في توضيح المفاهيم، والإحاطة بها؛ لذلك التزم الشارحان بها، وجعلها من سمات المقدمة لديهما بعد ذكرهما أبيات الألفية، أو في أثناء شرحيهما.

٩- الإشارة إلى اللغات (اللهجات) الواردة في متن الألفية:

قد يتطرق الزامل الى اللغات الواردة في متن الألفية^(٣) من ذلك تمهيد شرحه لقول الناظم:
وَحُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِنْعَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا^(٤)
قال الزامل: " ويصح أن يعتبر (حُصَّ) فعل أمر، ولكنه أدغم، والأصل: واخصص، وهذه اللغة هي المشهورة من لغة تميم، وهي الإدغام، وأما لغة أهل الحجاز فإنهم يفكّون مثلاً: ﴿وَأَغْضَضُ مِنْ صَوْتِكَ﴾ (لقمان: ١٩)"^(٥).

في حين لم يشر التميمي، أو ينبه على ما يرد من اللغات في نظم الألفية في مقدمة شرحه؛ لكونه يركز في شرحه على ما في النظم من مسائل، ومواضيع نحوية، وليس متن النظم نفسه ولكنه قد يأتي بذكر اللهجات في حاشية شرحه من ذلك قول ابن مالك:
وَوَضَعُوا لِنَبْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهُوَ عَمٌّ^(٦)
إذ بيّن التميمي في حاشية شرحه ما في هذا البيت من لهجات بقوله: " لم يقل: علماً مع كونه مفعولاً به، وقد خُرج هذا على لهجة ربعة التي تقف على المنسوب المنون بالسكون..."^(٧).

(١) هداية السالك: ٢٥٩/٣-٢٦٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٨٥/١، ٩٨، ١٤٢، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٧، ١٨٩، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٨٤، ٢٩٦، ١٨، ١٩، ٧٣، ٩٤، ٢٢٠، ٢٥٥، ٣٣٩، ١١/٣، ٢٤، ٣٣، ٥٥، ٨٣، ١١٦، ١٣٣، ١٧٤، ٢٢٩، ٢٣٥.

(٣) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١٥٢/١، ١٩٠، ٢/٧١٦، ٧٠٣، ٧٣٣، ٩٣٣، ١٠٠٧.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٦٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٣٧/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٥٣٧/٢.

(٦) ينظر: الخلاصة في النحو: ١٢١، وهداية السالك: ٢٢٩/١.

(٧) هداية السالك: ٢٢٩/١. وينظر على سبيل المثال: ٣٧/٣.

خامساً- بيان الشارحين لمنهج ابن مالك في ألفيته:

يلاحظ على الشارحين فضلاً عن شرحيهما لمتن الألفية، أنهما بيّنا منهج ابن مالك في نظمه، ويمثل ذلك بمنهجين هما:

١- في اكتفاء ابن مالك بالتمثيل:

مما يلاحظ على منهج ابن مالك بشكل عام أنه يقتصر على ذكر الحدود، والأحكام، أو الشروط بالتمثيل، ويغلب ذكر هذا المنهج عند الشارحين معاً.

ف نجد الزامل يشير في مواضع عديدة إلى هذا المنهج^(١)، ومنها في شرحه لببيت الألفية :

وَأَرْفَعُ بَوَايَ وَيَبَا أَجْرُ وَأَنْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ^(٢)

قال: " فهذه شروط خمسة لجمع الاسم الجامد جمعاً مذكراً سالماً، وهذه الشروط مفهومة ضمناً من المثال الذي ذكره المصنف في قوله: (عامر) ...، والناظم - رحمه الله - كثيراً ما يعطي الأحكام من الأمثلة نفسها؛ لضيق النظم"^(٣).

أما التميمي فيكرر في الغالب ذكر هذا المنهج في سياق شرحه متى ما ورد تمثيل في متن النظم^(٤). ومن ذلك قول الناظم:

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا
كَأَعْظَمَ مَا دُمْتَ مُصِيبًا بِرَهْمَا^(٥)

قال: " ولم يقيّد ابن مالك (ما) بالمصدرية النائية عن الطرف، وإنما اكتفى بالتمثيل لها"^(٦).

٢- في ترتيب أبواب الألفية:

ويقتصر ذكر هذا المنهج عند الزامل في موضعين هما:

أ- في معرض شرحه لباب (كان وأخواتها) في قوله: " وذكر المؤلف النواسخ من الأفعال وهي (كان) وأخواتها، وأخر (إنّ) وأخواتها؛ لأنه في الأول ذكر ما يبقى المبتدأ على رفعه وبغير الخبر، وهو (كان) وأخواتها، و (ما) وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، ثم ذكر ما هو عكسها، التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، وأخيراً ذكر ما ينصبهما معاً، وهو (ظن) وأخواتها "^(٧).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٦، ١٤٨، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٠٩، ٤٥٩.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٠٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٨/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٨٨/١.

(٤) هداية السالك: ٨/١، ٧٧، ١٦٢، ٢/ ٦، ٣٤، ١٥٦، ٢٦٩، ٢٣٦، ٢٦٠، ٥/٣، ٤١-٤٢، ٢٢٠، ١١٦، ٢٢١.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٤٤، وينظر: هداية السالك: ٨١/٢.

(٦) هداية السالك: ٨١/٢.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٠/١.

ب- في معرض شرحه لباب (المضاف إلى ياء المتكلم) في قوله: " فهذا الفصل قد عقده الناظم في المضاف وإنما أفرده بالذكر؛ لأن له أحكاماً تخصه، بمعنى: أنه يجب للمضاف لياء المتكلم أحكام تخصه، بالإضافة إلى الأحكام السابقة... "(١).

سادساً- الاستعانة بالحاشية:

يلاحظ على الشارحين عنايتهما بذكر الحاشية التي تنثري الشرح، وتزيده وضوحاً، ونشير إلى أن الحاشية الواردة في كتاب شرح الزامل من وضع القائمين بإخراج كتابه، ومنهم تلميذه الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل، وهذا لا يقلل من شأن الشارح، أو كتابه بسبب طباعة الكتاب الصوتية.

أما التميمي فقد غني عناية كبيرة بحاشية شرحه، وجعلها متممة للمتن، وغنية بالمعلومات سواء المتعلقة بالمصادر التي استعان بها، أو بالتعاريف، و بيان المفاهيم، والمصطلحات التي يشير إليها في أثناء شرحه ، وغيرها مما يحتاج إلى توضيح، أو إضافة، أو شرح، في منهج يلتزم فيه الشارح في عموم كتابه(٢)، ومن الأمثلة على ذلك تعريفه (للکلم) في حاشية شرحه : " أنه اسم جنس جمعي. وهو ما دلّ على الجمع، ويفرق بينهن وبين واحده بالتاء المربوطة في المفرد، نحو: كلم وكلمة، وشجر وشجرة، أو بياء مشددة في المفرد، نحو: عرب وعربي، وروم ورومي"(٣). فالحاشية الواردة عند التميمي مكملّة للشرح، ومفسرة للغوامض.

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٣٥/١.

(٢) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك ١/ ١٢٦، ١٨٥، ١٩٤، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٨٧، ٢٩٧، ٢/ ٨، ٨١، ١١٢، ١٦٨، ١٨٥، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٥٥، ٢٨٨، ٣٣٩، ٥/ ٣، ٣٣، ٦٥، ٩٣، ١٣٩، ١٨١، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢١٩، ٢٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ٨/١.

سابعاً- اتباعهما المنهج التعليمي:

١- سهولة العبارة، ووضوح الفكرة:

ومن الأمور التي اتفق عليها الشارحان، مراعاة حال المتعلم، وتيسير عرض المعلومة عليه، من خلال استخدام العبارات السهلة، والميسرة، مع توضيح الفكرة وبيانها، فيلاحظ عليهما مراعاة هذا الجانب طول شرحيهما من خلال اتباعهما طريقتين في ذلك:

الأولى- استعمال الألفاظ السهلة في توصيل المعلومة:

وهذا واضح في أسلوب الشارحين معاً، وغايتهما في ذلك تيسير عرض المعلومة، والأمثلة كثيرة في هذا الجانب، لدرجة أنّ أي نص في شرحيهما يناسب أن يكون مثلاً يبرز وضوح الألفاظ، والعبارات المستعملة لديهما.

فنلاحظ على الزامل اعتماده هذا المنهج طول شرحه^(١)، ومن الأمثلة على ذلك شرحه لمفهوم (المفرد) في لا النافية للجنس إذ قال: "والمفرد في هذا الباب -كما يتضح من العرض السابق- هو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، وهذا شبيه باباب النداء؛ لأنّ المفرد في البابين ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف"^(٢).

أما التميمي فقد كان شرحه كله قائماً على العبارة الميسرة القريبة المأخذ^(٣)، ومن ذلك شرحه حذف المبتدأ لقريئة حالية إذ قال: "كقول الرجل المستهل: الهال، أي: هذا الهال. ففهم المعنى بدون ذكر المبتدأ، لذا جاز حذفه، ومثّل ابن مالك لحذف المبتدأ بقوله: دَنَفٌ، في جواب كيف زيدٌ؟، والتقدير: زيدٌ دَنَفٌ، فحذف المبتدأ؛ لأنه معروف"^(٤).

الثانية- إعادة المعلومة من خلال قوليهما: (وبعبارة أخرى):

وقد يلاحظ على الشارحين مع اتباعهما الألفاظ، والعبارات السهلة، والواضحة تعمدهما إعادة العبارة (بأسلوب آخر) للمسألة نفسها؛ لغرض الزيادة في التوضيح.

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٦ / ١، ٦٨، ١٠٧، ١٥٧، ١٧٠، ١٨٩، ٢٣٧، ٢٥٥، ٢٦١، ٣٠٤، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٦٢، ٤٠٦، ٤٧١، ٥٢٢/٢، ٥٩١، ٦٠٧، ٦٤١، ٦٥٧، ٧١٣، ٧٨٧، ٨١٦، ٨٢٣، ٨٤٧، ٨٥٥، ٨٨٠، ٨٩٩، ٩٣٣، ٩٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥٠٢/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٨/١، ٢١، ٤٠، ١٢٦، ١٤٤، ١٥٢، ١٦٧، ١٩٣، ٢٣١، ٢، ٣٠٠، ١٣/٢، ٣٥، ٨٠، ١٢٠، ١٥٥، ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٦٠، ٢٨٨، ٣٢٢، ٧/٣، ٥١، ٦٦، ٨٤، ١٢٠، ١٤٢، ١٥٨، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٧٤.

(٤) المصدر نفسه: ٥١/٢.

وقد ورد قوله : (وبعبارة أخرى) ثماني مرات عند الزامل^(١)، من ذلك شرحه لبيت الناظم:

وَحَقَّقْتُ إِنَّ فَقْلَ الْعَمَلِ وَتَلَزَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ^(٢)

قال الزامل: إِنَّ " اللام إذا أهملت (إِنَّ) يجب أن يؤتى بها فرقاً بين (إِنَّ) النافية، وبين (إن) المخففة ، وبعبارة أخرى نقول: إذا خففت (إِنَّ) وأهملت، يجب أن يؤتى باللام فارقة بين (إِنَّ) النافية، و(إن) المخففة؛ لأنك إذا قلت: (إن زيدا قائم)، ولم تعمل (إن) المخففة، فهذه تحتمل أن تكون (إن) المخففة من الثقيلة، وأنَّ الكلام على الإثبات، ومعنى (إن زيدا قائم)، أي: (إن زيدا قائم) ، ويحتمل أن تكون (إن) النافية، فيكون معنى (إن زيدا قائم)، (ما زيد قائم)، وفرق بين النفي و الإثبات، فإذا أهملت (إن) عن العمل، وجب اقتران خبرها باللام - لام الابتداء - وتسمى: اللام الفارقة"^(٣).

أما التميمي فقد جاء استعماله لقوله: (وبعبارة أخرى) في اثني عشر موضعاً^(٤)، ومن الأمثلة على ذلك شرحه لبناء (أي) على الضم في قول ابن مالك:

أَيَّ كَمَا وَأُعْرِبْتَ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ^(٥)

قال التميمي: ((بمعنى: أنها معربة في الحالات الثلاث، ومبنية في حالة اضافتها لفظاً وصدر صلتها ضمير محذوف، وبعبارة أخرى: أنها تعرب مالم يجتمع فيها أمران: الإضافة، وحذف الصدر، فإن فُقد أو فُقد أحدهما أعربت))^(٦).

٢ - التفصيل في الشرح، والإيضاح:

ومن منهج الشارحين تفصيلهما في شرح متن الألفية، فيلاحظ على الزامل عناية كبيرة بالتفصيل؛ لغرض تبسيط المادة المعروضة، وإحاطة المتعلم بها، فبعد أن يذكر أبيات الألفية، يقدم لها ما يسميه بالمعلومات الأولية - المقدمة التمهيدية - التي تتعلق بمتن الألفية مباشرة، يتوجه بعدها إلى التفصيل حسب منهجه، وقد صرح به بعد أن مهّد لباب (الكلام، وما يتألف منه) بقوله: "هذه هي المعلومات الأولية التي أردنا أن نتخذ منها مدخلاً للشرح التفصيلي..."^(٧)، فيقوم

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/٦١، ٢٠، ٣٠٢، ٣٦١، ٤٧١، ٤٩٩، ٨٨٤/٢، ٩٦٧.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٥٧، شرح ألفية ابن مالك: ١/٤٧٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١/٤٧٨.

(٤) ينظر: هداية السالك: ١/٤٠، ٢٦٧، ٢٧٨-٢٧٧، ٢٦٢، ٣٠٤، ٥٤/٢، ٥٥، ٨٩، ١١١، ٢٧٦، ومخطوطة

التميمي: ٣٦٧، ٣٨٣.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٢٩، وينظر: هداية السالك: ١/٢٧٧.

(٦) هداية السالك: ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ١/٥.

بتفصيل ما تم ذكره في التمهيد بصورة مجملّة من المباحث، والمسائل، وهذا المنهج لا يختلف في الأبواب العامة، أو العناوين الفرعية المحدودة.

ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في شرحه لباب (المعرّف بأداة التعريف) في قول الناظم:

أَلْ حَزَفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفْتُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ

إلى قوله:

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ ثَنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أُوجِبُ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَحْذِفُ^(١)

فبعد ذكره لأبيات الشرح، وتقديمه تمهيداً عنها، وبيان ما تشتمل عليها من المباحث، ينتقل إلى تفصيل هذه المباحث واحداً واحداً^(٢)، ويصريح بمنهجه هذا بعد تمهيد لباب (المعرب والمبني) بقوله: "وفيما يلي تفصيل القول في كل أمر من هذه الأمور على حدة"^(٣)، وهذا منهج غالب عام يسير عليه الشيخ الزامل، وقد يقدم التفصيل في الشرح، ويؤخر ذكر الأبيات وكل هذا بحسب ما يقتضيه الدرس، والعرض^(٤).

كما يتّبع منهجاً ثانياً في تفصيله من خلال إعادة موجزة، أو مطولة أحياناً في نهاية شرحه وقبل عبارة: (وهذا معنى قوله)^(٥) أو ما يرادفها كقوله: (هذا هو المقصود بقوله)^(٦)، أو (ما أشار إليه المصنف)^(٧)، وبعدها يذكر متن الألفية مع بيان ما فيه غالباً من معلومات تتعلق بإعراب المشكل منه، أو تفسير لألفاظ غامضة، أو إشارة لما فيه من لغات أخرى وغيرها مما كان يذكره في (مقدمته التمهيدية)، أو ما يُسمّى (المعلومات الأولية) التي يتعلق جلّها بمتن الناظم، مع شرح آخر، ومختصر لمضمون البيت، وقد يحقق الشارح فضلاً عن ذلك ربط الدرس الحالي مع الدرس القادم، فضلاً عن جمعه بين الإيجاز، والاختصار.

(١) الخلاصة في النحو: ١٣٢-١٣٥، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٥٨/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٥٨-٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥/١.

(٤) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٢٧/١-٣٣، ٣٦-٤٣، ٤٨-٥٦، ٥٩-٦٣، ٦٥-٧٥، ٧٦-٨٤، ٨٦-١٠١، ١٠٤-١٠٧، ١٠٩-١١٤، ١١٨-١٢٠، ١٢١-١٢٦، ١٢٩-١٣٣، ١٣٥-١٣٧، ١٣٩، ١٤٠-١٥١، ٢/٥٢١-٥٣٦، ٥٣٧-٥٤٥، ٥٤٦-٥٥٦، ٥٥٧-٥٦٢، ٥٦٦-٥٧٠، ٥٧١-٥٧٢، ٥٧٦-٥٨٠، ٥٨١-٥٨٧، ٥٨٩-٥٩٣، ٥٩٥-٦٠١، ٦٠٧-٦٠٨، ٦٢٥-٦٣١، ٦٣٣-٦٣٩، ٦٥٤-٦٥٧، ٦٧٩-٦٨٤.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٣٣/١-٣٤، ١٠٢-١٠٣، ١٢٩-١٣٢، ١٣٥-١٣٦، ١٥١، ١٥٥، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٧٠، ٤٤٠-٤٤١، ٤٤٦، ٤٨٢، ٥١٠، ٥٤٥/٢، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٠، ٥٩٤، ٦٠١-٦٠٢، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٥٧، ٦٦١، ٦٩٧، ٧٠٧.

(٦) المصدر نفسه: ٥٩٠/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٥١/١.

ومن الأمثلة على ذلك شرحه لإسمية (مذ، ومنذ) إذ يعيد الزامل شرحه بقوله: " أن (مذ)، و(منذ) تكونان اسمين في حالتين: الحالة الأولى: أن يقع بعدهما اسم مرفوع. الحالة الثانية: أن يقع بعدهما جملة، سواء كانت فعلية أو إسمية، والواجب في الفعلية أن يكون فعلها ماضياً" (١). ثم يقوم بذكر بيت الألفية مع بيان ما فيه من معلومات أولية تتعلق به بقوله: "وهذا معنى قوله:

وَمِنْذُ وَمِنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مِنْ دَعَا (٢)

وقوله : (أوليا): الألف للتنبيه، وهي تعود على (مذ)، و(منذ)، و (الفعل): مفعول أول مؤخر، لأنه هو الفاعل في المعنى؛ لأن المعنى: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا، أو جعل الفعل يليهما) (٣). ثم يشرح ما في البيت -على عجلة- مرة أخرى قائلاً: " فإن وقع بعدهما اسم مفرد، فإنهما يكونان مبتدئين أو خبرين، وإن وقع بعدهما جملة، فهما ظرفان، والعامل فيهما ما تقدمهما من فعل أو شبهه" (٤).

كما يلاحظ على الزامل نهجاً ثالثاً في تفصيله للشرح من خلال تناوله لعدد من أبيات الألفية من ناحيتي المنطوق، والمفهوم (٥)، ومن الأمثلة على ذلك شرحه لأبيات الألفية:

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالْأَخْسَنُ الْفَصْلُ بَعْدَ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٍ ذِكْرُ لَوْ (٦)

فقال الزامل: " فالأبيات لها منطوق، ولها مفهوم، فقولته:

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

منطوقه فيه ثلاثة قيود: أن الخبر فعل، وأنه غير دالٍ على دُعا، وأنه متصرف. مفهومها: إن كان الخبر غير فعلٍ بأن كان جملةً اسميةً لم يُفصل، أو كان الخبر متصرفاً دالاً على دعاء لم يفصل، أو كان الفعل جامداً لم يفصل" (٧).

أما التميمي فقد أتم شرحه -عموماً- بطابع التفصيل مع الإيضاح للمسائل النحوية الواردة في متن الألفية كافة.

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٩٥٠/٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ٢١١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٥٠/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٩٥٠/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٩٥٠/٢.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٢٨٤، ٣٠٧/١، ٤٧٤-٤٧٥، ٤٩٠، ٥٥٩، ٦٠٣/٢، ٧٩٧، ٨٧٦.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٥٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٠/١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٠/١.

فيبدأ تفصيله في الشرح، والتوضيح بعد أن يذكر أبيات الألفية المراد شرحها، ثم يعطي مقدمة تمهيدية عنها، وينتقل بعدها إلى تفصيل ما يرد في كل بيت من الأبيات عن طريق تقسيمها على عناوين فرعية، وهذا منهج عام يسير عليه التميمي في كتابه، والامثلة كثيرة على منهجه^(١)، ومنها شرحه لباب (ظنٌ وأخواتها)، فيذكر جميع الأبيات المتعلقة بالموضوع ومن قول ابن مالك:

أَنْصِبُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جَزَائِي ابْتِدَاءً
أَغْنِي رَأْيَ خَالٍ عَلِمْتُ وَجَدًا

إلى قوله:

وَأُجْرِي الْقَوْلَ كَظَنٍّ مُطْلَقًا
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا^(٢)

فيقدم بعدها مقدمته التمهيدية، وينتقل إلى تقسيم الأبيات على ما يتضمنها من عناوين فرعية صغيرة نحو: (أفعال القلوب، وأفعال التحويل، وتصريف الأفعال، وجمودها ... الخ)^(٣)، ثم يفصل في شرحه، وتوضيحه مع شيء من الاختصار والتركيز، وهذا أسلوب عام يسير عليه التميمي. وقد يلاحظ على الشارحين ذكرهما صراحة لعبارة (الإيضاح) من خلال إعادة الشرح بأسلوب آخر، من ذلك قول الزامل في تنوين الترنم: "ولكي نزيد الأمر إيضاحاً، نقول: إن الأصل في قافية هذا البيت أنها مطلقة، فكان عليه أن يقول: (والعتابا) بألف الإطلاق، وكذلك الشأن في قوله: (أصابا)، ولكنه طلباً للترنم بهذه الغنة، وبهذه النغمة^(٤)؛ قال: [الوافر]

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي^(٥)

وأما التميمي فقد ذكرها في معرض حديثه عن المبتدأ الذي له اسم مرفوع يسد مسد الخبر، نحو: أقائم الطالبان؟، بمعنى: أيقوم الطالبان؟^(٦)، قائلاً: "وبإيضاح أكثر يمكن القول: إنه كما لم يكن له (يقوم) خبر، لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون له (قائم) الذي بمعناه خبر، إلا أنه لما رُفِعَ لكونه اسماً في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة اللفظ لا المعنى^(٧)".

(١) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٩-٨/١، ١٨-١٠، ٢٢-١٩، ٢٥-٢٣، ٢٦-٣٠، ٣٣-٤٨، ٤٩-٥٠، ٥١-٦٠، ٦١، ٦٢-٦٧، ٥٠-٦٣، ٧٢-٨١، ٨٦-٩٣، ٩٨-١٠٠، ١٠٧-١١٧، ١١٩-١٣١، ١٨١-١٩٩، ٢٤٢-٢٥١، ٢٥٤-٢٩٤، ٣-٥/٣٠، ٣٣-٥١، ٥٤-٥٢، ٦٣-٦٨، ٦٩-٧٩، ٨٣-٩٠، ٩٢-٩٤، ٩٥-٩٩، ١١٦-١٢٩، ١٣٢-١٦٨.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٦١-١٦٥، وينظر: هداية السالك: ٢/٢٠٥.

(٣) ينظر: هداية السالك: ٢٠٦-٢١٩.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٢٢/١، وينظر: ٨٧٩/٢.

(٥) البيت لجريير، في ديوانه: ٥٨ وصدر البيت: (أَقْلِي اللَّوْمَ غَائِلٌ وَالْعِتَابَا).

(٦) ينظر: هداية السالك: ٢/٩-١٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢/١٠.

فكما أنَّ الزامل أفاد في تفصيله من بيان ما تشتمل عليها أبيات الألفية من مباحث، كذلك أفاد التميمي في تقسيمه الأبواب العامة إلى عناوين فرعية. فالزامل، والتميمي قد توافقا في شرحيهما على مبدأ التفصيل، واختلفا في جانب أن الزامل كان أكثر توسعاً في تفصيله، والتميمي كان أكثر التزاماً بمنهجه. ويبدو أن طبيعة الكتابين، ونوعية المتعلم لهما دور كبير في رسم آلية عرض المادة العلمية، واتباع الوسائل الممكنة التي تساعد في توصيل المعلومة.

٣- غزارة الشواهد والأمثلة، والعناية بإعرابها:

تشكّل الشواهد، والأمثلة في شرحي الزامل، والتميمي مساحة كبيرة؛ لكونهما وسيلة أساسية في تبسيط عرض الألفية، فيلاحظ عليهما تدعيم شرحيهما بالشواهد، والأمثلة المتنوعة، مع إعرابها موضع الشاهد؛ لغرض تحقيق الهدف التعليمي، والتطبيقي من ذلك. فنجد الزامل قد استعان بكافة أنواع الشواهد، والأمثلة المتاحة له في شرح الألفية؛ لغرض تيسير عرض المادة العلمية.

ومن الأمثلة على ذلك في شرحه للحذف الجائز في باب المبتدأ والخبر في قول الناظم:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ؛ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ
وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَرَزِيدٌ اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ^(١)

" ... فمثال حذف الخبر قولك: (مَنْ عندك؟) فتقول في الجواب (زيد)، والتقدير (زيد عندي) فحذف الخبر؛ لدلالة الاستفهام عليه، فهذا الحذف جائز، فإن شئت فقل: (زيد عندي)، وإن شئت فقل: (زيد) فقط؛ لأن الدليل قام على الخبر؛ فجاز حذفه ... ومثال حذف المبتدأ إذا قلت - مثلاً - (كيف زيد؟) تقول: (دنف)، أو (مريض)، أو (صحيح)، وكل منها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وقد حذف لدلالة الاستفهام عليه، والتقدير: (هو دنف)، أو (هو مريض)، أو (هو صحيح) ... ومثال حذف المبتدأ والخبر معاً عند قيام الدليل عليهما قوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِسْ يَسِّنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ آرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُنَّ...﴾ [الطلاق: ٤] - على قول - فقال هؤلاء: إن قوله: ﴿وَأَلْتَمِسْ لَمْ يَحْضُنَّ﴾ (اللاتي) مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، وهو جملة من مبتدأ وخبر، والاصل: واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يتعين؛ فقد يكون المحذوف شبه جملة، والاصل: واللاتي لم يحضن كذلك. ويجوز وجه ثالث وهو أن قوله: ﴿وَأَلْتَمِسْ لَمْ يَحْضُنَّ﴾؛ خبره خبر الأول؛ لأن جملة الشرط والجواب في قوله: ﴿إِنْ آرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ خبر لقوله: ﴿وَأَلْتَمِسْ يَسِّنَ﴾ فخيرهما جملة الشرط. ومثل بعضهم لحذف المبتدأ والخبر

(١) الخلاصة في النحو: ١٤١-١٤٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٣٢/١.

معاً عند قيام الدليل عليهما بقولك: (أزيد قائم؟)، فتقول: (نعم) فالتقدير نعم زيد قائم ... ومن أمثلة حذف الخبر قول الشاعر: [المنسرح]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^(١)

فالأصل: (نحن بما عندنا راضون) وقد حذف الخبر؛ لدلالة ما بعده عليه...^(٢).

أما التميمي فقد عوّل كثيراً على غزارة الشواهد والأمثلة، وجعل شرحه مقروناً دائماً بهما؛ كي يزيد من وضوح ما يعرض من مسائل نحوية، فقد استشهد بالشواهد، والأمثلة النحوية، أو كما يسميها بـ(الأمثلة المصنوعة)^(٣).

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه لشروط عمل (لا) النافية للجنس في قول الناظم:

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِيْلًا فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً^(٤)

يقول التميمي: "... وأبرز هذه الشروط هو:

- ١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: (لا صاحب كرم مذموم)، فلا تعمل في المعارف، وما ورد منها فمؤول بنكرة من ذلك قوله (الملك): (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ...) (٥) والتقدير: فلا مسمى بهذا الاسم بعده. وقول عمر (رضي الله عنه): (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) (٦) والتقدير: قضية ولا مثل علي لها.

٢- أن يتصل بها اسمها دون فاصل: كقول الشاعر: [الطويل]

أَرِينِي سِلَاحِي لَا أَبَا لَكَ إِنِّي أَرَى الْحَرْبَ لَا تَزْدَادُ إِلَّا تَمَادِيًا^(٧)

- ف (لا): نافية للجنس، و(أبا) اسمها متصل بها، وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها فلا يجوز أن يتقدم خبرها، ولا معموله على الاسم؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بين (لا) واسمها، ولو حدث الفصل أهملت، وكُـرِّرَت كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] ف (لا): نافية مهملة، و(فيها): خبر مقدم، و (عِوْلٌ): مبتدأ مؤخر...

- ٣- أن تكون لا نافية للجنس، كما يتضح من الشواهد السابقة، فإن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته، كما في قوله تعالى: ﴿... لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدة لم تعمل شيئاً،

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه: ٢٣٩.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٣٣٣/١-٣٣٤.

(٣) مخطوطة التميمي: ٢٤/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٥٩، وينظر: هداية السالك: ١٨١/٢، ١٨٢.

(٥) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: رقم الحديث (٧١٨٤): ١٢/١٠٨.

(٦) ينظر: عقود الزبجد على مسند الإمام أحمد- السيوطي: ٨٦/١.

(٧) البيت لزفر بن الحارث الكلابي، ينظر: الحماسة البصرية- أبو الحسن البصري: ٢٦/١، والدر الفريد وبيت القصيد- محمد بن أيذر المستعصي: ٣/ ٣٤١، ولسان العرب: ١٢/١٤، وخزانة الأدب: ٢/ ٣٧٣.

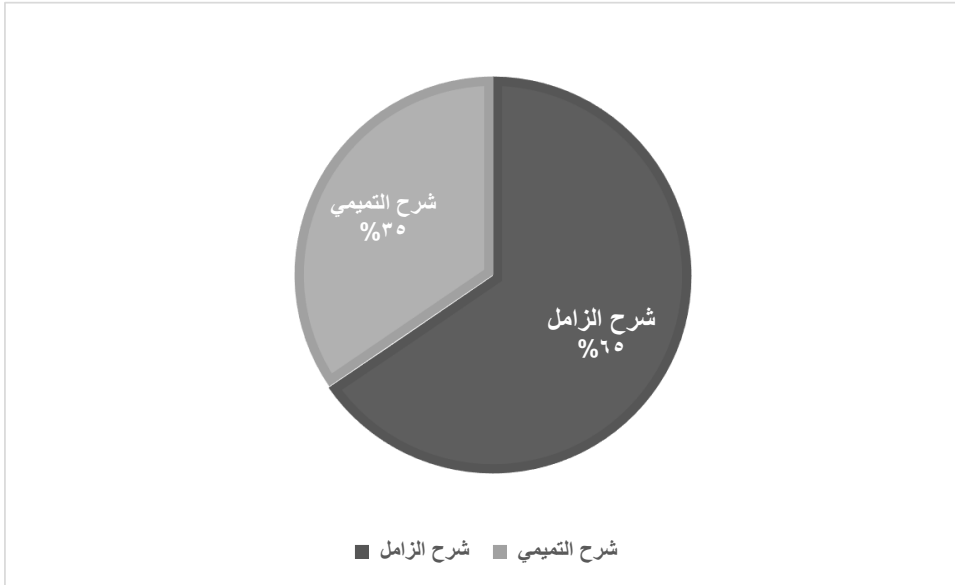
كقولك: لم أعمل لا صغيراً ولا كبيراً ف (لا): هنا زائدة... أو نافية للوحدة عملت عمل ليس، كقولك: لا رجلٌ في الدار بل رَجُلَان.

٤- ألا يدخل عليها حرف جر ... نحو: غضبْتُ من لا شيءٍ، وذهبتُ بلا عتادٍ، وجئتُ بلا زادٍ، وأخذُ بلا دَنْبٍ ، ف (لا) في هذه المثل: نافية زائدة^(١).

وبلاحظ على الزامل كثرة استشهاده بالأمثلة النحوية مقارنة بالتميمي، مما يدل أن شرحه كان أكثر تعليمياً، وتيسيراً في هذا الجانب؛ لأنَّ الشواهد الأخرى قد تحتاج إلى بيان، أو توضيح أكثر، بسبب صعوبتها التركيبية. ولبيان كمية الأمثلة الواردة لدى الشارحين نورد الجدول الآتي:

الزامل		التميمي	
الأجزاء	مجموع الأمثلة	الأجزاء	مجموع الأمثلة
الأول	١٤٥٥	الأول	٣٠٦
		الثاني	٥٠٦
الثاني	١٦٣٩	الثالث	٥٢٥
		مخطوطة التميمي	٢٩٦
المجموع الكلي	٣٠٩٤	المجموع الكلي	١٦٣٣

ولتوضيح نسبة التفاوت بين الشارحين نعرض المخطط الآتي:



(١) هداية السالك: ١٨٣/٢-١٨٤.

٤- استشهداهما بأبيات من منظومات تعليمية أخرى:

يلاحظ على الشارحين إثراء شرحيهما بأبيات من منظومات تعليمية أخرى؛ وذلك لزيادة التوضيح والعرض، فنجد الزامل يكثر من هذا الجانب، والمتتبع في شرحه يجده يذكر ثلاثة أنواع من ذلك، وهي:

أولاً- أرجوزة الكافية الشافية لابن مالك نفسه: فقد ذكر منها ستة وتسعين بيتاً^(١)، وفي شئى المواضيع، ومن ذلك الإشارة إلى نوعي الجملة في شرحه لـ (تعدد الحال) في قوله: "ولا بد أن تعرف أن الجملة إما أن تكون اسمية، وإما أن تكون فعلية، والجملة الاسمية: هي التي ابتدأت باسم، يعني: وإن سبقها حرف مثل: (إن زيدا قائم)، والجملة الفعلية: ما ابتدأت بفعل ولو سبقت بحرف؛ لأن الحرف يعتبر فضلة، سواء كان عاملاً أم غير عامل؛ كما قال ابن مالك- رحمه الله- في (الكافية) في باب الكلام:

وَهُوَ مِنْ اسْمَيْنِ كَزَيْدٌ ذَاهِبٌ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ نَحْوُ قَارَ التَّائِبُ
كَلَا الْمِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَةً وَفِيهِمَا الْحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَةً
نَحْوُ أَسَاهِ أَنْتَ أَمْ ذَكَرْنَا وَلَا تَجْزُ وَإِنْ تَجُنَّدُ^(٢)

ثانياً- منظومات نحوية أخرى: فقد ذكر منها ثلاثة وعشرين بيتاً^(٣)، في مختلف مفاصل شرحه، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده لببيت من منظومة عبدالله الشبراوي (ت: ١١٧١هـ = ١٧٥٨م) في المفاعيل الخمسة في شرحه لباب (تعدي الفعل ولزومه) وهو :

صَرَبْتُ صَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى وَسِرْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي^(٤)

ثالثاً- منظومات غير نحوية: وقد يلاحظ على الزامل استشهاده من منظومات غير نحوية كتكراره ثلاث مرات لببيت من منظومة (السلم المرونق في علم المنطق) للعلامة عبدالرحمن الأخصري الجزائري (ت: ٩٥٣هـ = ١٥٤٦م)^(٥) من ذلك قوله : " وقول المؤلف:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١١/١، ٣٨، ٤٢، ٦٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٦، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٣٥٧، ٤٢٨، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٨٥، ٦٠٣، ٦١٩، ٦٦٢، ٦٨١، ٨٠٠، ٨٠١، ٨١٤، ٨٢٠، ٩٧٠، ١٠٠٥، ١٠٢٩، ١٠٣٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٩ - ١٦٠. وتما عجز البيت: (ولا تَجْزُ وَإِنْ تَجُنَّدُ شِكْرًا)

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٠/١، ٦٣، ١١٦، ١٤٢-١٤٣، ٢١١، ٥١٠، ٥٨٣/٢، ٧٧٢، ٨٣٤، ٦٨٢، ٧٦٣، ٩٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ٦٨٢/٢، وينظر: منظومة الشبراوي في قواعد فن العربية: ٥.

(٥) ينظر: ٧٨.

..... كَمَرُفُوعِي أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى^(١)

إنما هو تمثيل، ولا يريد المؤلف الحد في قوله: (كَمَرُفُوعِي أَتَى)؛ لأن الرفع حكم، وإدخال الحكم في الحدود معيب، كما نبّه عليه علماء المنطق؛ قال في (السُّلَم في نظم المنطق):

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تُدْخَلَ الْأَحْكَامُ فِي الْخُدُودِ^(٢)

أما التميمي فقد قلل من ذكر الأبيات التعليمية في شرحه؛ ويبدو أن الأمر عائد إلى تركيزه على نظم الألفية إذ بلغ مجموع ما ذكره في أجزاء كتابه الثلاثة ومخطوطته الخاصة خمسة أبيات^(٣) في ثلاثة مواضع، اقتصر على ذكرها في الجزء الأول من شرحه، ومن ذلك شرحه لما يُجمع قياساً بألف وتاء زائدتين في قوله: "ونظمها الشاطبي في بيتين، هما:

وَقِسْهُ فِي ذِي النَّا وَنَحْوِ ذَكَرَى وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرًا
وَرَيْنَبٍ وَوَصَفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسَلَّمٍ لِإِنَّا قِلِ^(٤)

٥ - اعتماد الوسائل التعليمية الحديثة:

ونقصد بالوسائل الحديثة (الجدول، والمشجرات النحوية) اللتين طرأتا في الآونة الأخيرة في ميدان التعليمي النحوي، والمطلع لشرح الزامل يجده خالياً من هاتين الوسيلتين؛ وهذا يعود كما قلنا سابقاً إلى طبيعة الكتاب الصوتية. أما التميمي فقد أضافهما إلى شرحه، فذكر خمسة جداول، وهي: ثلاثة جداول في الحروف، الأول: يوضح أشهر المعاني التي تُستخدم فيه الحروف^(٥)، والثاني: يوضح أنواع الحروف من حيث آثارها الإعرابية^(٦)، وجدول ثالث: في أقسام حروف الجر من حيث أصلاتها أو زيادتها^(٧)، وجدول رابع: في مراتب المشار إليه عند غير ابن مالك^(٨)، وجدول خامس: في بعض الأمثلة التوضيحية في الفرق بين المصدر واسم المصدر^(٩)، وثلاث

(١) الخلاصة في النحو: ١٦٨، وشرح ألفية ابن مالك: ٥٨٣/٢. وتمام صدر البيت: (الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى)

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٥٨٣/٢، وينظر: ٧٧٢/٢، ٨٣٤.

(٣) ينظر: هداية السالك: ٨٥/١، ١١٦، ٢٩٧.

(٤) المصدر نفسه: ١١٦/١، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - أبو إسحاق الشاطبي: ٦/٤٦٢،

والبهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية - بدر الدين الغزي: ١٨٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية

ابن مالك - أبو العرفان محمد بن علي الصبان: ١/١٣٧، والنحو الوافي - عباس حسن: ١/١٧٠.

(٥) ينظر: هداية السالك: ٢٥/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١.

(٧) ينظر: مخطوطة التميمي: ٢٥٥.

(٨) ينظر: هداية السالك: ٢/٢١٨.

(٩) ينظر: مخطوطة التميمي: ١٠٥.

مشجرات نحوية، وهي: مشجرة الاسم^(١)، ومشجرة الفعل^(٢)، ومشجرة أفعال ظن وأخواتها^(٣)؛ ويهدف من وراء ذلك إلى زيادة الإيضاح، وتيسير عرض المادة العلمية للمتعلمين^(٤).

٦- تصويبهما الخطأ من خلال الجملة:

اتخذ الشارحان في عرضهما طريقة تعليمية تقوم على تصويب الخطأ من خلال ذكر جملتين إحداهما: خاطئة، والأخرى: صحيحة أو العكس، ونستطيع أن نسميه أيضاً طريقة (قل، ولا تقل). إذ يلاحظ على الزامل توسعه في استخدام هذا النهج في شرحه^(٥)، ومن الأمثلة على ذلك شرحه لشرط المعرفة فيما يضاف إليه (كلا، وكلتا) في باب (الإضافة) بقوله: "أن يكون معرفة؛ فلا يضافان إلى نكرة؛ فلا تقل: (جاء كلا رجلين)، و (كلتا امرأتين)؛ فهذا كلام غير صحيح، بل يجب أن تقول: (جاء كلا الرجلين)، و (كلتا المرأتين)، وقال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣] فلا تضاف إلى نكرة" ^(٦).

أما التميمي فقد اقتصر في هذه الطريقة على خمسة عشر موضعاً من كتابه^(٧)، ومن ذلك (باب التمييز) وفيما لا يصح معه دخول (من) بقوله: "وهناك تمييز لا يصح معه دخول (من)، نحو: حَسَنَ مُحَمَّدٌ خُلُقًا ، وَطَابَ نَفْسًا؛ إذ لا يصح أن نقول: حَسَنَ مُحَمَّدٌ مِنْ خُلُقٍ، وَطَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ. ومن هنا نعرف أن تضمّن (من) يعود إلى المعنى، دون شرط قبول تركيب التمييز له فعلاً"^(٨).

ونشير إلى أن لهذه الطريقة أثراً كبيراً في تقويم اللسان عند المتعلم، وتصحيح الأخطاء الشائعة في العربية الحديثة، فضلاً عن جانب التسهيل والتيسير في عرض المسائل النحوية.

(١) ينظر هداية السالك: ٧٣/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٨/٢.

(٤) ينظر: الملحق المرقم (٢٥) (أ)، (ب): ٢٧١-٢٧٢.

(٥) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٣١، ٧٣، ٩٠، ٩٢، ١٣٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦-١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٢، ١٨٠، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٥٧٢/٢، ٥٨٣، ٥٩٩، ٦١٤، ٦١٦، ٦٢٩، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٧، ٦٩٥، ٦٩٦، ٨٠٤، ٨٢٢.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٠٠.

(٧) ينظر: هداية السالك: ٣٢١، ٣٢٠/٢، ٦/٣، ١٩، ٤٩، ٦٧، ١٢٦، ١٣٩، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٦١، ٢٧٤، ٢٧٥.

٢٧٦، ومخطوطة التميمي: ٣٦٧.

(٨) المصدر نفسه: ٢٦١/٣.

٧- جمعها المسائل المتفرقة في الألفية:

قد جمع الشارحان في عرضهما لأبواب الألفية المسائل المتفرقة، رغبة منهما في لَمْ شتات المواضيع المشتركة، المتفرقة في الألفية، فجد الزامل قد جمع ما يشترك من المسائل في خمسة مواضع، وهي:

الأول- جمع في حديثه عن تنوين (العوض عن الجملة)، أي: اللاحق في (إذ) ما ذكره الناظم في باب الإضافة في (إذ).^(١)

الثاني- في شرحه لمسألة إعراب (الممنوع من الصرف) تناول علل منع الاسم من الصرف، والذي عقد الناظم لها باباً خاصاً في آخر الألفية^(٢).

الثالث- جمع مسألتين يشترك فيهما وجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تقديم الخبر^(٣).

الرابع- في ذكره لمعنى الزيادة ضمن معاني (الباء) في حديثه عن معاني حروف الجر، وإشارته إلى عدم ذكره من الناظم "اعتماداً على ما تقدم في بعض الأبواب، وهو أن تكون زائدة، وقد ذكر ذلك في باب (ما)، و(ليس)"^(٤).

الخامس- ذكر ثلاث حالات إعرابية مشتركة، وحالة بناء واحدة لمجموعة من الأسماء التي تشترك في حكمها وهي: "غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، والجهات الست، وهي: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، وشمال، ويمين"^(٥).

أما التميمي فقد توسع كثيراً في العناية بهذا الجانب، وبين أن غايته من ذلك؛ تحقيق فائدة التكامل في شرح المواضيع^(٦)، وهذا فيه من التيسير، والتسهيل للمتعلم، والمتتبع لشرحه يجد أنه يسلك طريق الجمع في أربعة عشر موضعاً، وهي:

الأول- فقد أخذ تسعة عشر بيتاً من باب (ما لا ينصرف)، وشرحها بصورة مختصرة في أثناء حديثه عن مسألة (إعراب الممنوع من الصرف) في باب (المعرب والمبني) وهو ما يشترك فيها مع الزامل، ولو أن التميمي كان أكثر توسعاً في تناوله لها^(٧).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٩/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥/١-١١٧.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣٠/١-٣٣١.

(٤) المصدر نفسه ٩٤٠/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١٠١٥/٢.

(٦) ينظر: هداية السالك: ١/١٢٦، ٢/٢٩٠، ٣/٣١٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤/١-١٣٩.

الثاني- جمع في تقسيمه للمعارف باباً سماه باب (المضاف إلى معرفة) مبيناً أن ابن مالك لم يذكره في تسلسل موضوعاته، وإنما أشار إليه في أوائل حديثه عن أنواع المعرفة^(١)

الثالث- جمع مواضع حذف المبتدأ وجوباً في باب (المبتدأ والخبر) مبيناً عدم تعرض ابن مالك لها في هذا الباب، ومشيراً إلى تناولها في مواضع متفرقة من ألفيته^(٢)

الرابع- جمع في شرحه لـ (باب الفاعل)؛ اتِّماماً للفائدة مواضع تقديم المفعول على الفاعل مع بيانه أن ابن مالك لم يذكرها اكتفاءً بإشارته الأولى في قوله: "وقد يجاء بخلاف الأصل" وفي حصره لمواضع تقديم الفاعل على المفعول^(٣).

الخامس- جمع ما تفرق من ملاحظات تخصّ مسألة (المفعول به)، في شرحه (لما ينوب عن الفاعل)؛ كون ابن مالك لم يذكره في باب مستقل كغيرها من المفاعيل الأخرى إنما ذكره بشكل متفرق في ألفيته^(٤).

السادس- وجمع ما لم يذكره ابن مالك في (باب الاشتغال) بما يلحق من أدوات الشرط التي ينتصب الاسم بعدها وهما: (التحضيض، والاستفهام عدا الهمزة)، نحو قولك: هَلَّا نَفْسُكَ هَذَبْتُهَا، و أين خالداً لقيته؟^(٥).

السابع- جمع في باب حروف الجر وفي حديثه عن (حاشا، وخلا، وعدا) ما ورد في باب الاستثناء من استعمال العرب لها كأفعال إذا تقدم (ما) المصدرية عليها، أو كحروف جرٍ إذا تجردت من (ما).^(٦)

الثامن- جمع نوعاً آخر من حذف الجار وهو (النصب على نزع الخافض) في باب حروف الجر مع إشارته إلى أنه سبق الحديث عنه في باب التعدية واللزوم^(٧).

التاسع- جمع في حديثه عن عامل الجر في المضاف إليه ما صرّح به الناظم في باب إعمال المصدر؛ لأنه ذكر العمل في باب المضاف إليه، والعامل في باب إعمال المصدر فجمع بين الاثنين في موضع واحد^(٨).

(١) ينظر: هداية السالك: ٣٠٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨/٢-٣٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٣/٢-٣٤٤.

(٦) ينظر: مخطوطة التميمي: ٢٥٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣١١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٥.

العاشر - جمع في حديثه عن الأسماء الملازمة للإضافة (سوى)، و(لدى)، و (خُمادى)، وأسماء تتضمن دلالة صاحب، وهي: (ذو، وذات، أولو، أولات) مبيناً أن الناظم قد أشار إليها في مواضع متفرقة أخرى من أرجوزته، واستغنى عن ذكرها ثانية^(١).

الحادي عشر - جمع في حديثه عن إعمال المصدر ما ذكره الناظم من حد المصدر الذي ورد في باب المفعول المطلق^(٢).

الثاني عشر - جمع في باب إعمال المصدر ما ورد في باب المفعول المطلق من فائدة المصدر بعوضه عن تكرار الفعل، أو بيانه عدد مرات أو إيضاح نوع وقوع الفعل^(٣).

الثالث عشر - جمع فائدة أخرى للمصدر وردت في باب الحال في حديثه عن إعمال المصدر بوقوعه موقع الحال، نحو: جاء مشياً، أي ماشياً^(٤).

الرابع عشر - جمع في حديثه عن شروط عمل المصدر شرطاً ذكره الناظم في باب المفعول المطلق وهو نيابة المصدر عن الفعل والعمل بعمله، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ^(٥).

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨.

٨- اتباعهما أسلوب الأسئلة، والأجوبة:

يَعتمد الشارحان إلى إثارة المتلقي، أو يدفعانه إلى مراجعة معلوماته السابقة من خلال الاستفادة من أسلوب السؤال والجواب في الشرح، فيلاحظ على الزامل إتيانه بالأسئلة، والأجوبة في أثناء شرحه في منهج يلتزم به مستفيداً من ذلك في جذب ذهن المتعلم وإثارته ويتكرر هذا الأمر معه في سبعة وثلاثين موضعاً من كتابه^(١)، ومن الأمثلة على ذلك في شرحه لتتوين العوض عن الحرف قوله : " قد يسأل سائل فيقول: ما الفرق بين التتوين في (جوارٍ، وغواشٍ، وليالٍ)، وبين التتوين في (زيدٍ)، وما أشبه ذلك؟ ... والجواب: أن (جوارٍ)، و(غواشٍ) غير منصرف، ونحن قلنا: إنَّ تتوين التمكين هو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة؛ فالتتوين فيها ليس تتوين تمكين إنما هو تتوين عوض عن الياء المحذوفة، ولا يلحق هذا التتوين ... إلا في حالة الرفع والجبر..."^(٢).

أمَّا التميمي فقد توجه إلى إنهاء كل موضوع من شرحه بما يسميه بـ(التدريبات النحوية): وهي مجموعة من الأسئلة التي لم يحلها المؤلف، وتركها للمتعلّم؛ ليتأملها ، ويجيب عنها، وينتفع بها؛ محققاً من ذلك عرض المادة من جانبيين هما: القواعد والتطبيق، وقد حرص المؤلف على أن تكون أغلب الأمثلة من الكلام الفصيح^(٣)، وقد بلغ عددها سبعة وثلاثين تدريباً^(٤)، ويمكن معرفة طبيعة الشواهد، والأمثلة الواردة فيها من خلال الجدول الإحصائي الآتي:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٠/١، ٣٩، ٣٢، ٨٣، ٩٨، ١٠٦، ١٦١، ١٨١، ١٩٥، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٥، ٣١١، ٣١٦-٣١٧، ٣٢٨، ٣٤١، ٤٠١، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٨٨، ٥١٨، ٥٣٤/٢، ٥٦٢، ٥٩٣، ٦٠٦، ٧٤٨، ٨٠٢، ٨٣٩، ٨٤٥، ٨٦٧، ٨٧٠، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٦-٩٧٧، ١٠٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠/١.

(٣) ينظر: هداية السالك: ٤/١.

(٤) ينظر على سبيل المثال المصدر نفسه: ١/ ٣١، ٦٨، ٨٤، ٩٧، ١١٣، ١٢٣، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٤، ٢٠٨، ٢٣٣، ٢٥٦، ٢٩٤، ٢٠٦، ٦٦/٢، ١٠٥، ١١٨، ١٣٢، ١٧٩، ٢٠٤، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٩٩، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣١/٣، ٥٢، ٨٠، ٩١، ١١٣، ١٣٠، ١٧٠، ٢٥٦، ٢٨٣.

ن	الجزء	مجموع التدريبات	شواهد السماع				شرح أبيات الألفية	الأمثلة النحوية		الشواهد والأمثلة الأصلية الخالية من
			القرآن الكريم	الحديث النبوي	الشعر	النثر		الكلمات	الجملة	
١-	الأول	١٤	١٣٨	٦	٥٥	٠	٣	٣٥	٦	١٤
٢-	الثاني	١١	٧٩	١	٥٨	١	٨	١٠	٦	١٥
٣-	الثالث	٩	٦٨	٠	٥٢	٣	١٠	٠	٢٤	١٩
٤-	مخطوطة التميمي	٣	٤٢	٠	٣١	٠	٥	٠	١	٣٥
المجموع		٣٧	٣٢٧	٧	١٩٦	٤	٢٦	٤٥	٣٧	٨٣

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد فيما سماه بالتدريب (١) في نهاية باب (الكلام، وما يتألف منه)

قوله "س ١/ أجب عما يأتي في ضوء دراستك للموضوعات السابقة:

أ- متى يتعين الفعل الماضي للاستقبال؟

ب- ما علامة الفعل المضارع؟

ج- بَمَ نميّر الفعل المضارع من فعل الأمر؟

د- بَمَ اصطلاح على التتوين اللاحق لما جُمع بألف وتاء؟ ولم؟

س ٢/ على أيّ زمن تدلّ الأفعال الماضية في النصوص التالية:

أ- قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

ب- قال الحطيئة: [الكامل]

شَهِدَ الْحُطَيْئَةُ يَوْمَ يَلْقَى رَبَّهُ (١) " (٢)

٩- إغناؤهما الشرح بالفوائد:

يلاحظ على الشارحين ذكرهما للفوائد، وهي ما تتعلق بالمواضيع التي قد تزيد على الألفية، أو أحياناً تتعلق بها، ولكن لم يذكرها الشارحان في بداية شرحيهما، فذكر الزامل ذلك تحت مسميات مختلفة، نحو: (فائدة، أو مسألة، أو تنمة، أو تنبيه، أو تعليق)، وذلك في اثنين وثلاثين موضعاً

(١) وعجز البيت: (أَنْ الْوَلِيدَ أَحَقُّ بِالْغُذْرِ). ديوانه: ١١٠.

(٢) هداية السالك: ٣١/١ - ٣٢.

من شرحه^(١)، ومن ذلك ذكره بعد شرح علامات الإعراب الأصلية في باب (المعرب والمبني) لفائدة تناول فيها اختلاف النحاة في الإعراب اللفظي، والمعنوي^(٢).
في حين يقتصر التيمي على تسميته بـ (فائدة، أو فوائد)، وذكرها في أربعين موضعاً^(٣)، ومن ذلك الفائدة التي ذكرها في باب (الموصول) والتي ذكر فيها الموصول الحرفي، وهو ما لم يشر إليه ابن مالك في ألفيته إذ اقتصر على الموصول الاسمي^(٤).
فاعتماد الفائدة في شرحهما دليل على عنايتهما بإظهار الشرح بشكل يتصف بالشمول، والإحاطة؛ لزيادة الايضاح.

١٠ - تأكيد ثبات فهم المسألة، واستقرارها:

يلتزم الزامل في شرحه التأكيد على إفهام المسائل المعروضة للمتعلم قبل الانتقال إلى غيرها من خلال تكراره لعبارة (إذا ثبت هذا)^(٥)، فيقوم من خلالها بمراجعة مؤجزة للمسألة، ثم ينتقل بعدها إلى غيرها من المسائل الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك في شرحه لمسألة (لام الابتداء) قوله: "إذا ثبت هذا: فقد ذكرنا آنفاً: أن لام الابتداء تدخل على واحد من أربعة أشياء: الخبر، ومعموله، وضمير الفصل، والاسم"^(٦).

فالزامل يعد هذا النهج من أولويات شرحه؛ لذلك أكثر منه في عموم شرحه، وهو دليل على حرصه الشديد على ثبات المعلومة لدى المتعلم، واستقراره في ذهنه.
في حين لم نجد هذا في شرح التيمي، ويبدو أن هذا عائد إلى طبيعة الكتابين، واحتياج الدروس الصوتية إلى ذلك أكثر من الدروس المكتوبة؛ بسبب الحضور المباشر للطلبة في الصوتية.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٣، ٦١، ١٢٣، ١٣٦، ٣٦٣، ٣٩١، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٤٦، ٥٠١، ٥٣٦/٢، ٥٤٥، ٥٥١-٥٥٢، ٥٨٧-٥٨٨، ٦٠١، ٦٢٣-٦٢٤، ٦٤٤، ٦٥٢-٦٥٣، ٦٥٨، ٦٧٦، ٦٨٤، ٧٥٨، ٧٦١، ٨١٠، ٨٢٨، ٨٦٤، ٩٢٠، ٩٣٣، ٩٩٩، ١٠٤٢، ١٠٤٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦١-٦٢.

(٣) ينظر: هداية السالك: ١/ ٩٤-٩٦، ١٢٢، ١١٠-١١٢، ١٥٥، ١٧٨، ١٩٣، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٦/٢، ٢٩، ٥٩، ٦٣، ٨٢، ٨٨، ١٠١، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٩، ١٥١، ١٧٢، ١٧٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٥، ومخطوطة التيمي: ٢٥٤، ٣١١، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٨، ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩١-٢٩٣.

(٥) ينظر: على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٦٥، ٦٧، ٨٤، ٨٨، ٩٢، ١٠٠، ١٣٧، ١٩١، ١٩٧، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٢٧، ٣٧٥، ٣٧٨، ٦٤٤/٢، ٦٥٩، ٦٨٤، ٧١٨، ٧٥٠، ٨٣٦، ٨٥٠، ٩٠٢.

٩٠٦، ٩٤٦، ٩٥٨، ٩٨٧، ١٠٠٤، ١٠٣٢.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٤٥٧.

١١ - اختصارهما الشرح بالخلاصة:

يعيد الشارحان ما تم عرضه، وشرحه سابقاً من خلال تقديمهما خلاصة كاملة تحيط بجزئيات الموضوع، فيستفيد المتعلم منها في مراجعة الموضوع بشكل سريع بعد أن شرح له بالتفصيل، فقد تناول الزامل هذا الجانب في سبعة وعشرين موضعاً^(١)، ومن الأمثلة على ذلك قوله في نهاية موضوع (المفعول المطلق): "فتلخص من الموضوع كله - من أوله إلى آخره-: أولاً: أن المفعول المطلق المؤكد لعامله لا يجوز حذف عامله، ثانياً: أن غير المؤكد يحذف عامله إما جوازاً وإما وجوباً. وفي الجملة لا يجوز حذف عامل المصدر إلا إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي، وأما حذفه وجوباً فذلك على قسمين: واقع في الطلب ...، وواقع في الخبر وهو في مسائل خمسة..."^(٢).

أما التيمي فقد وردت في شرحه اثنتان وعشرون خلاصة^(٣)، ومنها حديثه عن (رتبة التمييز) بقوله: " خلاصة الأمر: فإن رتبة التمييز هي تأخيرها عن عامله في نوعي التمييز كليهما، سوى ما ورد من أبيات من تمييز النسبة تقدّم فيها التمييز، وقد وُصِفَ بالندرة واختلفوا فيها، فمنهم من عدّها ضرورة، ومنهم: من أجازها، أو قاس عليها"^(٤).

١٢ - ذكرهما للقواعد العامة:

عُني الشارحان بذكر القواعد العامة أثناء شرحيهما، وهذا منهج تعليمي يسهل على المتعلم تلقي المعلومة بشكل مختصر مع حفظها. ويلاحظ على الزامل الإكثار منها في منهج يعتمد في عرض الألفية، فقد ورد ذكر القواعد العامة في اثني عشر موضعاً، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي:

ت	القاعدة العامة	ج/ص
١-	" أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه".	٥٠/١

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٠، ١٣، ٣٢، ٤٢، ٤٩، ١٥٣، ١٦٥، ١٩٨، ٢٤٧، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٦١، ٤٧٦، ٦٠٤/٢، ٦٤١، ٦٥١، ٦٨٨، ٧٤٢-٧٤٣، ٧٩٩، ٨١٤، ٨٣٧، ٨٧٠، ٩٠٢، ٩١٦، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ٧٤٢/٢-٧٤٣.

(٣) ينظر: هداية السالك: ١/ ٢٢، ٦٧، ١٣٧، ١٣٥، ١٤٤، ١٥٠-١٥١، ١٢٧/٢، ١٦٩، ١٧٣-١٧٤، ١٨٧، ١٩٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣١٣، ٣١٧، ٣٥٢، ١٦٩، ٢٨١، ومخطوطة التيمي: ٣٠٩-٣١٠، ٣٦٢-٣٦٣، ٣٧٥-٣٩٨، ٤٠٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨١/٣.

١٤٠/١	٢-	" أن الضمير هو أعرف المعارف " .
٢٢٠/١	٣-	" أن الإطلاق يفهم من قيد سابق، أو لاحق " .
٣٣٢/١	٤-	" لا يجوز حذف المبتدأ، أو الخبر إلا لدليل " .
٣٣٤/١	٥-	" أن يحذف الشيء لدليل سابق " .
٥٠١/١	٦-	" أن الشبيه بالمضاف يتعلّق به شيء من تمام معناه " .
٥٦٠/٢	٧-	" القول ينصب الجمل أو ما في معناها " .
٦٢٠/٢	٨-	" لا يصح رجوع الضمير على متأخر في اللفظ، والرتبة " .
٧٠٨/٢	٩-	" عند التنازع يعمل أحد العاملين، أو العوامل في المعمول المتأخر، ويهمل الباقي عنه ويعمل في ضميره " .
٧١٢/٢	١٠-	" يجب تأخير الحال عن عاملها إذا كان العامل مما تضمن معنى الفعل دون حروفه " .
٨٧٧/٢	١١-	" أن الحال يجوز تعددها " .
٩٧٩/٢	١٢-	" أن لا يضاف الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى " .

أما التميمي فقد ذكر القواعد العامة في ستة مواضع من شرحه، ويمكن بيانها أيضاً من خلال الجدول الآتي:

ج/ص	القاعدة العامة	ت
٢٥٠/١	" أن تجعل أول كلامك لمن تسأل عنه، وآخره لمن تسأله - تخاطبه - "	١-
٣٠٨/٢	" إن كان أول الفعل الماضي تاء المطاوعة ضمّ أوله، وتبع ثانيه أوله في الضمّ وكسّر ما قبل الآخر " .	٢-
٣٠٧/٢	" ضمّ الأول، وكسّر ما قبل الآخر في الماضي " .	٣-
٣٠٧/٢	" ضمّ الأول، وفتح ما قبل الآخر في المضارع " .	٤-
٣١٦/٢		
مخطوطة التميمي: ٤٠٢	" كسر آخر الاسم المضاف وجوباً "	٥-
مخطوطة التميمي: ٤٠٢	" جواز فتح ياء المتكلم، أو سكونها " "	٦-

١٣ - إحصاؤهما المسائل بالأعداد المتوالية:

ومن الأساليب التعليمية المتبعة في شرحي الزامل، والتميمي إحصاؤهما للمسائل، والقواعد، والشروط بالأعداد المتوالية، في ضبط المسائل المعروضة للشرح، فنجد الزامل يكثر من ذلك في شرحه للألفية من ذلك قوله في (انقسام العلم إلى مفرد، ومركب): " ... أن يكون العلم مركباً، والتركيب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون مركباً تركيباً إسنادياً.

والقسم الثاني: أن يكون مركباً تركيباً مزجياً.

والقسم الثالث: أن يكون مركباً تركيباً إضافياً^(١) وغيرها من المواضع الأخرى^(٢).

أمّا التميمي فقد ذكر كذلك الأعداد المتوالية^(٣)؛ لضبط ما يتم عرضه، وحصره، ومن الأمثلة على ذلك قوله فيما ينوب عن المصدر في (باب المفعول المطلق): " ولكنه قد ينوب عنه ما يدلّ عليه عند حذفه، وهو أنواع كثيرة، غير أن ابن مالك أشار إلى اثنين، هما:

١- كلّ مضافة إلى المصدر نفسه.

٢- المصدر المرادف^(٤).

ثامناً - ختام الشرحين:

تشابهت مقدمة الزامل في شرحه للألفية مع خاتمته فهو لم يقدّم بشرح خاتمة الألفية؛ لكونه قد توقف في باب (إعمال المصدر)، ويلاحظ عليه أنه لم يقدّم بشرح جميع ما يتعلق بهذا الباب المؤلف من أربعة أبيات إنّما اقتصر على آخر بيتين فيه من قول الناظم:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلْ بِنَضْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلُهُ
وَجَرٍّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنُ^(٥)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١/١٨٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١/٣٥، ٤٦، ٤٧، ٥٩، ٦٢، ٨٥، ١٠٨، ١٦٧، ١٨٤، ١٩٣، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٨٣، ٥٢٢/٢، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٧٩، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٨، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٦٠، ٧١٩، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٣.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ١/٣٨، ٦٢، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٩، ٢٠١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٤، ١٣/٢، ٣٣، ٨٠، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٦٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٤٨، ٩/٣، ٥٦، ٦٣، ١٥٧، ١٨١، ١٨٥، ٢١٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣/٦٣.

(٥) الخلاصة في النحو: ٢٢٥-٢٢٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢/١٠٥٣.

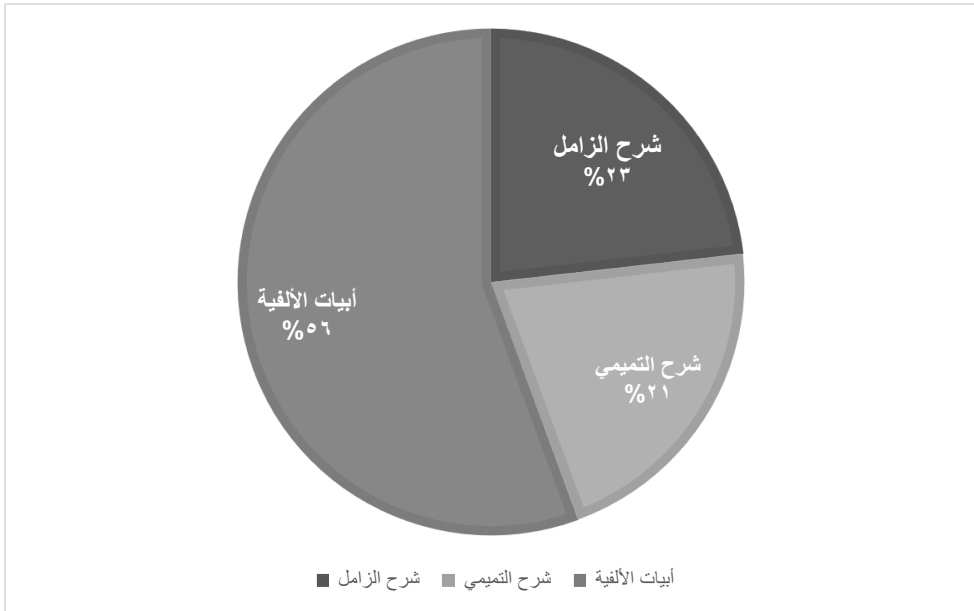
أما التيمي فقد أكمل شرح جميع أبيات متن الألفية، من المقدمة إلى الخاتمة مع التزامه بمنهج الاختصار، والايجاز في الخاتمة كما في المقدمة، فقد ذكر آخر أربعة أبيات منها تحت عنوان (خاتمة أرجوزة ابن مالك)^(١) ضمّ فيها أربعة أبيات وهي قول الناظم:

وَمَا بَجَمْعِهِ غُنِيْتُ قَدْ كَمَلْتُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلْتُ
أَخَصِي مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًّا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَأَلِيهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ وَصَحْبِهِ الْمُتَتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ^(٢)

ولكن التيمي لم ينشر من شرحه إلا إلى نهاية باب المنصوبات (التمييز)، وهو قول الناظم:

وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدِمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سَبِقًا^(٣)

فالزامل بناءً على ما سبق قد شرح أربع مئة وثمانية عشر بيتاً من الألفية بعد نقص مقدمة الألفية، وبيتين من باب (إعمال المصدر)، في حين شرح التيمي - فيما نشر له - ثلاث مئة واثنين وثمانين بيتاً بعد إضافة تسعة عشر بيتاً من باب (مالا ينصرف)، وشرحه في باب (المعرب والمبني)، من مجموع ألف بيت واثنين من الألفية، ونلاحظ وجود تناسب نسبي بينهما، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:



(١) ينظر: مخطوطة التيمي: ٤٧٥.

(٢) الخلاصة في النحو: ٤١٠-٤١١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠٧، وينظر: هداية السالك: ٣ / ٢٧٩.

المبحث الثاني مصادر الشارحين النحوية

تشكل المصادر لبنة أساسية في شروح المحدثين عموماً، وشرحي الزامل، والتميمي خصوصاً فهما يعتمدان عليها في عرضهما للمادة العلمية النحوية من خلال العودة إليها، والاستفادة مما فيها من آراء، أو خلافات، أو تأييد، ومتابعة، ويمكن أن نصف منهجهما أنه قائم على الجمع، والاستقصاء من مصادر المتقدمين والمتأخرين، فضلاً عن شروح الألفية المختلفة، والمعروفة، وإعادة طرحها بأسلوب يتناسب مع عصرنا، وقد أخذ طابع العودة إلى هذه المصادر سمة بارزة في شرحي الزامل، والتميمي.

أما منهجنا في التعامل مع مصادر الشارحين، فقائم على بيان جميع المصادر النحوية، من خلال جداول إحصائية دقيقة تبين المصدر، والكتاب الذي نقل منه، مرتبة على أساس الكثرة؛ وتوضح كمية استفادتهما من المصادر المختلفة؛ لأجل الإحاطة بكل المصادر الواردة عند الشارحين، ثم بيان الكيفية المتبعة من قبلهما في النقل منها، وذلك من خلال عرض عيّات خمسة من المصادر النحوية بحسب الأكثر وروداً نزولاً مع التمثيل، والشواهد المناسبة.

أولاً- مصادر الزامل النحوية:

يُعنى الزامل بالنقول كثرأ، ويعدّها مرتكزأ في شرح الألفيّة، من خلال نقل ما يحتاج إليه في توصيل المعلومة، أو الفكرة للمتعلّم، والقارئ لشرحه يجده قد رجع إلى أحد عشر مصدراً نحويّاً في عموم شرحه^(١)، ويبدو أن أغلبها يدخل ضمن شروح الألفية الخاصة، مع قليل من المصادر النحوية العامة، ولأجل توضيح ذلك نورد خمسة منها:

(١) ينظر: الملحق المرقم (٢٦): ٢٧٣-٢٧٤.

١- ابن عقيل:

شكّل نقل الزامل من ابن عقيل في شرحه المشهور، والمعروف لألفية ابن مالك النسبة الأكثر فقد رجع إليه في خمس مئة وخمسة وثلاثين موضعاً^(١)، بين الإشارة إليه بكنيته المعروفة (ابن عقيل)، أو عدم الإشارة أصلاً؛ ويبدو أن ذلك يرجع لشهرة ابن عقيل، وشرحه في أوساط المتعلمين. وتنوعت أشكال، وحالات نقله منه، ومنها:

- **النقل باللفظ المطابق مع الإشارة إليه:** ذكر الزامل كلام ابن عقيل في جواز نصب الاسم المشغول عنه عند حديثه عن وجوب رفعه إذا وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط، والاستفهام، والعرض، والتحصيض، وما النافية، وغيرها^(٢) في قوله: "ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: (زيداً ما لقيت) أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول: (زيداً ما لقيته)، كذا نص عليه ابن عقيل"^(٣).

والنص عند ابن عقيل: "ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: (زيداً ما لقيت) أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول: (زيداً ما لقيته)"^(٤).

- **النقل باللفظ المطابق دون ذكره، أو الإشارة إليه:** وقد حاولت جاهداً أن أتأكد من تلك النصوص من خلال المقارنة والتدقيق، ومن الأمثلة على ذلك ذكره تعريفاً للخبر دون الإشارة إلى نقله من ابن عقيل في قوله: "وقد أورد بعضهم تعريفاً آخر للخبر، فقالوا: الخبر: هو المنتظم منه مع المبتدأ جملة"^(٥).

والنص عند ابن عقيل: "وقيل في تعريفه إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة"^(٦).

- **النقل باللفظ مع تغيير قليل يطلبه الشرح مع الإشارة إليه:** ومثال ذلك في نقله رأياً نقله ابن عقيل في بناء جمع المؤنث السالم على الكسر في حالة النصب، في قوله: "وقد نقل ابن عقيل عن بعضهم: أنه يزعم: أن ما جمع بالالف والتاء يكون في حالة النصب مبنياً على الكسر، وهذا فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه"^(٧).

(١) ينظر: على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٧، ٣٨، ٥٩، ٦٦، ٧٠، ٨٨، ٩٢، ١٤٦، ١٦١، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٧، ٢١٧، ٢٤٠، ٢/ ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٤٠، ٦٠٠، ٦٠٦، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢٨، ٦٣٥، ٦٤٠، ٦٥٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٦٣-٦٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٦٦٥.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٣٧.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٨٩.

(٦) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ١١٢.

والنص عند ابن عقيل: "وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه"^(١).

- **النقل باللفظ مع تغيير قليل دون الإشارة إليه:** من ذلك تأييده لرأي ابن عقيل في إعراب (سنيين) الملحق بالجمع المذكر السالم، في عدم اطراد إلزام بقاء الياء، والإعراب على النون بالحركات مخالفين بذلك ابن مالك في اطراده بقوله: "ولكن الظاهر أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع"^(٢). والنص عند ابن عقيل هو قوله: "والصحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع"^(٣).

- **النقل بالمعنى مع الإشارة إليه:** من ذلك شرحه لحكم الضمائر من حيث الإعراب، والبناء في قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبُ^(٤)

فيقول: "ولكن ابن عقيل في شرحه لهذا البيت قد ذكر وجهاً آخر من الشبه فقال: إنها بنيت لجمودها؛ فإنها لا تنثي، ولا تجمع، ولا تصغر؛ فالضمائر جامدة، والحرف كذلك جامدٌ باقي على حالة واحدة"^(٥).

والنص عند ابن عقيل: "المضمرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تصغر، ولا تنثي، ولا تجمع"^(٦).

- **النقل بالمعنى دون الإشارة إليه:** من ذلك إيراده رأياً لسيبويه في عمل خبر لا النافية للجنس إذا كان اسمها مفرداً، نحو: (لا رجل قائم) في قوله: "وقال سيبويه: إنَّ (قائم) ليس مرفوعاً بـ (لا)، وإنما هو خبر المبتدأ؛ لأنَّ (لا)، واسمها في محل رفع على الابتداء عند سيبويه"^(٧). والنص عند ابن عقيل: "فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ (لا)، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبهُ أن (لا)، واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم"^(٨).

كما يلاحظ على الزامل أنه قد ينقل من حاشية منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، من ذلك حديثه عن بناء أسماء الإشارة؛ لشبهها الحرف في

(١) شرح ابن عقيل: ٧٤/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٦٥/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١١٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٤٤/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١٤٤/١.

(٦) شرح ابن عقيل: ٩٢-٩٣.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٥٠٢/١.

(٨) شرح ابن عقيل: ١١/٢، وينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢.

المعنى بقوله: "وقد اعترض أبو علي الفارسي على ذلك- كما نقله عنه ابن فلاح^(١)- حيث ذكر: أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو (أل) العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب"^(٢)، وهذا الكلام موجود بنصه في حاشية ابن عقيل^(٣)، وقد تكرر هذا الأمر في مواضع أخرى من شرحه^(٤).

٢- ابن مالك:

استعان الزامل بابن مالك نفسه، واتخذ مرجعاً مكماً، ومضافاً في شرحه للألفية، وتحديدًا من خلال شرحه للكافية، والتسهيل، فقد نقل من الأول في ثمانية وتسعين موضعاً^(٥)، ومن الثاني في ثمانين موضعاً^(٦). كما أنه ينقل من أبيات (الكافية الشافية)؛ ليستدل بها على مراد ابن مالك، أو ليفصل ما أجمله، ووجدنا ذلك في ستة وتسعين موضعاً^(٧)، وقد يشير إليه من خلال ذكره للكافية، أو التسهيل صراحة، أو قد ينقل منهما دون الإشارة؛ ويبدو أن ذلك راجع كذلك لشهرتهما، ومعرفتهما من قبل طلبة العلم، أما صور نقله منها، فقد اختلفت بحسب ما يقتضيه الشرح، ويتطلبه، ومنها:

- النقل باللفظ المطابق مع الإشارة إليه: ومثال ذلك في نقله اعتراض ابن مالك على تغليب سيبويه بما روي عن العرب في قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون)^(٨) بالاحتجاج في العطف بالرفع

(١) أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ابن معمر اليمني، المشهور بابن فلاح (ت: ٦٨٠هـ= ١٢٨١م) نحوي، فقيه، أصولي. من آثاره: المغني في أربع مجلدات، الكافي وكلاهما في النحو، وجزء في أصول الفقه. ينظر: معجم المؤلفين- عمر رضا كحالة: ١٩/١٣.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٣٨/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣٢/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦١٣/٢، ٦٧٦، ٧٠٤، ٧٠٥، ٨٠٢.

(٥) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٢١٦/١، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٩٦، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٩٩، ٤١٥، ٤٧٢، ٥٢٧/٢، ٥٢٩، ٥٧٣، ٥٩٠، ٥٩٦، ٦٠٣، ٦١٩، ٦٠٣، ٧٣٦، ٧٨١، ٧٩٤، ٨٠٠، ٨١١، ٨٢٢، ٨٢٥.

(٦) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٢٥/١، ٨٣، ١٤٣، ١٥٧، ١٨٠-١٨١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٦٣، ٢٧٢-٢٧٩، ٢٨٦، ٣٦٧، ٣٧٤، ٥٣٣/٢، ٥٤٥، ٥٧٨، ٥٩٤، ٦٤٥، ٧٤٦، ٧٨٧، ٧٩٢، ٨٢١، ٨٢٤، ٨٣٦، ٨٩٤، ٩١٤، ٩٦٣، ٩٨٤.

(٧) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١١/١، ٣٨، ٤٢، ٦٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٥٤٦/٢، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٨٥، ٦٠٣، ٦١٩، ٦٦٢، ٦٨١، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٢٠، ٩٧٠، ١٠٠٥، ١٠٢٩، ١٠٣٦.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٢.

على اسم (إن)، وتوكيده، قبل استكمال الخبر بقوله: "إلا أن الناظم - رحمه الله تعالى - لم يرتض من سيويه ذلك، ورد عليه في (الكافية) بأن الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكداً بـ(أجمعون) مخبراً عنه بـ(ذاهبون)، ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته، وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: (قدم الذين فارقت أجمعين)، أي: الذين فارقتهم أجمعين" (١).

والنص عند ابن مالك: "وليس ذلك من سيويه - رحمه الله - بمرضي، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكداً بـ(أجمعون) مخبراً عنه بـ(ذاهبون)، ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته، وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: (قدم الذين فارقت أجمعين)، أي: الذين فارقتهم أجمعين" (٢).

- النقل باللفظ المطابق دون الإشارة إليه: كما في نقله قولين أحدهما للزمخشري، والثاني لعيسى ابن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦١٠هـ = ١٢١٣م) (٣) في حذف خبر لا النافية للجنس دائماً عند بني تميم في قوله: "وما ذكرناه من وجوب ذكر الخبر إن لم يدل عليه دليل، وجواز حذفه إن لم يدل عليه دليل - هو الصحيح - ؛ لأن العرب مجمعون على ترك الكلام بما لا فائدة فيه، وبهذا يبطل قول الزمخشري: "وبنو تميم لا يثبتونه، -أي: الخبر- في كلامهم أصلاً"، وكذلك قول الجزولي: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً" (٤).

والنص عند ابن مالك: "وزعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي: أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً -على سبيل اللزوم- إلا أن الزمخشري قال: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً". وقال الجزولي: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً" (٥).

- النقل باللفظ مع تغيير طفيف مع الإشارة إليه: ومثال ذلك في نقله من ابن مالك لغة في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة في قوله: "وقد أشار المصنف إلى هذه اللغة الأخيرة في (شرح الكافية)، فقال: "وأما (ثَبَاتٍ) ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء، فالمشهور جرُّه مجزئ (هندات) - أي: ينصب بالكسرة - ومن العرب من ينصبه بفتحة، ومنه قول بعض العرب: (سمعتُ لغاتَهُم).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٤٧٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٥١٥/١.

(٣) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي، المراكشي، البربري. نحوي، لغوي. من تصانيفه: المقدمة في النحو، شرح على المقدمة، شرح على الايضاح لأبي على الفارسي، شرح على قصيدة بانث سعاد، ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي. ينظر: معجم المؤلفين: ٢٧/٨.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٥٢٠ / ١.

(٥) شرح الكافية: ٥٣٧/١.

وأنشد الفراء لأبي ذؤيب: [الطويل]

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتٍ عَلَيْهَا دُئُلُهَا وَاجْتِنَاهُهَا^(١)

والنص عند ابن مالك: " أما (ثبات) ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء، فالمشهور جريه مجرى (هندات)، ومن العرب من ينصبه بالفتحة، ومنه قول بعض العرب: (سمعت لغائهم) - بالفتح.

وأنشد الفراء لأبي ذؤيب:

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتًا عَلَيْهَا دُئُلُهَا وَاجْتِنَاهُهَا^(٢)

- النقل باللفظ مع تغيير طفيف دون الإشارة إليه: من ذلك نقله ما سمعه سيبويه في دخول (إن) المخففة على فعل ماضٍ غير ناسخ في قوله: "وسمع سيبويه عن بعض العرب يقول: " (أما إن جزاك الله خيراً)^(٣) - بالكسر. وجعل تقديره: أما إنك جزاك الله خيراً، ولكن الفتح أشهر^(٤). والنص عند ابن مالك: " وسمع سيبويه بعض العرب يقول: "أما (إن جزاك الله خيراً) - بالكسر. وجعل تقديره: أما إنك جزاك الله خيراً، والفتح أشهر^(٥).

- النقل بالمعنى مع الإشارة إليه: ومثال ذلك نقله من كتابه (التسهيل) بالمعنى مع التصريح به في زيادة الباء عند بعضهم في الخبر المنفي بعد كل فعل ناسخ في قوله: "وقال بعضهم: إنها تزداد فيما أصله الخبر بعد كل فعل ناسخ، فنقول مثلاً: (لم تظنني بقائم) فتزداد الباء بعد الفعل الناسخ سواء كان هذا الفعل من كان وأخواتها، أو ظن وأخواتها، وسواء كان ماضياً، أو غيره، وإلى هذا يشير كلام المصنف في التسهيل. ومن ذلك قول الشاعر: [الطويل]

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدٍ^(٦)

والنص عند ابن مالك: "وتزداد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس وما أختها، وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء... وفي الخبر المنفي بما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]، وقلت: في الخبر المنفي، ولم أقل في خبر ليس؛ ليعلم أن الموجب بعد ليس، وغيرها لا تدخله الباء، ومثال دخولها بعد نفي فعل ناسخ للابتداء...، ومثله:

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِبْرَنِي بِأَقْعِدٍ^(٧)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١١٢/١ - ١١٣، وديوان أبي ذؤيب الهذلي: ٦٠.

(٢) شرح الكافية: ٢٠٦/١.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٦٧-١٦٨.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٤٨١/١.

(٥) وينظر: شرح الكافية: ٥٠٥/١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٤٠٦/١. والبيت لدريد بن الصمة في ديوانه: ٦٢.

(٧) شرح التسهيل: ٣٨٢/١ - ٣٨٣.

- النقل بالمعنى دون الإشارة إليه: ومن الأمثلة على ذلك نقله من كتابه التسهيل دون الإشارة إليه في حديثه عن علة اختصاص النداء بالاسم بقوله: "وإنما اختص النداء بالاسم؛ لأنَّ المنادى مفعول به من جهة المعنى، والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنَّه مخبر عنه في المعنى" (١). والنص عند ابن مالك قوله: " وإنما اختص الاسم بالنداء لأنَّ المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية لا تليق بغير اسم" (٢).

ويلاحظ على الزامل فضلاً عما سبق ذكره لكتابين يحيل إليهما، وقد ورد ذكرهما عند ابن مالك، أحدهما: في إيراده الإحالة إلى قراءة سعيد بن جبير في (المحتسب)، لابن جني (٣) في عمل (أنَّ) النافية عمل (ليس)، وهذا بنصه في شرح الكافية الشافية (٤). والثاني: في إحالته إلى كتاب (المسائل الحلبيات)، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ=٩٨٧م) (٥) في جواز أن تقع (زال) تامة، وهذا بنصه كذلك في كتابه التسهيل (٦).

٣- ابن الناظم:

أورد الزامل نقولات من شرح ابن الناظم للألفية، ويأتي ذكره له بالمستوى الثالث، فقد نقل منه في ثلاثة وسبعين موضعاً، والمتتبع لشارحنا يجده أحياناً يشير إليه بذكر كنيته المعروفة (ابن الناظم)، وقد لا يشير إليه في أحيان أخرى (٧)، أما كيفية النقل فقد اتخذت كذلك أشكالاً تتفق إلى حد ما مع ما قبلها من النقولات السابقة، ومنها:

- نقل باللفظ المطابق مع تغيير طفيف مع الإشارة إليه: وأوضح مثال نوره في هذا السياق حديثه عن لغة (أكلوني البراغيث)، وفي عدم حمل ما ورد فيها من الشواهد على الإبدال، أو التقديم، والتأخير؛ لأن من العرب من تجعل الألف، والواو، والنون علامات للتثنية، أو الجمع في قوله: قال ابن الناظم في شرحه: " كأنَّهم بنوا ذلك على أنَّ من العرب مَنْ يلتزم مَعَ تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في فعل جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث؛ فوجب

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٢٥/١.

(٢) شرح التسهيل: ١١/١.

(٣) ينظر: ٣٨٤/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤١٥/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٤١/١.

(٥) ينظر: ٢٧٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤١-٣٤٢، وشرح ألفية ابن مالك: ٣٧٤/١.

(٧) ينظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٦٧/١، ١١٩، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢١، ٢٦٧،

٢٨٦، ٣٧٢، ٤٣٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٥١٨، ٥٥٤/٢، ٥٧١، ٥٧٦، ٦٠٧، ٧٠١، ٧٠٢، ٧١٠، ٧١٥، ٧٢٧،

٧٧٧، ٧٨٩، ٧٩١، ٨٢٧، ٨٣٥، ٨٣٧.

أن تكون عند هؤلاء حروفاً، وقد لزمنا؛ للدلالة على التنشئة، والجمع؛ كما قد تلزم التاء للدلالة على التأنيث؛ لأنها لو كانت اسماً للزم: إما وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين، وكل ذلك باطل، لا يقول به أحد^(١).

والنص عند ابن الناظم: "كأنهم بنوا ذلك على أن من العرب من يلتزم من تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في فعل جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث..."^(٢).

- نقل باللفظ المطابق من دون الإشارة إليه: ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بما ورد عن سيبويه في باب التنازع في شرح ابن الناظم في إعمال الثاني، وإهمال الأول بقوله: "حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك^(٣)، وأنشد^(٤): [الطويل]

وَكُمْتَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مَثُوثَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ (٥) (٦)

والنص عند ابن الناظم: "حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك، وأنشد:

وَكُمْتَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مَثُوثَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ (٧) "

- النقل باللفظ مع تغيير يقتضيه التوضيح مع الإشارة إليه: كما في حديثه عن رفع الخبر، واختلاف المذاهب في عامله، فينقل رأي المبرد منه بقوله: "أَنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهذا مذهب المبرد، وهو قول بما لا نظير له، كما قال ابن الناظم في شرحه للألفية"^(٨).

ونصه عند ابن الناظم: "وعند المبرد: أَنَّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له"^(٩).

- النقل باللفظ مع تغيير قليل دون الإشارة إليه: ومثال ذلك في حديثه عن علة، أو سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف: "وقد ذكر في بيان السبب الذي من أجله جرت هذه الأسماء هذا

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٩٣/٢ - ٥٩٤.

(٢) شرح ابن الناظم: ١٦٠.

(٣) الكتاب: ٧٩/١ - ٨٠.

(٤) المصدر نفسه: ٧٧/١.

(٥) البيت لطفي الغنوي في ديوانه: ٣٢.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٧١٤/٢.

(٧) شرح ابن الناظم: ١٨٦.

(٨) شرح ألفية ابن مالك: ٢٨٦/١.

(٩) شرح ابن الناظم: ٧٦.

المجرى من الإعراب بالحروف: أن أواخرها حال الإضافة معتلة؛ فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر؛ فترتب على ذلك ظهور الواو، والألف، والياء^(١).

قال ابن الناظم: "والسبب في أن جرت هذه الأسماء هذا المجرى، هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدى ذلك إلى كونه واؤاً في الرفع، وألفاً في النصب، وياءً في الجر"^(٢).

- **النقل بالمعنى مع الإشارة إليه:** ومثال ذلك في نقله رأي ابن الناظم في إعراب المستثنى إذا كان تاماً، منفياً متصلاً، نحو: (ما قام القوم إلا زيداً، أو زيداً) في قوله: "وقال ابن الناظم: إن الإتياع هو المختار، ومع ذلك فإن النصب عربي جيد"^(٣).

قال ابن الناظم: "فالمختار فيما بعد (إلا) من هذه الأمثلة، ونحوها إتياعه لما قبلها ...، ونصبه على الاستثناء عربي جيد"^(٤).

- **النقل بالمعنى دون الإشارة إليه:** ومن الأمثلة على ذلك نقله عن ابن الناظم في حديثه عن تمييز النسبة بالمعنى دون ذكره في قوله: "والنسبة: هي نسبة الفعل للفاعل، أو نسبة الفعل للمفعول به، فنسبة الفعل للفاعل، مثل: (طاب محمد نفساً)، ونسبة الفعل للمفعول به، مثل: ... وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]: (عيوناً) تمييز، وهو تمييز نسبة، أي: نسبة الفعل للمفعول به"^(٥).

قال ابن الناظم: "ما يبين إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله، نحو: (طاب زيد نفساً)، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) جملة، تحتل وجوهاً، و (نفساً) مبين لإجمالها، ونسبة (فجرنا) إلى الأرض جملة أيضاً، و (عيوناً) مبين لذلك الإجمال "^(٦).

(١) المصدر نفسه: ٦٧/١.

(٢) شرح ابن الناظم: ١٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٧٩٠/٢.

(٤) شرح ابن الناظم: ٢١٦.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٨٩٦/٢.

(٦) وينظر: شرح ابن الناظم: ٢٥١.

٤ - ابن هشام الأنصاري:

ويأتي إيراد له في مواضيع متنوعة في أثناء شرحه، وقد يشير إليه بكنيته المشهورة (ابن هشام) مع اسم كتابه، أو قد ينقل منه دون التصريح، أو التنبيه إليه؛ ويبدو ذلك عائد بطبيعة الحال إلى شهرته التي لا تستدعي ربما الإشارة إليه، والملاحظ على الزامل أنه ينقل من كتابين، هما: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) في ستة وأربعين موضعاً^(١)، و(شرح قطر الندى) في عشرين موضعاً^(٢). أما أسلوب نقله منه، فقد أخذ اشكالاً متباينة، حسب حاجته إليه في شرحه، ومنها:

- النقل باللفظ المطابق مع الإشارة إليه: ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة بقوله: "وابن هشام في (قطر الندى) جعل مسوغات الابتداء بالنكرة ترجع إلى العموم، والخصوص، فقال: "ويقع المبتدأ نكرة إن عم، أو خصص"^(٣). ونصه عند ابن هشام: "ويقع المبتدأ نكرة إن عم، أو خصص"^(٤).

- النقل باللفظ مع تغيير طفيف دون الإشارة إليه: ومثال ذلك ما جاء في معرض حديثه عن (الضمائر) في تعريفه لها بقوله: "والضمير: هو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب"^(٥). قال ابن هشام: "الضمير: وهو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب"^(٦).

- النقل باللفظ مع تغيير يطلبه الشرح، والتوضيح مع الإشارة إليه: ويبدو ذلك جلياً في حديثه عن منع تقديم خبر (ما دام) عليها سواء تقدم على (ما) المصدرية، و(دام) معاً، أو على (دام) بوحدها، فينقل اتفاق النحاة على ذلك من ابن هشام مع الإشارة إليه، وإلى كتابه بقوله: "ولكن ابن هشام - رحمه الله - في شرح (القطر) حكى الاتفاق على منع تقديم الخبر في الصورتين؛ لأنه قال: "وأما خبر (دام) فلا يتقدم عليها باتفاق؛ لأنك إن قدمته على (ما) المصدرية، فقد قدمت

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٧/١، ٤٨، ٥٠، ٦٠، ٦٢، ٨٦، ١١٣، ١٢٠، ١٧٣، ٤٣٠، ٦١٤/٢، ٦١٩، ٦٤٣، ٦٦٥، ٦٧٠، ٦٧٨، ٦٨٤، ٧٣٢، ٧٥٠، ٧٥٢، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٨، ٨٩٩، ٩٠١، ٩١٧، ٩٢٧، ٩٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥-١١٧، ١٤٠، ٣١١، ٣٦٥، ٥٠١، ٥٤٣/٢، ٦٠٨، ٦٢١، ٦٢٨، ٦٢٩، ٧٠٦، ٧٤٧، ٧٨٠، ٨٢١، ٨٥٦، ٩٠٣، ٩١٦، ٩٣٢، ١٠٥٠.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣١١/١.

(٤) شرح قطر الندى: ١١٧.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١/١٤٠.

(٦) شرح قطر الندى: ٩٣.

معمول الموصول الحرفي عليه، وهذا لا يجوز، وإن قدمته على (دام) وحدها، فقد فصلت بين الموصول الحرفي وصلته، وهذا لا يجوز^(١).

والنص عند ابن هشام: "فأما امتناعه في خبر دام فبالإتفاق؛ لأَنَّك إذا قلت: (لا أصحابك ما دام زيد صديقك) ثم قدمت الخبر على (ما دام) لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن (ما) هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه، وإن قدمته على (دام) دون (ما) لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وذلك لا يجوز^(٢)."

- **النقل بالمعنى مع الإشارة إليه:** من ذلك في حديثه عن منع حذف عامل الفعل المؤكد في المفعول المطلق عند الناظم، واعتراض ابن الناظم في جواز حذفه، وتأييد النحاة له، بقوله: "ويبدو - والله اعلم - أن كلام ابن الناظم هو المرضي عند النحاة؛ ولهذا قال ابن هشام: "وزعم المصنف أن الفعل المؤكد لا يجوز حذف عامله، ورده ابنه^(٣)".

أما نصه عند ابن هشام فهو قوله: "وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ لهما، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو: (أنت سيرا)، وجوباً في: (أنت سيراً سيراً) وفي نحو: (سَقِيًا ورَعِيًا)"^(٤).

- **النقل بالمعنى دون الإشارة إليه:** وأوضح مثال له في بيانه بوجود عموم، وخصوص بين الكلم، والكلام بقوله: "... بين الكلام والكلم، ... عموم من وجه، وخصوص من وجه، يجتمعان في شيء، ويفترقان في شيء، وهذا معنى العموم، والخصوص: فيجتمعان فيما بلغ ثلاث كلمات، وأفاد؛ فهذا يصح أن يقال له: إنه كلم؛ لأنه بلغ ثلاث كلمات، ويصح أن يقال: إنه كلام؛ لأنه أفاد...، وينفرد الكلام فيما تركيب من كلمتين فقط، وأفاد..."^(٥).

قال ابن هشام: "وقد تبين، ... في تفسير الكلام، من أنَّ شرطه الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أنَّ أقل الجمع ثلاثة، أن بين الكلام، والكلم عموماً، وخصوصاً من وجه، فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين..."^(٦).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٣٦٥/١.

(٢) شرح قطر الندى: ١٣٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٧٣٢/٢.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٧/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٧/١.

(٦) أوضح المسالك: ٣٥-٣٦.

٥- خالد الأزهرى:

نقل الزامل من حاشية الشيخ خالد الأزهرى على شرح ابن هشام للألفية، والملاحظ أنه لم يشر إليه في عموم شرحه، وقد أخذ عنه في الغالب بالمعنى، وبلغ مجموع ما نقله منه في ستة وثلاثين موضعاً^(١)، ولتوضيح طبيعة النقل منه يمكن بيانها على عدة طرق، ومنها:

- **النقل باللفظ مع تغيير طفيف:** وذلك في موضع واحد، وهو في حديثه عن اتفاق النحاة في بناء الفعل الماضي، في قوله: "إن فالفعل الماضي مبني باتفاق"^(٢).

ونصه عند الأزهرى: "الفعل الماضي، مبني باتفاق"^(٣).

- **النقل بالمعنى:** من ذلك في تمثيل ابن مالك للعلم في قوله:

وَقَرْنَ، وَعَدْنَ، وَلَا حَقَّ وَشَدَقْنَ، وَهَيْلَةً، وَوَاشِقَ^(٤)

يقول الزامل "وقال بعضهم: "إنَّ المصنف قد ختم الأمثلة الثمانية باسم كلب، فجعل الكلب ثامنهما، تأسيساً، أو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَاْمُنْهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: ٢٢)"^(٥).

والنص عند الأزهرى قوله: "وذكر في النظم سبعة أعلام، وثامنهم علم الكلب... وفي ذلك موازنة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَكَاْمُنْهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: ٢٢)"^(٦).

- **نقل آراء من كتابه:** من ذلك نقله رأي الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ=١١٩٤م) في مطابقة الوصف مرفوعه إذا كان جمع تكسير في قوله: "إلا أنَّ الشاطبي وغيره لم يجيزوا ذلك، وذهبوا إلى أنه يتعين هاهنا إن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر"^(٧).

والنص عند الأزهرى: "ومسألة جمع التفسير نص عليها الشاطبي، وإن طابقه، أي: الوصف ما بعده في الأفراد تنكيراً وتأنيثاً (احتملها)، أي: الابتدائية، والخبرية على السواء، نحو: أقائم أخوك، و أقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبراً مقدماً..."^(٨).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٥/١، ٤٩، ٩٧، ١١٠-١١١، ١٣٧، ١٥٠، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٩-٢٥٠، ٢٦٠، ٢٨٢، ٥٦٦/٢، ٥٦٨، ٥٧٨، ٧٣٢، ٧٥٠، ٨١١، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٧، ٨٩٩، ٩٢٣، ٩٣٧، ٩٥٧، ٩٦٥، ٩٦٦، ١٠١٤، ١٠٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤٩/١، ٥٠.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٥٠/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١١٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٧٤/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١٧٨/١.

(٦) شرح التصريح: ١٢٥/١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٢٨٢/١.

(٨) شرح التصريح: ١٩٥/١.

ويلاحظ على شرح الزامل نقله من أربعة مصادر غير نحوية غالباً ما تكون في كتب التفاسير، وقد أفاد منها في المسائل النحوية الواردة فيها^(١).

ثانياً - مصادر التيمي النحوية:

تفوق التيمي على الزامل في كثرة ما رجع إليه من المصادر النحوية، فقد بلغ مجموع ما رجع إليه ستة وخمسين مصدراً^(٢)، مما يدل على سعة اطلاع التيمي، وثقافته، وجديته في إخراج شرح يتسم بسمة التمام، ويبدو أن مصادر شرحه بمجملها تقع بين الخاصة بشروح الألفية، والعامة النحوية، أو اللغوية، وقد أشار إليها جميعاً صراحةً في حاشية شرحه، وفي بعض الأحيان في المتن، والحاشية معاً وهذا المنهج الأكاديمي معروف، ومعمول به في الكتابة؛ ولأجل الوقوف على المصادر الواردة عند التيمي، نورد خمسة منها:

١ - سيبويه:

يعد سيبويه صاحب الورود الأكثر، والأول في شرح التيمي؛ فقد نقل منه في مئة وسبعة وعشرين موضعاً^(٣)، والمتتبع لشرحه يجده ينقل منه مباشرة دون الحاجة إلى واسطة، كما يشير إلى لقبه المشهور (سيبويه) في متن شرحه على الغالب، مع ذكره لكتابه مرفقاً بالجزء، والصفحة التي نقل منها في هوامشه. وتتنوع أشكال، وصور نقل التيمي من سيبويه، ومنها:

- ينقل باللفظ المطابق: ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن الخلاف حول اختيار ابن مالك اتصال الضمير الثاني بالأول، واختيار سيبويه، وغيره الانفصال في قوله: "وذكر اختيار غيره - ويقصد سيبويه ومن تبعه - وهو الانفصال، فقد قال سيبويه: "والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه... وتقول: حَسْبُكَ إِيَّاهُ، وَحَسْبُنِي إِيَّاهُ؛ لَأَنَّ حَسْبُنِيهِ، وَحَسْبُكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ" (٤).

والنص كما هو عند سيبويه في قوله: "والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه... وتقول: حَسْبُكَ إِيَّاهُ، وَحَسْبُنِي إِيَّاهُ؛ لَأَنَّ حَسْبُنِيهِ، وَحَسْبُكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ... (٥).

(١) ينظر: الملحق المرقم (٢٧): ٢٧٥.

(٢) ينظر: الملحق المرقم (٢٨): ٢٧٦-٢٨٠.

(٣) ينظر: على سبيل المثال: هداية السالك: ٣٧/١، ١٧٢، ١٨٦، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٩، ٢٩٧، ١٠١/٢، ١٠٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٧، ١٤٠، ١٦١، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠/٣، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٥، ٦٤.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٦/١.

(٥) الكتاب: ٣٦٥/٢.

- ينقل باللفظ مع تغيير طفيف: من ذلك في نقل رأيه في إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين في قوله: "وقول ابن مالك واضح، وهو رأي جمهور البصريين، وفيه قال سيبويه: "إذا لُقِّبَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، نحو: هذا سعيد كُرْزٍ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ، وهذا زَيْدٌ بَطَّةٌ"^(١).

والنص عند سيبويه: "إذا لُقِّبَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب ...، وذلك قولك: هذا سَعِيدُ كُرْزٍ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء، وهذا زَيْدٌ بَطَّةَ ..."^(٢).

- ينقل بالمعنى: ومن الأمثلة على ذلك كما في حديثه عن جواز حذف عامل الحال بوجود الدليل المقالي في غير الاستفهام قائلًا: "ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بَنَانُهُ^(٣) (القيامة: ٣-٤)، والتقدير: بلى نجمعها قادرين، ف (قادرين) حال عاملها محذوف، أُخِذَ تقديره من الفعل الظاهر"^(٤).

والنص في كتابه: "وأما قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ﴾، فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بَلَى نَجْمَعُهَا قادرين..."^(٥).

- ينقل الشواهد الشعرية، والنثرية من كتابه: ومثال الشعرية نقله ما رواه سيبويه في مسألة ترجيح النصب في باب اشتغال العامل عن المعمول إذا وقع الاسم قبل فعل دال على الطلب: " ... ومن الدعاء قول أبي الأسود الدؤلي:

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهِمَا
فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَنْ^(٦)

ومثال النثرية تمثيله بما ورد عن سيبويه في تقديم الحال على صاحبها النكرة في قوله: "وقد تمثل سيبويه - أيضاً- بقولهم: هذا قائماً رجلاً"^(٧).

ويلاحظ على التميمي أنه يورد كتاب سيبويه في صدارة الكتب في حاشية شرحه إذا أُشير إلى مذهب الجمهور، أو البصريين عموماً باعتباره يمثل زعيم المدرسة البصرية، من ذلك في تناوله خلاف النحاة حول وقوع الفاعل جملة، وإيراده لرأي نحاة البصرة بمنع ذلك لديهم، مع الإشارة إلى كتاب سيبويه في حاشية كلامه^(٨).

(١) هداية السالك: ٢١٩/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٤/٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٢٥٠/٣-٢٥١.

(٤) الكتاب: ٣٤٦/١.

(٥) هداية السالك: ٣٤٦/٢، وينظر: الكتاب: ١٤٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٩٦/٣، وينظر: المصدر نفسه: ١٢٢/٢.

(٧) ينظر: هداية السالك: ٢٩٦/٢.

٢ - المبرد (ت: ٢٨٥هـ = ٨٩٩م):

يأتي المبرد بالمرتبة الثانية في نقولات التميمي من المصادر النحوية، فقد نقل منه في تسعة وثمانين موضعاً^(١)، ويشير في الغالب إلى كتابه (المقتضب)، أو قد يجمع بين لقبه وكتابه معاً، أما كيفية نقل التميمي فقد اتخذت أشكالاً متنوعة منها:

- **ينقل باللفظ المطابق:** من ذلك في حديثه عن شروط إعراب المثني، ومنها عدم التركيب، وإشارته إلى جواز تثنية المركب المزجي عند المبرد في قوله: " هنالك من يجيز تثنية المركب المزجي كالمبرد في المقتضب إذ قال: "وتثنى، وتجمع فتقول فيه اسم رجل: عمروئهان، وعمروئهُون"^(٢).

والنص عند المبرد هو قوله: "وتثنى، وتجمع فتقول فيه اسم رجل: عمروئهان، وعمروئهُون..."^(٣).
- **ينقل باللفظ المطابق مع تغيير طفيف:** ومن الأمثلة على ذلك في شرحه لباب النكرة والمعرفة ونقله لتعريف الاسم المنكر بقوله: " ... الاسم المنكر: هو الاسم الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره"^(٤).

ونصه عند المبرد: " ... الإسم المُنكر هُوَ الوَاقِع على كل شَيْء من أُمته لَا يخص وَاحِد من الجِنس دون سائره..."^(٥)

ينقل بالمعنى: ومن ذلك في حديثه عن نيابة متعلقات الفعل عن المفعول به في المبني للمجهول في قوله: " إما إذا خلا الفعل المبني للمجهول من (مفعول به) أقيم غيره من متعلقات الفعل: كالظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور"^(٦)

والنص عند المبرد: " وَجَائِزٌ أَنْ تَقِيمَ الْمَجْرُورَ مَعَ الْمَصْدَرِ، وَالظُرُوفَ مَقَامَ الْفَاعِلِ..."^(٧).
ينقل الشواهد النثرية من كتابه: ومثال ذلك في حديثه عن جواز تأخر الحال وتقدمها عن عاملها المتصرف في قوله: " وقولك: جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيدٌ، وجاء راكباً زيدٌ"^(٨). وهذه الشواهد

(١) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ٨٦/١، ٩٣، ٩٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧/٢، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٠٢، ١٤/٣، ١٧، ٢٠، ٢٨، ٣٣، ٣٩، ٥٣، ٥٥، ٧٢، ٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ٨٧/١.

(٣) المقتضب: ٣١/٤.

(٤) هداية السالك: ١٦٠/١.

(٥) المقتضب: ٢٧٦/٤.

(٦) هداية السالك: ٣٢٤/٢.

(٧) المقتضب: ٥٢/٤.

(٨) هداية السالك: ٢١١/٣.

النثرية واردة بنصها عند المبرد في قوله: "فإذا كان العامل في الحال فعلا صلح تذييمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها فقلت جاء زيد راكباً وراكباً جاء زيد وجاء راكباً..."^(١).

٣- ابن هشام الانصاري:

يأتي ورود ابن هشام عند التميمي بالمرتبة الثالثة، فقد عاد إلى خمسة من كتبه النحوية المعروفة؛ مما يدل على سعة اطلاع شارحنا، وسعيه الجاد على جمع ما يحتاجه طالب العلم في موضع واحد، وهذه الكتب هي: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، و(شرح قطر الندى وبل الصدى)، و(شرح شذور الذهب)، و(شرح اللوحة البدرية في علم العربية)، وبلغ مجموع نقولاته من جميع كتبه ستة وستين موضعاً^(٢)، أما طرق نقل التميمي من ابن هشام فقد تنوعت وأخذت أنماطاً مختلفة، ومنها:

- ينقل باللفظ المطابق: كما في نقله تعريف الشبيه بالمضاف في شرحه لاسم (لا) النافية للجنس دون الإشارة إليه في المتن، مع التصريح به في حاشية شرحه بقوله: "ومثال الشبيه به: وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه..."^(٣).

والنص عند ابن هشام: "... والمراد بشبهه: ما اتصل به شيء من تمام معناه ..." ^(٤).

- ينقل باللفظ مع شيء من التغيير: ومن الأمثلة على ذلك في حديثه عن جواز النصب، والاتباع في المستثنى إذا كان تاماً، منفياً ومتصلاً في قوله: "والاستقهام في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر: ٥٦)، ف (الضالون) - بالرفع، وهي قراءة الجميع - بدل من الضمير المستتر في (يقنط) العائد على (من). وذكر بعض النحاة، أنه لو قرئ (الضالين) لكان جائزاً، ولكن القراءة سنة متبعة"^(٥).

أما نصه عند ابن هشام: "ومثال الاستقهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط)، ولو قرئ (الضالين) بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة"^(٦).

(١) المقتضب: ٤/٣٠٠.

(٢) ينظر: على سبيل المثال: هداية السالك: ١/ ٤٨، ٦٣، ١١٩، ١٧٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٣، ٦/١١٧، ١٢٩، ١٤٨، ١٥٢، ١٨٥، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٣٩، ٣٥٤، ٧/٢١، ١٠٤، ١١٦، ١٢٦، ١٣٩، ١٦٥، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٩.

(٣) هداية السالك: ٢/١٨٥.

(٤) أوضح المسالك: ٢/١١.

(٥) هداية السالك: ٣/١٣٩.

(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٤٥.

- ينقل عنه بالمعنى: من ذلك في حديثه عن الجر بعد (ما خلا)، و(ماعدا) على اعتبار (ما) زائدة لا مصدرية، ورفض ابن هشام هذه اللهجة في قوله: "وقد ردّ ابن هشام هذا الجرّ وتأويله، بحجة أنّ زيادة (ما) مع حرف الجر لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ.....﴾ (المؤمنون: ٤٠)، و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ.....﴾ (المائدة: ١٣)، و ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ.....﴾ (نوح: ٢٥)، ففي الآيات الثلاث زيدت (ما) بين حرف الجرّ، والاسم المجرور به، وعليه يكون الجر بعد (ما خلا، وما عدا) - وإن سُمِعَ - مما لا يقاس عليه^(١).

ونصه عند ابن هشام في قوله: "وأما جَوَازُ الْخَفْضِ فعلى تَقْدِيرِ مَا زَائِدَةٌ لَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَفِي ذَلِكَ شَذُوزٌ، فَإِنَّ الْمُعْهُودَ فِي زِيَادَةِ مَا مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ أَنْ لَا تَكُونَ قَبْلَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، بَلْ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبَهُمْ نَذِيرٌ﴾، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾، ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾" (٢). ينقل آراء النحاة منه: من ذلك في ذكره رأي الأخفش في مسألة دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية في قوله: "... يرى الأخفش، أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط (مبتدأ)، والجملة بعده خبر..."^(٣).

وفضلاً عما سبق يلاحظ دعوة التميمي في حاشية شرحه للعودة إلى كتب ابن هشام من باب المراجعة، والاستزادة، ومن هذه الدعوات في حديثه عن الخلاف حول نيابة المجرور في المبني للمجهول في قوله: "ومن أراد الاطلاع على حجج كل فريق فليراجع: أوضح المسالك..."^(٤).

٤ - ابن يعيش:

يأخذ ابن يعيش المستوى الرابع من مستويات نقولات التميمي النحوية، فقد أفاد كثيراً من شرحه المعروف على كتاب الزمخشري المسمى بـ(المفصل)، إذ رجع إليه في ثمانية وخمسين^(٥) موضعاً، مع الإشارة غالباً إلى كتابه في هوامش شرحه، وكذا الحال معه أيضاً فقد أخذ النقل منه أشكالاً، وصوراً متعددة، ربما لا تختلف عن سابقه، ومنها:

(١) هداية السالك: ١٦٥/٣.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٤٠.

(٣) هداية السالك: ٢٧١/٢، وينظر: مغني اللبيب: ٧٥٧.

(٤) المصدر نفسه: ٣٣٠/٢.

(٥) ينظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١/١٦، ٦٥، ٩٥، ١١٩، ١٩٣، ٢٠٠، ٢١٣، ٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥٠،

١٨/٢، ٧٥، ٩٧، ١٧٦، ٢٦٤، ٢٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣/٣، ٤٠، ٤١، ٦٠، ٧٤، ٧٧، ١٢١،

١٢٣، ١٢٧، ١٣٥.

- **النقل باللفظ المطابق:** ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن التفات النحاة إلى حقيقة أن الفعل المبني للمجهول، مبني لمفعول معلوم مستنداً بذلك على قول ابن يعيش بقوله: "المبني للمجهول... فهو لم يكن مبنياً لمجهول، بل هو فعل مبني لمفعول معلوم وهو أمر التفت إليه بعض النحاة، فقال: "اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُني على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل)، كما يُبنى الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل)"^(١).

والكلام بنصه عند ابن يعيش وهو قوله: "اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُني على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل)، كما يُبنى الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل)"^(٢).

- **النقل باللفظ مع تغيير يطلبه الشرح والتوضيح:** كنفله في حاشية شرحه رأياً من كتاب ابن يعيش في علة بناء اسم الإشارة بقوله: "وقيل: إنما بني لشبهه بالمضمر، وذلك؛ لأنك تشير به إلى ما بحضرتك، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، فهو بهذا صار بمنزلة المضمر، فلما وجب بناء المضمر، وجب بناء اسم الإشارة أيضاً"^(٣) ونصه عند ابن يعيش قوله: "وقال قوم: إنما بُني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك؛ لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً، فإذا غاب، زال عنه ذلك الاسم. والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسمى به إذا تقدم ظاهر، ولم يكن اسماً له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمى في حال دون حال، فلما وجب بناء المضمر، وجب بناء المبهم كذلك"^(٤).

- **النقل بالمعنى:** كما في نقله، وردّه قولاً للزجاج من ابن يعيش في عدم جواز عمل الفعل في المفعول معه، وبينهما (الواو) بقوله: "أن الناصب هو فعل مضمر مقدر بما يناسب المعية، وهو قول للزجاج البصري ... مثل قولنا: قُمتُ وزيداً، يكون التقدير ب: قُمتُ وصاحبُ زيداً... وردُّ هذا القول بأن الفعل يعمل على الوجه الذي يتعلّق به، فإن كان يقتدر إلى توسّط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يقتدر إلى ذلك عمل مع عدمه، والمفعول معه قد تعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسّط الواو، فينبغي أن يعمل الفعل مع وجود هذه الواو"^(٥).

ونصه عند ابن يعيش: "وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنّه منصوب بإضمار فعل، فهو ضعيفٌ، لا يُحمّل عليه ما وُجد عنه مندوحة. وقوله: الفعل لا يعمل في مفعول، وبينهما الواو، فهو فاسدٌ

(١) هداية السالك: ٣٠٣/٢.

(٢) شرح المفصل: ٦٩/٧.

(٣) هداية السالك: ٢٣٦/١.

(٤) شرح المفصل: ١٢٦/٣.

(٥) هداية السالك: ١٢١/٣، وينظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به. فإن كان يفتقر إلى توسّط حرف عمل مع وجوده. وإن كان لا يفتقر إلى ذلك، عمل مع عدمه...^(١).

- نقل متابعاته لعدد من النحاة: ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن تأييد عدد من النحاة رأي ابن مالك في جواز اقتران الجملة الحالية المصدرة بمضارع، والمنفية ب (لا) مع واو الحال بقوله: "ومما يقوي رأي ابن مالك إجازة جملة من النحاة لهذا الاقتران كالزمرخشي، وابن يعيش، والرضي، والخوارزمي"^(٢).

٥ - ابن مالك:

صاحب الورود الخامس، فقد نقل منه التميمي في تسعة وأربعين موضعاً^(٣)، فقد عاد إلى أربعة من كتبه المعروفة، وهي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وشرح عدة الحافظ وعدة اللافت، فيرجع الشارح إلى كتب ابن مالك نفسه زيادة لتوضيح مسألة، أو إضافة لما لم يذكره في ألفيته، فيشير إليه صراحةً في غالب الأحيان في المتن، أو حاشية شرحه مع اسم كتابه، وقد يقتصر على ذكر كتبه في الحاشية دون الإشارة إليه، ويأخذ النقل منه صوراً مختلفة، ومنها:

- النقل باللفظ المطابق: ومن الأمثلة على ذلك ما نقله في حديثه بمواضع جمع المؤنث السالم بقوله: "إذا كان ابن مالك لم يذكر هنا المواضع التي يطرد فيها هذا الجمع، فقد ذكرها في كتابه تسهيل الفوائد باختصار، فقال: يُجمَعُ بالألف والتاء قياساً ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعَلِمَ المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى إعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية ... وما سوى ذلك مقصور على السماع"^(٤).
والنص عن ابن مالك: "يُجمَعُ بالألف والتاء قياساً ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعَلِمَ المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى إعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية ... وما سوى ذلك مقصور على السماع"^(٥).

(١) شرح المفصل: ٤٩/٢.

(٢) هداية السالك: ٢٤٤/٣.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١٥/١، ٥٢، ١١٦، ١١٧، ١٦٣، ١٧١، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٩، ٣٠٣/٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٢١/٢، ٣٣٠، ومخطوطة التميمي: ٣٢٦.

(٤) هداية السالك: ١١٦/١.

(٥) تسهيل الفوائد: ٢٠.

- **النقل باللفظ مع تغيير طفيف:** ومن ذلك ما جاء في حديثه عن عامل الجر في المضاف إليه، قوله: " وكذا قوله في شرح عمدة الحافظ: ويُجَرُّ المضافُ إليه بالمضاف إليه، أو أول جزأي الإضافة عامل في الثاني "(١).

والنص عند ابن مالك: " ويجر المضاف إليه بالمضاف... ثم قلت: ويجر المضاف إليه فنبتت على أن أول جزأي الإضافة عامل في الثاني..."(٢).

النقل بالمعنى: ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في حديثه عن أنواع المعارف الستة وهي: (الضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، وأل التعريف، والمعرّف بالإضافة)(٣)، فيقول التميمي: " ثم إن ابن مالك ذكر قسماً آخر في كتابه التسهيل هو أحد أنواع المنادى، أي: النكرة المقصودة التي تُعرّف عندهم بالقصد والمواجهة، كقولك: يا طالب، يا رجل إذا كنت تنادي واحداً معيناً تقصده دون غيره فأصل كل منها نكرة، ولكنها اكتسبت التعريف بتوجيه النداء إليها، وذلك لأننا قصدنا وخصصنا واحداً بعينه..."(٤).

ونصه عند ابن مالك: " فالمعرفة: مُضمَّرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنَادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة"(٥).

- **ينقل رأيه في المسائل الخلافية:** من ذلك ما جاء في اختلاف النحاة حول جواز رفع الاسم قبل فعل دال على الطلب في باب الاشتغال، نحو: (الجدل اتركه) بقوله: " احتج المانعون لوقوع الخبر جملة طلبية، بأن الخبر يحتمل الصدق والكذب غالباً، والجملة الطلبية ليست كذلك، وأجازه جملة من النحاة، ومنهم ابن مالك"(٦).

والنص عند ابن مالك: " الخبر مفردٌ وجملةٌ، والمفرد مشتقٌ وغيره... والجملة اسمية وفعلية، ولا يتمتع كونها طلبية..."(٧).

ويلاحظ على التميمي كذلك نقله كذلك من مصادر غير نحوية، وبشكل أكبر مقارنة مع الزامل، تتعلق مجملها في كتب القراءات القرآنية، أو كتب التفسير المعنوية بالجانب النحوي، فقد نقل من ثلاثة عشر مصدراً من هذا القبيل(٨).

(١) مخطوطة التميمي: ٣٢٦.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: ٤٨٠/١-٤٨١.

(٣) هداية السالك: ١٦٢/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٦٣/١.

(٥) التسهيل: ٢١، وينظر: شرح التسهيل: ١١٥/١.

(٦) هداية السالك: ٣٤٧/٢.

(٧) التسهيل: ٤٧-٤٨.

(٨) ينظر: الملحق المرقم (٢٩): ٢٨١.

المبحث الثالث

تغيبات الشارحين للألفية

أولاً- ما ورد عند الشارحين من اعتراضات على الألفية:

أ- في شرح الزامل:

يتوسّع الشيخ علي الزامل في مجال اعتراضه، ويأخذ مساحة لا بأس بها في شرحه

على الألفية، والمتأمل يجده قد اتبع أشكالاً أربعة فيه، وهي:

١- اعتراضه على نظم الألفية: لا يقتصر الزامل على شرح الألفية فحسب، بل قد يقف موقف المعترض، أو الناقد في بعض الأحيان من بعض أبيات الألفية، واعتراضه على النظم في نمطين، وهما:

الأول- الاعتراض المباشر: أي بما في نظم الألفية من تقصير، يتعلق بالحشو، أو الترتيب، أو الفهم، وغيرها، وقد تطرق إلى هذا النوع في ستة مواضع^(١)، ومن الأمثلة على ذلك كما في حديثه على حكم تقديم الحال على عاملها جوازاً في قول الناظم:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا^(٢)

قال الزامل: " قوله: (مسرعاً ذا راحلٍ) مثال للصفة التي أشبهت الفعل المتصرف، وهي

ذكرت متأخرة، وقوله: (مخلصاً زيدٌ دعا) مثال للفعل، وهو مذكور أولاً؛ فيكون في البيت لفٌّ ونشْرٌ مشوّشٌ، وهو من ضروب علم المعاني...^(٣) .

الثاني- الاعتراض غير المباشر: ويكون من خلال تفضيل الزامل نظم الكافية على الألفية، وقد ذكره في أربعة مواضع^(٤)، ومن ذلك في حديثه على الخبر المفرد في باب الابتداء، من قول ابن مالك:

وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ
وَأُبْرَزْنُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا^(٥)

قال الزامل: " وابن مالك في الكافية جاء بأبيات أوضح من أبيات الألفية، فقال:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤١/١، ٥٠٤، ٢٩٠، ٨٤٨/٢، ٨٧١، ٩٤٤.

(٢) الخلاصة في النحو: ٢٠١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٧١/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٨٧١/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٦/١، ٣٠٣، ٤٤٤، ١٠١٣/٢.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٣٨، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٩٠/١.

وَالْحَبْرُ الْمُفْرَدُ إِنْ يَجْمَدُ فَلَا
وَفِيهِ ذَا اسْتِثْقَاقٍ اِنْوَ مُمْصَرَا
وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ
صَمِيرَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ فَأَقْبَلَا
إِنْ يَخُلُ مِنْ رَفْعٍ لِتَالِ ظَهَرَا
بِهِ فَأَبْرَزَ الصَّمِيرُ - مُطْلَقًا -
لَا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنًا^(١)

٢- اعتراضه على من يدافع عن الألفية: وذلك في موضع واحد، وهو في حديثه عن ترتيب أقسام العلم في قول الناظم:

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبَا
قَالَ الزَّامِلُ: "وَرَوَى بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ:

وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبَا
.....

فَقَالَ:

وَذَا اجْعَلْ إِذَا اسْمًا صَحْبَا
.....

وهذا صريح فيما أرادوه. ولكن يظهر لي -والله أعلم- أن هذا الشطر مُزَيَّنٌ مصطنع، وهم في الحقيقة يَغْلُون في الألفية غلوًا أكثر من اللازم حتى صارت كأنها قرآن؛ فهم دائماً يؤولون ويحاولون الدفاع عن الألفية^(٢).

٣- يذكر اعتراض غيره على الألفية: ونجد ذلك في أحد عشر موضعاً في شرحه^(٣)، ويلاحظ أنه قد يشير إلى اعتراض غيره من شروح الألفية كابن الناظم، أو ابن عقيل، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في حدِّ الحال من قول ابن مالك:

الْحَالُ وَصِفُ فَضْلُهُ مُنْتَصِبُ
مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ^(٤)

قال الزامل: "وقولهم في تعريف الحال: للدلالة على الهيئة هو معنى قول الناظم: (مُفْهِمُ فِي حَالٍ)، وقد اعترض ابن الناظم على هذه العبارة التي ذكرها أبوه - أعني: قوله (مُفْهِمُ فِي حَالٍ) - لأنها تشمل النعت، واحتج لذلك بأن قولك: مررت برجل راكب هو في معنى قولك: مررت

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٣٠٣/١، وينظر: شرح الكافية: ٣٣٨/١.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٢٠، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٧٤/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١٨٠/١، وينظر: شرح التصريح: ١٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٠٤/١، ١٠٧، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٨٩، ٥٢٠، ٧٥٥/٢، ٨٣٥، ٨٦٩، ٩٠٢-٩٠٣.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٩٨، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٣٠/٢.

برجل في حال ركوبه، كما أن قولك: جاء زيد ضاحكاً في معنى جاء زيد في حال ضحكته؛ لهذا عدل ابن الناظم عن عبارة أبيه إلى قوله: (لبيان هيئة ما هو له)^(١).

٤- اعتراضه على النحاة: يلاحظ على الزامل أنه لا يكتفي على عرض آراء النحاة، ومواقفهم فحسب، بل قد يعترض عليهم، ويأخذ اعتراضه على النحاة نمطين مختلفين، وهما:

الأول- اعتراض عام: أي دون تحديده للمعترض عليه، وذلك في ستة مواضع من شرحه، وهي:

١- اعتراضه على بعض النحاة في تمثيلهم بتصريف الممنوع من الصرف إذا أضيف بـ (أحمد) بقوله: "وبعض العلماء يمثلون بـ (أحمد) فيضيفونه، فيقولون مثلاً: (مررت بأحمدكم)، وهذا تمثيل غير مستساغ، وإن كان العلم إذا قصِدَ به الشيوخ، وقصد به التكرير في معدود العلم، يمكن أن يضاف مثل قول الشاعر: [الطويل]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْوَعَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ^(٢)

فقول الشاعر: (عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْوَعَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ) الأصل أن العلم لا يضاف، ولكن الشاعر قصد الشيوخ فيه، كأنه شائع، وكأنه قصد تنكيره^(٣).

٢- اعتراضه على من أخذ بظاهر كلام الناظم في قوله:

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْ مَا لِعِلْمَا طَالِبِ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى^(٤)

" أن الرؤيا لا تأتي مصدراً إلا للحلمية، وأنها لا تأتي للبصرية، وهذا قاله بعضهم، وبنوا عليه مسألة أصولية تتصل بالإسراء والمعراج؛ فذهبوا إلى أن الإسراء والمعراج كان مناماً، وأن قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] أي: في المنام... ولكن هذا مردود، بل الرؤيا حقيقة تكون مصدراً للحلمية، وتكون مصدراً للبصرية، كما يشهد لها القرآن واللغة، فقد ورد استخدام (الرؤيا) مصدراً لـ (رأى) البصرية في أشعارهم، ومن ذلك قول الراعي: [الطويل]

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا، وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًا بِلَابِلُهُ^(٥)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٨٣٥/٢. وينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) البيت لم ينسب لأي شاعر، ينظر: المفصل في صناعة الإعراب-الزمخشري: ٢٩، وأمالى ابن الحاجب- أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: ١/ ٣٢٠، والتبديل والتكميل في شرح كتاب التسهيل -أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٢١١، وشرح شواهد المغني- السيوطي: ١/ ١٦٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١١٩/١.

(٤) ينظر: الخلاصة في النحو: ١٦٤، ٥٥٤/٢.

(٥) ديوانه: ٢٥٩. وجاء عجز البيت برواية أخرى: (وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا).

إذن لا يصح أن يقال: إن الاسراء والمعراج كان مناماً؛ لأنه لو كان مناماً ما استغربه أهل قریش، ولا افتتنوا به، ولكن كونه يقظة وحقيقة هذا هو الفتنة...^(١).

٣- اعتراضه على حدّ (الفضلة) عند بعض النحاة بقوله: " فقال بعضهم: إنّ الفضلة: ما يستغنى عنه، والعمدة: ما لا يستغنى عنه، وهذا التعريف مُعْتَرَضٌ عليه؛ لأن هناك فضلات لا يمكن الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ﴾ [الدخان: ٣٨]، لاعبين: حال، والحال من جملة الفضلات، ومع ذلك لا يصح الاستغناء في الآية الكريمة... والأفضل أن تعرّف الفضلة بأنها: ما ليس ركناً في الإسناد، والركن في الإسناد: هو الفعل، والفاعل، أو نائبه، والمبتدأ والخبر فقط، وما عدا ذلك فهي فضلات، سواء استغني عنها أم لم يستغن عنها، فيقال لها فضلة...^(٢).

٤- اعتراضه على منع بعض النحاة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في قوله: " ذهب بعضهم إلى أن الجار والمجرور لا ينوبان أصلاً عن الفاعل؛ فإذا قلت: (مُرَّ بزيد)، فإن (بزيد): متعلق بالفعل، ونائب الفاعل مصدر مأخوذ من الفعل. وهذا تكلف لا معنى له^(٣).

٥- اعتراضه على حدّ (المفعول معه) عند بعض النحاة في قوله: " وبعض النحاة يقول في التعريف: هو الاسم المنتصب بعد واو... الخ. ولكن النصب حكم من الأحكام؛ فلا يصح أن يُجعل قيداً في التعريف، فالأولى تركه؛ لأن هذا تعريف بالحكم، والتعريف بالحكم مردود؛ كما قال في السُّلَم:

وَعَنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ إِدْخَالُكَ الْأَحْكَامَ فِي الْخُدُودِ^(٤)

فالأحكام لا يصح أن تدخل في التعريفات أو في الحدود، وإنما منع إدخال الأحكام في الحدود؛ لأنه يؤدي إلى الدور، والدور معناه: أنه تتوقف معرفة الشيء على حكمه، ومعرفة الحكم تتوقف على معرفة المحدود؛ فيحصل الدور^(٥).

٦- اعتراضه على ما يستشهد به النحاة -ومنهم التميمي^(٦)- في حذف المضاف بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] في قوله: " وأهل التأويل في الصفات يمثلون لذلك... فهم يرون أن من المحال أن الله - سبحانه وتعالى - يجيء بنفسه؛ لفصل القضاء، وأن الأصل: (وجاء أمر ربك)، وهذا المذهب فاسد عقيدة ولغة؛ أما كونه فاسداً عقيدة؛ فلأنه قد ثبت

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٥٥-٥٥٦. وينظر: شرح ابن عقيل: ٥٣/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٦٩٨/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٦٤٤/٢.

(٤) ينظر: السُّلَم المروني في علم المنطق: ٧٨.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٧٧٢/٢.

(٦) ينظر: مخطوطة التميمي: ٣٨٧.

في النصوص وظاهر القرآن أن الله تعالى ينزل لفصل القضاء. وأما من ناحية اللغة؛ فلأن الدليل العقلي لا يكفي^(١).

الثاني: اعتراض خاص: من خلال إشارته صراحة إلى المعترض عليه، وهم:

١- **سيبويه:** اعترض عليه الزامل في مسألة أن (لا) النافية للجنس لا خبر لها إذا دلت على التمني في قوله: "وفي هذه الحالة قال سيبويه: إن (لا) لا خبر لها ولا يجوز إلغاؤها، ولا يجوز مراعاة محل اسمها في الوصف، ولا في العطف، بل يجب أن تعمل في الاسم، ويجب في وصفه والمعطوف عليه النصب ... وسيبويه محجوج بقول الشاعر: [الطويل]

أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَتَأَتُ يَدَ الْعَفَلَاتِ^(٢)

... فسيبويه يقول: (ألا) المراد بها: التمني، و(عمر): اسم (لا)، وجملة (ولَّى) صفة لـ (عُمَرُ)، و (مستطاع رجوعه) صفة ثانية لـ (عمر) ... وما أدعاه سيبويه من أن (مستطاع رجوعه) صفة ثانية لـ (عمر)، غير صحيح؛ لأنه ليس المعنى: ليت عمراً ولَّى مستطاع رجوعه، وإنما قصد الشاعر تمني استطاعة رجوع الصبا؛ فالواقع أن التمني منصب على استطاعة الرجوع^(٣).

٢- **ابن السراج (ت: ٣١٦هـ= ٩٢٩م):** اعترض عليه في عدّه الجار والمجرور والظرف هو الخبر بنفسه وليس هنالك تعلقٌ بمحذوف في قوله: "وابن السراج قال: إنّ الجار والمجرور والظرف هو الخبر بنفسه، وليس متعلقاً بمحذوف، فقولنا: (في الدار) جار ومجرور، في محل رفع خبر (زيد) وهذا لا حظ له من الصواب، والله أعلم " (٤).

٣- **عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ= ١٠٧٨م):** اعترض الزامل، متأثراً بابن عقيل على الجرجاني في حديثه عن اختلاف النحاة في عامل نصب المفعول معه بقوله: "وذهب قوم - منهم العلامة عبد القاهر الجرجاني- إلى أن العامل في المفعول معه هو الواو، وهي الناصبة له، مثل: (سرت والطريق)، ف (الطريق) مفعول معه، والناصب له الواو. ولكن هذا غير صحيح؛ بل الناصب له ما تقدمه من فعل، أو شبهه^(٥).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢١/٢.

(٢) البيت لم ينسب لأي شاعر. ينظر: شرح التسهيل: ٧١/٢، وشرح ابن النازم: ١٣٩، واللحمة في شرح الملحّة-

ابن الصائغ: ٤٩٨/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: ١٣١٨/٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥١٥-٥١٧.

(٤) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

(٥) المصدر نفسه: ٧٧٣-٧٧٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٢/٢.

٤- الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ = ١١٤٣ م): اعترض عليه في حديثه عن صاحب الحال النكرة في سياق النفي في قوله: "الزمخشري - رحمه الله - قال: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] صفة لـ ﴿قَرِيَّةٌ﴾ وليست حالاً. ولكن هذا مردودٌ، لأن وجود الواو يمنع كونها صفة؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وكذلك وجود «إلا» مانع من ذلك؛ فلا يصح أن يكون قوله: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ صفة لـ ﴿قَرِيَّةٌ﴾، وإنما يجب أن تكون الجملة حالاً من ﴿قَرِيَّةٌ﴾، خلافاً للزمخشري^(١).

٥- ابن معطي (ت: ٦٢٨ هـ = ١٢٣٠ م): اعترض عليه في رأيه بعدم جواز توسط خبر (دام) في قوله: "وكذلك زعم بعضهم أن خبر (دام) لا يجوز أن يتوسط، وعليه لا يصح أن تقول: (لا أصحبك مادام صديقك زيد)، قاله ابن معطٍ، ولكن هذا غير صحيح. ويشهد للجواز قول الشاعر: [البسيط]

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَدَائُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ^(٢)

منغصة: خبر (دام) مقدم، ولذاته: اسمها مؤخر...^(٣).

٦- ابن الحاج الأزدي (ت: ٦٤٧ هـ = ١٢٤٩ م): اعترض عليه في حديثه على وجوب تأخير المفعول به في قوله: "وذهب بعضهم إلى أنه يجوز تقديم المفعول به، ولو حصل بذلك لبس؛ فلك أن تقول على مذهبهم: (ضرب موسى عيسى) ولو كان موسى مضروباً، وقد ذهب إلى ذلك ابن الحاج، وقال: إنَّ العرب لهم غرض بالإلباس، كما أن لهم غرض في البيان. ولكن هذا فيه نظر، وخلق بين الإلباس، والإجمال: أما الإجمال فهو من مقاصد البلغاء، وأما اللبس فهو عيب في الكلام إذ من شأنه أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم، ولم توضع اللغة إلا للإفهام...^(٤).

٧- ابن الناطم: اعترض الزامل عليه في موضع واحد، وهو ضمن حديثه عن شروط دخول لام الابتداء على الخبر في قوله: "وقد زاد ابن الناطم شرطاً رابعاً، وهو: ألا يتقدم معمول الخبر عليه، فزعم: أن معمول الخبر لو تقدم عليه، امتنع دخول اللام على الخبر، ولكن ما ذكره غير صحيح، بل هو مناقض لما جاء به نظم الكتاب العزيز؛ حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٨٥٧/٢، وينظر: تفسير الكشاف: ٥٧٠/٢.

(٢) البيت لم ينسب لأي شاعر. ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٩/١، وشرح ابن الناطم: ٩٦، وشرح ابن عقيل: ٢٧٤/١، والمساعد على تسهيل الفوائد- ابن عقيل: ١/ ٢٦١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣٦٢-٣٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٦١٣-٦١٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ٩٩/٢.

بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿العاديات: ١١﴾ حيث دخلت اللام على الخبر ﴿لَّخَبِيرٌ﴾، مع أنه قد تقدم عليه معمولاه، وهما: ﴿رَبَّهُمْ﴾ و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾^(١).

٨- ابن عقيل: استدرك الزامل على ابن عقيل اعتراضين اثنين، وهما:
أولاً- في شرحه لقول الناظم:

وَأكْسِرْ أَوْ أَشْمِمْ فَأَ ثَلَاثِي أَعْلُ عَيْنًا، وَصَمَّ جَا كَبُوعَ فَأَخْثَمِلْ^(٢)

قال الزامل: "والمؤلف الشارح بن عقيل يقول هنا: (معتل العين)، والصواب أن يقال: (مُعَلّ العين)؛ لأن الكلام هنا في الثلاثي مُعَلّ العين الذي قلبت عينه ألفاً؛ لأن أصل (قال) -مثلاً- (قَوْل) فتحركت الواو، وفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، و(باع) أصلها (بَيَعَ) فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً؛ فالعين في هذه الأفعال مُعَلَّة، أي: مقلوّبة"^(٣).

ثانياً- اعترض عليه في جعله ل (فوق) من الظروف الملازمة للظرفية في قوله: " فإن ابن عقيل - رحمه الله- قد ذكر من الظروف الملازمة للظرفية (فوق)، وليس كذلك، بل الصواب: أن (فوق) ملازمة للظرفية، وشبه الظرفية؛ لأنها تجر ب (من)؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَجَاوُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ..."^(٤).

٩- شُرَّاحُ الْأَلْفِيَّةِ: أختص الزامل بالاعتراض على شراح ألفية في موضع واحد، في وجوب تأخير المحصور فاعلاً كان، أم مفعولاً، ضمن حديثه على أحكام الفاعل في قول الناظم:
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخِرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدُ ظَهَرَ^(٥)

قال الزامل: "والشراح يقولون: (تأخير المحصور)^(٦)، وصواب العبارة: (تأخير المحصور فيه)؛ لأنك إذا قلت: (إنما ضرب عمرأ زيد)، ف (عمرأ): هو المحصور، و(زيد): هو المحصور فيه، أي: محصور فيه فعل الضرب، ولكنهم يتساهلون، ويجعلون المسألة من باب الحذف، والايصال، وهذا فيه لبس"^(٧).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٤٦١/١، وينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٧٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦٣٣/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٦٣٦/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ١١٤/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٧٦٨/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٩/٢.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٧٠، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦١٥/٢، ٦١٦.

(٦) ينظر مثلاً: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - ابن قيم الجوزية: ٣١٣/١، المقاصد الشافية في شرح

الخلاصة الكافية: ٦٠٤/٢، شرح المكودي على ألفية في علمي النحو والصرف: ٩٤،

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٦١٧/٢.

يتبين مما سبق أن الزامل أكثر من ذكر الاعتراضات المختلفة، وتوسع بشكل كبير فيها لدرجة ربما قد تزيد عن حاجة المتعلم وخاصة المبتدئين، إلا إذا كان المتلقي، من المختصين في النحو، فهذه فيها فائدة لا تحصى لهم.

ب- في شرح التميمي:

يتطرق التميمي إلى هذا الجانب، ولكن بنسبة أقل بكثير من الزامل، ويبدو أنه تعمّد في ذلك رغبةً منه في الاكتفاء بشرح الألفية بعيداً عن الإكثار من الاعتراضات على الألفية، أو النحويين بصورة عامة؛ لتيسير الشرح وتسهيله على طلبة العلم.

ويلاحظ على التميمي أنّه تطرق لجانبين اثنين في هذا الخصوص، وهما:

١- اعتراض خاص على نظم الألفية: اعترض التميمي على خمسة مواضع من نظم الألفية

نسردها بغرض توضيح توجه الشارح في اعتراضه، وهي:

- **التعقيد في النظم:** في حديثه على مواضع تقديم الخبر وجوباً من قول الناظم:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ^(١)

أورد التميمي اعتراضه على عجز هذا البيت بقوله: " أي كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير متصل بالمبتدأ، حال كون هذا الخبر مبيّناً، ومفسّراً للمبتدأ - وعبرة عجز بيت ابن مالك شديدة التعقيد؛ بسبب ضيق النظم"^(٢).

- **التشتت في النظم:** في حديثه على إنابة المفعول به عن الفاعل في بيت الألفية:

يُتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كُنَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ^(٣)

قال التميمي: " ولم يكن المفعول به النائب المتفرد عن الفاعل - مع كونه أساس النيابة - بل هناك صيغ أخرى تتوب عن الفاعل لم يذكرها ابن مالك في هذا الموضع وسيعود إليها بعد حديثه عن كيفية بناء الفعل المجهول، وقد أخذ عليه هذا التشتت، والتمزيق لفكرة النيابة"^(٤).

- **عدم الدقة في النظم:** في موضعين، وهما:

الأول: في شرحه إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في قول الناظم:

وَبَاتَّفَاقٍ قَدْ يُتَوَبُّ الثَّانِ مِنْ بَابٍ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ

(١) الخلاصة في النحو: ١٤١، وينظر: هداية السالك: ٦/٢، ٣٩، ٤٧.

(٢) هداية السالك: ٤٧/٢.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٧١، وينظر: هداية السالك: ٣٠١/٢، ٣٠٣.

(٤) هداية السالك: ٣٠٤.

في باب ظنٍّ، وأرى المنع اشتَهَرُ وَلَا أَرَى مُنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ^(١)

يصرح التميمي في هامش شرحه بقوله: "ويبدو أن الاتفاق الذي نقله ابن مالك لم يكن دقيقاً، إذ نُقِلَ عن الكوفيين، وأُني على الفارسي وجوب نيابة المفعول الأول في مثل: أعطيت زيداً درهماً، أي: إذا كان المفعول الأول معرفة، والمفعول الثاني نكرة، فيصبح التركيب بعد البناء للمجهول: أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، ولا يجوز إقامة الثاني ليكون: أُعْطِيَ درهماً زيداً"^(٢).

الثاني: في شرحه جرّ (رُبّ) للضمير في قول الناظم:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرُ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى^(٣)

قال التميمي: "... (رَبِّهِ فَتَى) وفي هذا القول مخالفة لاستعمال (رُبّ) من وجهين: أولهما: جرّ (رُبّ) لغير الظاهر، والآخر: جرّ (رُبّ) لمعرفة، وفي كلامه نظر، إذ وُصِفَ دخولها على الضمير بالقلّة، من دون الإشارة إلى ماهية هذا الضمير..."^(٤)، ثم يوضح الفرق بين جرّ (رُبّ، والكاف) للضمائر في قوله: "ولم ينبه ابن مالك إلى الخلاف بين ماهية الضمير المجرور بـ (رُبّ) وهو أشبه بالنكرة، وبين الضمير المجرور بـ (الكاف) وهو معرفة"^(٥)، ويوضح التميمي عدم دقة الناظم في الجمع بينهما بقوله: "... وعلى الرغم من مساواة ابن مالك لجرّ (رُبّ، والكاف) للضمائر، يبقى جرّ الكاف للضمير مختلفاً من حيث قلته، ومن حيث كون الضمير بعدها معرفة، وليس نكرة كما في مجرور (رُبّ)"^(٦).

- الوهم في النظم: في حديثه عن وجوب الرفع في باب الاشتغال في قول الناظم:

وَأِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْإِتِّدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّرْمُهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدُ وَجِدْ^(٧)

ذكر التميمي في حاشية شرحه أنّه "من النحاة من لم يذكر هذا القسم كابن الحاجب؛ لأنّ ضابط الاشتغال لا يصدق عليه، ومنهم: من كان يذكره؛ إتماماً للفائدة، والتقسيم وذكر الاحتمالات مع الإشارة إلى أنه ليس من باب الاشتغال، ومن هؤلاء ابن مالك، لكن كلامه جاء حديثاً عاماً، يوهّم بأن هذه الحالة من باب الاشتغال"^(٨).

(١) الخلاصة في النحو: ١٧٣، وينظر: هداية السالك: ٣٠١، ٣١٨، ٣٢٠.

(٢) هداية السالك: ٣٢٠/٢.

(٣) الخلاصة في النحو: ٢٠٩.

(٤) مخطوطة التميمي: ٢٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ٢٧١.

(٦) المصدر نفسه: ٢٧٢.

(٧) الخلاصة في النحو: ١٧٥-١٧٦، وينظر: هداية السالك: ٣٣٨، ٣٤٥.

(٨) هداية السالك: ٣٤٥/٢.

- الاصطناع في النظم: في حديثه عن وجوب اظهار مفعول الفعل المهمل في قول ابن مالك:

وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيُغَيَّرَ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَحَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا^(١)

قائلاً: "هذه المسألة الثانية - في باب التنازع- التي تخص مفعولي (ظن)، وإذا كان في المسألة الأولى نوع من التوجه إلى التخيل، والاصطناع في التمارين اللغوية، فإن هذه المسألة ركزت هذا التوجه، والتمتت شكلاً واضحاً من التمارين غير العملية، مما لم تبنَ على كلام فصيح ماثور، ونظرة عجلَى إلى المثال الذي استشهد به ابن مالك في البيت الثاني كافية للتدليل على ما نقول، ويزيد في ذلك دليلاً إنّا - بحدود اطلاعنا- لم نقف على غير هذا المثال المصطنع في كتب النحو سوى ما غير قليلاً، وكان من الأفضل ترك شرح هذين لولا التزامنا بشرح نصوص ابن مالك، وبيانها..."^(٢).

ويلاحظ مما سبق ذكره أنه توجّه في اعتراضاته نحو رفض الجوانب الغامضة، أو الصعبة، وهذا يتفق مع منهجه العام في دعوته إلى التيسير في العرض، والتوضيح؛ لما كُتِبَ عصرنا الحالي.

٢- يعرض اعتراض غيره على الألفية: عرض التميمي ثلاثة اعتراضات على نظم الألفية، نذكرها بشيء من التفصيل؛ لمعرفة أكثر من يميل إليهم في اعتراضهم على الألفية:

- السيوطي: في شرحه لمسألة عطف الاسم المشغول عنه في قول ابن مالك:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا^(٣)

يقول التميمي: "أي: إنّ الاسم المشغول عنه معطوف على معمول فعل سابق، وهذا المعمول قد يكون مرفوعاً، نحو: قام زيدٌ وخالداً أكرمتُهُ، وقد يكون منصوباً، نحو: لقيتُ زيداً وخالداً أكرمتُهُ...، وحقيقة العطف لم يكن على المعمول، بل هو عطف على الجملة الفعلية التي اشتملت على المعمول المذكور، وقد عطف السيوطي على عبارة ابن مالك في البيت السابق ما مفاده: لو قال: (يلي) بدل (على)^(٤)، فالسيوطي يريد البيت أن يكون بهذه الصورة:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ يَلِي مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا^(٥)

(١) الخلاصة في النحو: ١٨٢، وينظر هداية السالك: ٣/٣٣، ٥٠.

(٢) هداية السالك: ٣/٥٠.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٧٧، وينظر: هداية السالك: ٢/٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٠.

(٤) ينظر: البهجة المرضية في شرح الألفية: ١/٣٠٥.

(٥) هداية السالك: ٢/٣٥١.

ليكون الكلام أدق، وأوضح^(١).

- الخُضري (ت: ١٢٧٨هـ = ١٨٧٠م): في حديثه عن تعدية (علم)، و(رأى) لمفعولين في قول الناظم:

وَأَنْ تَعْدِيَا لِوَاحِدٍ بِلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا
هَمَزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصِلَا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْسَا^(٢)

قال التميمي: "ولهذه المماثلة، وغيرها عبر ابن مالك بقوله: (ذُو اثْنَيْسَا)، أي: اقتداء، ومحاكاة في كل حكم اتسم به ثاني مفعولي كسا، وبابه. وإطلاق ابن مالك لهذه المماثلة أمر فيه تسامح؛ وذلك لجواز تعليق (أعلم)، و(أرى) عن المفعول الثاني من ذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّئُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فالياء مفعول أول، وجملة ﴿كَيْفَ تُخَيِّئُ الْمَوْتَى﴾ في محل المفعول الثاني عُلقَ عنها الفعل؛ لوجود الاستفهام، وهذا التعليق لا يجوز في مفعولي (كسا)، ولهذا اقترح الخُضري في حاشيته أن يقول ابن مالك:

وَمَنْ يُعَلِّقُ هَهُنَا فَمَا أَسَا^(٣)

.....

بدل من:

فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْسَا^(٤)

.....

- إبراهيم مصطفى (ت: ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م): في حديثه عن أنواع البناء في قول الناظم:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا^(٥)

ويبين التميمي في عجز البيت أن الأصل، أو الغالب في المبنيات عموماً سواء كان اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً هو السكون؛ لخفته عن الحركة، وإنَّ ما حُرِكَ منها فلعله طارئة وجبت تحريكه^(٦)، ولكن الواقع يثبت أن قاعدة الأصل تنقصها الدقة، ويعوزها الدليل^(٧).

وقد تأثر التميمي بإحصائية للمبنيات ذكرها إبراهيم مصطفى^(٨) معترضاً على الأصل الذي أورده الناظم، أن حروف المعاني التي هي أكثر دوراناً على اللسان، وتألّيفاً للجمل، عددها سبعون حرفاً، يشكل الساكن منها اثنين وعشرين، والمتحرك ثمانية وأربعين، أما المتحرك المفتوح فيشكل

(١) هداية السالك: ٣٥١/٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٦٦-١٦٧، وينظر: هداية السالك: ٢٤٢/٢، ٢٤٦.

(٣) ينظر: ٣١٤/١.

(٤) هداية السالك: ٢٤٧/٢-٢٤٨.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٠٧، وينظر: هداية السالك: ٦٢/١.

(٦) ينظر: هداية السالك: ٦٤/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥/١.

(٨) ينظر: احياء النحو: ٦٧.

أثنين وأربعين، والمكسور خمسة، والمضموم واحداً. والاسم المبني لا يحتاج إلى إحصائه، ولكنه قلّ أن يُبنى على السكون، في حين أن بناء الفعل الماضي ما أمكن على الفتح، والمضارع أكثر بناءه على الفتح حين يؤكد بالنون الثقيلة، أو الخفيفة، أما الأمر فوحده ما يبنى على السكون^(١). ويبدو مما سبق ذكره أن مجمل من اوردهم في مجاله اعتراضه على الألفية يركز فيه على الدقة؛ لأجل توضيح ما قد يشتمل المتعلم من الأحكام، إضافة إلى سعيه لإكمال ما يراه من نقص في بعض جوانب الألفية.

ثانياً- ما ورد عند الشارحين من ثناء، أو دفاع عن الألفية: أ- عند الزامل:

قد يُزِن الشارح في توضيحه الألفية بشيءٍ من المدح، أو الدفاع عنها، وقد أخذ هذا الجانب ثلاثة أشكال، وهي:

١- ثناؤه على الألفية: قد يذكر الشارح في عرضه، وتفسيره للألفية شيئاً من المدح، أو الثناء على ابن مالك، ونجد ذلك في موضعين^(٢)، من ذلك ما جاء في نهاية شرحه لببيت في باب المثني وما يلحق به:

كَلَّمَا كَذَاكَ أَثْنَانِ وَأَثْنَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(٣)

حيث بيّن الزامل أنّ في هذا البيت: "لفّ، ونشّر مرتبّ؛ لأنّ قوله: (كابنين) يرجع على (اثنين)، وقوله: (كابنتين) يرجع إلى (اثنتين)؛ فكأنه قال: واثنان كابنين، واثنان كابنتين؛ فهذا لفّ، ونشّر مرتب" ^(٤).

٢- يذكر دفاع غيره عن الألفية: وقد يشير إلى دفاع غيره عن متن الألفية، وخصوصاً في دفع الحشو منها، وورد من هذا القبيل في موضعين^(٥) من ذلك ما جاء في حديثه في باب الحال في بيت ابن مالك:

وَكُونُهُ مُتَقَبِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا^(٦)

(١) ينظر: هداية السالك: ٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٢/١، ٣١٦.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٦/١، ٨٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٨٢/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧٢/٢، ٨٣٩.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٨٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٣٩/٢.

إذ طرح الزامل سؤالاً فيما إذا كان في عجز البيت حشو، ثم يجيب بأن العلماء استبعدوا وجود الحشو فيه؛ بدلالة احتمال أن المقصود من قوله: (يَغْلِبُ)، أي: يجب، ولكنه أتى بقوله: (لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا)، فكشف أنه أراد بذلك أن الغالب في الحال أن تكون منتقلةً ومشتقةً^(١).

٣- يتبع الاعتراض على الألفيّة الدفاع عنها: ويلاحظ في هذا النمط ذكر الزامل اعتراضاً معيناً على متن الالفية، ثم اتباعه بالدفاع، والاعتذار، ونجد ذلك في عشرين موضعاً^(٢)، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قول الناظم:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَكْرَمِ بَابِي بَكْرٍ أَبَا^(٣)

قال الزامل: "وقال بعضهم: إن قوله: (وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا) لا فائدة منه؛ لأن التمييز يقع في غير التعجب، فلا معنى له. ولكن نجيب عن الناظم -رحمه الله- بأن نقول: إنه يقصد أن التمييز يكثر فيما دلّ على تعجب، أو نقول: إنّ قوله: (مَيِّزٌ) ، يعني: بالنصب؛ فيكون ليس المراد من قوله الإخبار بأن التمييز يقع بعد ما يقتضي التعجب، ولكن يكون المراد منه: أن التمييز الذي يأتي بعد التعجب يقع منصوباً..."^(٤).

ب- عند التيمي:

لم يرد عنده إلا ما يخص جانب الدفاع عن الألفية، ونجد أن دفاعه قد أخذ جانبيين، وهما:

١- قد يشير إلى دفاع غيره عن نظم الألفية: ونجد ذلك في موضع واحد، وتحديدًا في باب تعدي الفعل ولزومه، من قول ابن مالك:

كَذَا افْعَلَّ، وَالْمُضَاهِي افْعَسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا^(٥)

فقد بيّن التيمي " أنه قد أشار إلى ما يضاهاى (افْعَسَسَ)، وهو بناء ملحق، ولم يشر إلى الوزن الأصلي (افْعَلَّلَ)، مع أصالة اللامين مثل: (اخرنجم). ويرى بعض الشراح أنه أخذ الأمر بالأولوية، ومفاده أنه إذا كان الملحق لازماً، فمن الأخرى أن يكون الوزن الأصلي داخلاً في اللزومية"^(٦).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٣٩/٢-٨٤٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢/١، ١٤٥-١٤٦، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٥، ٤٢٣، ٤٤٣، ٦٤٩/٢، ٦٨٠، ٧٢٧، ٧٣٠-٧٣١، ٧٣٥، ٨٣٣-٨٣٤، ٧٢٩، ٨٣٩، ٨٩٥، ٩٠٤-٩٠٥، ٩٥٠، ١٠١٩، ١٠٤٣.

(٣) الخلاصة في النحو: ٢٠٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٠٤/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٩٠٤-٩٠٥.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٧٨، وينظر: هداية السالك: ٥/٣، ١٣.

(٦) هداية السالك: ١٤/٣.

٢- يتبع الاعتراض على الألفية الدفاع عنها: ويكثر التميمي من إيراد هذا النوع من الدفاع عن الألفية مقارنة بالنوع السابق، إذ تناوله في خمسة عشر موضعاً^(١)، ومن ذلك ما ذكره شراح الألفية من حالات في منع اقتران جملة الحال بالواو، بعد أن جاء كلام ابن مالك على إطلاقه^(٢) في قوله:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا^(٣)

فيدافع التميمي بقوله: "والعذر لابن مالك موجود في عدم ذكر المواضع التي رصدها النحاة؛ لأن أغلب ما ذكره قد - سُمِعَ - بخلافه، أي: جواز اقترانه بالواو، غير أن هؤلاء اعتمدوا الغالب وقاسوا عليه، وابقوا القليل على سماعه محفوظاً، أما ابن مالك فيبدو أنه أجاز استعمال غير الغالب؛ لفصاحته..."^(٤).

ثالثاً - استدراقات الشارحين على الألفية:

أكمل الشارحان ما ورد من نقص في متن الألفية؛ لإعطاء صورة واضحة، وكاملة عن المادة المعروضة، كمنهج عام التزما به في أثناء شرحيهما.

أ- في شرح الزامل:

يضيف شارحنا فيما يراه من النقص في الألفية، ويأخذ في هذا الجانب أشكالاً ثلاثة، هي:

١- الإضافة مع التصريح بما أغفله الناظم: من خلال إشارة الزامل إلى عدم ورود مسألة معينة عند ابن مالك باستعمال عبارات: (لم يتعرض له)، و (لم يذكر الناظم)، و (لم ينبه عليه المصنف)، و (لم يشر الناظم)، ونجد ذلك في أحد عشر موضعاً^(٥)، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في حديثه عن حروف الجر أن ابن مالك لم يشر في الألفية إلى مجيء (لولا) حرفاً للجر، ولكنه ذكر ذلك في الكافية^(٦) بقوله:

وَنَحْوُ يَا لَوْلَايَ مَجْرُورٌ لَدَى عَمْرٍو وَرَفْعُهُ سَعِيدٌ أَيْدَا

(١) ينظر: هداية السالك: ٤٩/١، ١٩٠، ٢٧٦، ١٥٦/٢، ٢١٥، ٣٠٨، ٣٢٥، ١٢/٣، ٢٠، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٤٢.

٢٤٩، ٢٥٠، ومخطوطة التميمي: ٣٨٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٢/٣.

(٣) الخلاصة في النحو: ٢٠٤، وينظر: هداية السالك: ١٧٤/٣، ٢٤٢.

(٤) هداية السالك: ٢٤٢/٣-٢٤٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٤/١، ١٦٥-١٦٦، ٣١٢-٣١٤، ٣٤٣-٣٤٦، ٥٢٧/٢، ٦١٥، ٨١٤، ٩٢٠.

٩٣١، ٩٨٦-٩٨٧، ١٠٤٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٢٠/٢.

وَأَنْكَرَ اسْتِعْمَالَهُ الْمُبَرِّدُ وَلِلْمُجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ^(١)

وقد يُصَرِّح بطريقة مغايرة عما سبق، من خلال عبارتي: (سكت عن)، أو (زاد غيره)، أو ما يفهم من السياق، وورد ذلك في خمسة مواضع^(٢) من ذلك حديثه عن اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه في قول ابن مالك:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا^(٣)

يقول الزامل: "والمصنف - رحمه الله - اقتصر على ذكر اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه بالشرط المتقدم، وسكت عن العكس، وهو اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير؛ وذلك بان يكون المضاف مؤنثاً، والمضاف إليه مذكراً، فيكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير..."^(٤).

ونشير أيضاً إلى أن كل ما يذكره الزامل من أبيات (الكافية) يدخل ضمن التصريح أيضاً؛ لأن الشارح يذكر اسم الكتاب، ويصرِّح به، فقد أضاف منه ستة وتسعين بيتاً، في أربعة وستين موضعاً^(٥).

٢- الإضافة دون التصريح بما أغفله الناظم: ويكون ذلك في الغالب من خلال ما يسميه بـ (فائدة)، أو (مسألة)، أو (تعليق)، أو (تنبيه)^(٦)، ومن ذلك ما ذكره في نهاية حديثه عن الفاعل بقوله: "مسألة: إذا عاد الضمير من الفاعل على ما اتصل بالمفعول به؛ بأن عاد على مضاف إليه المفعول به، وذلك مثل قولك: (ضرب أبوها صاحب هند)، أبوها: الضمير فيه يرجع على المضاف إليه (هند) فالصواب منع هذه المسألة؛ لأنه إنما سوغ عود الضمير من الفاعل على المفعول به المتأخر: أن الفعل له عمل بالمفعول به، أي: أنه عمل في الفاعل والمفعول؛ فاستلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه، ولكن ليس للفعل عمل في المضاف إليه المفعول به"^(٧).

(١) شرح الكافية: ٧٨٠/٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٢٠/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٣٦/١، ٣٩٢-٣٩٤، ٤٠١، ٨٤١-٨٤٣، ٩٨٣-٩٨٤.

(٣) الخلاصة في النحو: ٢١٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٨٢/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٩٨٣/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/١١، ٣٨، ٤٢، ٦٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٦، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٤، ٣٥٧، ٤٢٨، ٥٤٦/٢، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٨٥، ٦٠٣، ٦١٩، ٦٦٢، ٦٨١، ٨٠٠، ٨٠١، ٨١٤، ٨٢٠، ٩٧٠، ١٠٠٥، ١٠٢٩، ١٠٣٦.

(٦) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه: ١/٦١، ١٣٦، ٤٣٧، ٥٠١، ٥٣٦/٢، ٥٨٧-٥٨٨، ٦٢٣-٦٢٤.

(٧) المصدر نفسه: ٦٤٤، ٦٨٤، ٧٥٨، ٧٦١، ٨١٠، ٨٢٨، ٨٦٤، ٩٣٣.

(٨) المصدر نفسه: ٦٢٤/٢.

٣- نذكر مرادف الإضافة (تتمة): وورد ذلك في خمسة مواضع^(١)، ومن أمثلته ما جاء في نهاية حديثه عن (الكلام وما يتألف منه) قوله: "تتمة: قلت في بادئ الأمر: إنّ هناك اصطلاحاً في تعريف اسم الجنس، وفي تعريف اسم الجنس الجمعي، وفي تعريف اسم الجمع... فاسم الجنس: ما دل على الحقيقة- أي: حقيقة المعنى - ويصدق على القليل، والكثير، وذلك مثل قولك: (ماء)... أما اسم الجنس الجمعي: ... ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين مفردة بالتاء، أو ياء النسب، وذلك مثل: تمر وتمرّة، ... وروم روميّ... وأما اسم الجمع: فهو ما دل على الجمع، ولا واحد له من لفظه، وذلك مثل: قوم، ورهط... " (٢).

ب- في شرح التميمي:

يأخذ التميمي في إضافته على الألفيّة جانبيين، وهما:

١- الإضافة مع التصريح بما اغفله الناظم: من خلال ذكره لعبارات ك: (لم يتطرق إليها)، و(لم يلتفت إلى)، و(لم يذكره)، و(لم يشر إليه)، و(لم يلتفت إلى)، و(لم يتعرض ابن مالك)، وجاء ذلك في خمسة وثلاثين موضعاً^(٣)، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في حديثه عن الحال الواجبة التقديم، يقول: "لم يتعرض ابن مالك للحال الواجبة التقديم على عاملها. كأن تكون الحال مما لها الصدارة في الكلام، نحو: كيف جاء زيد؟، والمعنى: في أيّ حال جاء زيد، فـ (كيف) في محلّ نصب حال، وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ...﴾ [الأنعام: ٨١] (كيف): في محلّ نصب حال، وعاملها أخاف، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ [الإسراء: ٢١] ... " (٤).

وقد يضيف بشكل مغاير عما سبق من خلال عبارات: (ومما يضاف إلى كلام ابن مالك)، و(أضافوا إلى ما ذكره ابن مالك)، و(سكت ابن مالك)، و(وقد زيدت مسوغات أخرى)، وغيرها مما يُفهم من السياق، ونجد ذلك في عشرة مواضع^(٥)، من ذلك في حديثه على جواز

(١) ينظر: شرح الألفيّة: ١٣/١، ٦٥٢/٢-٦٥٣، ٦٥٨، ٦٧٦، ١٠٤٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣-١٤.

(٣) ينظر: هداية السالك: ٢٤/١-٢٥، ١٥٣، ١١٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٠، ٢٥٩، ٢٧٦، ٦/٢، ٥٢، ١٢٤، ١٤١، ١٩٦-١٩٧، ٢١٦، ٣٠٤، ٣٢٥، ٢١/٣، ١١٠، ١٢١، ١٩١، ٢٢٣، ٢٥١، ٢٥٩-٢٥٠، ٢٦٦، ومخطوطة التميمي: ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٢٣، ٣٨٠، ٣٨٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢٢٣/٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١-٤٠، ٢٣/٢، ١٥٢، ٧/٣، ٩٠، ٢١٨، ١٩٩-٢٠٠، ومخطوطة التميمي: ٢٩٢، ٣٣٥، ٣٤٠.

كسر وفتح همزة (إن)، إذ يقول: "وأضافوا إلى ما ذكره ابن مواضع أخرى يجوز فيها الوجهان، أبرزها:

- إذا وقعت (إن) بعد (أما) المفتوحة الهمزة المخففة الميم: كقولك: أما إنك قادم...
- إذا وقعت (إن) بعد (لا جرم): والفتح هو الغالب، كما في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ...﴾ [النحل: ٢٣] ...
- إذا وقعت (إن) موضع تعليل: كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] ...

- إذا وقعت (إن) بعد (أي) المفسرة: نحو: سرني تفوقكم، أي: إنكم ناجحون ومتقدمون^(١). وكذلك يضيف أموراً لم يعرض لها ابن مالك في الألفية من (التسهيل) في واحد وثلاثين موضعاً^(٢)، و(شرح التسهيل) في أحد عشر موضعاً^(٣)، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن الإشارة إلى الزمان بالظرف قوله: "ذكر ابن مالك في التسهيل أنه قد تقع (هنا، وهناك، وهناك) أسماء إشارة للزمان، فتتصب على الظرفية الزمنية، ومن ذلك قول الأوفى الأودي: **وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهَئَاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ**)"

فقد أشار الشاعر بـ (هناك) إلى الزمان الذي دلّت عليه (إذا) في صدر البيت، وهو وقت تشابه الأمور... ويحتمل أن يكون منه قوله: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا...﴾ [الأحزاب: ١١]...^(٤).

٢- الإضافة دون التصريح بما أغفله الناظم: وتكون في غالب الأحيان من خلال ما يسميه بـ (فائدة)، أو (فوائد)، وجاءت ذلك في أربعة عشر موضعاً^(٥)، ومثال ذلك ما أورده التميمي من أفعال بمعنى (صار) بقوله: "استقرى النحاة أفعالاً أخرى بمعنى (صار)، وهي تعمل عملها، وعددها عشرة: (أض، رجع، عاد، استحال، قعد، حار، ارتدّ، تحوّل، غدا، راح)، من

(١) هداية السالك: ١٥٢/٢-١٥٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١-٤٠، ٥٢، ١١٦، ١١٧، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٧.

(٣) ٣٠٣/٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٧، ومخطوطة التميمي: ٢٩٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٥/١، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٩١.

(٥) ديوانه: ٩١.

(٥) هداية السالك: ٢٤٧/١-٢٤٨، وينظر: التسهيل: ٤١، وشرح التسهيل: ٢٥٠/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٨/١-١٧٩، ١٩٣-١٩٤، ١٩٩، ٢٤٩، ٨٢/٢، ٨٨، ١٠١، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٩، ٢٠٢، ٢٦٦، ٢٨٠.

ذلك: (رَبَّيْتُهُ حَتَّى آضَ جَعْدًا)، وفي الحديث الشريف: (لا ترجعوا بعدي كُفَّارًا)^(١). وقول

الشاعر: [البسيط]

فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَّاهُ بِمِيبِلِهِ قَدَ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ الْقَدَمِ^(٢)

... وقال تعالى: ﴿فَأَرْزُقْهُ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] ... "٣".

رابعاً - ملاحظات الزامل والتميمي النحوية على شرح الألفية:

وقد يقدم الشارحان ملاحظتهما في شرحيهما على الألفية؛ رغبةً منهما في تعزيز الشرح، والتوضيح، فنجد الزامل يتبع هذا الأسلوب في موضعين^(٤)، ومن ذلك ما لاحظته بعد ذكره لحَدِّ (الكلام) اصطلاحاً قال: "ويلاحظ على هذا التعريف: أن القيدَين الأولين - اعني: قولهم: (اللفظ المفيد) - صريحان في الكلام من ناحية اللغة، وهو أن الكلام لا بد أن يكون لفظاً فإذا كتب فلا يقال له: كلام"^(٥).

أما التميمي فقد توسع في ذكر الملاحظات، إذ وردت في ثمانية عشرة موضعاً^(٦)، من ذلك ما لاحظته في تمثيل ابن مالك بقوله:

كَيْحُسْنَانٍ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ^(٧)

يقول التميمي: "وما يلاحظ في هذه الأمثلة، أن الضمير المرفوع لم يحذف فيها، سواء في إعمالنا الأول أم الثاني، بل أضمر قبل المتنازع فيه"^(٨).

(١) ينظر: صحيح سنن النسائي - ناصر الدين الألباني: رقم الحديث (٣٨٤٥): ٣ / ٨٦٢.

(٢) البيت لمساعدة بن جؤية. ينظر: شرح أشعار الهذليين - أبو سعيد السكري: ١١٢٤، ولسان العرب: ٣ / ٣٢١، تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى الزبيدي: ٨ / ٤٣٦، والمعجم المفصل في شواهد العربية - الدكتور إميل بديع بعقوب: ٧ / ٣٤٠.

(٣) هداية السالك: ٨٢ / ٢.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦ / ١، ٤٩.

(٥) المصدر نفسه: ٦ / ١.

(٦) ينظر: هداية السالك: ١١ / ٢، ١٤، ٥٦، ١٤٦، ١٦٣، ١٤ / ٣، ٤٢، ١٨٤، ومخطوطة التميمي: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٨٦، ٣٤٣، ٣٨٦، ١٠٣، ١٠٥، ١١٣.

(٧) الخلاصة في النحو: ١٨٢، وينظر: هداية السالك: ٤١ / ٣.

(٨) هداية السالك: ٤٢ / ٣.

الفصلُ الثاني

أُصُولُ النَّحْوِ عِنْدَ الشَّارِحِينَ

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

السَّمَاعُ

المَبْحَثُ الثَّانِي

الْقِيَاسُ

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الْإِجْمَاعُ وَالِاسْتِصْحَابُ

توطئة:

- الأصل:

تتفق المعاجم اللغوية على أن الأصل هو "أَسْفَلَ كُلِّ شَيْءٍ"^(١)، وقد وردت اللفظة مرتين في القرآن الكريم:

الأولى: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٦٤]. قال أبو الليث السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ=٩٨٣م) في تفسيره للأصل: "يعني: في وسط الجحيم"^(٢) والثانية: في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤] وجاء في تفسير أبي البركات النسفي (ت: ٧١٠هـ=١٣١٠م): ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾، أي: في الأرض ضارب بعروقه فيها"^(٣).

ويضيف ابن منظور أن "جَمْعُهُ أَصُولٌ لَا يُكْسَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ"^(٤)، وقد جاءت بهذه الصيغة لمرة واحدة في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَیَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥] وقد التفت أبو الفداء إسماعيل حقي الإستانبولي (ت: ١١٢٧هـ=١٧١٥م) إلى المعنى المعجمي وانطلق منه لبيان معنى (الأصول) بقوله: "﴿عَلَى أَصُولِهَا﴾ كما كانت من غير أن تتعرضوا لها بشيء من القطع جمع (أصل) وهو ما يتشعب منه الفرع"^(٥).

يتضح مما سبق عدم وجود اختلاف في مفهوم (الأصل) عند الاصطلاحيين مما عليه عند المعجميين بل ترسيخ لمفهومه اللغوي وتفسير له من ذلك ما جاء عند السيد علي بن الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ=١٤١٣م) أنه قال: "ما يثبت حكمه بنفسه، ويبني عليه غيره"^(٦). ويتابعه أبو يحيى السنكي (ت: ٩٢٦هـ=١٥٢٠م) بقوله: "الأصل ما يبني عليه غيره"^(٧). فهو إذاً القاعدة أو الأساس أو يمكن أن نسميه كذلك المنطلق الذي يبني عليه غيره من الفروع.

(١) ينظر: العين: ١٥٦/٧، وتهذيب اللغة: ١٦٨/١٢، والمحيط في اللغة - صاحب بن عباد: ١٨٧/٨، ولسان العرب: ١٦/١١.

(٢) بحر العلوم: ١١٦/٣.

(٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١٧١/٢.

(٤) لسان العرب: ١٦/١١.

(٥) روح البيان: ٤٢٣/٩.

(٦) التعريفات: ٢٨.

(٧) الحدود الأنثقة والتعريفات الدقيقة: ٦٦.

- أصول النحو:

إن مفهوم أصول النحو يبدو جلياً في كلام الانباري (ت: ٥٧٧هـ = ١١٨١م) ويلاحظ عليه ربطه بين أدلة النحو والفقه وهذا ما جاء في قوله: "هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله، كما إن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله..."^(١).
ثم يأتي السيوطي ليؤسس معياراً ينطلق منه في دراسة هذه الأدلة بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"^(٢).
وقد قسّم ابن جني (ت: ٣٩٢هـ = ١٠٠٢م) هذه الأدلة إلى ثلاثة أقسام بعد أن لاحظ وجود ترابط بين أصول الكلام والفقه^(٣)، وهي "السماع، والإجماع، والقياس"^(٤)، وكذلك كان تقسيم الأنباري ثلاثياً بعد استبعاده للإجماع؛ تماشياً مع من قال بعدم الاحتجاج به في العربية إلى: السماع، والقياس، واستصحاب الحال^(٥)، ويبدو أن أركان هذا العلم قد ثبتت واكتملت حتى نضجت على يد السيوطي فقد قسّمه إلى أربعة أقسام، هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال^(٦).

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ٨٠.

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٢١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/١. والاقتراح: ٢١.

(٤) الاقتراح: ٢١.

(٥) ينظر: لمع الأدلة: ٨١، والاقتراح: ٢١-٢٢.

(٦) ينظر: الاقتراح: ٢٢.

المبحث الأول

السمع

جاء في معجم العين: السَّمْعُ : الأذن وهي المسمعة ، أي: حَرْقُهَا والسَّمْعُ ما وقر فيها من شَيْءٍ يسمعه يُقَالُ : أَسَاءَ سَمْعاً فأساء إجابةً أي: لم يسمع حسناً فأساء الجواب، وتقول : سَمِعْتُ أذني زيداً يقول كذا وكذا ، أي: سَمِعْتُهُ كما تقول : أَبْصَرْتُ عيني زيداً يفعل كذا وكذا أي : أَبْصَرْتُ بعيني زيداً ، والسماعُ ما سَمِعْتَ به فشاع (١).

ويبدو أن السماع على وفق مفهومه المعجمي هو "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها" (٢)، وقد سَمَّاهُ الأنباري بـ(النقل) في حِده له فضلاً عن ذكره لشروط ما ذهب إليه البصريون في قوله: " النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة..." (٣).

ويلاحظ على هذا الحدِّ اشتراط الأنباري شروطاً ثلاثة في المسموع من كلام العرب وهي:

- الفصاحة المقترنة بالعربية.

- صحة النقل.

- والاطراد والكثرة (٤).

أما السيوطي فقد وضع مفهوم السماع من خلال مصادره إذ قال : " أعني ما ثبت في كلام من يُوثَّقُ بفصاحته ، فشمَل كلام الله - تعالى - وهو القرآن ، وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت " (٥).

ويعد السماع من الأصول المهمة التي اعتمد عليها في جمع المادة اللغوية ، ومن ثم تحليلها والوقوف على مواطن الاستشهاد فيها (٦). وهو أقرب طريق يمكن من خلاله حصر اللغة،

(١) ينظر: ٣٤٨ / ١.

(٢) أصول التفكير النحوي: ٣٣.

(٣) لَمْعُ الدلالة: ٨١.

(٤) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) - الدكتور محمد سالم صالح: ١٥٢.

(٥) الاقتراح: ٣٦.

(٦) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٣٤.

ومعرفة استعمالها، وتبين خصائصها، وسماتها؛ لذلك عدّه النحاة الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة^(١).

ويمكن أن نؤكد على وجود ارتباط وثيق بين النحو والسمع بمطالعة كتاب سيبويه على سبيل المثال، إذ لا تخلو صفحة من صفحات كتابه من الاحتجاج بالشواهد اللغوية، مع تصريحه في مواضع عدة على أن ما يذكره من الشواهد لا تخرج عما سمع عن العرب من ذلك قوله: "وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل - رحمه الله- ويونس عن العرب"^(٢).

وللسمع استعمالان قديم كدليل قبل استخراج القاعدة النحوية، والآخر حديث كشاهد بعد إثبات وتام القاعدة يقول الدكتور تمام حسان "وقد استعمل السماع دليلاً إلى القاعدة قبل استخراجها، وشاهداً على صحتها بعد ذكرها"^(٣).

ولم يقع خلاف بين النحاة في وضع السماع في المرتبة الأولى ضمن مصادر الاحتجاج النحوي، وإنما اختلفوا في آلية وشروط قبولهم للمسموع، بين التقييد عند البصريين على الإكثار، أو حصره في معياري الزمان والمكان بوصفهم يمثلون التيار التعليمي أو المعياري، فيضعون في نظرهم ما يصب في خدمة القاعدة النحوية، وتساهل الكوفيون في أخذ جميع ما سمع من العرب سواء كان قليلاً، أو شاذاً، أو نادراً، وهذا بحكم طبيعة منهجهم الوصفي أو الاستعمالي^(٤).

ويلاحظ على الشارحين الزامل والتميمي كثرة إيرادهما الشواهد في شرحيهما؛ لإثبات القاعدة النحوية، ولتوضيح المعلومة وتسهيلها، والاستعانة بها في إيصال الفكرة إلى المتعلم، وسنعرض لمصادر السماع الواردة عند الشارحين، مع تقديمنا لملاحظات تبين طرائقهما في ذلك، مع ذكر الأمثلة المعززة، وهذه المصادر اعتماداً على ترتيب السيوطي هي:

أولاً- القرآن الكريم وقراءاته:

١- القرآن الكريم:

يمثل القرآن الكريم أتم درجات الفصاحة العربية وأعلاها من حيث الإتقان والجودة، وهو الذروة من الكلام العربي؛ لذا يحتج به بكثرة عند العلماء، فضلاً عن تعلقهم بالقرآن الكريم؛ لأنه كلام الله تعالى فقد اشتهر فيه جانبان من الكمال: الجانب الأدائي المتقن، والجانب الروحي (العقائدي).

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه- الدكتور خديجة الحديثي: ١٣٤.

(٢) الكتاب: ٢١٤/٢. وينظر: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة وتقويم) - عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، إشراف الأستاذ الدكتور رياض الخوام، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ: ٢٠١٠-٢٠١١م: ٣٠.

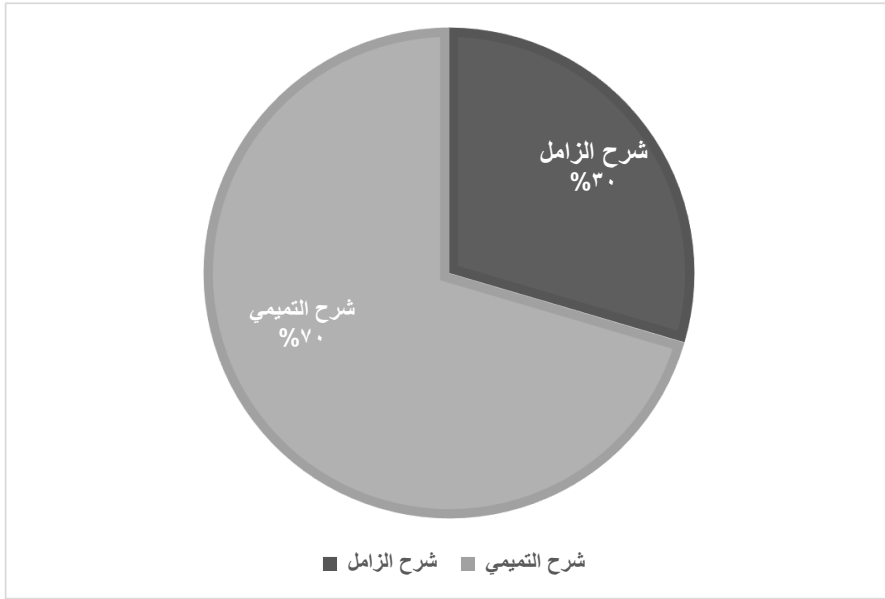
(٣) الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو- فقه اللغة- البلاغة): ١٠٤.

(٤) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية- الدكتور تمام حسان: ٣٠-٣١.

ولم يقع خلاف يذكر بين النحاة في وضعه أول مصادر السماع، ويؤكد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ = ٨٢٢م) هذه الحقيقة في قوله: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" (١)، وبهذا قال السيوطي نقلاً عن ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك" (٢)، وكذا لم يرد أي خلاف في جواز الاستشهاد به.

وقد أكثر الشارحان الزامل والتميمي في كتابهما من الشاهد القرآني المتواتر (٣)؛ إثباتاً للقاعدة النحوية، وتسهيلاً في شرح مسائل الألفية، إذ بلغ مجموع الشواهد القرآنية عند الزامل ستمائة وستة وسبعين شاهداً، في حين تفوق التميمي عليه كثيراً إذ بلغ عددها ألف وستمائة وأحد عشر شاهداً قرآنياً.

ولإيضاح نسبة استشهاد الشارحين من القرآن الكريم ندرج المخطط البياني الآتي:



(١) معاني القرآن: ١٤/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٦٨/١.

(٣) التواتر: "هو النقل المستفيض لخبرٍ من الأخبار، طبقةً بعد طبقة، من أول الاسناد إلى آخره، بحيث يحيل العقل اجتماع كل الرواة على الكذب". التجويد الميسر - الدكتور أيمن رشدي سويد: ٩.

ويسجل على الشارحين ملاحظات في طريقة استشهادهما بالقرآن الكريم يمكن بيانها على شكل نقاط:

- ١- تصريح الشارحين في الإشارة إلى الآيات القرآنية بعبارات أربعة هي: (قال تعالى)، و(قال الله تعالى)، و(قوله تعالى)، و(كقوله تعالى).
- ٢- يركز الشارحان على ذكر موضع الشاهد من الآية القرآنية وعدم إيرادها في الغالب بصورة كاملة، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل ما جاء في حديثه عن مراتب المشار إليه في اسم الإشارة قوله: "فإن كان قريباً، أتيت باسم الإشارة مجرداً من اللام والكاف، ... اللهم إلا إذ نزل القريب منزلة البعيد، فإنه تلحقه الكاف أو اللام، مثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلِكْتَبُ﴾ [البقرة: ٢] فقد نزل القريب منزلة البعيد؛ لعلو منزلته وبعدها..."^(١).
- أما مثال ذلك عند التميمي ما جاء في حديثه عن حذف خبر (لا) النافية للجنس بقوله: "يمائل خبر (لا) خبر إن، فيأتي مفرداً، ... وجملته ... وشبه جملة، كما في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبُ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]"^(٢).
- ٣- إيراد الشارحين أكثر من شاهد قرآني في مسألة واحدة، ومثاله عند الزامل في حديثه عن قطع (إذ) عن الإضافة بقوله: "ويجوز قطع (إذ) عن الإضافة، ويؤتى بالتوتين عوضاً عن الجملة المضاف إليها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]..."^(٣).
- أما التميمي فقد أكثر من ذكر الشواهد القرآنية في المسألة الواحدة والأمثلة كثيرة وعلى طول شرحه، من ذلك تناوله ربط الجملة الحالية بالضمير دون الواو، فقد استشهد بسبع آيات في شرحه بقوله: "... إن جملة الحال المصدرة بفعل مضارع مثبت غير مقرون بـ(قد) يجب اشتمالها على (ضمير صاحب الحال) وخلوها من (واو الحال) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦] ... وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] ... ومنه الآيات الكريمة: ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٧]، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦]، ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾ [النازعات: ٢٢]..."^(٤).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١٩٨/١.

(٢) هداية السالك: ٢٠٠/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٩٩٢/٢.

(٤) هداية السالك: ٢٣٨/٣-٢٣٩.

٤- عناية الشارحين بتوجيه موضع الشاهد القرآني وإعرابه في نوع آخر من أنواع الربط بين القاعدة والتطبيق النحوي، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في حديثه عن تعدية الفعلين (أعلم وأرى) إلى ثلاثة مفاعيل في قول الناظم:

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

قال الزامل: "فإذا دخلت الهمزة على (رأى) الحلمية، أو على (رأى) القلبية تتعدى كلٍّ منهما إلى ثلاثة مفاعيل، ومن الحلمية قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، ﴿يُرِيكُهُمُ﴾ (الكاف) مفعول أول، و(الهاء) مفعول ثان، والمفعول الثالث (قليلًا). وقوله: ﴿أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾ (الكاف) مفعول أول، و(الهاء) مفعول ثان، والمفعول الثالث (كثيرًا)...^(٢).

ومثال ذلك عند التميمي في حديثه عن جواز الرفع والنصب في باب اشتغال العامل عن المعمول في قول ابن مالك:

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبِرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفَ مُخْبِرًا^(٣)

قال التميمي: "ومما جاء منصوباً من نظائر هذا التركيب كلمة (السماء) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَحْسَبَانِ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ١-٧] ف (الرحمن): مبتدأ، و(عَلَّمَ القرآن): جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ، ومجموع التركيب: جملة اسمية ذات وجهين: اسمية الصدر، فعلية العجز. وما بعد: (خلق الإنسان، عَلَّمَهُ البيان): جملتان معطوفتان على الخبر، وما بعدهما (الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان): جملتان معترضتان، ثم: (والسمااء رفعها): جملة معطوفة على الخبر أيضاً وهي محل الاستشهاد^(٤)... ويجوز في غير أسلوب القرآن (الرفع) على الابتداء، ويكون من باب عطف جملة اسمية على صدر الجملة الاسمية الكبرى. فالتناسب والتناسق حاصل في الحالتين^(٥).

كما يلاحظ على الشارحين فضلاً عن إعرابهما موضع الشاهد القرآني توسعهما في تناول الأوجه الإعرابية الواردة فيه، ومثال ذلك عند الزامل ما ذكره في بيانه لمسوغات تنكير صاحب الحال قوله: "المسوغ الثاني: أن يتخصص صاحب الحال النكرة بوصف، أو بإضافة؛ لأن هذه هي طريقة تخصيص النكرة.... ومن ذلك قوله تعالى - على أحد الوجوه- ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ

(١) الخلاصة في النحو: ١٦٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٥/٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٦/٢.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٧٧، وينظر: هداية السالك: ٣٣٨/٢، ٣٥٢.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب- ابن هشام: ٥٤٩.

(٥) هداية السالك: ٣٥٣/٢-٣٥٤.

حَكِيمٌ ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ [الدخان: ٤-٥] ﴿أَمْرًا﴾: حال من ﴿أَمْرٍ﴾، و ﴿أَمْرٍ﴾: نكرة، ولكنها مخصصة بوصف، وهو ﴿حَكِيمٌ﴾. وقال بعضهم غير ذلك، قالوا: إنها مفعول لأجله، أو حال من الضمير في قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ﴾، أو مفعول: ﴿مُنْذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣] والله أعلم^(١).

أمّا مثال ذلك عند التميمي فما تناوله في حديثه عن شرط توفر معنى المبتدأ في الخبر الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية من خلال روابط عدة من ذلك الإشارة إلى المبتدأ مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَلِيَّاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فيقول في إعراب موضع الشاهد: " ف (لباس) مبتدأ أول، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ و(خير) خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية (ذلك خيرٌ) في محل رفع خبر للمبتدأ الأول والربط هو اسم الإشارة^(٢)، ثم يشير في حاشية شرحه إلى وجود وجهين آخرين للآية نفسها بقوله: " وللاية وجهان إعرابيان آخران هما (ذلك) بدل أو نعت، و(خير) خبر للمبتدأ، وحينئذ يكون الخبر مفرداً^(٣)".

٥- ليس للزامل منهج واضح في ترتيب الشواهد السماعية وهذا واضح في تقديم الشاهد القرآني أو تأخيره، فمرة يقدم الأمثلة النحوية على الشاهد القرآني وأخرى يقدم الشاهد الشعري عليه دون التزام واضح ومحدد في هذا الجانب، أما التميمي فقد كان ملتزماً بمنهج الترتيب وهو تقديمه الشاهد القرآني وإن لم يتوفر انتقل إلى بقية الشواهد الأخرى وقد صرح أن من منهجه " الابتعاد عن الأمثلة المصنوعة، ودعم أغلب شروح المسائل بالشواهد القرآنية أولاً لربط الدراسة النحوية بأساليب القرآن الكريم، وهذا يساهم في تنمية ملكة الدارسين الأسلوبية، وإتاحة الفرصة لهم للاستمتاع بقراءة هذه النصوص الكريمة الفصيحة الواضحة في دلالتها، وإن لم أجد فبشواهد الحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء نظماً أو نثراً^(٤)، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في حديثه عن تجرد اقتران خبر (كاد) من (أن) المصدرية في قول ابن مالك:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَسَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا^(٥)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٨٥٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤/٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء العكبري: ١/ ٥٦٢.

(٤) مخطوطة التميمي: ٢٤/١.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٥٠، ١٥١، وينظر: هداية السالك: ١١٩/٢، ١٢٦.

يقول التميمي: " فمثال تجرد خبرهما من (أن) وهو كثير: قوله تعالى: ﴿فَذَبْهُمَا وَمَا كَاذُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. وقول هبيرة بن عبد الله التميمي ولقبه (الكلبة)^(١): [الخفيف]

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هَذَا غَضُوبٌ^(٢)

٦- قد يشير إلى الجانب التفسيري للآية المستشهد بها؛ حاجة المسألة الواردة فيها إلى بيان أو تفسير، ومثاله عند الزامل في حديثه عن المصدر المضاف الذي يصح تقديره بـ (أن) أو (ما) والفعل الماضي أو المضارع قوله: " ومن المضاف قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالتقدير: (ولولا أن يدفع الله الناس بعضهم ببعض)، أو (ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض) فالآية تصلح للمستقبل والماضي، وهي تصلح للمستقبل أكثر؛ تحقيقاً للوعد من الله سبحانه وتعالى؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - يدفع الناس بعضهم ببعض، ولولا هذا الأمر، لفست الأرض و لسيطر القوي على الضعيف، ولا مناص من ذلك؛ وهذا من حكمة الله تعالى أن يدفع الشر بالشر، والشر بالخير، وله حكم وأسرار في الكون جلّ وعلا^(٣) .

أما مثاله عند التميمي ففي حديثه عن جواز تثنية المصدر وجمعه إذا اختلفت أنواعه: "... ومنه قوله تعالى: ﴿رَتِّظُونْ بِاللَّهِ الظَّنُونُ﴾ [الأحزاب: ١٠] فقد جمع (الظن) لتعدد أنواعه؛ لأنّ الخطاب موجّه - يوم حرب الخندق - إلى متعدد المناقون ظنّوا أنّ المسلمين يستأصلون، وظنّ المؤمنون أنّهم يبتلون، وأمّا ضعاف القلوب فقد ظنّوا ظنوناً مختلفة^(٤) .

٧- اشتراك الشارحين في إيرادهما للآيات القرآنية نفسها، فقد اشترك الزامل والتميمي في متئين وست وخمسين آية في عموم شرحيهما وهذا دليل على اتحاد مصادريهما ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في شرحه لـ (الملحق بالجمع المذكر السالم) قوله: " النوع الأول - عشرون وبابه - وأمثله كثيرة من القرآن الكريم: فقد ورد (عشرون) في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] ... وورد (ثلاثون) ... وقوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ... وورد (ستون) في قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] ...^(٥) .

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٢، شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): ١/ ٢٠٥، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ - السمين الحلبي: ٣/ ١٦٥، شرح شذور الذهب: ٣٥٣.

(٢) هداية السالك: ١٢٦/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٤٧/٢ - ١٠٤٨. وينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد - أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة الصوفي: ٣/ ٥٣٧.

(٤) هداية السالك: ٦٨/٣. وينظر: تفسير الكشاف: ٣/ ٥٢٧.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٩٤/١ - ٩٥.

اما التميمي فقد تناول الآيات نفسها في حديثه كذلك عن الملحق بالجمع المذكر السالم في قوله: " عشرون وبابه: ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]... (١).

كما انفرد الشارحان في ذكرهما لمجموعة من الآيات في أثناء شرحيهما فقد استشهد الزامل بأربع مئة وعشرين آية، في حين استشهد التميمي بألف وثلاث مئة وخمس وخمسين آية وتفق التميمي على الزامل دليل آخر على توسعه في الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ومثال ذلك عند الزامل حديثه عن زيادة (أل) اللازمة في قول ابن مالك:

وَقَدْ تَزَادَ لِأَزِمًا كَاللَّاتِ وَالْأَنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ (٢)

قال الزامل: "... اللات، وهو اسم صنم كانت تعبده العرب، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ [النجم: ١٩]، ف (أل) في (اللات) زائدة لازمة لا يصح انفكاك الاسم عنها، وحكم زيادتها؛ لأن الاسم معرف بالعلمية، ولا يجتمع في الاسم معرفان" (٣).

أما مثاله عند التميمي فحديثه عن حذف المبتدأ جوازاً في قول الناظم:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ فَرَزَيْدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عَرِفَ (٤)

قال التميمي: " ومنه الحذف في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ﴾ نَارُ حَامِيَّةٍ (٥) [القارعة: ١٠-١١] أي: هي نار حامية. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخُطْمَةُ﴾ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ (٦) [الهمزة: ٥-٦] أي: هي نارُ الله الموقدة" (٥).

(١) هداية السالك: ١/ ١٠٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٣٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٦٠.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٦١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٢، وينظر: هداية السالك: ٥٠/ ٢.

(٥) هداية السالك: ٥٠/ ٢.

٢- القراءات القرآنية:

و" هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها منسوبة لناقلها، فالقراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد" (١).
وقد سعى العلماء إلى وضع حدود فاصلة بين القرآن والقراءات بعد أن استخدموا على أنهما مصطلحان مترادفان وهذا واضح في كلام بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م) : " واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيته من تخفيف وتنقيح وغيرهما..." (٢).

ولابد من توافر أمرين في القراءات القرآنية وهما التلقي والمشافهة؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا من خلال السماع والمشافهة (٣). وخلاصة الأمر أن بين القرآن والقراءات تباين وتغاير، إذ يمثل القرآن الأصل، في حين تمثل القراءات الفرع أو كيفية أداء الأصل القرآني، ويشبه هذا الحال الفرق بين اللغة واللهجات (٤).

ولم يترك علماء القراءات هذا العلم مفتوحاً يدخله من هبّ ودبّ؛ لأنها متصلة بالكتاب العزيز بل وضعوا ضوابط ومعايير للقراءة الصحيحة، قال ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف..." (٥).

ويمكن إيجاز شروط القراءات الثلاثة من قول ابن الجزري بـ:

الأول- صحة السند، وإذا اختلف هذا الشرط كانت القراءة باطلة.

الثاني- موافقة الرسم القرآني العثماني ولو احتمالاً، وإذا اختلف هذا الشرط كانت القراءة شاذة.

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين - ابن الجزري: ٩، وأثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية - الدكتور عزت شحاتة كرار: ٩، وحصر وتوجيه القراءات القرآنية في كتاب شرح المفصل لابن يعيش نحوياً وصرفياً - الدكتور جمعة طاهر عبد الله النجار: ١٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٣) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ١٦٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٩.

الثالث- موافقة العربية ولو بوجه، وإذا اختلف هذا الشرط كانت القراءة ضعيفة (١).
ويبدو أن الشرط الاول أهم الشروط، أما الشرطان الثاني، والثالث فهما تابعان للأول؛ لأنه لا يمكن أن ينطق النبي (ﷺ) وهو أفصح العرب، بشيء يخالف العربية وهذا لا يعني ضعف العلاقة بين العربية والقراءات فقد جعل النحاة القراءات بأنواعها كافة ضمن شواهد النحو. وكذلك ما ينبغي لأي أحد أن يكتب القرآن بخلاف ما ورد عن النبي (ﷺ)، فضلاً عن أن القرآن نزل قبل كتابة المصحف العثماني فإن كان ثمة قصور في القراءات، فهو في العربية وليس في السند (٢). وما يؤكد ذلك قول ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ): "والشرط الذي يصح به هذا القول هو أن تروى عن النبي (ﷺ)" (٣)، وقوله في موضع آخر: "... لا يقرأ بما يجوز، إلا أن يأتي بذلك أثر مستفيض" (٤).

أما موقف النحاة المتقدمين والمتأخرين من القراءات فقد كان متبايناً ففي حين اتجه المتقدمون إلى كثرة الاستشهاد بالشعر، وتقديمه على الاستشهاد بالقرآن الكريم على الرغم من أنه أوثق نص نقل إلينا في العربية. توجه المتأخرون إلى كثرة الاستشهاد بالقرآن، مع الاعتماد على القراءات بصورة واضحة وتظهر بداية هذا التحول عند نحاة القرن الخامس، ويزداد الاعتماد على الشاهد القرآني كلما تأخر بنا الزمن وصولاً إلى القرن الثامن إذ أصبح الاستشهاد بالقرآن وقراءاته الاتجاه المهيمن والسائد (٥).

وفي العموم يلاحظ اشتراك النحاة من المتقدمين والمتأخرين بإيراد القراءات القرآنية في كتبهم مع فارق بينهما في مسألة القلة، والكثرة.

ويمكن أن نعد السيوطي أبرز من يمثل موقف المتأخرين إذ يقول: "أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً" (٦).

فيلاحظ توسع قاعدة الاحتجاج بالقرآن الكريم عند السيوطي وشمولها، ولم يكتفِ عند حدِّ القراءة الصحيحة بل تجاوزها إلى القراءة الشاذة بل تساهل جداً في الأخذ منها حتى ولو خالفت القياس وقد جاء ذلك واضحاً في قوله: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس

(١) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ١٦٨.

(٢) ينظر: حصر وتوجيه القراءات القرآنية: ١٤، و ١٨.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٥/١. وينظر: حصر وتوجيه القراءات القرآنية: ١٤.

(٤) المصدر نفسه: ٦٨/١، وينظر: حصر وتوجيه القراءات القرآنية: ١٤.

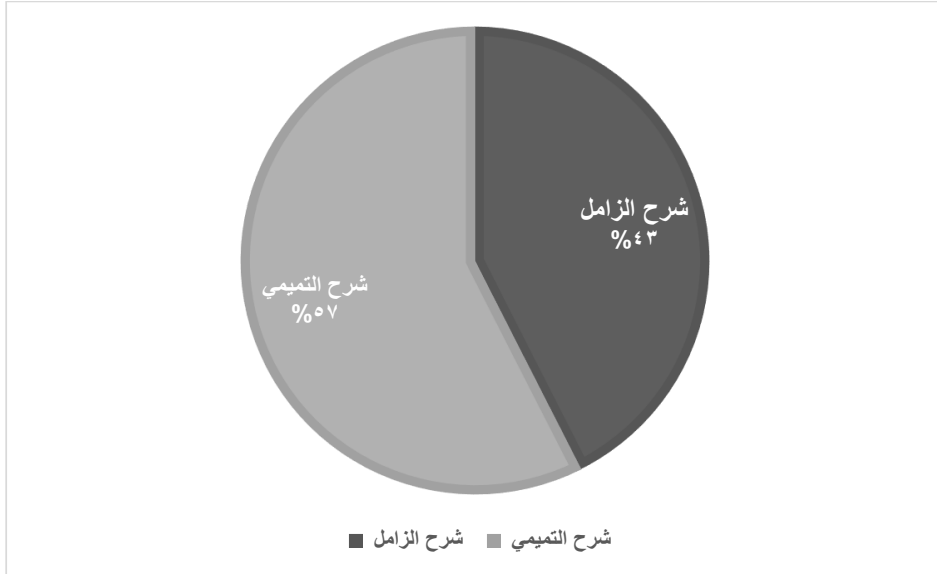
(٥) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ١٧٠-١٧١.

(٦) الاقتراح: ٣٩.

عليه... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه^(١).

ويبدو أنَّ الدكتور علي أبو المكارم قد تتبع كلام السيوطي وغيره إذ جاء في كلامه ما ينفي اعتراف العلماء بالاحتجاج بالقراءة الشاذة في قوله: "وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوباً إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها فإنني لم اعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ"^(٢). أما موقفا الزامل والتميمي فهما يمثلان امتداداً لموقف المتأخرين من النحاة فجوزا الاستشهاد بالقراءات ، وأخذاً بها وتناولوها في شرحيهما للألفية إذ بلغ مجموع الشواهد من القراءات عند الزامل أربعين شاهداً ، أما التميمي فقد بلغ مجموع شواهد من القراءات أربعة وخمسين شاهداً ويلاحظ تقارباً نسبي بينهما.

ولإيضاح نسبة استشهاد الشارحين بالقراءات القرآنية ندرج المخطط البياني الآتي:



(١) الاقتراح: ٣٩.

(٢) أصول التفكير النحوي: ٤٧.

ومن خلال متابعة شواهد الشارحين من القراءات القرآنية يمكن أن نصل إلى مجموعة من الملاحظات التي تصف لنا طريقة إيرادها على النحو الآتي:

١- تصريح الشارحين في الإشارة إلى القراءات القرآنية، من خلال عبارات عدّة دالة عليها ومنها: (قُرئ، قرأ به، قراءة من قرأ، كقراءة، القراءات) وغيرها.

٢- يغلب على الشارحين عدم نسبة معظم القراءات إلى أصحابها فقد نسب الزامل من مجموع استشهاده بالقراءات القرآنية سبعة مواضع^(١)، أما التميمي فقد أكثر من نسبة القراءات إلى أصحابها فنجد ذلك في ستة وعشرين موضعاً^(٢).

٣- استشهاد الشارحين بالقراءات الشاذة والتصريح بها، ومثال ذلك عند الزامل في حديثه عن إعراب (أيّا) مطلقاً حتى لو أضيفت وحذف صدر الصلة منها في قوله: " ... وقد قُرئ في الشاذ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]^(٣) على أنّها معربة^(٤).

وهذه القراءة منسوبة للكوفيين وهي حجتهم في إعراب (أيّ) مطلقاً مع حذف عائد الصلة بشرط أن يكون بمعنى (الذي) فيكون معرباً منصوباً بالفعل الذي قبله^(٥)، في حين ذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم؛ لعدم وجود العائد وقياساً على وقوعها موقع المبنيات من حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول^(٦).

وقد جاء في بيان وجه شذوذ هذه القراءة عند أبي البركات الأنباري بقوله: "فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة؛ وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة التي عليها قُرأة الأمصار (أيّهم) بالضم، وهي حجة عليهم"^(٧). أي: أن القراءة شاذة لمخالفتها اللغة والقراءة المشهورة في حين يصف سيبويه هذه اللغة لما أوردها أنها جيدة^(٨)، قال أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) معلقاً

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤١٥/١، ٤٨٧، ٦٣٤/٢، ٦٤٦، ٨٧٣، ٩١٤، ١٠٢٩.

(٢) ينظر: هداية السالك: ١٦ / ١، ٩٠، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٦٢، ٢٧٦، ٢٣/٢، ٨٦، ١١٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٣٤،

٣٠٩، ٣١٠، ٣٤١، ٣٥٥، ٦٥/٣، ١١٨، ١٢٥، ١٣٨، ١٦١، ١٩٧، ٢٣٢، مخطوطة التميمي: ٣٦١، ٣٩٢.

(٣) ذكر أبو البركات الأنباري أن القراءة لـ "هارون الفارئ ومعاذ الهراء، ورواية عن يعقوب". الإنصاف في مسائل

الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٥٨٤ / ٢، وينظر: النشر في القراءات العشر: ١٥٩ / ٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٢٤٥/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٨٣ / ٢، ٥٨٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥ / ٢.

(٧) الإنصاف: ٥٨٦ / ٢.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣٩٩ / ٢.

عليه: "حكي سيبويه أن ناساً يقرءون ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ يعني بالنصب قال: وهي لغة جيدة فأثبتها لغةً لبعض العرب"^(١).

ويشارك سيبويه الكوفيين في دلالة (أَي) بمعنى (الذي) ولكنه يختلف معهم في أنه مبني على الضم؛ لأنه حذف من صلته ما يعود إليه^(٢).

أما التميمي فقد ذكر هو الآخر القراءة الشاذة مع التصريح بها ومن الأمثلة على ذلك في حديثه على جواز الكسر، أو الإشمام، أو الضم في فاء الفعل في بناء الثلاثي المضع للمجهول، نحو: (رَدَّ) في حالة الكسر قوله: "... (رَدَّ) بكسر الفاء وهي لهجة عُزِيت لبعض القبائل العربية، وعليها القراءة الشاذة: ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء"^(٣).

ويبين ابن جني وجه الشذوذ في هذه القراءة بقوله: "فُعل من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عنه يجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة ... أما المضعف، فأكثره عنهم ضم أوله كَشَدَّ ورَدَّ، ثم يليه الإشمام، وهو شَدَّ ورَدَّ بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلية على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثالث -وهو أقلها- شَدَّ ورَدَّ وجَلَّ وبلَّ، بإخلاص الكسرة..."^(٤). أي: أن قلة ورودها في اللغة كانت السبب في عدها من الشواذ.

ويلحظ على الزامل رفضه الاستشهاد بالقراءات الشاذة ويبدو ذلك واضحاً في إيراده استشهاد المبرد بدخول لام الابتداء على خبر (أَنَّ) المفتوحة قائلاً: "وأجاز المبرد دخولها على خبر (أَنَّ) المفتوحة؛ محتجاً بقراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]..."^(٥) فالمهم أن (أَنَّ) المفتوحة لا يصحب خبرها لام الابتداء... فهذه قراءة شاذة تمسك بها المبرد"^(٦).

٤- يشير الشارحان إلى القراءة المشهورة الواردة في القراءات القرآنية من خلال الجمع بينهما من ذلك ما جاء عند الزامل في شرحه لجواز إنابة الظرف والمصدر والجار والمجرور مع وجود المفعول به عند الأخفش من البصريين قوله: "... واستشهد المجيزون لإنابة هذه الأشياء مع وجود المفعول به بقراءة أبي جعفر - من العشرة - ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥١٣/١.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي: ١٠٦/٢.

(٣) القراءة لعلمة ويحيى. ينظر: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- ابن جني: ٣٤٥/١.

(٤) هداية السالك: ٣١٥/٢.

(٥) المحتسب: ٣٤٥/١.

(٦) القراءة لسعيد بن جبیر. ينظر: الأصول في النحو- ابن السراج: ٢٧٤/١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٤٥٤/١-٤٥٥.

أَللَّهُ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ [الجمعة: ١٤] (١)، والقراءة المشهورة: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ فعلى قراءة أبي جعفر فإن (قوماً) مفعول به، و (بما كانوا يكسبون) جار ومجرور؛ لأن الباء حرف جر، وما مصدرية أو موصولة، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل... (٢).
أما التميمي فيجمع بين القراءات المشهورة الواردة في الآية نفسها، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في حديثه عن تعدد الحال وصاحبها غير المفرد في حالة إذا اتفقت الأحوال في الألفاظ ومعانيها وجب تثنيتهما أو جمعها خلاصاً من التكرار في قوله: "... ومنه أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي﴾ [النحل: ١٢] بعطف (النجوم) على السابق، ونصب (مسخرات) على أنها حال مؤكدة لعاملها (سخر) وصلة المعنى واللفظ واضحة (٣) ثم يشير في حاشية شرحه إلى قراءة مشهورة ثانية بقوله: "القراءة المشهورة الأخرى: ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾" (٤) بالرفع على الابتداء والخبر (٥).

٥- إيراد الشارحين أكثر من قراءة قرآنية واحدة في المسألة نفسها، ومثال ذلك عند الزامل في حديثه عن تشديد نون المثني في الأسماء الموصولة (التي)، و(الذي) في قول ابن مالك:
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ (٦)
قال الزامل: "... وقد قرئ به قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦] (٧) ... وقد قرئ به قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩] (٨) ... (٩).

أما التميمي فقد ورد لديه من هذا القبيل مع توسيع في قاعدة الاستشهاد من ذلك استشهاد بثلاث قراءات قرآنية في مسألة تخفيف نون (إِنَّ) المكسورة الهمزة، وكثرة إهمال عملها إذا وليها (اسم) مستشهداً بذلك بقراءتين بقوله: "... كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر - ابن مهران النيسابوري: ٤٠٣.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٦٤٥/٢ - ٦٤٦.

(٣) هداية السالك: ٢٣١/٣.

(٤) "قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة وافقه حفص في الحرفين الأخيرين، وهما والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ، وقرأ الباقر بنصب الأربعة وكسر تاء مسخراتٍ" النشر في القراءات العشر: ٣٠٢/٢ - ٣٠٣. وينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة - أبو حفص النشار: ٤٢٢/١.

(٥) هداية السالك: ٢٣١/٣.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٢٥.

(٧) القراءة لابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات - ابن مجاهد البغدادي: ٢٢٩.

(٨) القراءة لابن كثير. ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٩) شرح ألفية ابن مالك: ٢١٥/١.

مُحْضَرُونَ [يس: ٣٢] (١) ...، ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّفَ (ما) (٢) " (٣). ثم يأتي بقراءة ثالثة في قلة إعمال (إِنْ) إذا وليها اسم مستشهداً بقوله تعالى: " ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة من خَفَّفَ (إِنْ) و (لما) (٤) "... (٥). ٦- تكرار التميمي للقراءة القرآنية نفسها في مسألتين مختلفتين في ثلاثة مواضع في شرحه (٦) من ذلك حديثه عن وجه إعراب المثني كإعراب الاسم المقصور بقوله: "... أحد الوجوه التي خُرِجَ عليه إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]" (٧)، ثم يذكرها في باب اسم الإشارة ضمن ما يقدمه من إضافات تحت ما يسميه بـ (الفوائد) في تأويل إعراب الآية نفسها وفق القراءات المختلفة فيها بقوله: "ما في رواية حفص ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ بتخفيف النون من (إِنْ) (٨)، أي: إنها مخففة من الثقيلة، والأكثر في لسان العرب إهمالها عملها... وما في رواية ورش: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ بتشديد النون من (إِنْ) و (هذان) بالألف (٩)..." (١٠). وهذا مالم نجده عند الزامل. ٧- يقدم الزامل رأيه في قراءة قرآنية من حيث الصحة والشذوذ أوردها في من يحذف المضاف إليه، ويُبقي المضاف دون تنوين مع انعدام شرط أن يعطف على المضاف مضاف قد أضيف إلى مثل المضاف إليه مستشهدين بقراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الاحقاف: ١٣] (١١) قال الزامل: "ولكن على القراءة المذكورة، فقد حذف المضاف إليه، وبقي المضاف بدون تنوين، وهي فيما يبدو لي قراءة شاذة وإلا فالأصل أنه لا يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف بدون تنوين إلا بالشرط المذكور" (١٢). ولم أجد - فيما اطلعت عليه - من عدَّ هذه القراءة من الشواذ. أما التميمي فلم نجد عنده هذا القبيل في تناوله للقراءات.

(١) قراءة ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي بالتشديد، أما قراءة الباقون فبالتخفيف. ينظر: حجة القراءات - ابن زنجلة: ٥٩٧.

(٢) القراءة لابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨.

(٣) هداية السالك: ١٦٢/٢ - ١٦٣.

(٤) القراءة لابن كثير ونافع. ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩.

(٥) هداية السالك: ١٦٣/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٠ / ١، ٢٥٤ / ١، ١٤٥، و ١٩٤ / ٢، ٣٤١ / ٢، و ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٧) المصدر نفسه: ٩٠ / ١.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ٤١٩، والحجة في القراءات السبع - ابن خالويه: ٢٤٢.

(٩) الوجيز في شرح قراءات القرآنية أئمة الأمصار الخمسة - أبو علي الحسن يزداد الأهوازي: ٢٤٩.

(١٠) هداية السالك: ٢٥٤ / ١.

(١١) القراءة لابن مَحْبُصٍ والأعرج. ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها - أبو القاسم الهذلي:

٤٨٣، والبحر المحيط - أبو حيان الأندلسي: ٢٧٤ / ١.

(١٢) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢٦ / ٢.

٨- يُعنى الشارحان ببيان موضع القراءة من خلال توجيهها إعرابياً، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في شرحه لمسألة عدم الفصل بين الجملة الفعلية الدالة على الدعاء و(أنَّ) المخففة بقوله: "فإن دل على الدعاء لم يجب الفصل - أيضاً- يعني: بين الجملة و(أنَّ) المخففة - وذلك مثل قوله في قراءة نافع: ﴿وَالْخَلِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، والآية الكريمة قبلها: ﴿وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِيِّنَ﴾^(١) وَالْخَلِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿﴾ [النور: ٩]، وقراءة الجمهور: ﴿وَالْخَلِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ على أَنَّ (أَنَّ) غير مخففة و(غَضِبَ) بصيغة المصدر اسمها، ولكن قراءة نافع بتخفيف (أَنَّ) وبالفعل الماضي ... (غَضِبَ) فعل ماضي، (الله) فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر (أَنَّ) المخففة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، ولم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية؛ لأن فعلها دالٌّ على الدعاء"^(٢).

أما مثاله عند التميمي فمن حديثه عن الأحوال المسموعة والمعرفة بالألف واللام قوله: "ومنه (الأذَلّ) في قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ (المنافقون: ٨) والقراءة المشهورة (لِيُخْرِجَنَّ) - بضم الياء وكسر الراء - لأنه مضارع أخرج المتعدي إلى مفعول (الأذَلّ). أما من قرأها (لِيُخْرِجَنَّ) - بفتح الياء وضم الراء -^(٣) على أنها مضارع (خرج) اللازم، فينصب (الأذَلّ) على الحال، مع ما فيه من الألف واللام بتأويل: ذليلاً"^(٤).

٩- اشتراك الشارحين في ثمانية عشر شاهداً من القراءات يدل على أخذهما من المصادر نفسها ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل ما ذكره في شرحه لمسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله: "فمثال ما فُصل فيه بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه قراءة ابن عامر في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّايَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ^(٥) ﴿زُيِّنَ﴾: فعل مبني للمجهول، و﴿قَتْلُ﴾ نائب فاعل مصدر، والمضاف إليه: ﴿شُرَكَّايَهُمْ﴾، والمفعول ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾... وتقدير الآية الكريمة: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْتُلَ شُرَكَاؤُهُمْ أَوْلَادَهُمْ)، وهذه القراءة سبعية قرأ بها ابن عامر من السبعة..."^(٦).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٤٨٧/١ - ٤٨٨.

(٢) القراءة غير منسوبة. ينظر: معاني القرآن - الفراء: ٣/ ١٦٠، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع - ابن خالويه: ١٥٧، وشواذ القراءات - أبو نصر الكرمانى: ٤٧٤، ٤٧٥، والبحر المحيط: ١٠/ ١٨٣، ١٨٤.

(٣) هداية السالك: ١٨٩/٣.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة - أبو علي الفارسي: ٣/ ٤١٠.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢٩/٢. وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - مكي بن أبي طالب: ١/ ٤٥٣.

أما نصه عند التميمي فقوله : "فمن شواهد الفصل بمفعول المصدر المضاف : قراءة ابن عامر للآية الكريمة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ ... ب ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ برفع (لام قتل)، على أنه نائب فاعل، ونصب (دال أولاد)، وجر (شركاء) بالإضافة، وبهذا فصل بين المصدر المضاف وما أضيف إليه بمفعول المصدر" (١).

كما ينفرد الشارحان عن بعضهما بذكر مجموعة من القراءات، فقد انفرد الزامل عن التميمي بذكره اثنتين وعشرين قراءة، في حين انفرد التميمي عنه بست وثلاثين قراءة قرآنية. ومما انفرد به الزامل عن التميمي ما جاء في شرحه لجواز حذف الرفع للفاعل في جواب الاستفهام المقدّر وهو قوله: "وقد يكون الاستفهام مقدراً - غير موجود في اللفظ - وهذا مثل قراءة من قرأ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ...﴾ [النور: ٣٦-٣٧] (٢)، فالقراءة المشهورة ﴿يُسَبِّحُ﴾، ف (رجال) على قراءة الجمهور: فاعل (يسبح)، وعلى القراءة الأولى تكون (له) نائب فاعل، و (رجال): فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: يسبح رجالٌ ووجه كون الاستفهام مقدراً: كأنه لما قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾، قال قائل: من يسبحه؟ فقال: ﴿رِجَالٌ﴾" (٣).

ومما انفرد به التميمي عن الزامل حديثه عن حذف نون الرفع وجوباً من الأفعال الخمسة إذا اتصلت بنون الوقاية وهو قوله: "تُحذف بكثرة إذا اتصلت بهذه الأفعال نون الوقاية حذف تخفيف، وإذا لم تحذف جاز فيها الفك والإدغام في نون الوقاية، وقد فُرى بالثلاثة في ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، أي: ﴿تَأْمُرُونِي﴾، بالتخفيف بعد حذف نون الرفع وإبقاء نون الوقاية (٤). ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالتشديد، بعد إدغام نون الرفع في نون الوقاية (٥). ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالفك، الأولى: نون الرفع، والثانية: نون الوقاية (٦) (٧).

(١) مخطوطة التميمي: ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) القراءة لعبد الله بن عامر وأبو بكر عن عاصم. ينظر: معاني القراءات - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: ٢/ ٢٠٩.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٩٥/٢.

(٤) القراءة لنافع وابن عامر. ينظر: معاني القراءات: ٢/ ٣٤١.

(٥) القراءة لابن كثير. ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٤١.

(٦) القراءة لهشام بن عمار. ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٤١.

(٧) هداية السالك: ١٤٥/١، وينظر: ١٩٤/١.

ثانياً- الحديث النبوي الشريف:

يُعد الحديث النبوي الشريف المنبع الثاني من منابع مصادر السماع في النحو العربي، ولا شك في أن قيمة الحديث الشريف لا تقل أبداً عن قيمة القرآن الكريم؛ لأنه مرتبط بكلام الرسول (ﷺ) الذي هو أفصح العرب وانطقهم بكلامهم، غير أن الخلاف الذي رافقه في مسألة الاستشهاد به بسبب اختلاف الرواة في لفظ الحديث فضلاً عن إجازة النقل بالمعنى، ووقوع اللحن في بعض تراكيبه ظاهراً بسبب روايته من قبل الأعاجم على الرغم من أن تلك الفترة السائدة كانت تسمى بفترة الفصاحة، مما ولدت في نهاية المطاف خلافاً مستمراً بين النحويين - قديماً وحديثاً- في جواز الاستشهاد بالحديث الشريف من عدمه^(١)، ويعكس هذا التوجه في اتخاذهم مساراً من ثلاثة مسارات مختلفة:

١- الجواز المطلق في الاستشهاد بالحديث الشريف: وأبرز من يمثل هذا المسار ابن مالك بالمرتبة الأولى ثم رضي الدين الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ=١٢٨٧م) الذي توسع وزاد عليه جواز الاستشهاد بكلام أهل البيت (ﷺ)^(٢).

٢- المنع المطلق في الاستشهاد بالحديث الشريف: وأبرز من يمثل هذا المسار أبو الحسن ابن الضائع (ت: ٦٨٠هـ=١٢٨١م)، وأبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ=١٣٤٤م)، والسيوطي^(٣).

٣- التوسط بين الجواز والمنع: ويمثل هذا التوجه أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ=١٣٨٨م) فيرى جواز الاستشهاد بالأحاديث المروية لغاية لفظية مقصودة مثل الأحاديث التي تبين فصاحة الرسول (ﷺ)، والأمثال النبوية^(٤).

أما موقف الزامل والتميمي من الاستشهاد بالحديث فيمثل المسار الأول، أي: جواز الاستشهاد به، وندلل على ذلك في اتباعهما مذهب ابن مالك في إيرادهما لحديث الرسول (ﷺ): (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ...) ^(٥) في تناولهما (لغة أكلوني البراغيث) في باب الفاعل إذ يقول الزامل: " وابن مالك - رحمه الله - يسمي هذه اللغة في كتبه الأخرى لغة: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) الحديث في قوله (يتعاقبون) اتصلت واو الجماعة، و(ملائكة) فاعل (يتعاقبون) ... وقال بعضهم إنَّ قوله (ﷺ): (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف- خديجة الحديثي: ١٩-٢٦.

(٢) ينظر: خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/١، والحديث النبوي في النحو العربي- الدكتور محمود فجال: ٧.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٤٠٢-٤٠٣. وينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ٩.

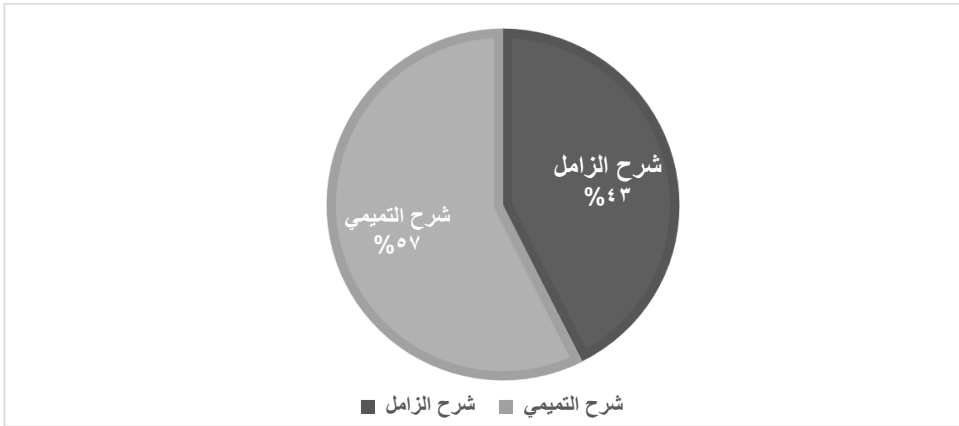
(٥) ينظر: صحيح البخاري-أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، باب: فضل صلاة العصر، رقم الحديث

ملائكة) الحديث ليس من هذه اللغة، وإن في الحديث حذفاً وأصله (لله ملائكة يتعاقبون فيكم) ؛ فتكون جملة (يتعاقبون فيكم): صفة لـ (ملائكة) المحذوفة، وقوله: (ملائكة بالليل) مستأنف: (ملائكة): مبتدأ ، و(بالليل): خبر" (١).

ثم يرجح الزامل مذهب ابن مالك وصحة استشهاد به بالحديث في هذه اللغة في قوله: "ورد هذا القول؛ لأن فيه ملاحظة شيء وحذف شيء لم يدل عليه دليل، ومن البعيد أن الراوي يختصر؛ فيكون كلام الناظم -رحمه الله- هو الراجح"(٢).

أما التميمي فيذكر هذا الحديث ضمن الشواهد الواردة في هذه اللغة بقوله: "وما جاء على هذه اللهجة كثير في بابه، قليل إذا ما قيس على المشهور الأول... وخرج بعضهم قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وكذا الحديث الشريف: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) على وفق اللهجة"(٣). مع إشارته في حاشية شرحه أن هنالك من يرى مجيء الحديث على المشهور، ولكنه مختصر من حديث طويل وأصله: (إن لله ملائكة يتعاقبون...) (٤). ويؤكد التميمي صحة استشهاد ابن مالك بهذا الحديث، بدليل شيوع استعمال هذا الأسلوب في لهجاتنا العربية المعاصرة(٥).

ومن هنا كان توجه الشارحين في الاستشهاد بالحديث ولم يرد منهما أي اعتراض عليه في شرحيهما. فقد ذكر الزامل ثلاثة وأربعين حديثاً، أما التميمي فقد ذكر ثمانية وخمسين حديثاً في تقارب نسبي بينهما في الاستشهاد بالحديث؛ ولتوضيح نسبة الاستشهاد بين الشارحين نورد المخطط البياني الآتي:



(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٩١/٢ - ٥٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٩١/٢ - ٥٩٢.

(٣) هداية السالك: ٢٦٨/٢ - ٢٦٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٩/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٩.

ولمعرفة مسلك الشارحين في الاستشهاد بالحديث الشريف يمكن تسجيل ملاحظات عدة تبين طريقتيهما على النحو الآتي:

١- الغالب على الشارحين التصريح بالاستشهاد بالحديث الشريف بعبارات تميزه من غيره ومنها: قوله (ﷺ)، أو كقوله (ﷺ)، أو بما روي عن النبي (ﷺ)، أو بدليل الحديث، أو مثل الحديث وغيرها. وقد يذكران الحديث دون التصريح به ونجد ذلك في موضعين عند الزامل من ذلك حديثه عن (رُب) واختصاصها بجر الاسم النكرة الدال على الزمان أو غيره في قوله: "كذلك رُب خاصة - أيضاً- وإن كانت أعم من (مذ)، و(منذ)؛ لأنها تختص بالنكرة فقط، ولكن لا فرق في النكرة بين أن تكون اسم زمان أو غيره فتجر كل نكرة، فتقول -مثلاً- (رُب رجل لقيته)، و(رُب رجل قائم)، و(رُب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة) (١) (٢).

أما التميمي فورد لديه كذلك في موضعين من ذلك في ضوء شرحه لقول ابن مالك:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ
وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ (٣)

قوله: "أي إن الكلمة قد تطلق في اللغة - لا في اصطلاح النحاة- ويُقصد بها الكلام التام المفيد، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨]، و(كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (٤)، وهو من باب تسمية الشيء باسم جزئه... (٥).

٢- يستعين الزامل بالحديث الشريف؛ لتوضيح الألفاظ الواردة في متن الألفية ونجد ذلك في موضع واحد ضمن شرحه لمواضع تقديم الخبر وجوباً في قول ابن مالك:

وَحَبَرَ الْمُخْصُورَ قَدِّمَ أَبَدًا
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ (٦)

يقول الزامل: "فقوله: (أحمد) هو المصطفى (ﷺ) وصدق - رحمه الله- ما لنا إلا اتباع أحمد، ولا يمكن أن يستقيم عمل العبد إلا باتباع النبي (ﷺ) مصداقاً لقوله (ﷺ): (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَرْفٌ) (٧) فلا يمكن أن يصلح العمل إلا بالإخلاص لله تعالى ومتابعه النبي (ﷺ) (٨). في حين لم يرد عند التميمي من القبيل.

(١) ينظر: صحيح البخاري، باب العلم والعظة بالليل، رقم الحديث ١١٥: ٥٤/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٩١٧/٢، وينظر: ٣٧٢/١.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٣، وينظر: هداية السالك: ٨/١.

(٤) ذكر الطبراني (ت: ٣٦٠هـ=٩٧١م) في كتابه الدعاء من حديث عبد الله بن عمرو (رضي الله عنه) بلفظ: (كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ...)، رقم الحديث ١٦٠٢: ٤٦٠. وذكر ابن السبكي (ت: ٧٧١هـ=١٣٧٠م) الحديث في طبقات الشافعية الكبرى بلفظ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ...)، ٣٠٢/٦.

(٥) هداية السالك: ٩/١. وينظر: ٢٠١/٢.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٤١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٣٠/١.

(٧) ينظر: صحيح البخاري، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم الحديث ٢٥٥٠: ٩٥٩/٢.

(٨) شرح ألفية ابن مالك: ٣٣٠/١.

٣- يلجأ الزامل إلى الحديث الشريف في بيان ما ترد من الغوامض في الشواهد الشعرية وذلك في موضعين^(١) من شرحه من ذلك استشهاده في مسألة إجراء القول مجرى الظن في قول الشاعر: [الرجز]

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا^(٢)

قال الزامل في بيانه: " (هذا) اسم إشارة مفعول أول، و(إسرائيلين) مفعول ثانٍ، وأصلها إسرائيل ولكن ابدلت اللام نوناً، وهو اسم ليعقوب -عليه الصلاة والسلام- والمعنى: هذا ممسوخ بني إسرائيل؛ لأن هذا الرجل كان قد اصطاد ضرباً فأتى به امرأته، فقالت له ذلك؛ إذ ورد أن الضب كان مسخاً والرسول -عليه الصلاة والسلام- قُدِّمَ له الضب، فقال: (إِنَّ هُنَاكَ أُمَمًا مُسَخَّتٌ فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الدَّوَابُّ مِنْهَا)^(٣) .

و يعزز كلامه بحديث ثانٍ بقوله: " وكذلك سأله أعرابي عن الضب فلما ولي نهاه عن ذلك، وقال: (إِنَّ اللَّهَ مَسَخَّ أُمَمًا فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأُمَمُ)^(٤) مع أنه ثابت أَنَّ المسخ لا يلد^(٥) . أما التميمي فلم يتطرق إلى مثل هذه الأمور في شرحه؛ ويبدو أن السبب كما قد سبقت الإشارة إليها هو تركيزه على شرح ما يتعلق بالمسائل النحوية.

٤- يشترك الشارحان في الاستعانة بالحديث الشريف في شرح كثير من الألفاظ المتعلقة بالمسائل النحوية فنجد ذلك عند الزامل في عشرة مواضع^(٦)، وعند التميمي في اثني عشر موضعاً^(٧)

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٤-٣٥٥، ٥٦٣/٢.

(٢) البيت لأعرابي في المقاصد النحوية- لبدر الدين العيني: ٨٨٣ / ٢. وبلا نسبة في تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام الانصاري: ٤٥٦، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي- لأبي عبيد البكري: ١ / ٦٨١، وشرح الأشموني: ١ / ٣٧٨، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع- أحمد بن الأمين الشنقيطي: ١ / ٣٥٠. (٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٣/٢. والحديث في صحيح مسلم- لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، باب إباحة الضب، رقم الحديث: ١٩٥١، ١٥٤٦ / ٣. والحديث عن أبي سعيد الخدري ولفظه: (أَنَّ أَعْرَابِيَا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مُضْبَةٍ. وَإِنَّهُ عَامَةٌ طَعَامُ أَهْلِي. قَالَ فَلَمْ يَجِبْهُ. فَقُلْنَا: عَاوَدَهُ. فَعَاوَدَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ. ثَلَاثًا. ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ: يَا أَعْرَابِي! إِنْ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبِطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَذْبُونُ فِي الْأَرْضِ. فَلَا أَدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا. فَلَسْتُ أَكَلُهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا).

(٤) ينظر: صحيح مسلم، باب إباحة الضب، رقم الحديث: ١٩٥١، ١٥٤٦ / ٣.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٥٦٣/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢/١، ٦٩، ١٦٨، ١٧٣، ٥٣١/٢، ٦٢٧، ٩٣٠، ٩٣٧، ٩٣٨.

(٧) ينظر: هداية السالك: ٩/١، ٨٢/٢، ١٥٧/٣، ١٦٠، ١٦١، مخطوطة التميمي: ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٥٢.

ومثاله عند الزامل ما ذكره في شرحه لـ (حم) من الأسماء الستة قوله: "و(الحم) هو أقارب الزوج وقيل: إنه يقال لأقارب الزوجة أيضاً، وفي الحديث: (الْحَمُّ الْمَوْتُ)^(١) (٢).

أما مثاله عند التميمي ففي بيانه لدلالة مجموعة من الأفعال عند النحاة ومنها (غَدَا) إلى معنى (صار) في قوله: " وفي الحديث: (... رَزَقْتُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرَوْحُ بِطَانًا)^(٣) (٤)، كما يلاحظ في الحديث عدم إيراده كاملاً وتركيزه على موضع الشاهد.

٥- يستند الزامل إلى ما يذكره الناظم في (شرح الكافية) من استشهاده بحديث يؤكد رأيه في مسألة اتصال الضمير الثاني المنصوب —(كان وأخواتها) مخالفًا بذلك سيبويه الذي يرى أنَّ الانفصال أرجح^(٥) في قوله: " فذهب الناظم —رحمه الله— إلى أنَّ الاتصال أرجح، واحتج على ذلك في الكافية بما روي عن النبي (ﷺ) أنه قال لعمر (رضي الله عنه) في شأن ابن صياد: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)^(٦)، ولم يقل النبي (ﷺ) إن يكن إياه، وإلا يكن إياه، واحتج —أيضاً— بأنه شبيه بما يجب اتصاله، فإذا لم يساوه في الوجوب؛ فلا اقل من الترجيح." (٧).

أما التميمي فقد ذكر الحديث ضمن إيراده لشواهد الاتصال دون ترجيح أي رأي في قوله: " ومن شواهد الاتصال قوله (ﷺ) لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين همَّ بقتل رجل ظناً منه أنه الدجال. (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) فالشاهد في (يَكُنْهُ) حيث وصل الضمير وهو الهاء وهو خبر يكن عائد على الدجال واسم يكن يعود إلى الرجل" (٨).

ويرجع الشارحان إلى الحديث الشريف ويتخذانه دليلاً في ردِّ الآراء النحوية ورفضها، من ذلك ما جاء عند الزامل في رده مذهب البصريين وسيبويه الذين يرون أنَّ (سوى) منصوبة على الظرفية

(١) ينظر: صحيح البخاري باب: لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم الحديث: ٤٩٣٤، ٢٠٠٥ / ٥ والحديث عن عقبة بن عامر، ولفظه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالْذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ"، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمُّ قَالَ: الْحَمُّ الْمَوْتُ).

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٦٩/١.

(٣) ينظر: سنن الترمذي— أبو عيسى الترمذي، باب في التوكل على الله، رقم الحديث: ٢٣٤٤، ٥٧٣ / ٤. والحديث عن عمر بن الخطاب، ولفظه: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقْتُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرَوْحُ بِطَانًا).

(٤) هداية السالك: ٨٢/٢.

(٥) الكتاب: ٣٨٤ / ١.

(٦) ينظر: صحيح البخاري، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، رقم الحديث: ١٢٨٩، ٤٥٥ / ١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ١٦٣/١. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٣١/١.

(٨) هداية السالك: ١٨٥/١.

المكانية ولا تتصرف إلا في الضرورة الشعرية فيقول الزامل: ولكن هذا الكلام مردود بما ورد من الشعر والنثر: فمن النثر قول النبي (ﷺ): (وَإِنِّي دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ)^(١) حيث دخلت (من) على (سوى) فلا تكون ملازمة للظرفية^(٢).

ثم يتبعه حديث آخر يعزز فيه موقفه ويرد على من يذهب أن (سوى) ملازمة لشبه الظرفية في هذا الحديث بقوله: "فإن أجيب عن هذا بأنها ملازمة لشبه الظرفية قيل: سلمنا لكم هذا في الحديث لكنها قد خرجت عن الظرفية وشبهها في حديث ثانٍ وهو قوله (ﷺ): (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جُلْدِ النَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جُلْدِ النَّوْرِ الْأَبْيَضِ)^(٣) وهنا بالطبع خرجت سوى عن شبه الظرفية؛ لأنَّ شبه الظرفية هو الجر بـ (من) ...^(٤).

أما التميمي فيذكر الحديث ضمن شواهد تصرف (سوى) بقوله: "أما الكوفيون وبعض البصريين فقد أجازوا خروجها عن الظرفية والتصرف بها رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء... وكذا مجروره بالحرف في قوله (ﷺ): (دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا)"^(٥).

٦- عزو الزامل الأحاديث إلى مصادرها ونجد ذلك لديه في موضعين^(٦)، ومن ذلك ما جاء في تفسيره اتصال نون الوقاية لاسمي (قَدْ، وَقَطُّ) في قول ابن مالك:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَدْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

قال الزامل: "قَدْ بمعنى (حسب)، وَقَطُّ بمعنى (حسب) فإذا أضيفت (قد) أو (قط) لياء المتكلم، فإن الأكثر إثبات نون الوقاية ... وفي الحديث الثابت في الصحيحين: (أَنَّ النَّارَ لَا تَزَالُ يُلْقَى فِيهَا حَتَّى يَنْزَوِيَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، حَتَّى يَضَعَ الرَّحْمَنُ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْنِي قَطْنِي)^(٧)، بمعنى حسبي، حسبي"^(٨). في حين لم يُخَرِّج التميمي ما يذكره من الأحاديث لا في متن شرحه، ولا في حاشيته.

٧- يكرر الشارحان الحديث نفسه في بابين مختلفين ولمسألة مشتركة، ونجد ذلك عند الزامل في موضعين ومنه ما يذكره في بابي المبتدأ والخبر، وإنَّ وأخواتها من عدم حاجة جملة الخبر إلى

(١) ينظر: صحيح مسلم، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم الحديث: ٢٨٨٩: ٤/ ٢٢١٥.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٨١٨-٨١٩.

(٣) ينظر: صحيح مسلم، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، رقم الحديث: ٢٢١: ١/ ٢٠١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٨١٩/٢. وينظر: على سبيل المثال: ٤١٨/١.

(٥) هداية السالك: ١٥٨/٣-١٥٩. وينظر على سبيل المثال: ١٢٦/٢.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٧٣/١، ٧٦٨/٢.

(٧) ينظر: صحيح مسلم، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، رقم الحديث: ٢٨٤٨: ٤/ ٢١٨٧.

والنهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الأثير: ٧٨-٧٩.

(٨) شرح ألفية ابن مالك: ١٧٣/١.

رابط إذا كانت جملة الخبر نفسها المبتدأ في المعنى. قوله في باب المبتدأ والخبر: " الرابط إنما يشترط للجملة الواقعة خبراً إن لم تكن الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى ... فإذا كانت كذلك، بمعنى: أنها هي معنى المبتدأ الأول، فلا تحتاج إلى رابط؛ لأنها في الحقيقة هي نفس المبتدأ... ومن ذلك - أيضاً - قوله (ﷺ): (أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ (١) لأنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هي أفضل ما قالوه في المعنى " (٢). ثم يعيد الحديث نفسه في باب (إنَّ وأخواتها) في شرحه قول ابن مالك:

مَعَ تِلْوَ فَا الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ (٣)

قال الزامل: " ولا يحتاج الخبر في قولك: خير القول إني أحمد -بكسر همزة (إني)- إلى رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ؛ لأنَّ الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى؛ لأنَّ قولك: (خير القول) هو معنى قولك: (اني أحمد) وهذا مثل قوله (ﷺ): (أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هي معنى (أفضل ما قلت) " (٤).

أمَّا التميمي فنجد ذلك عنده في موضع واحد وهو ما ينكره في بابي المفعول له، وحروف الجر من نيابة حرف الجر (في) إلى السببية ضمن توضيحه لمسألة جر المفعول له إذا فقد شروط عمله بحرف دال على التعليل أو السببية مثل (في) وغيره في قول ابن مالك:

وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَقَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ مَعَ الشُّرُوطِ كُلِّهِنَّ دَا قَنَعَ (٥)
فَاجْزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ

قال التميمي: " ويواصل ابن مالك حديثه، فيقول إذا قُفِد أحد الشروط، أو فقدت كلها، خرج عن أن يكون مفعولاً له، ووجب جره بحرف دال على التعليل ك (اللام)، أو ما يقوم مقامها مثل: (من)، أو (في) أو (الباء) " (٦).

ثم يضيف في حاشية شرحه: " ومنه قوله (ﷺ): (دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا...) (٧) أي: بسبب هرة " (٨).

(١) ينظر: الموطأ - مالك بن أنس، باب ما جاء في الدعاء، رقم الحديث: ٣٢، ٢١٤/١ - ٢١٥.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٥٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٤٥٢/١. وينظر على سبيل المثال: ٧٤٩/٢، ٩٣٨.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٨٦-١٨٧.

(٦) هداية السالك: ٨٧/٣.

(٧) ينظر: صحيح البخاري، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، رقم الحديث: ٣١٤٠، ٣/١٢٠٥ والحديث عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، ولفظه: (دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض).

(٨) هداية السالك: ٨٧/٣.

ويكرر الحديث نفسه في حديثه عن معنى حرف الجر (في) للسببية بقوله: " السببية ... وحديث الرسول (ﷺ): (دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ ...) ^(١) .

٨- تميز التيمي ب تكراره حديثاً في بابين وموضوعين مختلفين فيذكره في باب المبتدأ والخبر، ثم في باب الحال ففي الباب الأول ضمن حديثه على حذف الخبر وجوباً إذا سُدَّ الحال مسدَّ الخبر في قوله: " ... إذا كان المبتدأ اسم تفضيل أُضيف إلى مصدر صريح، أو مؤول ... ومثال المضاف للمصدر المؤول عبارة الحديث الشريف: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ) ^(٢) ^(٣) .

ويعيد الحديث عينه ضمن شرحه لباب الحال وتحديداً في شروط جملة الحال في اشتمالها على رابط يربطها بصاحبها الضمير والواو أو الأثنين معاً في قوله: " ...الواو والضمير معاً ... وجاء في الحديث الشريف: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ) " ^(٤) .

٩- يستشهد الشارحان بأكثر من حديث واحد في المسألة نفسها، ومثال ذلك عند الزامل في حديثه عن الاستثناء بـ (ليس) حيث استشهد بحديثين في شرح المسألة التي تتعلق في الجانب المعنوي قوله: "ومن ذلك قوله (ﷺ): (مَا أَتَهَرَ الدَّمُ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ، لَيْسَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ) ^(٥) ، اسم (ليس) مستتر، أي: ليس المُنْهَمَرُ الدَّمُ السِّنِّ وَالظُّفْرِ، (والسن): خبر ليس. ومنه -أيضاً- قوله (ﷺ): (يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ، لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ) ^(٦) ، أي: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، والمعنى: أنه يطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب " ^(٧) .

ومن الأمثلة عند التيمي حذف نون الرفع دون علة في قوله: " ... الحذف -على قلة- مع عدم وجود الجازم أو الناصب. ومنه قوله (ﷺ): (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ

(١) مخطوطة التيمي: ٢٩٠.

(٢) ينظر: صحيح مسلم، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم الحديث: ٤٨٢، ١/ ٣٥٠.

(٣) هداية السالك: ٥٧/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٣٧/٣.

(٥) ينظر: صحيح البخاري، باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم، رقم الحديث: ٢٩١٠، ٣/ ١١١٩.

(٦) ينظر: المعجم الكبير - أبو القاسم الطبراني، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما)، رقم

الحديث: ١٣٨١٥، ١٣/ ١٤٠.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٨٢١/٢ - ٨٢٢.

حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا^(١). ومنه قوله (ﷺ) أيضاً: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ)^(٢) فالأصل: لا تدخلون، لا تؤمنون، كما تكونون، فحذفت النون في الثلاثة دون علة^(٣).

١٠- يُعْنَى الشارحان بتوجيه موضع الشاهد الوارد في الحديث. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في حديثه عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قوله: " ومثال الفصل بين اسم الفاعل والمضاف إليه بشبه الظرف قوله (ﷺ): (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)^(٤) ... (تاركو): اسم فاعل، والمضاف إليه: (صاحبي)، والفاصل: الجار والمجرور (لي)، وهو شبيه بالظرف. وتقدير الجملة: (هل أنتم تاركو صاحبي لي) ... " ^(٥).

أما التميمي، فمما ورد عنده ضمن شرحه في تخصيص المبتدأ النكرة بالوصف ضمن مسوغات الابتداء بالنكرة في قوله: " ... ذكر الصفة دون الموصوف قول (ﷺ): (سَوْدَاءُ وَلُؤْدُ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ)^(٦) ف (سوداء) مبتدأ نكرة سوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف، والتقدير: امرأة سوداء^(٧).

١١- يتميز التميمي بالاستشهاد بما جاء عن الرسول (ﷺ) من أحاديث الخبر، وذكر من هذه الأحاديث في ثلاثة مواضع^(٨) من ذلك شرحه قول ابن مالك:

وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبَيَّنْ^(٩)

قال التميمي: " ثم إنَّ (غالباً) في عبارة ابن مالك (ولم ينكر غالباً ذو الحال) احترازاً من مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوِّغ، من ذلك ما جاء في الخبر (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا)^(١٠) ف (قياماً): حال من رجال، وهي نكرة^(١١).

(١) ينظر: مسند أحمد - الإمام أحمد بن حنبل، مسند الزبير بن العوام (ﷺ)، رقم الحديث: ١٤٣٠، ٤٣/٣.

(٢) ينظر: معجم الشيوخ - ابن جميع الصيداوي: ١٤٩. والحديث عن أبي بكر، ولفظه: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ). وشعب الإيمان - أبو بكر البيهقي، فصل في فضل الإمام العادل وما جاء في جور الولاة، رقم الحديث: ٧٣٩١/٦، والحديث عن يحيى بن هاشم، ولفظه: (كما تكونوا كذلك يُؤْمَرُ عَلَيْكُمْ) ثم ذكر البيهقي أنَّ "هذا منقطع وراويهِ يحيى بن هاشم وهو ضعيف".

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١٤٥/١.

(٤) صحيح البخاري، باب: قول النبي (ﷺ): (لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا)، رقم الحديث: ٣٤٦١، ٣/١٣٣٩.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٣١/٢.

(٦) المعجم الكبير، رقم الحديث: ١٠٠٤، ١٩/٤١٦.

(٧) هداية السالك: ٣٥/٢.

(٨) المصدر نفسه: ١٩٧/٣، ٢٠٠، ومخطوطة التميمي: ٢٧٤.

(٩) الخلاصة في النحو: ٢٠٠.

(١٠) صحيح البخاري، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم الحديث: ٦٥٦: ٢٤٤/١.

(١١) هداية السالك: ٢٠٠/٣.

كما يستشهد برسائل الرسول (ﷺ) في موضع واحد ضمن شرحه لمجيء حرف الجر (من) لابتداء قوله : " ومن رسائله (ﷺ): (مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلٍ عَظِيمِ الرُّومِ...)^(١))^(٢).
١٢- يتفق الشارحان في إيرادهما مجموعة من الأحاديث المشتركة، فقد اشتركا في عشرين حديثاً، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في شرحه إعراب الملحق بجمع المذكر السالم (سنون) في قول الناظم:

أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ - شَدَّ -، وَالسُّنُونَا
وَبَابُهُ، وَمِثْلُ «حِينَ» قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

قال الزامل: " ... ومعنى ذلك: أن من العرب من يلزم (سنين) وبابه الياء كـ (حين)، ويجعل الإعراب على النون منوناً، أو غير منون... وعلى هذه اللغة لا تحذف النون عند الإضافة، ويشهد لذلك الحديث الوارد عن النبي (ﷺ) في دعائه على قريش قال: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِ يُوسُفَ)^(٤) وقد جاء هذا الحديث في رواية أخرى على اللغة المشهورة: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِ يُوسُفَ)^(٥)...^(٦))^(٧).

أما نصه عند التميمي: " ما يفهم من أبيات ابن مالك أن للملحق وجهين إعرابين أولهما: إعراب ما الحق به بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً... وثانيهما: إعراب (حين)، وذلك بلزوم الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون... وحُمل عليه حديث الدعاء في قوله (ﷺ): (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِ يُوسُفَ)^(٨).

ثم يشير في حاشية شرحه إلى رواية أخرى للحديث وهي: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِ يُوسُفَ)^(٩).

كما ينفرد الشارحان في إيرادهما أحاديث مختلفة فيما بينهما ويبلغ ذلك عند الزامل ثلاثة وعشرين حديثاً، أما التميمي فينفرد بذكر ثمانية وثلاثين حديثاً.

(١) صحيح البخاري، باب ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، رقم الحديث: ٤٢٧٨، ٤/ ١٦٥٨.

(٢) مخطوطة التميمي: ٢٧٤.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٩-١١٠.

(٤) ينظر: سنن الدارقطني - أبو الحسن علي بن دينار الدارقطني، باب صفة القنوت وبيان موضعه، رقم الحديث: ١٦٩٠، ٣٦٨/٢.

(٥) ينظر: صحيح البخاري باب دعاء النبي (ﷺ): (اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِ يُوسُفَ)، رقم الحديث: ٩٦١، ١/ ٣٤١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٠/١-١٠١.

(٧) هداية السالك: ١٠٧/١-١٠٨.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨/١.

ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في توضيحه لحذف (أل) عن العلم بالغلبة في حالتي النداء والإضافة في قول الناظم:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ
وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادٍ أَوْ تُصِفَ أُوجِبُ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ^(١)

قال الزامل: "و (أل) التي صار مدخولها علماً بالغلبة إذا نودي هذا الاسم أو أضيف، فإنه يجب حذف (أل)؛ لأن النداء والإضافة لا يجامعان (أل) ... ومن هذا أيضاً قوله (ﷺ) في الحديث: (إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ مِنْكَ يَا رَحْمَنُ)^(٢) فحذف (أل) من (الرحمن) عند النداء"^(٣).

ومثاله عند التميمي ما ذكره في شرحه لعلامة الجر في قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ «أَلْ» وَمُسْنَدٌ لِّلِاسْمِ مِيزُهُ حَصَلُ^(٤)

يقول التميمي: " ولم يقصد بمصطلح (الجر) حرف الجر؛ لأنه قد يدخل على ما ليس باسم كقولك: دُهِشت من أن تراجعت... وكذا دخوله على الحرف في قوله (ﷺ): (إِيَّاكَ وَاللَّوْ فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلُ الشَّيْطَانِ)^(٥)(٦)".

١- يلاحظ على الزامل أنه يأخذ من لفظ الحديث ويشق منه مثلاً نحوياً، جاء ذلك في حديثه عن الإضافة وما يحذف من الاسم عند الإضافة كحذف النون من جمع المذكر السالم: قوله " فتقول فيما ألحق بجمع المذكر السالم: (هذه سنون كسني يوسف)"^(٧).

(١) الخلاصة في النحو: ١٣٤-١٣٥. وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٥٨/١.

(٢) ينظر: مسند أحمد، حديث عبد الرحمن بن خنبل، رقم الحديث: ١٥٤٦٠، ٢٤ / ٢٠٠.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٢٦٦-٢٦٧.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٠٣.

(٥) ينظر: جمع الجوامع المعروف بـ (الجامع الكبير) - جلال الدين السيوطي، باب الهمزة، رقم الحديث: ٤٦ / ٩٢٨٠.

٣ / ٣٦٣.

(٦) هداية السالك: ١٠ / ١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٩٦٤ / ٢.

ثالثاً - كلام العرب شعراً ونثراً:

يرجع كلام العرب في أصله إلى النثر، ولكن بعد أن ظهرت حاجة العربي إلى ما يذكر فيه أيامه وأعرافه ويخلدها عبر الأجيال المتتالية؛ توجه نحو الشعر؛ لما فيه من أوزان العروض المعروفة؛ ولإدراكهم أثر الوزن والإيقاع على الطبع ومساهمة في حفظ الشعر في نفوسهم أكثر من النثر، ويقال: أن ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من المنظوم، إلا أنه لم يحفظ من المنثور سوى عُشره، ولم يضع من المنظوم غير عُشره، فكان للشعر فضل البقاء والوصول بسبب خاصيته العروضية وسميته الإيقاعية^(١).

وربما لو كان للنثر من أوزان يحفظها، ويضبطها كما الأوزان في الشعر لوصل إلينا منه الكثير ولكن ادراكهم أوزان الشعر وقوافيه، جعل الشعر يهيمن على حساب النثر؛ لأن الشعر يحسن في نظرهم بتساوي قوافيه، أما عدم عنايتهم بأن النثر يحسن بتمائل فصوله بالسجع وغيره من الفنون البلاغية جعله في المرتبة الثانية من كلام العرب^(٢).

وكلام العرب من الشعر والنثر اتخذهما النحاة مرتعاً وحجة ثالثة في استنباط قواعدهم ومن ثم ميداناً رحباً في الاستدلال والاستشهاد.

وكان الشعر عند المتقدمين متصديراً على بقية شواهد السماع الأخرى ليس من حيث التقديم فحسب بل من حيث كمية الاستشهاد أيضاً^(٣)، فما تركوا للمتأخرين من مجال في الزيادة عليهم إلا النقل منه مع اختلاف بينهم بالكثرة والقلة. خاصة بعد أن وضع النحاة قيوداً وضوابط في الاستشهاد بكلام العرب بشعره ونثره من باب الحفاظ على اللغة ومنع دخول الشوائب إليها فوضعوا معيارين اثنين في الأخذ من كلام العرب:

الأول: المعيار المكاني أو القبلي: لم يحصل خلاف في تحديد الضابط المكاني من قبل النحاة؛ لعلمهم الميداني ومعرفتهم المسبقة بالقبائل الفصيحة، فأخذوا كلام العرب بنوعيه من قبائل معينة تتصف بأنها حافظت على لغتها من الاختلاط أو التأثر بالأعاجم كل ذلك في سبيل حماية اللغة من اللحن وقد اعتمدوا على ست قبائل عربية ذكروهم السيوطي نقلاً عن أبي نصر الفارابي بقوله "... والذين عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"^(٤).

(١) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم - نور الدين اليوسي: ٤٣/١.

(٢) ينظر: سر الفصاحة - ابن سنان الخفاجي: ١٧١.

(٣) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ١٧٠-١٧١.

(٤) الاقتراح: ٤٧.

الثاني: المعيار الزمني أو الوقتي: وهو معيار إضافي لحصر كلام العرب بفترة زمنية محددة، يمكن أن نعهده حماية إضافية في أخذ كلام العرب، والجدير بالذكر أنه حصل خلاف بين النحاة في ضبط المعيار الزمني بين النثر والشعر. ويرجح الدكتور علي أبو المكارم سبب ذلك التباين بين زمني الشعر والنثر بقوله: "... ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط وحدود له من قيود، وظل السماع ... موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القرن الرابع الهجري، أي: حتى المرحلة الثانية من القياس، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني. ولعلَّ السرَّ في هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولاً، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور في هذه المرحلة ثانياً..."^(١).

أمّا النثر فقد وضع النحاة المرويات منه تحت تحديدين:

الأول: زمني (مقطوع بحجته): ويحدد بثلاثة قرون قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده.

الثاني: زمني ومكاني (محدود بحجته): ويحدد بعد القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، مع الأخذ من أهل البادية وترك الاستشهاد عن أهل الحضرة^(٢).

وأما المرويات من الشعر فقد فرز العلماء الشعراء على أربع طبقات زمنية محددة وهي:

- **طبقة الشعراء الجاهليين:** وتضم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كأمري القيس والأعشى.

- **طبقة الشعراء المخضرمين:** وتضم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت.

- **طبقة الشعراء الإسلاميين أو المتقدمين:** وتضم الشعراء الذين عاشوا في الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق.

- **طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين:** وتضم الشعراء الذين جاءوا بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس^(٣).

ولم يحصل خلاف بين النحاة في الاستشهاد من الطبقتين الأولى والثانية. أما الطبقة الثالثة فقد ذكر عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ = ١٦٨٢م) أن الصحيح صحة الاستشهاد بشعرائها، ولكن ورد عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة أنهم يلحنون الفرزدق والكميت ودأ الرمة؛ ويعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم،

(١) أصول التفكير النحوي: ٥٦-٥٧.

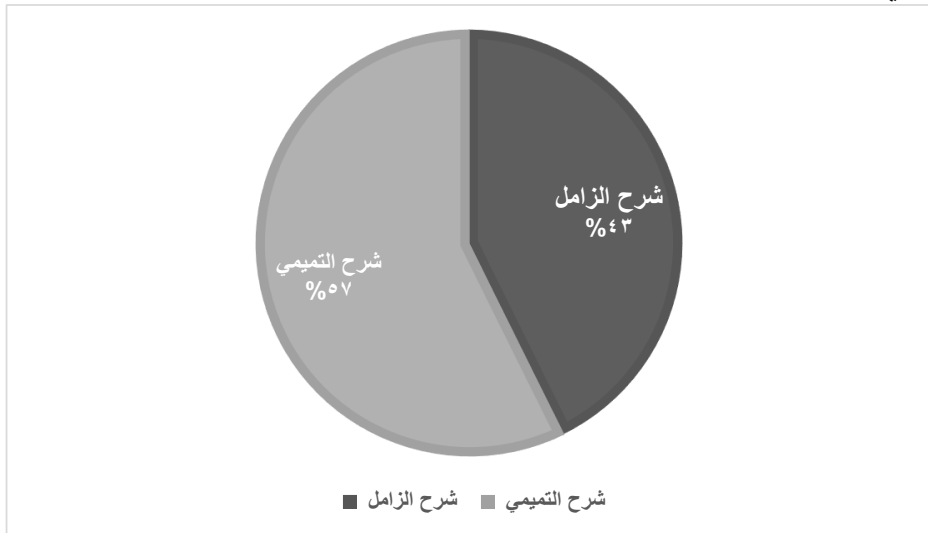
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩-٥٠، وأصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ٢٥٤.

(٣) ينظر: خزائن الأدب: ١/٦٥-٦٦، وأصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ٢٥٥.

والمعاصرة في نظرهم حجاب. أما الطبقة الرابعة وما تليها فقد اتفق النحاة على عدم الاستشهاد بشعرهم مطلقاً، إلا أن الزمخشري قد اختار منهج الاستشهاد بمن يوثق بكلامهم^(١). والمشهور بين النحاة أن الشاعر المخضرم بين العصرين الأموي والعباسي إبراهيم بن هرمة (ت: ١٥٠هـ = ٧٦٧م) آخر من يحتج بشعره قال السيوطي: "ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج"^(٢). أما أسلوب أو نمط الشارحين الزامل والتميمي في كيفية الاستفادة من كلام العرب من خلال تثبيت القاعدة وإيضاحها، فيمكن بيانه وتفصيله من خلال الوقوف على محوري كلام العرب:

١ - الشعر:

تابع الشارحان النحاة المتقدمين في الاستشهاد بالشعر، والاستفادة منه ليس في تثبيت القاعدة، بل في توضيحها وتسهيل المعلومة على المتعلم من خلال الاتيان بالشواهد الشعرية المختلفة؛ لاطلاعهم على هذا الجانب المهم من جوانب الاستشهاد بالسماع. فقد بلغ مجموع ما يستشهد به الزامل خمس مئة وبيت واحد، في حين بلغ ذلك عند التميمي ست مئة واثنين وسبعين بيتاً، في توافق نسبي بينهم ويمكن توضيح ذلك من خلال الاطلاع على المخطط البياني:



(١) ينظر: خزائن الأدب: ٦/١.

(٢) الاقتراح: ٥٩. وينظر: شرح ديوان الحماسة - أبو زكريا التبريزي: ٧٣/٢.

ولرسم صورة واضحة عن طبيعة استشهاد الشارحين بالشواهد الشعرية يمكن بيان ذلك من خلال ما يمكن تسجيله على نمطيهما من نقاط:

١- التصريح بالاستشهاد الشعري من خلال عبارتين محددتين وهما (قول الشاعر، قول الراجز) مع إيراد اسم الشاعر إذا تم ذكره.

٢- الغالب على الزامل عدم نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها، إذ بلغ مجموع ما نسبته سبعة وسبعين بيتاً، في حين لم ينسب أربعمائة وأربعة وعشرين بيتاً. أما التميمي فالغالب عليه نسبة الأبيات إلى أصحابها إذ بلغ مجموع ما نسبته أربعمائة وتسعة أبيات، أما مجموع ما لم ينسبه فقد بلغ مئتين وثلاثة وستين بيتاً.

٣- يركز الشارحان أحياناً على ذكر موضع الشاهد، وعدم إيراد كاملاً وتعويضه بالنقاط الدالة على الحذف. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل شرحه ما يشترط أن يسبقه نفي أو شبهه لعمله عمل كان وأخواتها من الأفعال (برح، انفك، فتى، زال) في قول ابن مالك:

كَ «كَانَ»: «ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
فَتَى، وَأَنْفَكَ»، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبْهِه نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيِ مُتْبَعَةٍ^(١)

قال الزامل: "... وسواء في ذلك كون النفي بـ (ما) أم بـ (لا) أم (لن) أم بـ (لم)، فإذا دخل عليها نافٍ من أي نوع كان، فإنها تعمل هذا العمل ... حتى ولو نُفِيَتْ بفعل، كما لو أُتِيَ باسم فاعل من هذه الأفعال منفيّاً بـ (ليس) مثلاً، مثل قول الشاعر: [الطويل] ^(٢)

..... لَسْتُ زَائِلًا أَجَبُكَ^(٣)

أما مثال ذلك عند التميمي ففي شرحه علامات الفعل ومنها دخول نون التوكيد على الماضي في قوله: "أما دخول هذه النون على غير المضارع والأمر فهو من باب الشذوذ والضرورة، وقد جاء في الشعر خاصة من ذلك دخولها على الفعل الماضي ... ومن ذلك أيضاً دخولها على اسم الفاعل في قول الراجز رؤية:

.....

أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا^(٤)

(١) الخلاصة في النحو: ١٤٤. وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٤، ٣٥٠/١.

(٢) البيت للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه: ١٧٠. وتام البيت:

قَضَى اللهُ، يَا أَسْمَاءُ، أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَجَبُكَ حَتَّى يُغَمِّضَ الْعَيْنَ مُغَمِّضٌ

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٤/١.

(٤) ديوانه: ١٧٣. وتام البيت:

أَرِثْتُ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مَرْجَلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

فالشاهد فيه دخول نون التوكيد على اسم الفاعل ... " (١)

٤- يلاحظ على القائمين بطباعة شرح الزامل ذكر بحورها الشعرية في حين لم يرد هذا عند التميمي.

٥- يستشهد الشارحان بالأبيات الشاذة وما فيها ضرورة شعرية ومثال الشاذ عند الزامل حديثه عن مسألة تعلق الجار والمجرور بمحذوف قوله: " وقد جاء مصرحاً بالمتعلق شذوذاً، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنْ (٢)

فـ (أنت) مبتدأ، و (لدى) ظرف متعلق بـ (كائن)، والمفروض أن يقول: (فأنت لدى بحبوبة الهون) فقط، ولا يقول (كائن)، ولكنه صرح بالمتعلق وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٣). ومثال استشهاد الزامل بالضرورة حديثه عن اتصال الضمير بـ (إلا) قوله: " ومن مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) ضرورة قول الشاعر: [البسيط]

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ (٤)

فقوله: (إلا): الكاف في محل نصب على الاستثناء، والمستثنى منه: (ديار)، والاصل: (ألا يجاورنا ديار إلاك)، والكاف ضمير متصل وقد وقع بعد (إلا)؛ للضرورة؛ لأنه لو قال: (ألا يجاورنا ديار إلا إياك)، لانكسر البيت " (٥).

أما التميمي فقد ذكر الأبيات الشاذة والأبيات التي فيها ضرورة أيضاً، ومن الأمثلة على ذكره للشاذ في حديثه عن كسر نون جمع المذكر السالم في قوله: " ... أما الكسر فقد جاء شاذاً وفي الشعر خاصة من ذلك قول جرير: [الوافر]

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ (٦)

الشاهد في (آخريين) وهو من قصيدة ذات قافية مكسورة، وجاءت النون بالكسر مع أنَّ حقها الفتح (٧).

(١) هداية السالك: ٢١-٢٢.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ١ / ٣١٧، ومغني اللبيب: ٥٨٢، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:

١ / ٣٧٠، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٨٤٧.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١ / ٣٠٥.

(٤) البيت بلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب: ١٦٨، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم - لنشوان بن سعيد الحميري اليمني: ١ / ١٣٤، وشرح المفصل: ٢ / ٣١٧، وأمالى ابن الحاجب: ١ / ٣٨٥.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١ / ١٤٣.

(٦) ديوانه: ٤٧٥.

(٧) هداية السالك: ١ / ١١٠.

أما مثال الضرورة الشعرية ما جاء في حديثه عن صرف ما لا ينصرف بسبب الضرورة الشعرية قوله: " صرف كثير من الشعراء ما لا ينصرف رداً إلى أصله من الصرف من ذلك قول النابغة: [الكامل]

فَلْيَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلْيَذْفَعُنْ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ (١)

فالشاهد في صرف (قصائد) (٢).

٦- إشارة الشارحين إلى ما يذكر في الشاهد الشعري من روايات مختلفة ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في شرحه إعراب (ذو) الطائفة بين البناء على السكون أو إعرابها إعراب الأسماء الستة قوله: " وقد روي على الوجهين قول الشاعر: [الطويل]

فإِذَا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا (٣)

وروي:

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا (٤) (٥)

ومن مثال ذلك عند التميمي في شرحه حالات ترجيح النصب مع جواز الرفع في باب اشتغال العامل عن المعمول قوله: " ... إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ... من هذه الأدوات ... (ما)، و(لا) و(إن) النافيات ... وكقول مزاحم العقيلي: [الطويل]

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِئَى أَنَا عَارِفٌ

بنصب (كل)، على أنها مفعول به لمحذوف تقديره (أنا عارف). وقد روي بالرفع

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِئَى أَنَا عَارِفٌ

بجعل (ما) حجازية، وكل: اسمها، وجملة (أنا عارف) سدّت مسدّ خبرها (٦).

٧- يلحق الشارحان الشواهد الشعرية بشرح معناها العام، وما فيها من غوامض. ومن ذلك عند الزامل في استشهاده بمسألة بقاء عمل (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام في قول الشاعر: [البسيط]

(١) ديوانه: ٥٥، وضرائر الشعر - ابن عصفور الأشبيلي: ٢٢.

(٢) هداية السالك: ١/١٣٨.

(٣) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي. ينظر: شرح ديوان الحماسة - أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي: ٨١٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٩٥، شرح التسهيل: ١/ ١٩٩، شرح ابن الناظم: ٦٠.

(٤) ينظر: معجم الشعراء - الإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني: ٣٧٥، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه - ابن رشيق القيرواني: ١/ ١١٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢/ ٢٤، وشرح ابن الناظم: ١٨.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٢٨.

(٦) هداية السالك: ٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

أَلَا اِرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ^(١)

قال في بيانه: " الارعواء: هو الانكفاف عما ليس مباحاً، والشاعر يريد أن يوتخ من ولى شبابه، ومن قرب أجله بحكم الكبر، فيوتخه على التماذي في الضلال، والاستمرار في الغي، وليس معنى ذلك أن الأجل خاص بالكبير، بل الإنسان قد تقترب منه المنية وهو في عنفوان شبابه"^(٢).

أما التميمي فتلاحظ عنايته بشرح الشواهد الشعرية في حاشية شرحه أكثر مما عند الزامل^(٣)، ومن ذلك قول النابغة الذبياني: [الكامل]

أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَمَّا قَدِ^(٤)

فيقول في شرحه: "أي: دنا وقت الرحيل، ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تغارق ديارنا؛ وهي كالتي قد فارقت؛ لأنها مهتأة مُعَدَّة للرحيل"^(٥).

٨- يُعْنَى الشارحان بتوجيه موضع الشاهد. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل قوله في شرح حالة بناء (أي) على الضم: "وكذلك جاء عليه قول الشاعر: [المتقارب]

إِذَا مَا لَقِيتُ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمُ أَفْضَلُ^(٦)

(على): حرف جر، (أي): اسم موصول مبني على الضم في محل جر، (هم): مضاف إليه، أفضل: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فقد بنيت على الضم في البيت؛ لأنها أضيفت، وحذف صدر الصلة"^(٧). ومثال ذلك عند التميمي شرحه لتعدد الخبر في اللفظ والمعنى في قوله: "ومنه قول حميد بن

ثور: [الطويل]

يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَنْقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ^(٨)

(١) البيت لم ينسب لأي شاعر في شرح التسهيل: ٧٠/٢، وشرح ابن الناطم: ١٣٩، واللمحة في شرح الملح: ٤٩٧/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣١٧/٣.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٥١٤/١، وينظر: ٥١٥/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: هداية السالك: ١٢٧/٢، ١٤٩، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣٣، ١٧/٣، ١٨، ٦٤، ٧١، ٧٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٠، ١٥٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١١.

(٤) ديوانه: ٨٩.

(٥) هداية السالك: ١٧٢/٢.

(٦) البيت ينسب إلى غسان بن علة بن مرة بن عبادة في الجيم - لأبي عمرو الشيباني: ٢/٢٦٤، والإنصاف: ٢/٥٨٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٦٢، وشرح التصريح: ١/١٥٧.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٢٤٤/١.

(٨) ديوانه: ١٠٥.

فـ (هو) : مبتدأ، (يقظان): خبر أول، و (نائمٌ) خبر ثانٍ، فالخبر متعدّد اللفظ والمعنى، وهذا الضرب يجوز فيه العطف والمعنى ^(١).

٩- ذَكَرَ الشارحان أكثر من شاهد شعري واحد في المسألة ذاتها مع بيان موضع الشاهد؛ لترسيخ المعلومة المشروحة في أذهان المتعلمين. ومثال ذلك عند الزامل في توضيحه وقوع صاحب الحال نكرة بعد نفي أو شبهه في قوله: " ومن قول الشاعر: [البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا ^(٢)

فقوله: (هل حم عيش باقياً): (باقياً) حال من (عيش)، و(عيش) نكرة، والذي سوغ مجيء الحال منها تقدم الاستفهام، وهو شبهه بالنفي ... ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة: [الكامل]

لَا يَزْكُنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ ^(٣)

فالحال: (متخوفاً)، وصاحب الحال: (أحد) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال منها: النهي المتقدم، والدليل على أن (لا) ناهية: تأكيد الفعل؛ لان الفعل المرفوع في محل جزم ^(٤).

ومثال ذلك عند التميمي شرحه تكرر (إلا) في أسلوب الاستثناء توكيداً على سبيل العطف في قوله: " ... وإمّا على سبيل العطف إنّ اختلفا في المعنى وتغايراً، ومنه قول الشاعر: [البسيط]

لَا يَمْنَحُ النَّفْسَ مَا تَرْجُوهُ مِنْ أَرْبٍ إِلَّا الطُّمُوحُ وَإِلَّا الْجَدُّ وَالْعَمَلُ ^(٥)

فـ(إلا) مكررة بعد عاطف، وبهذا تكون: (الواو): عاطفة، (إلا): ملغاة لا عمل لها، (الجد): معطوف على الطموح وتقدير الكلام: إلا الطموح والجد. ومثله قول الشاعر: [الطويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَلَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَاظُهَا ^(٦)

وتقدير الكلام: هل الدهر إلا ليلة ونهارها، وطلوع الشمس ثم غيائها ^(٧).

١٠- يفرق التميمي بين أبيات الألفية وما يستشهد به من الشواهد الشعرية في اثناء شرحه بوضعه خطأً تحت أبيات الألفية؛ تمييزاً لها وتركيزاً عليها، من ذلك ذكره أبيات ابن مالك في " ما ينصب ثلاثة مفاعيل بذاته قال:

(١) هداية السالك: ٦٤/٢.

(٢) البيت لرجل من طيء. ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٢/٢، وشرح ابن الناطم: ٢٣٤، واللمحة في شرح الملحة:

٣٩١/١، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): ٣٢٥/١.

(٣) ينظر: الأمالي- أبو علي القالي: ٢/ ١٩٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٠١، وزهر الآداب وثمر الألباب - أبو إسحاق الحصري القيرواني: ٤/ ١٠٩٩، وسر الفصاحة: ١١٧.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٨٥٨-٨٥٩.

(٥) البيت لم ينسب لأي شاعر. ينظر: النحو الوافي: ٣٣٨/٢.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه: ٦٤.

(٧) هداية السالك: ١٤٦/٣-١٤٧.

وَك «أَرَى» السَّابِقِ «نَبَأًا، أَخْبَرًا حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَلِكَ خَبَرًا» (١)

١١- يتميز الزامل بإظهاره الجوانب البلاغية في الشواهد الشعرية من ذلك شرحه حذف كان مع إبقاء اسمها وخبرها في قوله: " ومن ذلك قول الشاعر [البسيط]

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ (٢)

... وقوله (الصبغ) استعارة، يريد بها السَّنة المُجْدِبَة، والمعنى: إن افتخرت علي يا أبا خراشة بكثرة قومك ، فإنَّ قومي - أيضاً- كثيرون لم تهلكهم المجاعات ولا الجذب " (٣).

١٢- استشهاد الشارحين بشواهد شعرية خارج زمن الاستشهاد المتفق عليه من قبل النحاة، أي من طبقة الشعراء المولدين (المحدثين) من باب التمثيل. فقد استشهد الزامل بثمانية شواهد في حين بلغ ذلك عند التميمي تسعة.

أما مواضع استشهاد الزامل، فقد استشهد للمتنبى (ت: ٣٥٤هـ = ٩٦٥م) في ثلاثة مواضع وهي:

الأول: في شرحه شروط جمع الصفة جمعاً مذكراً سالماً في قوله: " ألا تكون مما يستوي فيه المذكر، والمؤنث، وذلك مثل: صبور، جريح، قتيل، صريع، طريح، فهذه الصفات لا تختتم ببناء الفرق، بل يقال: رجل صبور، وامرأة صبور، ولا يقال: امرأة صبورة ... وإنما لا تختتم مثل هذه الصفات ببناء الفرق إذا كانت جارية على الموصوف، أما إذا لم تجر على الموصوف، أي: لم يكن قبلها موصوف، فإنها تختتم ببناء الفرق ... ومن ذلك قول المتنبى: [الطويل]

لَكَ اللهُ مِنْ مَفْجُوعَةٍ بِحَبِيبِهَا قَتِيلَةٌ شَوْقٍ غَيْرِ مُلْحِقِهَا وَضْمًا (٤)

فقوله: (قَتِيلَةٌ شَوْقٍ) ألحق بالصفة تاء الفرق؛ لأنها ما جرت على موصوف " (٥).
الثاني: في شرحه إعمال (لا) عمل ليس واسمها معرفة خلافاً لمن شرط أن يكون اسمها أو خبرها نكرتين في قوله: " وَرَدَّ عَنِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ أَنَّهُ أَعْمَلُ (لا) واسمها معرفة، ومنه قوله [الطويل]

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍ فَلَمَّا تَبَعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِي
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حَبِّهَا مَتْرَاحِيَا (٦)

(١) الخلاصة في النحو: ١٦٧، وينظر: هداية السالك: ٢/٢٤٨.

(٢) البيت للعباس بن مرداس السُّلَمي في ديوانه: ١٠٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣٩٠/١-٣٩١.

(٤) ديوانه: ١٧٤.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٩١/١-٩٢.

(٦) ديوانه: ١٨٦.

فقوله: (وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا)، لا: نافية عاملة عمل (ليس)، و (أنا) اسمها وهو معرفة، و(باغياً) خبرها ... وقد أشار إليه في (الكافية) فقال:

وَلَا أَنَا بَاغِيًا آتٍ عَنْ ثِقَةٍ وَفِيهِ بَحْتُ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهُ^(١)

وقد نقل عن المصنف أنه قال قياساً على هذا: وقد لَحَنُوا المتنبّي في قوله: [الطويل]

إِذَا الْجَوْدُ لَمْ يُزْرَقْ خَلَصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٢)

قوله: (الحمد) اسم (لا) معرفة. وإذا ثبت هذا؛ فعليهم أن يُلَحَّنَ النابغة قبل المتنبّي؛ لأن المتنبّي متبع^(٣).

الثالث: في شرحه استعمال (الكاف) بمعنى (مثل) قوله: "... وقد استعملها المتنبّي في شعره في قوله: [الطويل]

وَمَا قَتَلَ الْأَحْزَارَ كَالْعَفْوِ عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحَرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا^(٤)

فقوله: (كالعفو): الكاف اسم بمعنى: (مثل)، وهي فاعل^(٥).

واستشهد بيتين ينسبان للعباس بن الأحنف (ت: ١٩٢هـ = ٨٠٩م) في موضع واحد عند شرحه استخدام (مَنْ) الموصولة لغير العاقل في قوله: "والحكم أن (مَنْ) للعاقل ليس خاصاً بالموصولة فقط؛ بل (مَنْ) الاستفهامية والشرطية مثلها أيضاً. ومن استخدامها لغير العاقل قول الشاعر: [الطويل]

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرَنْ بِي فَقَلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبُ الْقَطَا هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ^(٦)

فقوله: (هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ)، بمعنى: هل الذي يعير جناحه موجود، فـ (مَنْ) هذه موصولة، وهي واقعة على غير العاقل؛ لأن المقصود بذلك القطا، وبعضهم يقول: إن الاستشهاد بهذا البيت غير صحيح؛ لأنه للعباس بن الأحنف، وهو من المولدين الذين لا يستشهد بأشعارهم^(٧).

كما استشهد لأبي نواس (ت: ١٩٨هـ = ٨١٤م) في شرحه للمبتدأ الذي ليس له خبر في قوله: "... مبتدأ ليس له خبر، ولكنه له مرفوع سدّ مسدّ الخبر وهو كل وصف ... وكذلك الوصف يشمل اسم المفعول ... ومن ذلك قول الشاعر: [المديد]

(١) شرح الكافية: ٤٣٩/١.

(٢) ديوانه: ٤٤٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٤١٠/١ - ٤١١.

(٤) ديوانه: ٣٧٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٩٤٧/٢.

(٦) ديوانه: ١٤٢ - ١٤٣.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٢٢٤/١.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(١)

فقوله: (غير): مبتدأ، و(مأسوف): مضاف إليه، و(على زمن): نائب فاعل سد مسد الخبر^(٢).
واستشهد ببيت لأبي العتاهية (ت: ٢١١هـ=٨٢٦م) في شرحه دلالة (ليت) من أخوات (إن)
على معنى مستحيل الحصول في قوله: " ليت: في أصل وضعها للتمني، وهو عبارة عن تمني
ما لا طمع فيه، فالأمل في شيء لا طمع فيه هو التمني سواء كان ذلك مستحيلاً أم كان متعبراً
... أو يكون الشيء مستحيلاً، مثل قول الشاعر: [الوافر]

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٣)

فعودة الشباب أمر مستحيل عادة، وإن كان الله - سبحانه وتعالى - على كل شيء قدير^(٤).
واستشهد كذلك بأبي العلاء المعري (ت: ٤٤٩هـ=١٠٥٧م) في ذكر الخبر بعد (لولا) بقوله:
" والعلماء اختلفوا في قول المعري: [الوافر]

يُذِيبُ الرُّغْبَ مِنْهُ كُلَّ عَظْمٍ فَلَوْلَا الْغَمُّ يُنْسِكُهُ لَسَالًا^(٥)

فبعضهم لحّن المعري؛ لأنه ممن لا يستشهد بشعره؛ لأن وفاته كانت في منتصف القرن الخامس
الهجري تقريباً. أي: بعد انتهاء عصر من يحتج بشعرهم. وبعضهم يقول: إن هذا كون مقيد،
فالخبر مقيد، وهو قوله: (يمسكه)؛ فهذا ذكره. وزعم بعضهم أن جملة (يمسكه) بدل اشتمال من
(الغم)، والتقدير: فلولا إمساك الغم له لسالا؛ فتكون بدل اشتمال من (الغم)، والله أعلم^(٦).

أما مواضع استشهاد التميمي فقد استشهد كالزامل بثلاثة أبيات للمتنبي:
الأول: في شرحه بناء المضارع للمجهول بقوله: "... أمّا إذا كان ما قبل آخر المضارع - أي:
عينه - واوًا، أو ياءً -، نحو: يقول، ويريد، فيبنى للمجهول: بضم أوله، وقلب حرف المد الفاء:
فيصير: يُقال، ويُراد ... ومنه قول الشاعر: [الطويل]

(١) البيت ينسب إلى أبي نواس وليس في ديوانه. ينظر: مغني اللبيب: ٨٨٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٩١، والمقاصد
النحوية: ١/ ٤٨٢، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٠.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٢٧٣/١.

(٣) ينظر: أبو العتاهية أشعاره، وأخباره: ٣٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٤٣٢/١. وينظر: ٥١٥/١.

(٥) يبدو أن هنالك خطأ في صدر البيت الوارد عند الزامل والصواب: (يُذِيبُ الرُّغْبَ مِنْهُ كُلَّ عَظْمٍ). ينظر: شرح
ابن الناظم: ٨٧، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار - ابن فضل الله العمري: ٤٥٣/١٥، توضيح المقاصد
والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - ابن أم قاسم المرادي: ١/ ٢٢٩، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين
الحلي: ٤١٠/١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٣٣٧-٣٣٨.

يَهُونُ عَلَيْنَا أَنْ تُصَابَ جُسُومُنَا وَتَسْلَمَ أَعْرَاضُ لَنَا وَعُقُولُ^(١)(٢)

الثاني: يستشهد به استثناساً في شرحه للحال الجامدة الدالة على التشبيه في قوله: "... ومنه: بدت الجارية قمراً، أي: منيرة" ثم يشير إلى حاشية شرحه ويقول: "يمكن الاستثناس بقول المتنبي: [الوافر]

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَبَّتْ غَزَالًا^(٣)(٤)

الثالث: يستشهد كذلك به استثناساً في بيانه جواز توسط التمييز بين العامل والمعمول في قوله: "أما توسط التمييز بين العامل والمعمول فجائز إذا كان العامل فعلاً، أو ما جرى مجراه، نحو: طاب نفساً المؤمن، وطيب نفساً المؤمن" فيشير إلى حاشية شرحه بقوله: "يمكن الاستثناس بقول المتنبي: [المتقارب]

فَهُنَّ أَسْلَنْ دَمًا مَقْلَتِي وَعَدَبَنْ قَلْبِي بِطُولِ الصُّدُودِ^(٥)(٦)

كما يستشهد ببيت العباس بن الأحنف في شرحه لدلالة (مَنْ) لغير العاقل في قوله: "وأكثر استعمال (مَنْ) للعاقل ... ويستعمل لغير العاقل ... هي: أن يُنْزَلَ لغير العاقل منزلة العاقل: ومعنى التنزيل هنا أن ننسب لغير العاقل شيئاً من شأنه ألا يكون إلا للعقلاء فيشبه بهم في استعمال (مَنْ) ... ومنه أيضاً قول العباس بن الأحنف:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

فالشاهد في (مَنْ يُعِيرُ)، حيث استعمل (مَنْ) لجماعة الطير، وهي غير عاقلة؛ لتنزيلها منزلة العاقل في المنادة وطلب الجناح منها، أما (مَنْ) الثانية فقد استعملت للعاقل وهو الأصل ...^(٧)

ويستشهد بأبي العتاهية في تفسيره معنى (ليت) على المستحيل غير الممكن في قوله: " (ليت) تفيد (التمني)، ويشمل طلب المُسْتَبْعَد، والمُؤْمِن، فمثال المُسْتَبْعَد قول الشيخ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَغُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٨)

(١) ديوانه: ٣٦٠.

(٢) هداية السالك: ٣١٦/٢-٣١٧.

(٣) ديوانه: ١٤٠.

(٤) هداية السالك: ١٨٣/٣.

(٥) ديوانه: ٥٣.

(٦) هداية السالك: ٢٨٠/٣.

(٧) المصدر نفسه: ٢٦٨/١-٢٦٩.

(٨) هداية السالك: ١٣٦/٢.

واستشهد ببيت لأبي تمام (ت: ٢٣١هـ = ٨٤٥م) في حديثه عن وجوب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ في حالة التباس الخبر بالمبتدأ إذا كانا معرفتين، أو نكرتين متساويتين، بخلاف إذا توفرت قرينة لفظية أو معنوية مع أحدهما فيجوز تقديم الخبر أو تأخيره^(١) واستشهد بالقرينة المعنوية في قوله: "ويمكن أن نستأنس بقول أبي تمام: [الطويل]"

لُعَابِ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَائِهِ^(٢)

فالأول: خبر مقدم، والثاني مبتدأ مؤخر؛ لأنه يريد أن يحكم على لعبه بلعاب الأفاعي القاتلات^(٣).

واستشهد كذلك ببيت للشاعر محمود سامي البارودي (ت: ١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م) في شرحه تقديم المفعول به على الفعل جوازاً قوله: "ومنه قول الشاعر: [الطويل]"

أَبْتُ لِي حَمْلَ الصَّيْمِ نَفْسُ أَبِيئُهُ وَقَلْبُ إِذَا سَيِّمِ الْأَدَى شَبَّ وَقْدُهُ^(٤)

ف (حَمْلَ) مفعول به مقدم على الفاعل (نَفْسُ) "نفْس".^(٥)

واستشهد للشاعر أحمد شوقي (ت: ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م) في شرحه وجوب النصب فيما يختص بالفعل من أدوات الشرط في قوله: "ويرى البصريون عدم جواز رفع الأسماء بعد أدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام - غير الهمزة - على الابتداء لئلا يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه. أما رأيهم فيما خالف هذه القاعدة من شواهد فصيحة، رفعت هذه الأسماء بعد أدوات، فهو تأويلها على أنَّ الاسم المرفوع (فاعل) بفعل محذوف لما هو مذكور بعد الاسم... أو اسم لكان المحذوفة، في مثل قول الشاعر: [الوافر]"

وَلَيْسَ بِغَامِرٍ بُنْيَانُ قَوْمٍ إِذَا أَخْلَافُهُمْ كَانَتْ خَرَابًا^(٦)^(٧)

كما يستشهد للشاعر معروف الرصافي (ت: ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥) في بيانه تنوع المفعول الثاني في (ظن وأحوالها) في قوله: "أن مفعولها الثاني قد يتنوع: فيأتي مفرداً...، ويأتي جملة... ومنه أيضاً قول الشاعر: [الوافر]"

حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ جَشَعِ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهَا اللَّئَامُ^(٨)

(١) ينظر: هداية السالك: ٤٠/٢-٤١.

(٢) ديوانه: ١٩٤. وعجر البيت: (وَأَرَى الْجَنَّا اسْتَارَتْهُ أُيْدٍ عَوَاسِلٍ).

(٣) هداية السالك: ٤٢/٢.

(٤) ديوانه: ٨٢.

(٥) هداية السالك: ٢٩٣/٢.

(٦) ديوان الشوقيات: ٩٢.

(٧) هداية السالك: ٣٤٤/٢.

(٨) ديوانه: ٢١٨.

فالجمله الاسمية (أجشعها اللثام) في موضع المفعول الثاني ...^(١).

١٣- اشتراك الشارحين في عدد كبير من الشواهد الشعرية بينهما فقد اشتركا بمائة وواحد وتسعين بيتاً. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في بيانه تقديم التمييز على عامله المتصرف في قول ابن مالك:

وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا^(٢)

قال الزامل: " يشير إلى رأي هؤلاء، ويحكم بقلته، واستشهد هؤلاء بشواهد ... ومن ذلك قوله: [المتقارب]

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنْيَلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَازًا^(٣)

فقوله: (أنفساً تطيب بنيل المنى): الأصل: (أتطيب نفساً)، فقدم التمييز على عامله؛ لأن عامله فعل متصرف^(٤).

ونصه عند التميمي قوله: " أما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فالأصل فيه التقديم على التمييز أيضاً، وقد سُمع تأخيره عن التمييز، من ذلك:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنْيَلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَازًا

... ف (نفساً)، ... تمييز تقدّم على عامله المصّرّف (تطيبُ)"^(٥).

كما انفرد الشارحان بذكر شواهد شعرية متباينة بينها إذ بلغ ذلك عند الزامل ثلاث مئة وعشرة، وعند التميمي أربع مئة وواحد وثمانين بيتاً.

ومما انفرد الزامل بذكره من الشواهد الشعرية ما جاء في شرحه شرط اتحاد الزمن بين المصدر وعامله في المفعول له قوله: " وإن تخلف الاتحاد في الزمن بين المصدر وبين عامله، أي: بين العلة والمعلّل وجب جره باللام ... ومن ذلك قول امرئ القيس: [الطويل]

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِنِسَةِ الْمُتَفَضِّلِ^(٦)

(نضت) بمعنى: (خلعت). و (لنوم): الزمن متأخر عن خلع الثياب؛ فلهذا وجب جره باللام^(٧).

(١) هداية السالك: ٢٠٧/٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ٢٠٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٠٦/٢.

(٣) البيت ينسب لرجل من طيء في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٤٣٥/١، ومغني اللبيب: ٦٠٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٠٤/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٩٠٧/٢.

(٥) شرح التميمي: ٢٧٩/٣.

(٦) ديوانه: ١١٤.

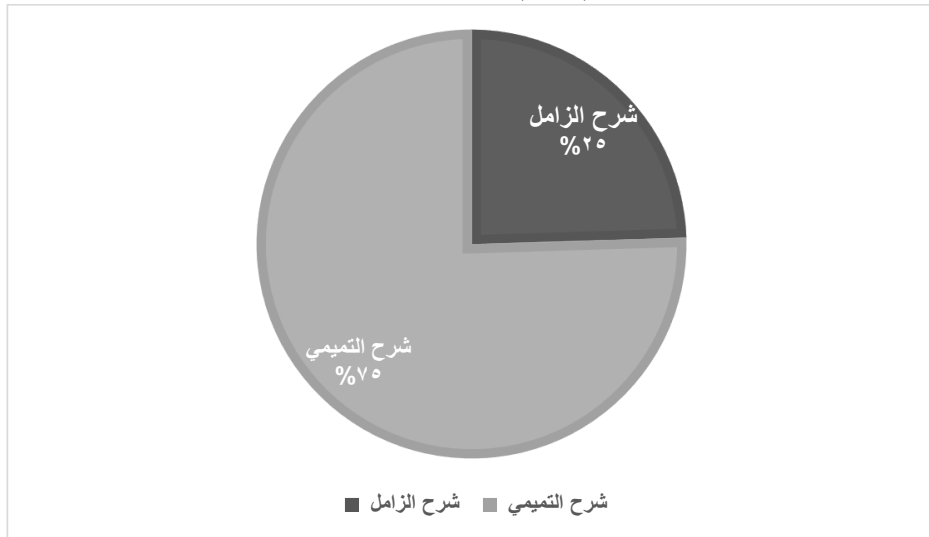
(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٧٤٦/٢.

أما مثال ما انفرد به التميمي فاستعمال أفعال (كان وأخواتها) تامة فقد انفرد بشاهد شعري في الفعل الناسخ (اضحى) لم يذكره الزامل في قوله: " وقال عبد الواسع بن أسامة:
وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا"(١)(٢)

٢- النشر:

يعد النشر آخر ما يستند إليه النحاة في إثبات قواعدهم النحوية ضمن شواهد السماع، و تشمل الشواهد النثرية نوعين من المادة اللغوية: أحدهما: ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة. وهذا يعد من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه. وآخرهما: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقق له من التأنيق والذيق مثل ما تحقق للأول"(٣).

أما موقف الشارحين من الاستشهاد بالنثر فكان السير على طريق النحاة الأوائل، فقد عولا عليه ورجعا إليه، مع تفاوت كبير بينهما في عدد مرات ذكره. فقد تفوق التميمي في الاستشهاد بهذا الجانب من الشواهد، إذ بلغ مجموع ما استشهد به الزامل خمسة وعشرين، في حين تفوق التميمي عليه واستشهد بسبعة وسبعين شاهداً نثرياً، ويمكن بيان مدى التفاوت النسبي الكبير بينهما من خلال المخطط التوضيحي الآتي:



(١) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٣٥٢، وشرح المفصل: ٤ / ٣٥٣، شرح التسهيل: ١ / ٣٤٢، شرح الأشموني: ١ / ٢٣٦.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٩٥/٢.

(٣) البحث اللغوي عند العرب- الدكتور أحمد مختار عمر: ٥٠.

ولا ضير من بيان أسلوب الشارحين في ذكرهما للمرويات النثرية مادام ذلك يزيد من بيان موقفهما من هذا النوع من الشواهد السماعية:

١- التصريح بالشواهد النثرية من خلال عبارات دالة منها (قولهم، المثل العربي، قول بعض العرب، قول العرب، بما حكاه عن العرب).

٢- يستشهد الشارحان بالأمثال العربية إذ استشهد الزامل بأربعة^(١) شواهد من ذلك ما ورد في شرحه مسائل حذف ناصب الفضلة وجوباً في قول ابن مالك:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(٢)

قال الزامل: "... والخامسة: في الأمثال وما جرى مجراها؛ لكثرة الاستعمال... وقولهم: (الكلاب على البقر^(٣))، أي: أرسل الكلاب على البقر، وقولهم: (أحشفاً وسوء كيلة^(٤))، أي: (أتبيع حشفاً)..."^(٥).

أما التميمي فقد بلغ مجموع ما ذكره أربعة عشر مثلاً^(٦)، من ذلك ما ذكره في توضيحه مفهوم الجر عند ابن مالك أنه يقصد به (الكسر) أو ما ينوب عنه آخر المجرور بالحرف، أو بالإضافة، أو التبعية بقوله: " ولم يقصد بمصطلح (الجر) حرف الجر؛ لأنه قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ... ومنه المثل العربي: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)^(٧)."

٣- يستشهد الشارحان بأقوال العرب غالباً في شواهدهم النثرية ومن ذلك ما جاء عند الزامل حديثه عن اتصال (إن) المخففة بفعل ماضٍ غير ناسخ في قوله: " وسمع سيبويه بعض العرب يقول: (أما إن جزاك الله خيراً)^(٨)، بالكسر، وجعل تقديره: أما إنك جزاك الله خيراً، ولكن الفتح أشهر"^(٩).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥١٥/١، ٧٠٢/٢، ٨٤٧.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٨٠.

(٣) ينظر: الأمثال - أبو عبيد: ٢٨٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٧٠٢/٢.

(٦) ينظر: هداية السالك: ١٠/١، ٨١، ٨/٢، ١٢١، ٢٨/٣، ١٨٣، ١٩٠، ٢١١، ٢٥٤.

(٧) هداية السالك: ١٠/١. وينظر: أمثال العرب - المفضل الضبي: ٥٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٧.

(٩) شرح ألفية ابن مالك: ٤٨١/١.

أما مثال ذلك عند التميمي، فما جاء به في حديثه كذلك عن اتصال (إن) المخففة على ندرة بفعل ماضٍ غير ناسخ: "ومنه -أيضاً- قول بعض العرب: (إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً) (١) (٢).
٤- تميز التميمي بالاستشهاد بأقوال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وخطبه في حين لم يتطرق الزامل إلى ما يشبه ذلك.

فقد استشهد بتسعة أقوال (٣) وخطبة واحدة، ومن الأقوال ما جاء في حديثه مما وقع فيه اسم التفضيل تمثيلاً لذات واحدة وبين حالين من اسمين مختلفين بالدلالة في قول ابن مالك:

وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهْنُ (٤)

قال التميمي: "وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: (أَنَا لَكُمْ وَزِيرًا خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا) (٥) ... قد توسط معمولين: حال مفضلة متقدمة، وأخرى مفضولة متأخرة" (٦).

أما مثال الخطبة فقد استشهد بخطبة الإمام علي (عليه السلام) في نيابة حرف الجر عن الفاعل في قوله: "ومما توفرت فيه الشروط الصالحة للنيابة ... ومن خطاب الإمام علي بن أبي طالب في استنفار الناس (لَا يُنَامُ عَنْكُمْ، وَأَنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ سَاهُونَ) (٧) (٨).

أما استشهاده بغيره من الصحابة فقد استشهد بأربعة أقوال لهم (٩) ومنها استشهاده بقول عمر (رضي الله عنه): (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) (١٠) مما ورد في دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة، وتأويل ذلك بنكرة على تقدير: قضية ولا مثل علي لها (١١).

٥- لجوء التميمي إلى شرح معنى عدد من الشواهد النثرية وإيضاحها. ولم يرد هذا عند الزامل من ذلك حديثه عن ورود الخبر المفرد في الفعل (عسى) من أفعال المقاربة على قلة؛ لأن

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١٢٧٣، والتنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥/ ١٤١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي: ١/ ٥١٣.
(٢) هداية السالك: ١٦٤/٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ٣/ ٢١٥، مخطوطة التميمي: ٢٨١، ٣٣٠، ٣٤٥، ٤٠٨.

(٤) الخلاصة في النحو: ٢٠٢. وينظر: هداية السالك: ٣/ ٢١٠.

(٥) ينظر: نهج البلاغة: ١٣٦.

(٦) هداية السالك: ٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٧) ينظر: نهج البلاغة: ٧٨.

(٨) هداية السالك: ٢/ ٣٣٢.

(٩) ينظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه: ٢/ ١٨٣، ٣/ ٢٣٦، ومخطوطة التميمي: ٢٨٤، ٣٥٣.

(١٠) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٣، وشرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي: ١/ ١١٩، وأسرار العربية - أبو البركات الأنباري: ١٨٧، وشرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير) - القاسم بن الحسين الخوارزمي: ١/ ٥٠٣.

(١١) ينظر: هداية السالك: ٢/ ١٨٣.

الغالب أن يكون خبره جملة فعلية وفعلها فعلاً مضارعاً^(١) في قوله: " ومن الخبر المفرد ما تمثّلت به الزبّاء: (عسى الغوير أبوساً)^(٢)"^(٣)، ثم يشير في حاشية شرحه إلى معناه بقوله: " مثل أول من تكلم به الزبّاء ملكة الجزيرة العربية في أيامها، وقد أُغِير عليها، فلما خاف قومها عليها، قيل لها: ادخلي الغار تحت قصرِك، فقالت: عسى الغوير أبوساً، أي: إن فررتُ من بأس واحد فعسى أن أقع في أبوس. وقيل غير ذلك"^(٤).

٦- اعتنى التميمي بتوجيه الشواهد النثرية. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه لهجة قصر الأسماء الستة (أب، أخ، حم) على الألف في قوله: " وعلى هذه اللهجة حُمِلَ المثل المشهور (مُكْرَةُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ)^(٥) فالشاهد في (أخاك) أنه مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف، والكاف في محل جرّ مضاف إليه، و(مُكْرَةُ) خبر مقدم، و(لا بطلٌ) لا: عاطفة، وبطلٌ: معطوف على مكروه^(٦) ويشير في حاشية شرحه إلى إعراب هذا المثل عند الكوفيين في قوله: " ويعرب على مذهب الكوفيين أنَّ مكروهاً مبتدأ، و(أخاك) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر؛ لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف إذا جاء مبتدأ على نفي أو شبهه، والمثل يُضْرَب للرجل الذي يضطر إلى عمل ما ليس من شأنه"^(٧).

٧- اشترك الشارحان في إيرادهما الشواهد النثرية في ستة عشر موضعاً فيما بينهما من ذلك عند الزامل في شرحه مجيء (ذات) بمعنى (التي) على لغة طيء بقوله: " ومن ذلك رواية الفراء عن بعضهم: (الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به)^(٨)، بمعنى: والكرامة التي أكرمكم الله بها، فجعل (ذات) موضع (التي)، وقوله: (به) يعني: (بها)، فحذف الألف وحرك الباء بحركة الهاء، على لغة طيء"^(٩).

(١) ينظر: هداية السالك: ١٢٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٥١، معاني القرآن- الفراء: ١ / ٤١٥، والأمثال: ٣٠٠، والمقتضب: ٧٠/٣.

(٣) هداية السالك: ١٢١/٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٢١/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن- النحاس: ١ / ١٧٣، والممتع في صنعة الشعر- عبد الكريم النهشلي القيرواني: ٣٠٧، وشرح التسهيل: ١ / ٤٥، شرح ابن الناطم: ٢٠، وروي المثل بالواو، أي: (مُكْرَةُ أَخُوكَ لَا بَطْلٌ) في مجمع الأمثال- أبو الفضل الميداني: ٣١٨ / ٢.

(٦) هداية السالك: ٨١/١.

(٧) المصدر نفسه: ٨١ / ١.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٧٥، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة):

١ / ١٥٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٤٣، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١ / ١٤٧،

(٩) شرح ألفية ابن مالك: ٢٢٧/١.

ونصه عند التميمي: " ومن هذه اللهجة قولٌ رواه الفراء الكوفي عن أعرابي من طيء: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به) يريد: أسالكم بالفضل الذي فضلكم الله به، وبالكرامة التي أكرمكم الله بها، فـ (ذات) اسمٌ موصول مبنيٌّ على الضم في محل جرّ صفة للكرامة" (١).

كما انفرد الشارحان بذكرهما شواهد نثرية مختلفة فيما بينهما إذ بلغ ذلك عند الزامل تسعة شواهد في حين بلغ عند التميمي ثلاثة وستين شاهداً نثرياً. من ذلك توضيحه زيادة (كان) بين الفعل ومرفوعه في قول ابن مالك:

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ (٢)

قال الزامل: " ومن ذلك قولهم في عبارة نثرية (ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس: لم يوجد -كان- أفضل منهم) (٣)، وقيل: (لم يوجد -كان- مثلهم) (٤)؛ كان زائدة، وأفضل: نائب فاعل" (٥).

ومما انفرد به التميمي من الشواهد النثرية في بيانه تأويل إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ على قراءة ورش بتشديد النون، وإثبات الألف في (هذان) حيث ذكر أنّ أحد الوجوه الواردة اعتبار (إنّ) بمعنى (نعم)، أي: لا عمل لها وما بعدها جملة مستقلة، ويكون معنى الآية: (نعم هذان لساحران) (٦)، وقد استشهد بشواهد تأتي (إنّ) فيها بهذا المعنى في قوله: " ومن شواهد (إنّ) بهذا المعنى قال رجل - يُدعى ابن الزبير - لعبد الله بن الزبير: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ. فقال عبد الله بن الزبير: إنّ وراكبها، أي: نعم، لعنها الله وراكبها" (٧) (٨).

(١) هداية السالك: ٢٧٣/١.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٤٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٨٣/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢١٣/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٨٩/١، النحو المصنف - محمد عيد: ٢٥٤.

(٤) ينظر: مجاز القرآن - أبو عبيدة معمر بن المثنى: ٨/٢، والمقتضب: ١١٦/٤، وشرح كتاب سيبويه: ٤٧٩/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٥١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٣٨٤/١.

(٦) ينظر: هداية السالك: ٢٥٤.

(٧) ينظر: العين: ٣٩٨/٨، والبيان والتبيين - الجاحظ: ١٩٢/٢، وجمل من أنساب الأشراف - أحمد بن يحيى بن داود البلاذري: ٣٥٣/٦، وحروف المعاني والصفات - الزجاجي: ٥٦.

(٨) هداية السالك: ٢٥٤-٢٥٥.

الفصل الثاني: أصول النحو عند الشارحين

وفي العموم تبين أن الشارحين توسعا في ذكر الشواهد السماعية مع تفاوت أو تقارب نسبي بينهما؛ ولإيضاح مجمل الشواهد الواردة عندهما نورد الجدولين الآتيين:
 أولاً: خلاصة شواهد السماع عند الزامل:

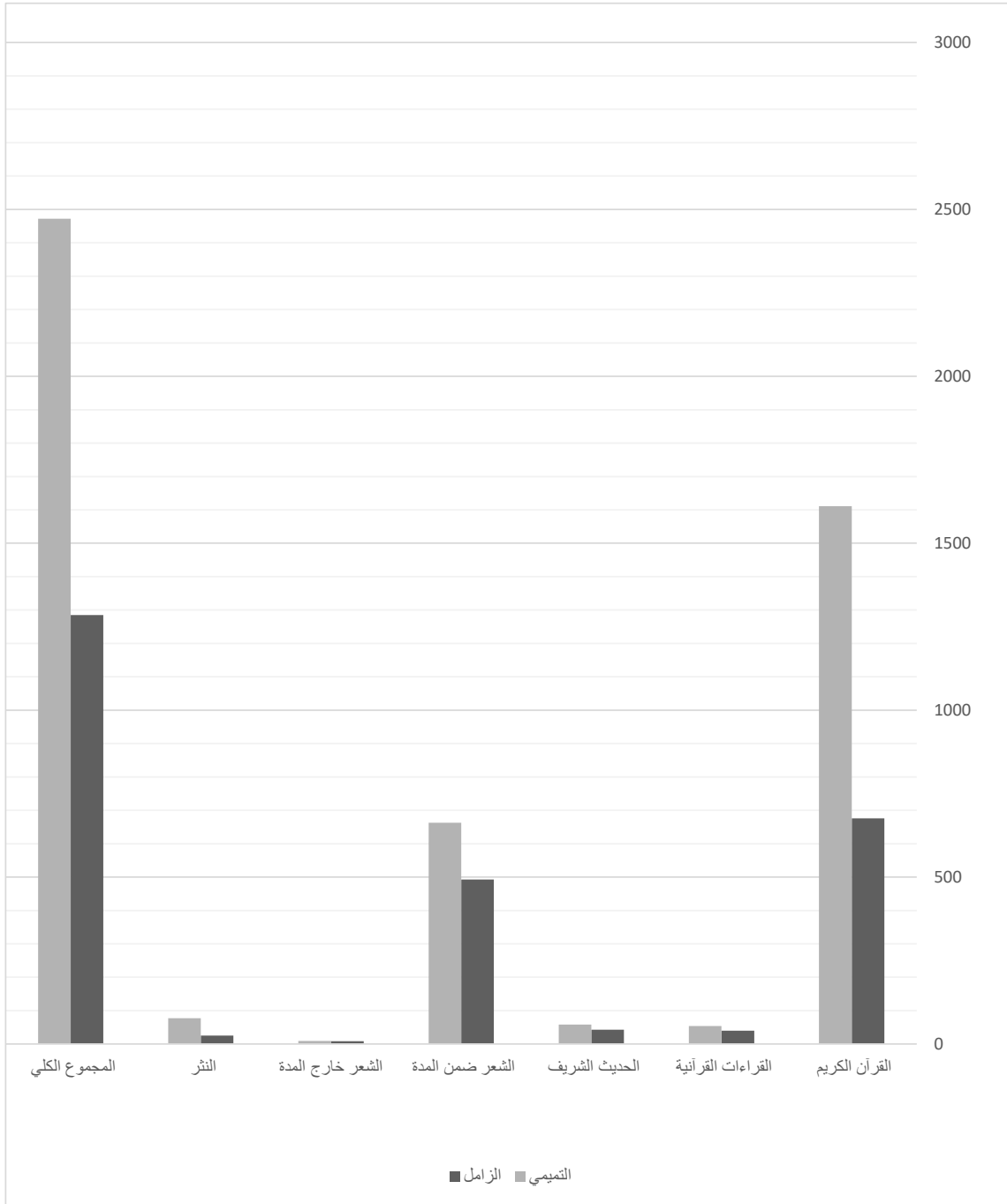
المجموع الكلي	شواهد السماع						الأجزاء	ن
	كلام العرب			الحديث النبوي	القراءات القرآنية	القرآن الكريم		
	النثر	الشعر						
		خارج المدة	ضمن المدة					
٦٣٤	١٠	٧	٢٢٦	٢١	١٨	٣٥٢	الأول	١-
٦٥١	١٥	١	٢٦٧	٢٢	٢٢	٣٢٤	الثاني	٢-
١٢٨٥	٢٥	٨	٤٩٣	٤٣	٤٠	٦٧٦	المجموع الكلي	

ثانياً: خلاصة شواهد السماع عند التميمي إلى نهاية باب إعمال المصدر:

المجموع الكلي	شواهد السماع					الأجزاء	ن	
	كلام العرب			الحديث النبوي	القراءات القرآنية			القرآن الكريم
	النثر	الشعر						
		خارج المدة	ضمن المدة					
٦٢٧	١٢	١	١٣٢	١٤	١٠	٤٥٨	الأول	١-
٦٨٨	١١	٦	١٩٢	٢١	٢٤	٤٣٤	الثاني	٢-
٤٩٦	١٦	٢	١١٩	١١	١٣	٣٣٥	الثالث	٣-
٦٦١	٣٨	٠	٢٢٠	١٢	٧	٣٨٤	مخطوطة المؤلف	٤-
٢٤٧٢	٧٧	٩	٦٦٣	٥٨	٥٤	١٦١١	المجموع الكلي	

الفصل الثاني: أصول النحو عند الشارحين

ثالثاً: نسبة التفاوت والتقارب بين الشارحين في مجمل الشواهد السمعية الواردة لديهما نورد المخطط البياني الآتي:



المبحث الثاني القياس

توطئة:

يمثل القياس الأصل الثاني من أصول النحو، ويرتكز على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب^(١)، ومصطلح القياس قديم قدم النحو، إذ نسب استخدامه إلى أوائل النحاة كعبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ = ٧٣٥م)؛ قال أبو بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ = ٩٨٩م): "وهو أول من بَعَج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو"^(٢). وكان القياس يقوم في تلك الحقبة على ملاحظة الظواهر اللغوية المطردة، ثم وضع المعايير التي تضبط هذه الظواهر. ثم انتقل القياس عند نحاة القرن الرابع الهجري كابن جني مثلاً^(٣) من المفهوم الاستقرائي إلى الشكلي فأخذ يمثل في الحاق بعض من الظواهر والنصوص اللغوية ببعضها ويتسم القياس بمفهومه الشكلي أنه قريب من المفهوم المنطقي^(٤).

وتأتي أهمية القياس في كونه يعمل على لَمِّ شتات ما قد يخرج من التراكم عن القواعد اللغوية بضمها إليها وإرجاعه إلى الأصل ومن ثم تحقيق غاية الحفاظ على ديمومة اللغة واستمرارها في تقبل المزيد من المتغيرات، أو الإضافات وهذه حقيقة راسخة في جذور الفكر الفلسفي عند النحاة وقد تطرق سيبويه إلى أهمية القياس ومنزلته من السماع فقال: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"^(٥)، ويؤكد ابن السراج هذه المكانة في قوله: "إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس"^(٦).

ولا يمكن إنكار القياس؛ لأن النحو في أصله كله قياس قال الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"^(٧) ويؤكد السيوطي هذه الحقيقة في

(١) ينظر: الاقتراح: ٧٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٣١.

(٣) ينظر على سبيل المثال الخصائص: ٥٢/١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧.

(٤) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ٣٠٥.

(٥) الكتاب: ٢/٢٠.

(٦) الأصول: ١/٨٨.

(٧) لمع الأدلة: ٩٥.

قوله: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: (إنما النحو قياس يُتَّبَع)"^(١).

والقياس من الأصول التي تحافظ على روح اللغة ونشاطها ونموها قال سعيد الأفغاني (ت: ١٤١٧=١٩٩٧م): "والقياسيون ... وإليهم يرجع الفضل في حياة اللغة الحياة النشيطة حتى أيامنا هذه ، فقد حافظوا على روحها ، وتعهدوها بالغذاء ، فنمت ، وبسقت ، وأظلت فروعها حضارات مختلفات"^(٢).

أولاً- القياس لغةً واصطلاحاً:

١- القياس لغةً:

يأتي القياس بمعنيين هما التقدير والمساواة قال الخليل: "قَيَسَ: القَيْسُ مصدر قَسْتُ. والقَيْسُ بمنزلة القدر، وعود قَيْسُ إصبع أي قدر إصبع، وقَسَ هذا بذاك قِياساً وقِيساً، والمِقياس: المقدار"^(٣). وقد قَدَّمَ الأنباري مفهوماً لغوياً قريباً مما ذكره الخليل في مفهومه الدال على التقدير بقوله: "اعلم أنَّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقِياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح"^(٤).

٢- القياس اصطلاحاً:

ذكر الرماني تعريفاً إجرائياً للقياس (ت: ٣٨٤هـ=٩٩٤م) بقوله: "هو الجمع بين أولٍ وثاني يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"^(٥). و أوردَ الأنباري في رسالتيه الإغراب في جدل الإعراب، ولمُعْ الأدلة خمسة حدود لمصطلح القياس ذكر في الرسالة الأولى حداً واحداً، وفي الثانية أربعة حدود متقاربة^(٦). أمّا ما ذكره في الإغراب فبقوله: "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولاً عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"^(٧).

(١) الاقتراح: ٩٤.

(٢) العين: ١٨٩ / ٥. وينظر: تهذيب اللغة: ١٧٩ / ٩، ولسان العرب- ابن منظور، مادة (ق، ي، س): ١٨٧ / ٦.

(٣) لمع الأدلة: ٩٣.

(٤) الحدود في النحو، تحقيق: بتول قاسم ناصر، كلية الآداب، جامعة بغداد، منشور في مجلة المورد، جمهورية العراق - بغداد، المجلد (٢٣)، العدد (١)، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م: ٣٧.

(٥) ينظر: لمُعْ الأدلة: ٩٣.

(٦) ٤٥-٤٦.

وأما في المص (١) فقد ذكر بقية الحدود الأخرى التي تدخل ضمن ما يسميه المتأخرون بـ (القياس النحوي) (٢) وهي :

الأول: " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل "

الثاني: " حمل فرع على أصله بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "

الثالث: الحاق الفرع بالأصل بجامع "

الرابع: اعتبار الشيء بالشيء بجامع "

ويبدو أن ما أورده في الإغراب هو القريب من مقصد النحاة في هذا المصطلح بدليلين:

الأول: ذكره السيوطي من بين بقية الحدود الأخرى (٣)، فضلاً عن تسمية هذا النوع بـ (القياس الاستعمالي) عند بعض المتأخرين (٤).

الثاني: يمثل تفسيراً حقيقياً للمرحلة الثانية من الانتقال في مفهوم القياس، أي: من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشكلي.

(١) ٩٣.

(٢) ينظر: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥١، والقياس في اللغة العربية - محمد حسن

(٣) ينظر: الاقتراح: ٧٩.

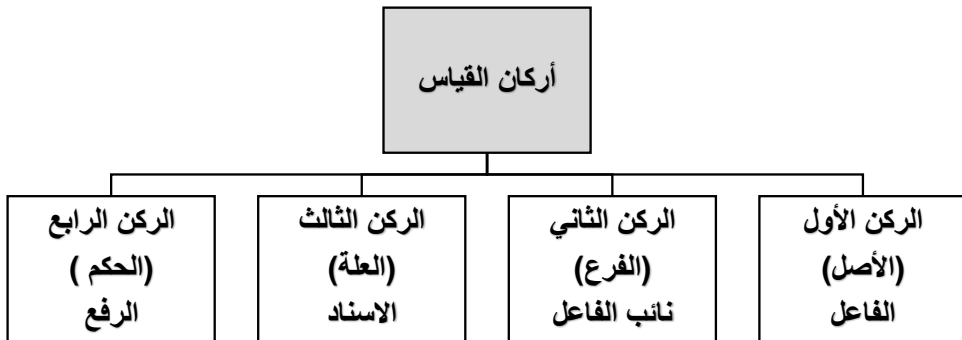
(٤) ينظر: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥١، والقياس في اللغة العربية: ٢٠.

ثانياً - أركان القياس:

للقياس أربعة أركان حددها الأنباري بقوله: " ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة وحكم"^(١).

ثم يمثل للقياس بمثال تطبيقي يوضح فيه أركانه السابقة في قوله: " وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"^(٢).

ويمكن بيان ما ذكره الأنباري في مثاله من خلال المخطط الآتي:



(١) لَمَعُ الأدلة: ٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ٩٣.

وسنعرض محاور أركان القياس بياناً وإيضاحاً:

١- الأصل (المقيس عليه):

ويمثل الأساس الذي يستند إليه القياس، لهذا أوجب النحاة في الكلام المسموع عن العرب أن يكون مطرداً خارجاً عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة قال ابن الأنباري: "النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة..."^(١).

والقياس على الكثير ليس شرطاً في المقيس عليه فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له^(٢).

كما لا يجوز القياس على الشاذ في الاختيار، أي: الذي يخالف النصوص اللغوية والقواعد اللغوية فلا بدّ للكلام المسموع ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، أو شاذاً نطقاً وتركاً^(٣).

وجمع ابن جني مواطن الاطراد والشذوذ في أربعة مواضع:

الأول- المطرّد في القياس والاستعمال معاً: ويصفه أنه "الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة" وذلك مثل: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

الثاني- المطرّد في القياس والشاذ في الاستعمال: مثل: الماضي من: يذر ويدع.

الثالث- المطرّد في الاستعمال والشاذ في القياس: مثل قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر.

الرابع- الشاذ في القياس والاستعمال معاً: نحو تتميم مفعول فيما عينه واو مثل: ثوبٌ مَضُوءٌ، ومسلٌ مَضُوفٌ، وفرسٌ مَقُودٌ. فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه. ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية^(٤).

أما في القياس على الضرورة الشعرية فيجوز القياس عليها في الضرورة قال السيوطي: "نعم يجوز على ما استعمل للضرورة في الضرورة"^(٥).

(١) لمع الأدلة: ٨١.

(٢) ينظر: الاقتراح: ٨٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢-٨٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ٩٨/١-٩٩.

(٥) الاقتراح: ٨٣.

٢- الفرع (المقيس):

وهو الذي يبنى على الأصل أو المقيس عليه ويأخذ منه مقوماته ويشبهه في جميع سماته بحيث لا يُفَرَّق، أو يحدد عنه إلى غيره، والفرع كالأصل في هذا الوصف ولكنه بني على غيره وأخذ عنه حكمه وماهيته، والمقيس على نوعين هما:

الأول: قياس ما لم يسمع على المسموع: على أن يكون في معناه فيأخذ حكمه وعمله ويلحق به، وقد وضع ابن جني باباً في كتابه تحت عنوان "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (١).

الثاني: قياس على المسموع من غير إطراد: على أن يكون مُشكلاً فتظهر الحاجة إلى البحث عن أصوله المختلفة وتقديراته المناسبة (٢).

ويشترط في الفرع كي يكون كالأصل من وجود علة جامعة تجعله يتمتع بحكمه؛ تحقيقاً لغاية القياس والمطابقة بينهما (٣).

٣- الجامع (العلة):

أي العلاقة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه والرابط الجامع بينهما ولا تشترط في العلة أن يقوم بها النحوي بل حتى المتكلم العادي فيقيس أحدهما بالآخر، بغض النظر عن نوع هذه العلاقة إن كانت تماثلاً، أو تشابهاً، أو اطراداً، أو تضاداً، و العلة على نوعين: قوية وتتصف بالقبول والاقناع، ويكون القياس فيها واضحاً ومقبولاً ومستعملاً من قبل اللغة ، أو ضعيفة واهية، يكون القياس فيها خفياً ضعيفاً؛ لعدم قبول اللغة له (٤).

وصنف أبو البركات الأنباري القياس تبعاً لعلته إلى ثلاثة أقسام:

الأول- قياس العلة: وهو المعمول به بالإجماع عن العلماء كافة (٥) ويقوم على " أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعله الاسناد... " (٦).

(١) الخصائص: ٣٥٨/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٣١٦، والأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٦١.

(٣) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي- الدكتور حسن خميس الملق: ١٥٩.

(٤) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: ٧٨، ١٢٣.

(٥) ينظر: لُمعُ الأدلة: ١٠٥.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٥.

الثاني: قياس الشبه: وهو المعمول به عند أكثر العلماء^(١) ويقوم على " أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم"^(٢).

الثالث- قياس الطرد: وهو المعمول به عند كثير من العلماء^(٣) ويقوم على أن " الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة "^(٤).

ويضرب الأنباري مثلاً على هذا النوع بقوله: " ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الإعراب في كل اسم غير منصرف؛ فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن مالا ينصرف إنما اعرّب؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب ... وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به، فلا بد من إخالة أو شبه..."^(٥).

٤- الحكم:

ويقصد به محصلة القياس ونهايته الناجمة عن إلحاق الفرع (المقيس) بالأصل (المقيس عليه)، وقد حصر السيوطي الأحكام القياسية في ستة ممثلاً لكل نوع منها في قوله: " الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء، فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخيرها عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتذكير الحال والتمييز، وغير ذلك، والممنوع: كأضداد ذلك، والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح: كرفعه بعد شرط المضارع، وخلاف الأولى: كنتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً، والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له"^(٦).

(١) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٧-١٠٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ١١٠.

(٥) المصدر نفسه: ١١٠.

(٦) الاقتراح: ٣٩.

ولمعرفة أسلوب الشارحين في التعامل مع القياس نسجل عليهما الملاحظات الآتية:

- ١- التصريح بعبارة (القياس) بلفظه المستعمل من قبل النحاة قديماً.
- ٢- يبدو على الشارحين القياس على المطرّد أو الكثير من خلال ما يرد من ذلك في متن الألفية، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في شرح قول الناظم:

وَقَدْ يُنَوِّبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(١)

قال الزامل: " وينوب المصدر مناب اسم الزمان -أيضاً- بمعنى: أنه يحذف اسم الزمان، ويناب المصدر منابه، وهو كثير مقيس، وذلك مثل قولك: (قدمت طلوع الشمس)، والأصل: قدمت وقت طلوع الشمس، (طلوع) مصدر - كما هو واضح - ولكنه نائب عن الظرف؛ لأنه حُذِفَ اسم الزمان الذي هو (وقت)، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأعرب إعرابه، وهذا مقيس، أي لك أن تستعمله في هذا التركيب، وغير هذا التركيب؛ فنقول -مثلاً-: (قدمت زوال الشمس)"^(٢). أمّا مثال ذلك عند التميمي ففي حديثه عن كيفية صياغة اسم الإشارة عند اختلاف حالة المخاطب: " القاعدة العامة في كيفية صياغة اسم الإشارة عند اختلاف حالة المخاطب هي: (أن تجعل أول كلامك لمن تسأل عنه، وآخره لمن تسأله - تخاطبه-) ... ومما ورد في القرآن الكريم من هذه المخاطبات: قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٧] ف(ذا) إشارة إلى المفرد - وهو الولد المخلوق عيسى -عليه السلام- وكُسرت كاف الخطاب؛ لأن الحديث مع مريم - عليها السلام - وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] ف(ذا) إشارة إلى ما علّمه ربّه، وألحقت الكاف بعلامة تنبيه؛ لأنّ الخطاب إلى صاحبيه في السجن ... هذه هي اللهجة الفاشية وعليها القياس"^(٣).

- ٣- اتفاق الشارحين على عدم جواز القياس على القليل ومن ذلك عند الزامل في شرحه حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى حقيقي التأنيث في قول الناظم:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ^(٤)

قال الزامل: " وذكر في هذا البيت: أنّ التاء قد تحذف من الفعل وهو مسند إلى حقيقي التأنيث؛ فنقول: (قام هند)، و (قامت هند)، فتذكّر الفعل مع حقيقي التأنيث مع أنّه متصل بفعله

(١) الخلاصة في النحو: ١٩٠، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٦٩/٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٧٦٩/٢. وينظر على سبيل المثال: ٣٨٧/١، ٩٥٩/٢.

(٣) هداية السالك: ٢٥٠/١، ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٦٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦٠٢/٢.

ولكن هذا قليل ورديء، ولا ينقاس؛ حكى سيبويه (قال فلانة)^(١)، والمفروض أن يقال: قالت فلانة^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك عند التميمي حذف نون الرفع جوازاً على قلة مع عدم وجود الجازم أو الناصب في قوله: "... الحذف على قلة - مع عدم وجود الجازم أو الناصب. ومنه قوله (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا). ومنه قوله (وَيْضاً: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ). فالأصل: لا تدخلون، لا تؤمنون، كما تكونون، فحذفت النون الثلاثة دون علة ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

وَإِذَا يَغْضَبُوا النَّاسَ أَمْوَالُهُمْ
وكذلك قول الشاعر: [الرجز]

أَبَيْتُ أُسْرِي، وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي
وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِيِّ؛
فالنون حُذِفَتْ مِنْ (تَبَيْتِي)، وَ(تَذْلُكِي) دُونَ عِلَّةٍ. وعلى العموم فهو حذف يحفظ في بابه ويُعرف، ولا يقاس عليه^(٣).

٤- تأكيد الشارحين على عدم القياس على الشاذ، فقد كرر الزامل عبارة (الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه)، و (شاذ يسمع ولا يقاس عليه) وغيرهما. ومن ذلك شرحه شروط جمع المذكر السالم من الصفة قوله: " أن تكون هذه الصفة ليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه: (فعلاء)، وذلك مثل: أخرج، مؤنثه: عرجاء، لا يصح جمعه جمعاً مذكر سالماً؛ فلا تقول: أخرجون. وشذ قولهم: (أسودون) و(أحمرون)، كما في قول الشاعر: [الوافر]

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءً بَنِي تَمِيمٍ
حَلَائِلُ أَسْوَدِيْنَ وَأَحْمَرِيْنَ^(٤)
حيث جمع (أسود)، و(أحمر) - وهما على وزن (أفعل)، ومؤنثهما (سوداء)، و(حمراء) على وزن (فعلاء) - جمعاً مذكراً سالماً وهذا ... مما يحفظ ولا يقاس عليه^(٥).

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨/٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٦٠٢/٢. وينظر على سبيل المثال: ١٦٨/١، ٩٥٩/٢.

(٣) البيت لأيمن بن خريم في ضرائر الشعر: ١١٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥/ ٢٤١٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٢٢٢، خزانة الأدب: ٨/ ٣٤٠.

(٤) الرجز لم ينسب لأي شاعر في لسان العرب: ١٢/ ٢٣٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥/ ٢٤١٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٢٠١، وخزانة الأدب: ٨/ ٣٣٩.

(٥) هداية السالك: ١٤٥/١-١٤٦.

(٦) البيت للكميت بن زيد في ديوانه: ١١٦/٢. وينسب البيت إلى حكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب: ١٧٨/١، وبلا نسبة لأي شاعر في خزانة الأدب: ٨/ ١٨، وشرح الأشموني: ٥٩/١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٩٠/١. وينظر: على سبيل المثال: ٧٤/١، ٨٩، ٩٢، ٩٧، ٦٩١/٢، ٧٦٧، ٧٦٩، ٩٥٨، ٩٥٩.

ويلاحظ على الزامل تفريقه بين الشاذ قياساً واستعمالاً في قوله: " ... والشاذ ينقسم على قسمين: شاذ قياساً، وشاذ استعمالاً: فالشاذ قياساً: هو الخارج عن قواعد النحاة وقواعد الصرفيين، وهو كثير في لغة العرب، والشاذ استعمالاً: هو النادر في لغة العرب. والشاذ قياساً يرد في القرآن الكريم، والشاذ استعمالاً لا يرد في القرآن أبداً، ومثال الشاذ قياساً: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] قياساً يقال: (عليه الله)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]. وإنما نقول: شاذ قياساً؛ لأن قواعد النحاة ليست من عند الله - سبحانه وتعالى - حتى يلزم الإنسان أن يلتزم بها، فالقرآن تخضع القواعد له، ولا يخضع القرآن للقواعد؛ لأن القواعد ليست من عند الله - تعالى - وإنما هي من عصاة أفكار الرجال، فإذا خالفها القرآن، فالحكم للقرآن" (١).

أما مثال رفض القياس على الشاذ فقد ورد عند التميمي في شرحه تقديم المفعول على الفاعل جوازاً في قول الناظم:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ (٢)

قال التميمي: " ففي (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) تقدم لفظ الجلالة، وهو المفعول المشتمل على ضمير عائد إلى الفاعل المتأخر لفظاً والمتقدم رتبة، وهو أمر جائز في العربية. وعلى العكس منه (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ) إذ تقدم الفاعل (نَوْرُهُ) المشتمل على ضمير عائد إلى المفعول المتأخر (الشجر)، وهو أمر شاذ عن القياس العام؛ لأن الضمير فيه عائد إلى متأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز عند أغلب النحاة ... " (٣).

وقد وردت عبارة (تحفظ ولا يقاس عليها) عند التميمي أيضاً من ذلك حديثه عن حذف حرف الجر مع الفعل اللازم في قول الناظم:

وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ
نُقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجَبْتُ أَنْ يَذُوبَا (٤)

ويبين التميمي أن حذف حرف الجر على نوعين، هما: سماعي (غير مقيس)، ومطرّد، أي: (قياسي) أما السماعي الجائز في الكلام المنشور فمثل قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا آغَاوَيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] والتقدير: (على صراطك) فحذف الجار ونُصب المجرور على الأصل، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُؤَاغِدُوهُمْ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] والتقدير: (على سِرِّ)

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٩٩/١ - ١٠٠. وينظر: ٦٩١/٢.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٧٠، وينظر: هداية السالك: ٢٩١/٢.

(٣) هداية السالك: ٢٩١/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٧٩، وينظر: هداية السالك: ١٥/٣.

فلما حذف حرف الجر نصب الاسم، ومن ذلك مجموعة أفعال تصل إلى مفعولها إما مباشرة، أو بواسطة حرف الجر، من ذلك: شكرت له، وشكرته، ونصحت له، ونصحتُه مع أن الأكثر في ذلك ذكر اللام مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ [لقمان: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]... فهذه الأفعال وغيرها مقصورة على السماع، تحفظ ولا يقاس عليها^(١).
٥- أشار الزامل الى القياس على الضرورة ومن الأمثلة على ذلك شرحه جر الكاف للضمير في قول الناظم:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرُ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى^(٢)

قال الزامل: " فمعناه: أن الكاف - أيضاً- قد تجر الضمير قليلاً، ولكنه مقيس في الضرورة. وقيل: يستعمل حتى في السعة، ولكنه خاص بضمير الغيبة؛ فلا تقل - مثلاً- (زيد كك)، ولا (زيد كنا)؛ فهذا كله كلام خاطئ، ولكن ضمير الغيبة يتوسع فيه في كثير من الأبواب على الصحيح. والمؤلف يشير إلى شواهد أتت فيها الكاف جارة للضمير، ومن ذلك قول الشاعر: [الرجز]

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كُتْبَا وَأُمُّ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٣)

ف (ها) في قوله: (كها) من ضمائر الغيبة وقد جرتها الكاف " (٤) .

٦- أشار الشارحان إلى مخالفة القياس ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل في أثناء شرحه جواز النصب والرفع مع ترجيح النصب في إعراب المشغول عنه في قول الناظم:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ^(٥)

قال الزامل: " فإذا رفعت وقلت: (زيدٌ لتكرمه) ف (زيدٌ): مبتدأ، وجملة (لتكرمه) خبر؛ فيكون هذا إخباراً بالجملة الطلبية، وهذا خلاف القياس. على أن دخول لام الأمر على المخاطب قليل، فالأصل أن لام الأمر تدخل على الغائب، مثل قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وأقل من دخولها على المخاطب أن تدخل على المتكلم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَتَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] " (٦) .

أما مثاله ذلك عند التميمي فقد جاء في معرض توضيحه لقول الناظم:

(١) ينظر: هداية السالك: ١٦/٣-١٧. وينظر على سبيل المثال: ١٩١/٣.

(٢) الخلاصة في النحو: ٢٠٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩١٩/٢.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه: ٢٦٩/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٩١٩/٢-٩٢٠.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٧٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦٦٥/٢.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٦٦٦/٢. وينظر: على سبيل المثال: ١٧٠/١، ٢٠٢.

وَالزَّمُوا إِصَافَةَ لُذْنٍ فَجَرٌ وَنَضَبُ غُدُوَةٍ بِهِ عَنْهُمْ نَذَرٌ^(١)

قال التميمي: " وإذا كان ما بعد (لُذْن) مجروراً بالإضافة، فقد جاء منصوباً منوئاً على السنة الفصحاء على خلاف القياس، فعده ابن مالك نصباً نادراً، لأن المروي كان كلمة واحدة هو (غُدُوَةٍ)، وهو ظرف زمان، ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ... " (٢).

٧- إنَّ مجمل ما ورد من القياس عند الشارحين هو ما ورد عند غيرهم من النحاة المتقدمين أو المتأخرين من شراح الألفية، ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل حديثه على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه فلا يخلف المضاف في إعرابه وهذه الحالة تحتها أمران: الأول: مقيس، والثاني: شاذ. أما الحال التي ينقاس فيها حذف المضاف وإبقاء المضاف على جرّه؛ فشرطها أن يكون المحذوف مماثلاً لما عطف عليه، ومعنى ذلك: أن التركيب يكون فيه معطوف عليه، ومعطوف على ذلك الاسم السابق، ويمثلون له بقول الشاعر: [المتقارب]

أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِييْنَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(٣)

فالشاهد فيه قوله: (نارٍ) مجرورة بمضاف محذوف تقديره: (وكل نارٍ) (٤).

أما الشاذ فإذا بقي الجر مع عدم توفر الشرط السابق من أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله وقد مُثِّلَ له بقراءة قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿ثُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧] (٥)، بجر (الآخرة) على أنها مضاف إليه بقي على جرّه بعد حذف المضاف (٦).

فقد ورد ذكر ذلك عند النحاة قبله إلا أن له الفضل في تبويبه وترتيبه تحت مصطلحي المقيس والشاذ (٧).

أما مثال ذلك عند التميمي فقد ذكر ما يرد عند النحاة في مسألة القياس كابن جني مثلاً في بيانه حركة نون المثني والملحق به في قوله: " ومن شواهد ضم (النون) ما رواه ابن جني

(١) الخلاصة في النحو: ٢١٩.

(٢) مخطوطة التميمي: ٣٧٦.

(٣) البيت لأبي داود الإيادي في ديوانه: ٣٥٣.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢٢/٢ - ١٠٢٣.

(٥) القراءة لابن جزم. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٢٨١.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٠٢٣/٢. وينظر: على سبيل المثال: ١٧١-١٧٢، ١٨٧، ٣٩١، ٩٦٠/٢،

(٧) ينظر: على سبيل المثال: إعراب القرآن - إسماعيل التيمي الأصبهاني: ٣٧٥، شرح المفصل: ٢/ ١٩٨،

٢٨٣، ٤٤٠/٣، شرح الكافية الشافية: ٩٧٤/٢، شرح التسهيل: ٣٨٨/١، شرح ابن الناطم: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(الزيدان)، و(العمران) بضم النون فيهما، وعقب عليهما بقوله: (وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)^(١)

٨- عني الزامل في شرحه بتوضيح ما يقع على المقيس (الفرع) من ذلك الأخذ به وإن لم يسمع في شرحه لقول الناظم:

وَكَاذِبُ السَّابِقِ نَبَأٌ أَخْبَرَ حَدَّثَ أَنْبَاءُ كَذَاكَ خَبَرًا^(٢)

قال الزامل: " ويجوز في هذه الأفعال أن تتعدى إلى ثلاثة وتبنى للمعلوم - أيضاً - ولو لم يسمع؛ لأن هذا أمر مقيس، والأصل البناء للفاعل... "^(٣).

فضلا عن ذكره أن المقيس لا يلزم فيه القلة، أو الكثرة في شرحه لقول الناظم:

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ^(٤)

قال الزامل: " وقوله: (بكثرة) يشعر بأن وقوع الحال مصدراً مؤولاً غير مقيس؛ لأن المقيس لا يقال عنه: إنه قليل أو كثير؛ لأنه مادام مقيساً في كلام العرب، فلا شأن لنا بقلته أو كثرتة، لكن لما قال ابن مالك: (بكثرة)، دلّ ذلك على أنه غير مقيس، وعلى أنه خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد، والأصل في الحال أن تكون مشتقة لا جامدة... "^(٥).

٩- يشير التميمي في شرحه إلى مقتضيات القياس من ذلك حذف الياء عند التنثية من الاسم الموصول (اللذان، واللذان) في قول الناظم:

مَوْضُوعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي الْأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ^(٦)

قال التميمي: " ... فإن القياس يقتضي في تنثيتهما أن يقال: اللذان، واللتيان، ولكن حُذفت منهما الياء، فقليل اللذان، واللتيان "^(٧).

(١) هداية السالك: ٩٤/١-٩٥. وينظر: علل التنثية: ٨٨.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٦٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٧١/٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٧٢/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٩٩.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٨٤٩/٢.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٢٥.

(٧) هداية السالك: ٢٦٢/١. وينظر: على سبيل المثال: ٢١٥/٣.

المبحث الثالث

الإجماع والاستصحاب

وهما الأصل الثالث والرابع من أصول النحو ولا يقلان أهمية عن الأصلين السابقين فلهما الفضل في وضع الكثير من الأحكام النحوية.

أولاً- الإجماع:

توطئة:

اتفق النحاة على أهمية الإجماع حتى عدّه بعضهم في المرتبة الثانية بعد السماع - منهم السيوطي في قوله : " الكتاب الثاني في الإجماع"^(١). ولم يترك النحاة الإجماع دون ضوابط أو شروط قال ابن جني: "... والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله (ﷺ) من قوله: (أُمِّي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ)^(٢) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره " ^(٣). وأضاف السيوطي في نقله لكلام ابن جني السابق: " وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ..."^(٤).

وبهذا تكون حجة الإجماع مشروطة بشرطين يصعب تجاوزهما:

الأول: عدم تجاوز المنصوص عليها في السماع.

الثاني: عدم تجاوز المقيس على المنصوص.

(١) الاقتراح: ٧٣.

(٢) ينظر: جامع السُنن - أبو عبد الله محمد يزيد ابن ماجه الزبيعي، باب السواد الأعظم، رقم الحديث: ٣٩٥٠: ٨٢٩.

(٣) الخصائص: ١٩٠/١-١٩١

(٤) الاقتراح: ٧٣.

١ - الإجماع لغةً واصطلاحاً:

- في اللغة:

يُطلق الإجماع في اللغة على معنيين: "أحدهما العزم التام، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ [يونس: ٧١] ، وقوله (عليه الصلاة والسلام): (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَا يُجْمَعُ الصِّيَامُ مِنَ اللَّيْلِ)^(١) والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد، وتأتيهما: الاتِّفاق يُقال: (أجمع القوم على كذا): إذا اتَّفَقُوا"^(٢).

ويُفرق الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ = ١٦٨٣م) بين الإجماع والاتفاق في قوله: "والإجماع: اتفاق جميع العلماء، والاتفاق: اتفاق معظمهم وأكثرهم"^(٣). فالإجماع أعم من الاتفاق.

- في الاصطلاح:

اقتصر السيوطي في حذِّهِ للإجماع على الإجماع النحوي في قوله " المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"^(٤).

وأورد الدكتور محمد إسماعيل المشهداني حذاً جمع فيه ما تطرق إليه المتقدمون والمحدثون في قوله " هو اتفاق العرب، أو القراء، أو الرواة، أو مُجتهدِي النحاة على مسألة من مسائل النحو، اتفاقاً صريحاً، أو سكوتياً لسند"^(٥).

(١) ينظر: صحيح ابن خزيمة - أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، باب الأمر بصيام يوم عاشوراء، وإن أصبح المرء غير نايٍ للصيام غير مجمع على الصيام من الليل. والدليل على أن النبي (ﷺ) إنما أراد بقوله: (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَا يُجْمَعُ الصِّيَامُ مِنَ اللَّيْلِ) صوم الواجب دون صوم التطوع: ١٠٠٥/٢.

(٢) الكليات، فصل الألف مع الجيم: ٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤٢.

(٤) الاقتراح: ٧٣.

(٥) الإجماع (دراسة في أصول النحو العربي): ٤٣.

٢- شروط صحة الإجماع:

للإجماع خمسة شروط تقترب مما تطرقنا إليه سابقاً في تناولنا للسمع وهي^(١):

الأول: إجماع العرب: أي الاختصار على الإجماع من الذين ينتمون إلى القبائل الموثوقة بفصاحتها قبل بعثة النبي (ﷺ)، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم، وانتشار اللحن وفساد اللغة.

الثاني: إجماع القراء: أي الاختصار على القراءة الصحيحة التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة المعروفة من صحة السند للرسول (ﷺ)، وموافقة القراءة لوجه من وجوه العربية، وموافقتها للرسم القرآني.

الثالث: الإجماع من الرواة الثقات: أي أن يكون الرواة الذين يؤخذ الإجماع منهم معروفين بالعدالة والضبط معاً.

الرابع: إجماع النحاة: أي يكون الإجماع من مجتهدى النحاة العارفين بكلام العرب وأساليبه المختلفة، والمدركين لخفايا هذا العلم وأسراره.

الخامس: إقرار الحكم وإثباته: أي اتفاق الجميع صراحة، أو ضمناً بإقرار الحكم للمسألة المعنية بمعرفة حكمها.

ولأجل بيان كيفية تعامل الشارحين مع الإجماع نسجل مجموعة من الملاحظات عليهما:

١- التصريح بمصطلح الإجماع عند الزامل مع استخدام ما يدل عليه من مرادفه في لفظة (الاتفاق)، في حين لم يرد عند التميمي إلا ما يرادفه وتحت ألفاظ: (الاتفاق، أو لا خلاف).

ومثال استعمال الزامل لفظ (اتفاق) في شرحه بناء الاسم لشبهه الحرف في المعنى قوله: "والهمزة حرف باتفاق؛ لأنها لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها؛ ولهذا بني ما شابهها في معنى الاستفهام مثل: متى، من، ما، كم، فهذه كلها أسماء الاستفهام، وهي مبنية؛ لأنها أشبهت الحرف في معناه؛ فإن الهمزة يؤدي بها، ويسأل بها كما يسأل بهذه الأسماء"^(٢). ومن الأمثلة على استعمال التميمي لفظه (اتفاق) في توضيحه وجوب تأنيث الفعل للفاعل

المؤنث في قول ابن مالك:

وَأِنَّمَا تُلْزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حِرٍّ^(٣)

قال التميمي: "أي إن علامة التأنيث تلزم الفعل في مسألتين: أولاًهما أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل مستتراً عائداً إلى مؤنث سابق له، سواء أكان حقيقي التأنيث أم مجازياً.

(١) ينظر: الإجماع (دراسة في أصول النحو العربي): ٤٣ - ٤٥.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٣٦/١.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٦٩، وينظر: هداية السالك: ٢٧٢، ٢٧٣.

كقوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا﴾ [مريم: ١٧] فعلاية التأنيث (التاء) تحتم اتصالها بالفعل؛ لأنَّ الفاعل ضمير مستتر متصل بالفعل، وتقديره (هي) يعود إلى مؤنث حقيقي سابق له، وهي (مريم) -عليها السلام-.... وثانيهما: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله، ولم يقع بعد (نعم) أو (بئس)... ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ إِنِّي نَحَمْتُ لِمَ وُلِدْتُ ذَاكَ يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ٣٥] ف (امرأة) فاعل، ظاهر، حقيقي التأنيث، متصل بفعله، ولم يكن مسنداً لـ (نعم وأخواتها)، ولذا وجب تأنيث الفعل بإلحاق (التاء) به فهذان الموضعان يجب فيهما تأنيث الفعل، وهو أمر متفق عليه بين النحاة^(١).

وانفرد التميمي في استعماله لفظة (لا خلاف) ومثال ذلك في حديثه إنابة المفعول الأول عن الفاعل فقال: "لا خلاف بين النحاة في جواز إنابة المفعول الأول عن الفاعل"^(٢) إذا تعدى الفعل إلى مفعولين أو أكثر سواء ما يتعدى بنفسه وليس أصلهما المبتدأ والخبر أي: باب (كسا، أو أعطى) وأخواتها، أو أصلهما المبتدأ والخبر، أي: باب (ظن وأخواتها)، أو ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أي باب (أعلم، وأرى) وأخواتها^(٣).

٢- ما ورد من نماذج الإجماع عند الشارحين سبق ذكرها عند غيرهما من النحاة المتقدمين أو المتأخرين، وقد يأتي التصريح أحياناً بذلك منه ما ذكره الزامل في تقديم الخبر على (ما دام) في قول الناظم:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ^(٤)

قال الزامل: "قوله (وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ)، معناه: أنَّ دام لا يتقدم خبرها عليها باتفاق. وهذه المسألة تحتها صورتان: أحدهما: أن يتقدم الخبر على (ما) المصدرية الظرفية و (دام). والثانية: أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها؛ بأن يقع بين (ما) و (دام). وكلام المؤلف يقتضي منع الصورتين، فلا تقل في الصورة الأولى: (لا أصبحك صديقك ما دام زيد) ، ولا تقل في الصورة الثانية: (لا أصبحك ما صديقك ما دام زيد) ... والواقع: إنَّ بعض النحاة يجيز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها ... وممن قال به ابن عقيل، حيث قال: إنَّ الممنوع أن يتقدم الخبر على (ما) و (دام) كليهما، أما أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها فهذا ليس ممنوعاً"^(٥).

ويأتي بالإجماع دليلاً على منع تقدم الخبر في الحالتين مستنداً إلى رأي ابن هشام في قوله: " ولكن ابن هشام -رحمه الله- في شرح (القطر) حكى الاتفاق على منع تقديم الخبر في

(١) هداية السالك: ٢٧٣/٢-٢٧٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٥، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٦٤/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٣٦٤/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٧٥.

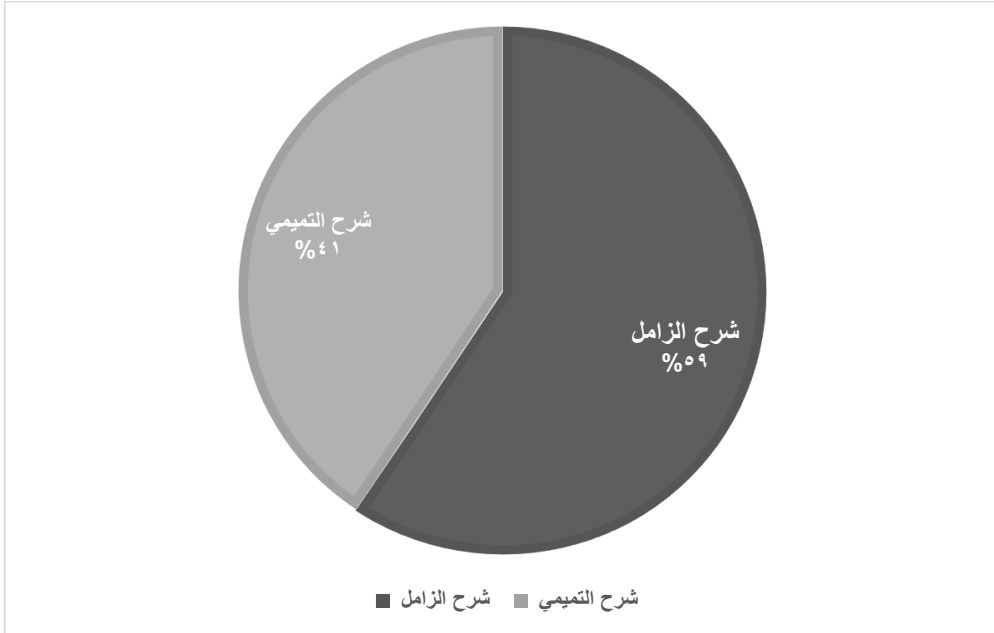
الصورتين؛ لأنه قال: (وأما خبر (دام) فلا يتقدم عليها باتفاق؛ لأنك إن قدمته على (ما) المصدرية فقد قدمت معمول الموصول الحرفي عليه، وهذا لا يجوز، وإن قدمته على (دام) وحدها، فقد فصلت بين الموصول الحرفي وصلته وهذا لا يجوز) (١).

أما التميمي فقد صرح بذلك في شرحه معنى التركيب الإضافي في قول الناظم:

وَالثَّانِي اجْرُرْ، وَأَنْوَ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصَصْ أَوَّلًا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا (٢)

قال التميمي: " وهذه فكرة قديمة قال بها المتقدمون، وقد اتفقوا على تقدير حرفي (اللام) و(من) في مواضع، واختلفوا في تقدير الحرف (في)، مع وجود شواهد ثابتة عليه في الكلام الفصيح " (٣).

٣- قلة ما ورد عند الشارحين من هذا الأصل في العموم مع تقدم الزامل على التميمي، فقد ورد عند الزامل في تسعة عشر موضعاً، في حين ورد عند التميمي في ثلاثة عشر موضعاً. ويمكن بيان نسبة التفاوت بينهما من خلال المخطط التوضيحي الآتي:



(١) شرح ألفية ابن مالك: ٣٦٥/١، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٣.

(٢) الخلاصة في النحو: ٢١٣.

(٣) مخطوطة التميمي: ٣٢٦.

٣- صور الإجماع الواردة عند الشارحين:

تقتصر صور الإجماع عند الشارحين على صورة واحدة وهي:

- إجماع النحاة: وقد ورد ذلك عند الشارحين معاً ومثال ذلك عند الزامل في بيانه قول الناظم:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْجَدٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا^(١)

قال الزامل: "... قد أجمع النحاة على أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنه بمنزلة تكرار العامل وهو الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع..."^(٢).

أما مثال ذلك عند التميمي فما ذكره في شرحه تصرف الأفعال الناقصة في قول الناظم:

وَعَيَّرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلًا^(٣)

قال التميمي: "... ما كان جامداً لا يتصرف. وهو (ليس) باتفاق النحاة، فهو فعل لازم الجمود، وأشبه الحرف في كونه لا يفهم معناه إلا بذكر متعلقه، ولا يخالف هذا الجمود إسناده إلى الضمائر، نحو: لست، لسن... فهو جامد في كل هذا"^(٤).

ويلاحظ على الزامل استعماله ما يقابل لفظة (النحاة) بثلاث عبارات وهي:

- ١- إجماع العلماء: في ثلاثة مواضع من شرحه^(٥) ومنه ما جاء في توضيحه تقديم المفعول معه على عامله في قول الناظم:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ^(٦)

قال الزامل: "أجمع العلماء على أنه لا يصح تقديم المفعول معه على عامله؛ فلا نقل: (والطريق سرت)، ولا (والطريق أنا سائر)، بل يجب تأخيرها عن عامله؛ لأنه مصاحب المفعول معه؛ فلا يستساغ أن يتقدم على عامله..."^(٧).

(١) الخلاصة في النحو: ١٨٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٢٨/٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٧٢٨/٢.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٤٤، وينظر: هداية السالك: ٨٣/٢.

(٤) هداية السالك: ٨٣/٢.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٣١/٢، ٧٧٧، ٨٦٤.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٩١.

(٧) شرح ألفية ابن مالك: ٧٧٧/٢.

٢- إجماع أهل العلم: في أربعة مواضع من شرحه (١)، من ذلك في إيضاحه المبني من الأفعال قوله: " يبنى الفعل الماضي باتفاق أهل العلم، وهو يبنى على الفتح، وهذا هو الأصل، وذلك مثل قام، وقعد، وأكل، وشرب " (٢).

٣- إجماع الكوفيين والبصريين: في موضعين (٣) من ذلك في اتفاق النحاة من المدرستين على تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها إذا كان شبه جملة في قول الناظم:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ (٤)

قال الزامل: "... أما إن كان معمول الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فاعمل به ما شئت، قدمه على الاسم والخبر، أو قدمه على الخبر، أو يسطه بين الاسم والخبر؛ فإن ذلك جائز باتفاق الكوفيين والبصريين" (٥).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٦/١، ٤٨، ٧٢٩/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٨٤/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/١، ١٠٣٢/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٧٦/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٣٧٧-٣٧٨.

ثانياً - استصحاب الحال أو الأصل:

توطئة:

أدرك النحاة مدى أهمية الاستعانة بدليل الاستصحاب عند عدم توفر بقية الأدلة الأخرى ضمن أصول النحو فقد أثبت ابن جني باباً خاصاً له في كتابه تحت عنوان: "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول"^(١).

ويضعه ابن الأنباري في المرتبة الثالثة بعد القياس ضمن أدلة صناعة الإعراب: في قوله: " وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"^(٢).

وهو عنده من " الأدلة المعتمدة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف). وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب ويكتب ويركب) وما اشبه ذلك " ^(٣).

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت عناية النحاة بهذا الأصل أقل بكثير من الأدلة السابقة مقتصرين على شرح مصطلح (الاستصحاب) دون الدخول في بيان ما يتضمنه من مصطلحات جزئية مثل أصل الوضع، وأصل القاعدة، وأصل المهجور، والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل والوجه ، وغيرها تاركين للقارئ استيعاب ذلك من خلال سياق كلامهم، ويبدو أن ذلك لم يكن بسبب عدم وضوح هذا الأصل في أذهانهم لأنهم أحسنوا تطبيقه ولكن دون بيان أو توضيح لكثير من المعلومات المتعلقة به وقد يكون ذلك؛ لأنهم نظروا إليه على أنه من اضعف الأدلة بالمقارنة مع الأدلة السابقة^(٤).

(١) الخصائص: ٢/ ٤٥٩.

(٢) الإعراب: ٤٥.

(٣) لمع الأدلة: ١٤١. وينظر: الاقتراح: ١٣٦، وأصول النحو (دراسة في فكر الأنباري): ٤٣١.

(٤) ينظر: الانصاف: ١١٢، والأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٠٧.

١ - الاستصحاب لغة واصطلاحاً:

- في اللغة:

استصحب (استفعل) وأصله صَحَبَ (فَعَلَ)، ومصدره (استصاحب)، و" الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةِ شَيْءٍ وَمُقَارَبَتِهِ. مِنْ ذَلِكَ الصَّاحِبُ، وَالْجَمْعُ: الصَّحْبُ، كَمَا يُقَالُ: رَاكِبٌ وَرَكَبٌ. وَمِنَ الْبَابِ: أَصْحَبَ فُلَانٌ، إِذَا انْقَادَ. وَأَصْحَبَ الرَّجُلُ، إِذَا بَلَغَ ابْنُهُ. وَكُلُّ شَيْءٍ لَاءَمٌ شَيْئاً فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ "(١).

- في الاصطلاح:

فقد حدّه الأنباري ومثّل له بقوله: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يُعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء" (٢).

وهذا الدليل في الأساس من أدلة الفقه ويقوم على فكرة الأصل والفرع، وشرطه واضح مما ذكره الأنباري في حدّه له إذ حدد العودة إليه عند عدم توفر دليل النقل، أو القياس وهو متأثر بالمنهج الفقهي في ذلك، فعند عدم وجود دليل شرعي على مسألة معينة يستصحب الأصل، وفي النحو إذا انعدم الدليل السماعي، أو القياسي فيبقى حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل، أي: يستصحب أصل الوضع (٣).

(١) مقاييس اللغة - أحمد بن فارس، باب الصَّادِ وَالْحَاءِ وَمَا يَتْلُوهُمَا: ٣/٣٣٥، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (ص ح ب): ٢/١٢٦٨.

(٢) الإعراب: ٤٦.

(٣) ينظر: استصحاب الحال في أصول النحو (قراءة ورأي)، عبد المهدي الجراح ومهدي الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٠م: ٣٤٦.

٢- نوعا الاستصحاب:

أولاً- أصل الوضع: وهو ما يتعلق بالأصل الذي يرد عليه الحرف، أو الكلمة، أو الجملة فقد يخرج الحرف عن أصله بالإدغام والإخفاء، أو الإقلاب وغيرها، وقد تخرج الكلمة عن أصلها بالتصريف كإسنادها إلى الضمائر، وتثنيها، وجمعها، أو تصغيرها وغيرها، كما قد تخرج الجملة عن أصلها بالزيادة، و الحذف، و الإضمار، والاستتار وغيرها^(١).

ثانياً- أصل القاعدة: وهو ما يتعلق بالأصل الذي ترد عليه القاعدة النحوية وخروجها عن أصلها في حالات استثنائية معينة فيقولون: (القاعدة كذا إلا في حالة كذا)، أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا)، أو (يمتنع كذا إلا إذا أفاد) من العبارات المستعملة من قبل النحاة حفاظاً على القاعدة بواسطة التجريد من المسموع^(٢).

ويلاحظ على الشارحين في تعاملهما مع استصحاب الأصل أمورٌ عدة وهي:

١- تصريح الشارحين باستعمال هذا الدليل، فقد ذكر الزامل لفظتي (استصحاب الأصل، أو الأصل) في حين يقتصر التمييز على لفظة (الأصل).

وجاء إيراد الزامل لعبارة (استصحاب الأصل)، في موضع واحد وهو في بيانه علة إعراب (أي) الشرطية ضمن حديثه على بناء الاسم لشبهه الحرف في المعنى قوله: " ولكن يستثنى من أدوات الشرط (أي)؛ فإنها معربة؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو معنى؛ فعارض لزومها للإضافة شبه الحرف؛ فأعربت، مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] ف (أيًا) اسم شرط جازم مفعول به مقدم وجوباً لقوله: ﴿تَدْعُوا﴾، وهي معربة باتفاق النحاة؛ لأن شبه الحرف عارضه ملازمتها للإضافة؛ فلزم إعرابها؛ لأنه لا بد في البناء أن يسلم شبه الحرف من المعارضة، أما إذا لم يسلم من المعارضة، فإنه يذهب هذا الشبه؛ استصحاباً للأصل؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب"^(٣).

٢- إنَّ جميع ما ورد عند الشارحين يقع ضمن النوع الأول من الاستصحاب، أي: أصل الوضع في حين لم يرد عندهما من النوع الثاني (أصل القاعدة) أي شيء يذكر.

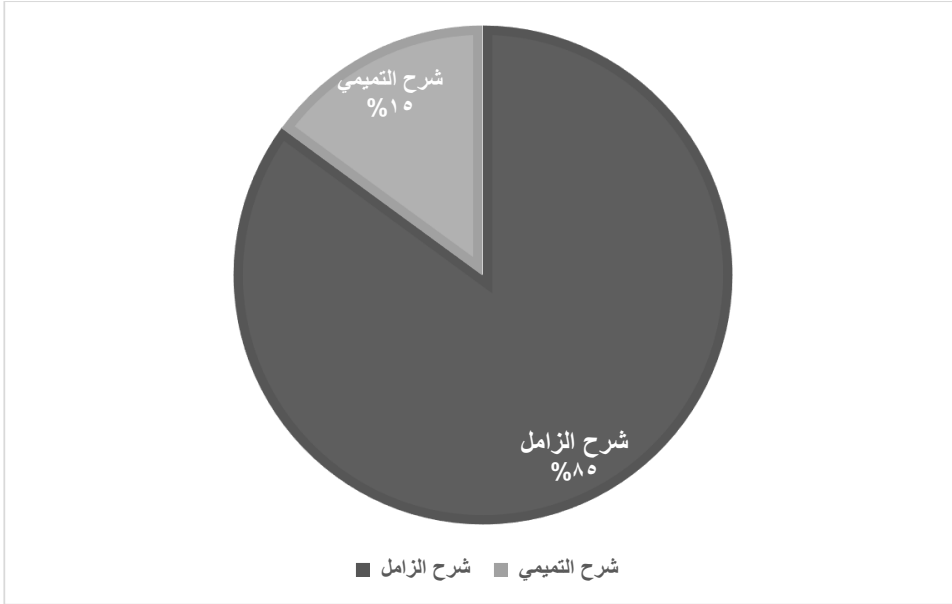
(١) ينظر: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٠٧-١٠٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣٧/١.

الفصل الثاني: أصول النحو عند الشارحين

٣- تفوق الزامل كثيراً على التميمي في ذكره أصل الوضع، فقد ورد عنده في أربعة وسبعين موضعاً في حين ذكره التميمي في ثلاثة عشر موضعاً ويمكن بيان نسبة التفاوت بين الشارحين من خلال المخطط الآتي:



ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل:

ت	الأصل	الجزء والصفحة
١-	" تاء التأنيث المميزة للفعل ساكنة أصالة"	٢٨/١
٢-	" الأصل في الأسماء الإعراب فهو فرع في الأفعال"	٤٧/١
٣-	" يبني الفعل الماضي ... على الفتح وهذا هو الأصل"	٤٨/١
٤-	" فعل الأمر مبني ... على السكون وهو الأصل"	٥٠/١
٥-	" المعرب من الأفعال هو الفعل المضارع ، وهذا هو الأصل فيه"	٥١/١
٦-	" نون المثني ساكنة في الأصل"	٨٣/١
٧-	" الأصل أن العلم لا يضاف"	١١٩/١
٨-	" الأصل في الاسم التذكير"	١٣٧/١
٩-	" الأصل في اتحاد الرتبة هو الفصل"	١٦٥/١
١٠-	" الأصل أن الإشارة تكون في المحسوس"	١٩٤/١
١١-	" الأصل في (من) أن تكون للعاقل"	٢٢٤/١
١٢-	" (ما) ... الأصل فيها أن تكون لغير العاقل"	٢٢٥/١

٢٣٠/١	"الأصل في (ذا) أن تكون اسم إشارة"	١٣-
٣٠٨/١	"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة"	١٤-
٣١٥/١	"الأصل في الخبر أن يؤخر عن المبتدأ"	١٥-
٤٣٣/١	"(لعلّ) الأصل فيها أنها للترجي"	١٦-
٦٢٥/٢	"الأصل: أن المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه والفاعل يحذف عند بناء الفعل للمجهول"	١٧-
٦٥٥/٢	"الأصل في المشغول عنه: أن يكون واحداً"	١٨-
٦٥٦/٢	"الأصل في المشغول عنه: أن يجوز رفعه ونصبه"	١٩-
٦٩٩/٢	"الأصل في حذف الفضلة أنه جائز"	٢٠-
٨٣٩/٢	"الأصل في الحال أن تكون مشتقة"	٢١-
٨٥٢/٢	"الأصل أن صاحب الحال يكون معرفة"	٢٢-
٩٠٧/٢	"الأصل في التمييز أن يتأخر عن عامله"	٢٣-
٩٤٥/٢	"الأصل في حروف التعليل هو (اللام) "	٢٤-
٩٥٣/٢	"الأصل في (ربّ) أنها تختص بجر النكرات "	٢٥-
٩٧٢/٢	"المضارع الأصل فيه أنه للحال"	٢٦-
٩٧٤/٢	"الأصل في الحال أنه نكرة"	٢٧-
٩٨٧/٢	"الأصل في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدمها"	٢٨-
١٠٢٨/٢	"الأصل أن المتضايين كالكلمة الواحدة"	٣٠-

أمّا ما ورد عند التميمي إلى نهاية باب إعمال المصدر فهو:

ت	الأصل	الجزء والصفحة
١-	"الأصل في الأسماء الإعراب"	٥١/١
٢-	"الأصل في الأفعال والحروف هو البناء"	٥١/١
٣-	"لا يجوز تثنية العلم الباقي على علميته؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً، فإذا تثنيته، أو جمعته صار نكرة..."	٨٦/١
٤-	الأصل الإعرابي في الاسم المجرور هو الكسرة	ينظر: ١٢٥/١
٥-	"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة؛ لأنه متقدّم ومحكوم عليه بشيء، والحكم على المجهول المطلق لا يفيد غالباً"	٣٣/٢
٦-	"الأصل في الاسم المشغول عنه ... جواز وجهين إعرابين، وهما: الرفع على الابتداء. والنصب على المفعولية."	٣٤٠/٢-٣٤١
٧-	الأصل في مصدر المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه	ينظر: ٦٣/٣
٨-	الأصل في حرف الجر (في) أن يكون للظرفية.	ينظر مخطوطة التميمي: ٢٨٩
٩-	"الأصل في الاستعمال أن يُذكر حرف الجر في التركيب الخاص به، لأداء وظائفه من دلالة، وعمل"	مخطوطة التميمي: ٣٠٥
١٠-	"تقدير (اللام) ما بين الاسمين المتضايفين، فهو الأصل في تقدير معنى الإضافة"	مخطوطة التميمي: ٣٢٨
١١-	"الأصل عدم التأويل"	مخطوطة التميمي: ٣٤٧
١٢-	"يجوز في الظرف الجاري مجرى (إذ) الإعراب والبناء ... والاختيار في حالة هذا الظرف هو الإعراب؛ لأنه الأصل..."	مخطوطة التميمي: ٣٦١
١٣-	"الاتصال بين المضاف والمضاف إليه هو الأصل"	مخطوطة التميمي: ٣٩١

٤- كل ما تناوله الشارحان تم ذكره عند غيرهم من النحاة، أو المتأخرين ولكن الشارحين وتحديداً الزامل لهما الفضل في جمع ذلك مما يسهل على المتعلم الاطلاع عليه.

٣- العدول عن الأصل:

ينفرد الزامل في الإشارة إلى مسألة مخالفة الأصل ونجد ذلك لديه في ثلاثة مواضع (١) ومن الأمثلة على ذلك ما تطرق إليه في شرحه وجوب تأخير الخبر في قول الناظم:

أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لِذِي لَامِ ابْتِدَا أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا (٢)

قال الزامل: "ولا يصح أن تقول: (لي مَنْ منجداً) ... فمتى كان المبتدأ لازماً لصدر الكلام كاسم الاستفهام والشرط، أو كان مضافاً إلى ذلك فإنه يجب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ؛ وهذا لأن في تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة مخالفة لأصول اللغة؛ لأن من أصول اللغة تقديم ما له صدر الكلام ولا يعمل فيه المتقدم عليه" (٣).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٦/١ - ٧٧، ١٢١، ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٤٠، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٢٤/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٣٢٤/١ - ٣٢٥.

الفصلُ الثالثُ

التَّفْكِيرُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الشَّارِحِينَ

المَبْحَثُ الأوَّلُ

العَامِلُ

المَبْحَثُ الثَّانِي

التَّعْلِيلُ

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

المَذْهَبُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الشَّارِحِينَ

المَبْحَثُ الأوَّلُ

العاملُ

توطئة:

يُشكّل العامل النحوي نقطة جوهرية في الفكر النحوي العربي؛ وذلك لأن أغلب العلل والقواعد النحوية قائمة في أساسها على العامل، حتى يمكن أن يُعدّ عموده الفقري، ودستوره الشامل، وقانونه العام^(١).

وتكمن أهمية العامل أساساً في فهم معاني النحو، وتفسيره الكثير من ظواهره، ومعرفة أسرار التراكيب اللغوية المختلفة، وما تتضمنه من علاقات ترتبط بالمعنى أو اللفظ، وكل ذلك بسبب ارتباط العامل بظاهرة الأثر الإعرابي في آخر الكلمة والتي تخضع لتأثيرين، هما: اللفظي والمعنوي^(٢).

ونظرية العامل قديمة بقدم النحو فقد جاء ذكرها عند النحاة المتقدمين فالمنتبج لكتاب سيبويه يجده يذكر مصطلح العامل صراحة^(٣)، ولكنها أخذت بُدأً واضحاً بعد دعوة ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ = ١١٩٦م) في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغائها؛ لما يترتب عليها من تأويل أو تقدير، وقد زعم أنّ العامل عند النحاة هو العوامل اللفظية والمعنوية، وقد خالفهم ابن جني معتبراً أنّ العامل هو المتكلم نفسه^(٤). يقول الدكتور محمد عبدالخالق عزيمة (ت: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) : "ونقد ابن مضاء برغم تفاوته قد كان له صدق ودوي وطنين في الكتب التي جاءت بعد ذلك، فقد فتح باباً من الشر"^(٥).

ومهما يكن من أمر فلا يمكن تناول النحو بعيداً عن العامل؛ لأن النحو في أساسه قائم على علاقاته اللفظية والمعنوية، وما ينتج عنهما من أثر إعرابي مرتبط بهذه العلاقة بشكل لا يمكن فصلهما عن بعضهما.

(١) ينظر: العامل في الفكر النحوي - الدكتور خالد حسين أبو عمشة:

http://cp.alukah.net/web/literature_language/1179/113015/

(٢) ينظر: أصول النحو العربي - محمد خير الحلواني: ١٨٢، وتيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة وتقويم): ١٠٥.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ١٣/١، ٩٤، ١٢٧، ١٢٨، ٢٠٢، ٣٥٧، ٢٩/٢، ٥٦، ٦١، ١٢٤.

(٤) ينظر: ٦٩، والخصائص: ١/١١١، وتيسير النحو عند عباس حسن: ١٠٧.

(٥) النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (٦)، ١٣٩٦هـ: ٢٣، وينظر: تيسير النحو عند عباس حسن: ١٠٧.

أولاً- العامل لغةً واصطلاحاً:

- في اللغة:

قال الخليل: "عَمِلَ عَمَلًا فهو عاملٌ. واعتَمَلَ: عمل لنفسه" (١)، ويضيف ابن فارس على ما سبق توضيحاً وبياناً بقوله: "عَمَلَ الْعَيْنُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاجِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ. قَالَ الْخَلِيلُ: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، فَهُوَ عَامِلٌ؛ وَاعْتَمَلَ الرَّجُلُ، إِذَا عَمِلَ بِنَفْسِهِ" (٢).

أي لا يسمى بالعامل إلا إذا أوقع عملاً، ويرى الشيخ عبد القاهر الجرجاني أن العامل في اللغة "من يعمل على الدوام وإن قلَّ، والفاعل أعم منه" (٣).

- في الاصطلاح:

قال الجرجاني: "والعامل في اصطلاح النحويين : ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً ، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً: نحو: جاء زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزيد" (٤).

فهو إذاً يربط العامل بالآثر الإعرابي في نهاية الكلمة وما ينتج عن ذلك من حالات إعرابية رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً، وكل ذلك ناجم عن طبيعة العلاقات اللفظية، أو المعنوية بين العامل والمعمول.

(١) العين: ١٥٣ / ٢.

(٢) مقاييس اللغة: ١٤٥ / ٤.

(٣) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: ٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ٧٣.

ثانياً - موقف الشارحين من العامل:

تعرض الزامل لقضية العامل ضمن فائدة من فوائده التي يضيف بها من خلالها إلى الألفية وذلك بعد حديثه على علامات الإعراب الأصلية مبيناً فيها وجود خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين في الإعراب اللفظي و المعنوي بقوله: " اختلف العلماء في الإعراب: هل هو لفظي أم معنوي" فمن قال: إنه لفظي، قال المراد به الحركات، يعني: المراد بالإعراب: الضم، والفتح، والكسر، والسكون" (١). وهذا مذهب البصريين (٢).

ثم ينتقل إلى بيان الوجه الثاني من الخلاف، أي: المذهب الكوفي (٣) وهو الإعراب المعنوي متطرقاً إلى مسألة العامل إذ قال: " ومن قال: إنه معنوي، قال: إنه تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل؛ لأن الإعراب في الحقيقة أثر يجلبه العامل في آخر الاسم أو الفعل، ففي قولك: (زيدٌ يقوم) تجد الضمة في (زيدٌ) قد جلبها العامل، وهو الابتداء؛ لأن زيداً مبتدأ. وكذلك إذا نصبت قلت: (إنَّ زيداً لن يقوم)، فالفتحة في (زيداً) جلبها العامل وهو (إنَّ)" (٤).

ويصل بعد ذلك إلى أن الإعراب " أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو بعبارة أخرى: هو تغيير في آخر الكلم بسبب العوامل وتكون هذه الحركات أو السكون علامات للإعراب وليست هي الإعراب" (٥).

وبعد ذلك يبين وجود خلاف في التعبير بين الإعراب اللفظي والمعنوي في قوله: " ولهذا يختلف التعبير: فإن قلت: إنَّ الإعراب لفظي، تقول في المرفوع: مرفوع بالضمّة، وفي المنصوب منصوب بالفتحة، وهكذا. وإن قلت: إن الإعراب معنوي، تقول في المرفوع: مرفوع وعلامة رفعة الضمة. وفي المنصوب: منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهكذا" (٦).

ويرى الزامل أن معرفة المتعلم الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي لا يقدم له فائدة، وإنما المهم معرفته للعامل قال في هذا الصدد: " وعندي في الحقيقة: أن هذا خُلف ما تحته فائدة، فالمهم

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٦١/١.

(٢) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية - أحمد بن عمر الحازمي: ٨٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٦.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٦١/١.

(٥) المصدر نفسه: ٦١-٦٢.

(٦) المصدر نفسه: ٦٢/١.

أن يعرف المرء ما الذي رفع الاسم، وما الذي نصبه، وما علامة نصبه؟ بغض النظر عن أن يكون الإعراب لفظياً أو معنوياً^(١).

أما موقف التميمي من العامل فقد أطل الحديث عنه إذ ذكر حدّ العامل في ثلاثة مواضع وتوسع في قضية العامل مرتين في شرحه.

أما حدّه للعامل فقوله: " هو ما يؤثر في اللفظ تأثيراً تنشأ عنه علامة إعرابية، ظاهرة أو مقدرة ترمز إلى معنى خاص"^(٢). فهو يربط بين العامل وما يجلبه من أثر في اللفظ يؤدي إلى معنى معين.

وما ذكره في حق العامل قد تأثر به بما أورده عباس حسن في كتابه بقوله: " والعامل هو: ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة ... أو مقدرة..."^(٣).

ويتوسع في حديثه عن العامل في موضعين:

١- في باب المعرب والمبني: تكلم التميمي عن مفهوم الإعراب اصطلاحاً عند النحويين في قوله: " للنحويين في تعريف الإعراب -اصطلاحاً- وجهان:

أولهما: معنوي: ومفاده أن الإعراب هو أن تختلف أواخر الكلمات تبعاً للعوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا؛ لاختلاف المعاني التي تتوارد عليه"^(٤).

و يوضح التميمي أنّ الاختلاف اللفظي دليل على الاختلاف المعنوي؛ لأنك لو قلت: (جاء زيدٌ)، (ورأيت زيداً)، و(مررت بزيد) فإن اختلاف الحركة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة إلى الكسرة دلالة على اختلاف المعاني المقصودة؛ لأن كل حركة قد خُصّت بمعنى معين تزول بزوال ذلك المعنى وهكذا بالنسبة للمعاني الأخرى الثاني والثالث^(٥).

وإنّ الاختلاف في المعاني بسبب اختلاف العوامل الداخلة على التركيب إذ قال: " وهذا الاختلاف يكون بسبب اختلاف العوامل"^(٦).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٦٢/١.

(٢) هداية السالك: ١٥ / ٢. وينظر: ٣٤/١، ٧/٢.

(٣) النحو الوافي: ٧٥/١.

(٤) هداية السالك: ٣٣/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ٣٤/١.

ويؤكد التميمي أهمية العامل خصوصاً في اختلاف الحركات دون أن يكون للإعراب دور فيه كاللقاء الساكنين قال: "وَذَكُرْ مسألة العامل أمر مهم جداً، فقد تختلف حركة آخر الكلمة ولا يكون هذا الاختلاف إعراباً، نظير: (أخذت مِنْ زيد)، و(أخذتْ مِنْ الرجل)، و(أخذت مِنْ ابنك). فحركة (نون مِنْ) في الأولى: ساكنة، وفي الثانية: مفتوحة، وفي الثالثة: مكسورة، وهو اختلاف حدث بدون عامل، لذا فهو ليس بإعراب، وإنما حُرِّكت النون؛ لالتقاء الساكنين مع مراعاة الحركة التالية لها" (١).

ويتوصل إلى أن الإعراب يفتقر إلى الاختلاف إذ قال: "إِذَا فالإعراب يفتقر إلى:

أولاً: الاختلاف.

ثانياً: أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة.

ثالثاً: أن يكون لاختلاف العوامل كعامل الرفع، أو عامل النصب، أو عامل الجر " (٢).

فالإعراب بناء على ما سبق " هو التغير المعنوي الذي يستدل عليه بالحركات، أو بالحروف المختلفة في أواخر الكلمات، ثم إن هذا التغير قد يكون لفظاً أو تقديراً" (٣).

ثم بعد ذلك ينتقل إلى بيان الوجه الثاني للإعراب قائلاً: " وثانيهما: لفظي: ومفاده أن الإعراب هو الأثر الظاهر، أو المقدر الذي يجلبه العامل... أي: أن الإعراب هو الحركات الثلاث التي تأتي آخر الكلمة نفسها وما ينوب عنها ظاهرة أو مقدرة" (٤).

والإعراب بوجهيه اللفظي والمعنوي لهما فائدة كبيرة في التمييز بين المعاني، فالضمة دالة على الفاعلية والفتحة على المفعولية، والكسرة على الإضافة ولولا رموز الإعراب لاختلطت المعاني في مواضع كثيرة (٥).

ويلحظ على التميمي اشراكه اللفظ بين وجهي الإعراب في المعرب بسبب تباين العوامل جاء ذلك في قوله: " أما المعرب على كلا الوجهين: فهو اللفظ الذي يدخله الإعراب، فتتغير حركة آخره؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه" (٦).

(١) هداية السالك: ٣٤/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٤/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥/١.

(٦) المصدر نفسه: ٣٥/١.

٢- في عامل المبتدأ والخبر: ويشير إلى نوعي العامل اللفظي والمعنوي مع التمثيل لهما قال: "عامل لفظي: نظير الفعل الذي يؤثر في آخر الفاعل فيجعله مرفوعاً، وفي آخر المفعول به فيجعله منصوباً. وكالحرف الجازم الذي يؤثر في آخر الفعل المضارع فيجعله مجزوماً، وكالحرف الجار الذي يؤثر في آخر الاسم فيجعله مجروراً وكالعوامل الناسخة لحكم المبتدأ والخبر"^(١).

وكذا الحال بالنسبة للعامل المعنوي قال: "وهو غير منطوق به يدرك بالعقل حصره أغلب النحاة في أمرين هما:

أ- عامل الرفع في الفعل المضارع، وهو التجرد عن عوامل النصب والجزم.

ب- عامل الرفع في الاسم المبتدأ، وهو التجرد عن العوامل اللفظية"^(٢).

ويبدو أن التميمي يسير على منهج ابن مضاء القرطبي وقبله ابن جني في أن العوامل بنوعيتها لا تجلب الحركة الإعرابية إنما ذلك يقع على المتكلم إذ قال: "والعوامل بنوعيتها: اللفظية والمعنوية، ليست هي المؤثرة في وجود الحركة، إنما الذي يؤثر ويجلب الحركة الإعرابية هو المتكلم نفسه، ولكن النحاة نسبوا التأثير إلى العوامل؛ لأنها المرشدة إلى تلك الحركات الكاشفة عن المعاني، فالفعل مثلاً هو المرشد إلى الفاعل والادال عليه، والمرشد إلى المفعول أيضاً فرفعوا الأول ونصبوا الثاني، وبهذا فالفعل هو سبب أيضاً في جلب ذلك الرمز الإعرابي لذا قالوا: إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل؛ لأنه السبب في وجود حركته"^(٣).

وهذا الكلام نفسه عند ابن جني إذ قال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ك (مررتُ بزيد)، و (ليت عمراً قائم) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ. وهذا واضح"^(٤).

(١) هداية السالك: ١٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٦/٢.

(٤) الخصائص: ١١٠/١-١١١. وينظر: الرد على النحاة: ٦٩.

ويترب - كما قلنا - على العامل في طبيعة الحال التأويل والتقدير وقد ورد ذكرهما عند الشارحين:

١ - التأويل:

انتقل مصطلح (التأويل) من ميدان المفسرين وكتبهم إلى ميدان النحويين، ولعل ما يؤيد ذلك أن كثيراً من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، ولا بد للنحوي من زاد يغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة، والواقع أن أغلب التأويلات عند النحويين تدور في فلك المعنى، أو اثبات أحد المذاهب، ولتعزيز الأصل النحوي والمحافظة عليه^(١) وبهذا يكون وسيلة لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص المخالفة^(٢) وربما هذا ما دعا ابن جني إلى وضع التأويل تحت عنوان (باب شجاعة العربية) وقد ذكر مظاهره وصوره في قوله: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"^(٣). ويلاحظ عدم ذكره التقدير ضمن مظاهر التأويل من باب الاكتفاء بذكر الحذف^(٤).

أما موقف الزامل من التأويل فهو مخالف تماماً لموقف التميمي وهذا ما نجده من خلال شرحيهما لقول ابن مالك:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى وَأَوَّلَ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ^(٥)

قال الزامل: " وعلى هذا: فلا تصح إضافة المترادفين، وذلك مثل قولك: (قمح بُر)؛ لأن (القمح) هو (البر) ... وكذلك لا يضاف الموصوف إلى صفته، فإذا قلت - مثلاً -: (جاء رجل فاضل) ف (فاضل): صفة ل (رجل)؛ فلا يصح أن تقول: (جاء رجل فاضل)؛ فتضيف (رجل) إلى (فاضل)، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته. وكذلك لا تصح إضافة الصفة إلى الموصوف، فلا تقل - مثلاً - (جاء فاضل رجل): تريد: (رجل فاضل) ... " ^(٦).

ويوضح أن ما ورد من هذا في كلام العرب يكون بالتأويل في قوله: " وإذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه من إضافة المترادفين أو من إضافة الصفة للموصوف أو الموصوف للصفة - فالواجب حينئذ التأويل - ومعناه: إخراج الكلام عن ظاهره. مثال ما ظاهره أنه من إضافة المترادفين: إضافة الاسم إلى لقبه، مثل: (جاء سعيد كرز) ... وطريقة التأويل في إضافة

(١) ينظر: التأويل النحوي (دراسة في دلالة الخطاب القرآني) - الدكتور حمداً بن عبدالله: ١٩.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٦١.

(٣) الخصائص: ٣٦٢ / ٢.

(٤) ينظر: تيسير النحو عند عباس حسن: ١٣٥.

(٥) ألفية ابن مالك: ٢١٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٧٩ / ٢.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٩٨٠ / ٢.

المترادفين: إنك تقول الأول بالمسمى، والثاني: بالاسم، فان قلت: (جاء سعيد كرز)، فالمعنى: (جاء مسمى كرز) ...^(١).

أما التميمي فيقف موقفاً مغايراً في شرحه لهذا البيت بوجود نصوص وشواهد مسموعة تثبت إضافة المترادفين دون تأويله كما فعل البصريون في قوله: " فالفراء الكوفي أجاز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلفت اللفظتان. وتابعه جملة من النحاة البصريين المتقدمين والمتأخرين، اعتزلاً بالمسموع، وقياساً على عطف المترادفين في مثل قولنا: النأي والبعد، والكذب والمين، أما جمهرة نحاة البصرة: فقد منعوا هذه الإضافة بحجة أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، لعدم التخصيص أو التعريف"^(٢).

ثم يستدل بمجموعة من الشواهد السماعية من القرآن الكريم، والشعر، والنثر؛ لإثبات مذهب الكوفيين في ترك التأويل قال: " ومما استدللّ به المجيزون قوله تعالى:

- ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩].

- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]

- ﴿فَأَثْبِتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]

- ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]

- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]

فالتراكيب الإضافية: (دار الآخرة، وجانب الغربي، وحبّ الحصيد، وحبل الوريد، وحقّ اليقين) عند هؤلاء المجيزين هي من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف لفظ اسميه، فالدار عندهم هي الآخرة، والجانب هو الغربي، والحبّ هو الحصيد، والحبل هو الوريد، والحق هو اليقين"^(٣).

ومما استدلل به من الشواهد النثرية قولان للإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) من ذلك قوله: " ومن هذا ما جاء في حديث أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام): (أَنشَأَ سُبْحَانَهُ فَتَنَقَّ الْأَجْوَاءَ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءَ وَسَكَّائِكَ الْهَوَاءَ) والسكائك جمع سكاكة: وهي الهواء ..."^(٤).

ومما يستشهد به من الأشعار قوله: " ومن أشعارهم... قول الراعي النميري:

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٩٨٠/٢.

(٢) مخطوطة التميمي: ٣٤٤. وينظر: الإنصاف: ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٧٩٧/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٥.

(٤) مخطوطة التميمي: ٣٤٥. وينظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار - الزمخشري: ٩٧/١.

مدبّ السّئل واجتنب الشّعار^(١)

وقرب جانب الغريّ يادو

قال: جانب الغريّ، والجانب في المعنى هو الغريّ ... " (٢).

ويميل إلى الرأي الكوفيّ على ترك التّأويل؛ لكثرة ورود النصوص الفصيحة جاء ذلك في قوله: "فالمتضايقات في النصوص السابقة متحدة المعنى، وهي كثيرة في تراثنا اللغوي" (٣).

ويؤيد موقفه في موضع آخر بوقوفه مع المجيزين في إضافة المترادفين وعدّه التّأويل تكلفاً في قوله: "أما المجيزون فلا يتكلفون هذا التّأويل، واعتمدوه على ظاهره ما دام اللفظان مختلفين، والأصل عدم التّأويل" (٤).

ويلاحظ على الزامل ميله إلى التّأويل وتأييده منهج البصريين في أغلب المسائل التي يؤول فيها البصريون، أما التميمي فيرفض التّأويل تيسيراً، ويُعدّه تكلفاً في عموم شرحه مؤيداً بذلك مذهب الكوفيين ومستنداً بذلك إلى كثرة الشواهد السماعية والفصيحة الواردة في التراث العربي.

(١) ديوانه: ١٤٧.

(٢) مخطوطة التميمي: ٣٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣٤٧.

٢- التقدير:

ويتم استعماله من قبل النحاة عند الحذف ، فالمقدر هو المحذوف ، والتقدير: هو حذف الشيء من اللفظ وإبقاؤه في النية^(١)، ويستعمل عند النحاة مرادفاً للتأويل بدليل قول الكفوي: " التقدير في الكلام: لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى"^(٢).

وقد اتفق الشارحان في العناية بالتقدير في شرحيهما للألفية وجاء على قسمين:

الأول: اجتهداهما التقدير في عدد من الآيات القرآنية:

ويتفوق التميمي على الزامل في هذا الجانب إذ ورد لديه اجتهدا تقدير في ست آيات^(٣)، في حين ورد عند الزامل في آية واحدة.

أما الزامل فقد ذكره في حديثه عن حكم إضافة (أي) الشرطية التي تضاف لفظاً أحياناً أو معنى في أحيان أخرى قال: " ومثال الشرطية مضافة لفظاً: (أي كتاب قرأت تستقد)، ومثالها مضافة معنى: قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] ، والتقدير: - والله أعلم- : أي اسم تدعوا"^(٤).

ويبدو أن الشيخ مصطفى الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ = ١٩٤٤م) قد سبق الشيخ علي الزامل في هذا التقدير بقوله: " وقد تقطع (أي)، الموصولية والاستفهامية والشرطية، عن الإضافة لفظاً، ويكون المضاف إليه منوياً، فالشرطية كقوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. والتقدير: (أي اسم تدعوا) ..."^(٥).

أما مثال ذلك عند التميمي فقد اجتهد في تقديره لآيتين ضمن شرحه لتووين العوض عن الجملة أي ما يلحق (إذ)، و (إذا)، عوضاً من جملة تكون بعدها وقد استشهد بقوله تعالى: " ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ۚ يَوْمَئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا ۚ﴾ [الزلزلة: ١-٤].

(١) ينظر: الكليات: ٣٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم- محمد بن علي التهانوي: ١/ ٤٩٧، وتيسير النحو عند عباس حسن: ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨٤. وينظر: تيسير النحو عند عباس حسن: ١٣٧.

(٣) ينظر: على سبيل المثال: هداية السالك: ١/ ٢٤٨، ١٧/ ٣، ٦٦، ٧٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٠٢/ ٢.

(٥) جامع الدروس العربية: ٣/ ٢١٧.

قال التميمي في تقديره للجملة المحذوفة: " فالتنوين اللاحق لِ (إِذ) تعويض عن أكثر من جملة، والتقدير - والله أعلم-: (يوم إِذ تُرْزَلُ الأرض وتخرج أثقالها...) " (١) .

وقد سبق ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م) في تفسيره التميمي في تقديره للمحذوف في الآية السابقة إِذ قال : "... والتقدير: يَوْمَ إِذْ تُرْزَلُ الْأَرْضُ وَتُخْرَجُ أَثْقَالُهَا وَيَقُولُ النَّاسُ: مَا لَهَا تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا إلخ " (٢).

كما استشهد التميمي بآية ثانية معززة لشرحه وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

وقال في تقديرها : " فالتنوين اللاحق لِ (إِذَا) تعويض عن جملة تقديرها - والله أعلم - (إِذَا ملكتم أمسكتكم)، فَحَذِفَتْ جملة الشرط، وعُوِضَ عنها التنوين " (٣).

ولم يسبق التميمي - فيما اطلعت عليه - أحدٌ في تقديره بهذه الصيغة.

الثاني: إيرادهما التقدير في الشواهد والأمثلة:

يُعنى الشارحان في الحاقهما الشواهد المختلفة بالتقدير؛ لبيان أصلها وما فيها من حذف، فنجد الزامل يتبع ما يرد في متن الألفية، وشواهد شرحه بالتقدير.

ومن الأمثلة على ذكره التقدير في نظم الألفية ما ذكره في قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَالْـ
وَمُسْنَدِ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ(٤)

قال الزامل: " وتقدير البيت: حصل للاسم تمييز بالجر والتنوين والنداء و (أل) وإسناد إليه. هذه خمس علامات تختص بالاسم " (٥).

ومن الأمثلة على ذكره التقدير للشواهد القرآنية في بيانه لإعراب الملحق بجمع المذكر السالم (اهلون) قوله: "... وقال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ﴿أَهْلِيكُمْ﴾: مفعول به أول مؤخر، والمفعول الثاني محذوف، وهو الضمير المتصل العائد. والسر في أن

(١) هداية السالك: ١٤/١.

(٢) التحرير والتنوير: ٣٠ / ٤٩٢.

(٣) هداية السالك: ١٤ / ١.

(٤) ألفية ابن مالك: ١٠٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٥/١، ٢٦.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٢٦/١. وينظر: على سبيل المثال: ١٣٥/١.

﴿أَهْلِيكُمْ﴾ صار هو المفعول الأول: أنه هو الفاعل في المعنى؛ تقدير الآية: من أوسط ما تجعلون أهلكم يَطْعَمُونَهُ^(١).

ويلاحظ على الزامل ذكره (الأصل) مرادفاً للتقدير^(٢)، ومن ذلك استشهاده على زيادة (الباء) بعد خبر (لا) النافية العاملة عمل (ليس) بقول الشاعر سواد بن قارب: [الطويل]

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَغْنٍ فِتْيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٣)

قال الزامل: " فقوله: لا ذو شفاعه بمغنٍ، الأصل: لا ذو شفاعه مُغْنِياً، فزاد الباء في خبر (لا)، وذلك قليل^(٤)."

كما يلاحظ عليه أنه قد يعبر عن التقدير من خلال لفظتي (المعنى، أو يعني)، ومثال ذلك ما ذكره في تعليقه على عدم استقامة المعنى في تأويل المصدر المؤول بالصریح في الفعل الناقص (عسى) في قوله: " قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] ... لكن لا يستقيم المعنى على تأويل المصدر الصريح المؤول بالصریح؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: عسى ربكم الرحمة؛ لذلك قال بعضهم: إنَّ الكلام على حذف مضاف، والأصل: عسى ربكم ذا رحمة، أو تقدر المضاف قبل الاسم، يعني: عسى صفة ربكم الرحمة؛ فيستقيم المعنى. فإذا قلت: (عسى زيد أن يقوم)، فالمعنى: (عسى حال زيد القيام)، أو تقول: (عسى زيد ذا قيام)؛ فتقدر مضافاً قبل الخير أو قبل الاسم^(٥).

وللزامل حظ كبير من ذكر التقدير بعد الأمثلة النحوية. ومن الأمثلة ما جاء في توضيحه تعلق الجار والمجرور بمحذوف إذا كان مفعولاً ثانياً، للفعل (ظَنَّ) قوله: " ... ولكن إذا وقع الجار والمجرور مفعولاً ثانياً لـ (ظَنَّ)، وأنيب عن الفاعل فإنه يكون متعلقاً بمحذوف، فإذا قلت - مثلاً -: (ظننت زيداً في المسجد)، وبنيت الفعل للمجهول، وأنبت الثاني - فإنك تقول: (ظنَّ زيداً في المسجد)؛ فيكون (في المسجد): متعلقاً بمحذوف نائب فاعل، والتقدير: (ظنَّ زيداً كائن في المسجد)؛ لأنه خبر في الأصل، والخبر يكون متعلقاً بمحذوف^(٦).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٩٦/١.

(٢) ينظر: على سبيل المثال المصدر نفسه: ٨٥/١، ١٣١، ٢٣٠، ٣٣٣، ٣٣٥، ٢٤٦، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٢٠، ٥٧٦/٢، ٥٨١، ٧٠٤، ٧٢٦، ٨٧٣، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٣٥، ١٠٤١، ١٠٤٩.

(٣) ينظر: شرح ابن الناطم: ١٠٥، وشرح ابن عقيل: ٣١٠/١، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو - ٦٢، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية - محمد حسن شراب: ١١٩/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٤٠٦/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٢٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ٦٥٣/٢.

اما التميمي فقد كان يلحق ما يرده من الشواهد بالتقدير؛ زيادة في توضيح المسائل المعروضة وهذه الغاية يشترك فيها الشارحان معاً. ومما يستشهد به من القرآن الكريم في شرحه حذف المفعولين، أو أحدهما في باب (ظن وأخواتها) من قول الناظم:

وَلَا تُحْزَرْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)

حيث يستشهد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] في حذف المفعولين اختصاراً، أي ما يدل على المحذوف دليل^(٢)، فيقول بعد الآية: " والتقدير: (تزعمونهم شركاء) "^(٣).

ومن الشواهد الشعرية ما ذكره في شرح حذف عامل المفعول المطلق - غير المؤكد - وجوباً في سياق الطلب، ومن ذلك الاستفهام التوبيخي^(٤) مستشهداً بقول جرير: [الوافر]

أَعْبُدَا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلُؤْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا^(٥)

قال: " الشاهد فيه: أَلُؤْمَا واعتراباً؟ حيث وقع المصدر بدلاً عن فعله بعد الاستفهام التوبيخي، والفعل حُذِفَ وجوباً، وهو من قبيل الطلب، والتقدير: أتلؤم لؤماً وتعترب اعتراباً؟ فَحُذِفَ الفعلان؛ لأن مصدريهما نابا عنهما "^(٦).

كما يتبع التميمي أمثله النحوية (المصنوعة) بالتقدير. ومن ذلك ما يضيفه على ابن مالك فيما ينصب على الظرفية قوله: " ومما ينصب على الظرفية - أيضاً - ولم يُشَرِ إليه ابن مالك هو ما جاء ظرفاً عَرَضاً، من ذلك: ... صفة الظرف: تقول: (جلست طويلاً غربي الدار). والتقدير: (جلست وقتاً طويلاً مكاناً غربي الدار) " ^(٧).

(١) ألفية ابن مالك: ١٦٤، وينظر: هداية السالك: ٢٣٣/٢.

(٢) ينظر: هداية السالك: ٢٣٣/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٠/٣-٧٢.

(٥) ديوانه: ٥٦.

(٦) هداية السالك: ٧٢/٣.

(٧) المصدر نفسه: ١١١/٣.

المبحث الثاني

التعليل

توطئة:

منذ أن خلق الله تعالى الإنسان على هذه الأرض المعمورة، وبعثه كي يكون خليفته فيها، قد وضع في نفسه فضولاً ورغبةً في البحث عن سرّ وجوده. وبعد أن تيقن أسباب الوجود انتقل إلى أن يجيب عما يجول في خاطره من أسئلة تتعلق في بقية أمور حياته، يحللها، ويفسرها، ويحاول أن يجد لها إجابات مقنعة وإن تباينت أشكال وصور التعليل ولكن تبقى القضية واحدة لا تختلف وهي رغبة الإنسان في معرفة الأسباب والطرق وكشف الأسرار والعلل وراء كل ما يقف أمامه من الظواهر. واللغة ظاهرة اجتماعية والنحو هو روح اللغة وجوهر حركتها وقلبها النابض بالحياة فكان التعليل مسلماً ذهنياً خالصاً عند النحاة، وسبيلاً في تفسير القواعد النحوية والصرفية^(١).

فالعلة إذاً تقوم على مبدأ ذهني وعقلي يجعل الإنسان يواجه السؤال لماذا؟، وقد دعا الله (سبحانه وتعالى) إلى القيام بها فقال تعالى: "﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]"^(٢).

وتعدّ العلة من أهم سمات الفكر النحوي فما وجدت قاعدة نحوية إلا وقد علّلها النحاة، فكل حكم نحوي يعلّل، وكل ظاهرة نحوية لا بدّ لها من علة وهذا دليل على عقلية العرب الفذة، وعلى الوضع الكامل للنحو^(٣).

وقد نال التعليل عناية كبيرة عند علماء العربية منذ النشأة الأولى للنحو، فقد اشتهر أبو إسحاق الحضرمي به حتى قال عنه ابن سَلَام (٢٣١هـ = ٨٤٥م): "كَانَ أَوَّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ، وَمَدَّ الْقِيَاسَ وَالْعِلْلَ"^(٤)، ثم جاء الخليل واقتفى أثره فبسط القول في العلل حتى أدهش معاصريه قال الزجاجي عنه: "وذكر بعض شيوخوا أن الخليل بن أحمد (رحمه الله)، سئل عن العلل التي يعتل بها في

(١) ينظر: موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري - الدكتور سامي عوض ويوسف عيود، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية - سورية، المجلد (٣٦)، العدد (٥)، ٢٠١٤: ١١٧، ١١٩.

(٢) ينظر: العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين - رزقي جوميلار، مجلة الآداب، قسم دراسات غرب آسيا، كلية العلوم الثقافية، جامعة حسن الدين، اندونيسيا، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ٢٠١٩: ٩٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩.

(٤) طبقات فحول الشعراء: ١٤/١.

النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال "إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها" (١) ويصف الزجاجي ما ورد عن الخليل بقوله: "وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل (رحمة الله عليه)" (٢).

ثم جاء سيبويه وأكمل طريق من سبقه فأكثر في تعليقاته واهتم بالعلة النحوية اهتماماً كبيراً وأكثر من ذكرها بعد كل حكم نحوي؛ وأشار إلى العلة في معظم مسائل كتابه قال شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م): "تكثر التعليقات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة" (٣).

ويؤكد الدكتور عبده الراجحي (ت: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م) أن: "كتاب سيبويه مبني في أغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائماً بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل... (٤)".

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ٦٦.

(٣) المدارس النحوية: ٨٢.

(٤) دروس في المذاهب النحوية: ٢٤١.

١ - العلة والتعليل بين اللغة والاصطلاح:

أولاً- العلة والتعليل في اللغة:

العلة - بكسر العين - مشتقة من مادة (عَلَّ)، وذكر الخليل معنيين لها، وهما:

الأول: المرض.

الثاني: الحدث المعيق.

قال في معجمه: "والعلة: المرض. وصاحبها مُعْتَلٌّ. والعلة: حدثٌ يَشْغُلُ صاحبه عن وجهه"^(١).

وأضاف ابن منظور معنى ثالثاً للعلة وهو (السبب)، قال: "وهذا علة لهذا أي سبب"^(٢) والتعليل في اللغة مصدر الفعل (عَلَّلَ) قال ابن منظور: "والتعليل سَقْيٌ بَعْدَ سَقْيٍ وَجَنِي الثَّمَرَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ... وَتَعَلَّلَ بِالْأَمْرِ وَاعْتَلَّ: تَشَاغَلَ ... وَعَلَّلَهُ بِطَعَامٍ وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا: شَغَلَهُ بِهِمَا؛ يُقَالُ: فَلَانٌ يُعَلِّلُ نَفْسَهُ بِنَعْلَةٍ. وَتَعَلَّلَ بِهِ أَي تَلَهَّى بِهِ وَتَجَزَّأً..."^(٣).
ويلاحظ وجود تباين في المعنى المعجمي بين العلة والتعليل.

ثانياً- العلة والتعليل في الاصطلاح:

يختلف مفهوم العلة عن التعليل من ناحية الاصطلاح، فالأول يقصد به الوصف الذي يُظَنُّ أنه السبب في الحكم الذي اتُخذ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك^(٤).

والثاني يقصد به تفسير ودراسة الظواهر اللغوية، ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية^(٥). وهذا المفهوم قريب من المعنى المعجمي الذي ورد عند ابن منظور.

ويلاحظ على النحويين استواء المصطلحين واستخدامهما دالاً واحداً، باستثناء ابن الأنباري الذي فرق بينهما فينظر إلى العلة أنها تأخذ طابعاً تنظيرياً؛ لدخولها ضمن علم أصول النحو فهي ركن من أركان القياس وتبني على أساسها القواعد والاحكام النحوية، في حين ينظر للتعليل أنه

(١) العين، مادة (ع ل ل): ٨٨/١، وينظر: لسان العرب، مادة (ع ل ل): ٤٧١/١١.

(٢) لسان العرب، مادة (ع ل ل): ٤٧١ / ١١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٦٨/١١-٤٦٩.

(٤) ينظر: العلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب (دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي) -الدكتور علي سلامة أبو شريف: ٨٧، التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري- غفاف بلعائش، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللسان العربي إلى كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، إشراف الأستاذ الدكتور سناني سناني، ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م: ٩.

(٥) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: ١٢٥.

يأخذ طابعاً تطبيقياً؛ لاعتماده من قبل النّحاة مسلّكاً في توجيهه وتبرير الأحكام ولا يعد أصلاً من أصول النحو ، فالتعليل يأتي بعد التعقيد لا قبله فالعلة أصل والتعليل فرع لها^(١).

أما الشارحان فقد عنيا بالتعليل وعلّوا عليه في إثبات الأحكام النحوية المختلفة في شرحيهما لألفية ابن مالك، وقد نهجا سبيل من سبقهما في بيان فطنة العرب وحكمتهم فيما نطقوا به، وما لم يعلل فيقع تحت المسموع من كلامهم.

ويمكن عرض مسلك الشارحين في إيرادهما للعلل النحوية من خلال الملاحظ الآتية:

١- يستقل الزامل في التصريح بالعلة من خلال لفظة (التعليل) في موضعين، ويشترك الشارحان في تصريحهما بلفظة (العلة) عند شرحيهما للمسائل النحوية، وقد يأتيان بالألفاظ الدالة على العلة وهي: (لأن، أو لأنّه، أو لأنها، أو بسبب)، أو بلام التعليل، مثل لفظة (ولهذا) وغيرها، وينفرد الزامل بعبارتي: (السر في ذلك، وذلك أنّ) في الدلالة على العلة والتعليل.

أما مثال تصريح الزامل بلفظة (التعليل) ففي طرحه لسؤال يدور حول منع وقول الحال من المصدر والإجابة عليه في قوله: "ولو قال قائل: ما هو التعليل في منع وقوع المصدر حالاً؟ نقول: ذلك لأنّ الحال شبيه بالنعته، والمصدر لا يُنْعَتُ به على القياس، وإنما يقتصر فيه على السماع..."^(٢).

ومثال تصريحه بلفظة (العلة) ما ذكره في تعريف اسم الفاعل من الماضي بالإضافة في قوله: "والعلة في تعريف اسم الفاعل بالإضافة إن كان للمضي: أنه لا يشبه الفعل؛ لأنه وإن أشبهه معنى، فإنه لا يشبهه لفظاً؛ فهذا يُعرف بالإضافة..."^(٣).

ومثال التمييز على تصريحه بلفظة (العلة) ما ذكره في منع تقديم خبر مازال عليها في قول الناظم:

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةُ فَجِيَّ بِهَا مَثْلُوهٌ لَا تَالِيَةُ(٤)

قوله: "... والعلة هنا تختلف عن علة عدم تقديم منصوب (ما دام)، وإنما امتنع تقديم المنصوب على (ما زال وأخواتها)؛ لأجل أن (ما) للنفي وهو جار مجرى حرف الاستقهام في اقتضائه صدر الكلام، وألاً يعمل ما بعده فيما قبله، لذا لا بد أن يأتي الخبر بعدها، أي أن تأتي متبوعة لا تابعة،

(١) ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأتباري): ٣٥٤، ٣٥٥.

(٢) شرح ألفية مالك: ٨٥٠/٢. وينظر: على سبيل المثال: ٩٨٠/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٩٧٤/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٥، وينظر: هداية السالك: ٩٠/٢.

ألا ترى أنك لا تقول: زيداً ما ضربتُ، كما لا تقول: زيداً أضربتُ؟ فإذا كان كذلك، لم يُجزّ قولك : منطلقاً ما زال زيدٌ، وقائماً ما كان زيدٌ" (١).

٢- ابتعاد الشارحين عن التكلّف والتصنّع، لأنهما ينظران إلى التعليل بوصفه وسيلة إلى شرح المسائل النحوية الواردة في ألفية ولم يكن التعليل غاية في نفسه، شأنهما في ذلك شأن المتأخرين من النحويين، مثال ذلك ما أورده الزامل في منع تقديم معمول الخبر على الاسم في (ما الحجازية) وجواز ذلك إذا كان شبه جملة في قوله: " وهنا يردُّ سؤال، فقد يقول قائل: كيف يمنع تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً...، ولا يمنع تقديم معموله إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؟ والجواب أن يقال: إنما مُنع تقديم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور؛ لأن هذا تصرف في معموليّها، ولكن معمول الخبر فضلة زائدة على معموليها؛ فصح التصرف فيه" (٢).

ومثاله عند التميمي ما ذكره في تفضيل الاتيان بالضمير المتصل على المنفصل قوله: " إذا أمكن أن يؤتى بالضمير المتصل، لم يُعدل عنه إلى المنفصل؛ وذلك لأن الضمير وُضع للاختصار والإيجاز، والمتصل أكثر اختصاراً في تكوينه؛ لقلة لفظه" (٣).

٣- إنّ مجمل التعليقات الواردة عند الشارحين لم تكن من اجتهادهما بل كانت من جهود النحاة السابقين من المتقدمين أو المتأخرين، وهذه الملاحظة لا تقلل من شأنهما، لأنهما بذلا جهوداً كبيرة في اختيار، واستحضار ما يناسب من العلل في شرحيهما، وإعادة عرضها بأسلوب واضح وبسيط للمتعلّم، من ذلك ما أورده الزامل في منع الجمهور تقديم صاحب الحال المجرور بحرف الجر على الحال في شرحه لقول الناظم:

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جَرٍّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ (٤)

قال الزامل: " أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف الجر، كما في قولك: (مررت بهند جالسةً)، فلا يصح عند الجمهور أن تقدم الحال على صاحبها فتقول: (مررت جالسةً بهندٍ)، والعلة في ذلك: أن الفعل وصل إلى صاحب الحال بواسطة حرف جر، والحال في الحقيقة تابعة لصاحبها؛ فكأنَّ الفعل وصل إليها- أيضاً- بواسطة نفس الحرف، ومن الممنوع عند الجمهور أن يتعدى الفعل إلى شيئين بحرف واحد؛ بل لا بد أن يتغير معنى الحرفين، وهذا مذهب الجمهور، وهذه علتهم" (٥).

(١) هداية السالك: ٩٠/٢.

(٢) شرح ألفية مالك: ٤٠١/١.

(٣) هداية السالك: ١٧٩/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ٢٠٠. وينظر: شرح ألفية مالك: ٨٦١/٢.

(٥) شرح ألفية مالك: ٨٦٢/٢.

ومثال ذلك عند التميمي ذكره تعليل الشيخ عبد القاهر الجرجاني بعدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقلية والفعل الجامد للتمييز بينها وبين (أن) الناصبة للفعل المضارع في قوله: "وعلل الجرجاني عد الفصل مع الفعل الجامد بأمرين:

أولهما: أنه فعل جامد لا تصرف له، متمكّن في شبه الحرف، فكأنه لم يقع بعد (أن) فعل. **وثانيهما:** (في ليس خاصة) وهو أنها متضمنة لمعنى النفي فنزلت هي مع النفي الذي تضمنته منزلة حرف النفي مع الفعل، فكأن (أن ليس) بمنزلة (أن لا يكون) (١).

٤- رُكُون الشارحين إلى التمثيل في شرح العلل النحوية؛ لتقريب المعلومة والفكرة إلى ذهن المتعلم، ومثال ذلك عند الزامل ما جاء في بيانه العامل في المفعول فيه وحكمه الإعرابي قوله: " فإذا قلت: (صمت يوم الخميس)، فالحدث هو الصيام، ووقع يوم الخميس فنعتبر أن يوم الخميس هو المفعول فيه، والناصب له (صمت). وإذا قلت: (جلست عند زيد)، فلا يمكن أن يكون الجلوس بغير مكان بل لا بد له من مكان ومكانه هنا عند زيد، فنحكم بأن (عند) مفعول فيه؛ لأن حدث الفعل (جلست) واقع فيه، ونحكم بأن الناصب له (جلست)" (٢).

ومثال ذلك عند التميمي في بيانه حدّ ابن هشام في المفعول معه قوله: " لم يذكر ابن مالك تعريفاً تاماً له، بل اكتفى بذكر بعضه مع التمثيل له، وقد عرّفه ابن هشام بقوله: (هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة، مسبوقة بفعل، أو ما فيه معناه...) (٣) وبيان الحد هو ... أن يكون فضلة، نحو: أنا سائرٌ وسور الجامعة. فما بعد الواو فضلة؛ لأنه جاء بعد ركني الجملة الأساسيين. فليس من المفعول معه قولك: تحاور زيدٌ وخالدٌ؛ لأن خالدًا -هنا- عمدة لا يستغني الفعل (تحاور) عنه؛ لأنه يقتضي التشريك، والتشريك لا يتأتى إلا من متعدّد" (٤).

٥- استعان التميمي في تعليقه بالدراسات الحديثة وتحديدًا الصوتية وورد ذلك في موضعين: **الأول:** تعليقه إعراب الاسم المقصور تقديرًا وعدم ظهور الحركات عليه في قوله: " ... وهذه الملازمة وعدم ظهور الحركات كان بسبب وجود الألف الأخيرة، وهي مما لا تظهر عليها الحركات للتعذر، وفي الدرس الصوتي الحديث نقول: إنها حركة طويلة، ولا تأتي حركة على حركة" (٥). **الثاني:** تعليقه خفة الفتحة مقارنة مع الكسرة والضمة في قوله: " خفة الفتحة متأتية من كون اللسان مستويًا في قاع الفم حال النطق بها، بخلاف الكسر الذي تصعد معه مقدمة اللسان نحو وسط

(١) هداية السالك: ١٦٨/٢. وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٨٥/١.

(٢) شرح ألفية مالك: ٧٥٦/٢.

(٣) شرح شذور الذهب: ٣٠٨.

(٤) هداية السالك: ١١٦/٣-١١٧.

(٥) المصدر نفسه: ٣٦/١.

الحنك الأعلى، والضمّة التي يرتفع معها أقصى اللسان نحو سقف الحنك مع استدارة الشفتين، فالفتحة- إذا- لا تحتاج إلى حركة تكلف اللسان جهداً عضلياً^(١) .

٢- أقسام العلل:

اختلف النحاة في تقسيم العلل بسبب اختلاف زاوية نظرهم إليها على تقسيمات عدة من ذلك:

أولاً- تقسيم ابن السّراج:

وكان تقسيمه للعلل النحوية بحسب الغاية أو الغرض، على نوعين هما:

١- العلة: "هي المؤدية إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع"^(٢).

٢- علة العلة: "مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات..."^(٣) .

ثانياً- تقسيم الزّجاجي (ت: ٣٤٠هـ=٩٥٢م):

وقسمها بحسب الغاية وصنفها على ثلاثة أنواع جاء ذلك في قوله: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"^(٤). ثم ينتقل لتوضيح ما ذكره من العلل:

١- العلة التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم أسلوب كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، نحو: أننا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما يشبه ذلك^(٥).

٢- العلة القياسية: وهي العلة التي تقوم قياساً على غيرها نحو أن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ، في قوله: إنّ زيداً قائم: ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله لما ضارعت،

(١) هداية السالك: ٦٢/١.

(٢) الأصول في النحو: ٣٥/١، والخصائص: ١/١٧٤.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥/١.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤.

فالمَنْصُوبُ بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما يشبه ذلك^(١).

٣- **العلة الجدلية النظرية:** وهدفها الإقناع بمنطقية العلتين السابقتين، أي: التعليمية والقياسية، وقد استعملها النحاة كوسيلة في الدفاع عن آرائهم النحوية في مناقشاتهم ومناظراتهم العلمية^(٢)، قال الزجاجي بعد أن ذكر جملة من العلل في باب (إنّ) لتوضيح هذه العلة قال: " وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر..."^(٣).

ثالثاً- تقسيم الرماني (ت: ٣٨٤هـ = ٩٩٤م):

- وصنفها على ستة أنواع بحسب غايتها وحكمها في آن واحد مع وضع حدٍ لكل منها وهي:
- ١- **العلة القياسية:** وهي التي يطرد بها الحكم في النظائر، نحو: علة الرفع والنصب والجر في الاسم فأما الرفع فذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، والنصب على جهة الفضلة في الكلام، والجر على جهة الإضافة.
 - ٢- **العلة الحكمية:** وهي التي تأتي بها لغاية الحكمة، نحو: علة جعل الرفع للفاعل؛ وذلك لأنه أول للأول، وأحق بالحركة القوية فتُرى ضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول، لأنه واحد والمفعولات كثيرة.
 - ٣- **العلة الضرورية:** وهي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل. ولم يمثل الرماني لها بمثال ولكن يفهم معناها من خلال المقابلة مع العلة الوضعية.
 - ٤- **العلة الوضعية:** وهي عكس العلة السابقة، أي: يجب بها الحكم بمتحرك بجعل جاعل، نحو: وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً في الأصل كتحريك آخر الفعل الماضي بالكسرة تخلصاً من النقاء الساكنين.
 - ٥- **العلة الصحيحة:** وهي التي تأتي بها لغاية الحكمة -أيضاً- مما تطبق عليها الحكم الجاري في النظائر.
 - ٦- **العلة الفاسدة:** وهي عكس العلة السابقة، أي: لا تقتضي عليها الحكم الجاري في النظائر^(٤).

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٢) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها- الدكتور مازن المبارك: ٩٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٢٦.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٤) ينظر: الحدود في النحو: ٤٠، ورسالة الحدود: ٨٤-٨٥.

رابعاً - تقسيم ابن جني:

وصنفها بحسب الحكم على نوعين:

- ١- **علة الموجبة:** وهي أكثر العلل على رأي ابن جني نحو: نصب الفضلة أو ما شابه، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. وعلى هذا مقاد كلام العرب.
- ٢- **علة الجواز:** وهي العلة القائمة على الجواز ومثل لها ابن جني بالأسباب الداعية إلى الإمالة وبين أنه ليس في الدنيا ما يوجب الإمالة ، وأن كل ممال لعة من تلك الأسباب لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه^(١).

خامساً - تقسيم الجليس الدينوري (ت: حدود ٤٩٠هـ = ١٠٩٦م):

صنّف الدينوري العلل بحسب المضامين ووصفها بأنها "أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً ، وهي واسعة الشعب، كثيرة الافتتان"^(٢)، وتقع على أربعة وعشرين نوعاً وقد نقل السيوطي شرح التاج بن مكتوم القيسي (ت: ٧٤٩هـ = ١٣٤٨م) لها من خلال التمثيل^(٣) وهي:

- ١- **علة السماع:** نحو قولهم سماعاً: امرأة تُدَيِّء ولا يقال: رجل أُنْدَى^(٤).
- ٢- **علة التشبيه:** من ذلك إعرابهم الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم. وبناء بعض الأسماء؛ لمشابهتها الحروف^(٥).
- ٣- **علة الاستغناء:** مثل استغنائهم بـ(ترك) عن (ودع) لأنه في معناه، فيقال: ترك تركاً فهو تارك، ولكن لا يقال: ودَعَ ودْعاً^(٦).
- ٤- **علة الاستئصال:** كحذف الواو في (يَعْدُ)؛ لاستئصال وقوعها بين الياء والكسرة^(٧).
- ٥- **علة الفرق:** من ذلك: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثني^(٨).

(١) ينظر: الخصائص: ١/١٦٥.

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية: ١٣٥

(٣) ينظر: الاقتراح: ٩٨.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة - ابن دريد: ٢/ ١٠٣٤، وتصحيح الفصح وشرحه - ابن درستويه: ٥٣٤، والاقتراح: ٩٨.

(٥) ينظر: الاقتراح: ٩٨.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣٩٦، والاقتراح: ٩٨.

(٧) ينظر: الجمل في النحو - المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٠٨، والمقتضب: ٨٨/١، والاقتراح: ٩٨.

(٨) ينظر: الاقتراح: ٩٩.

- ٦- **علة التوكيد:** نحو إدخال النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر؛ تأكيداً لإيقاعه^(١).
- ٧- **علة التعويض:** مثل تعويض حرف النداء المحذوف بالميم المشددة في (اللهم)^(٢).
- ٨- **علة النظير:** نحو كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر^(٣).
- ٩- **علة النقيض:** ومثال ذلك ما جاء في نصب النكرة بـ (لا) النافية للجنس حملاً على نقيضتها في (إنَّ) التي تفيد الإثبات^(٤).
- ١٠- **علة الحمل على المعنى:** من ذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥] إذ ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ^(٥).
- ١١- **علة المشاكلة (المماثلة):** نحو قوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]^(٦).
- ١٢- **علة المعادلة:** مثل الجر فيما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم المعادلة بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم^(٧).
- ١٣- **علة المجاورة (القرب):** مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (جُرُ صَبِّ خَرِبٍ)، وضم لام (الله) في (الحمد لله)؛ لمجاورتها الدال^(٨).
- ١٤- **علة الوجوب:** مثل رفع الفاعل ونحوه^(٩).
- ١٥- **علة الجواز:** نحو تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا علة لوجوبها^(١٠).

(١) ينظر: الاقتراح: ٩٩، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني- محمد بن علي بن محمد الشوكاني: ١٢/ ٦٢٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٥/١، والاقتراح: ٩٩.

(٣) ينظر: الاقتراح: ٩٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩، والحمل على النقيض في النحو العربي- الدكتور عبد السلام مرعي جاسم، مجلة العلم والتربية، جامعة الموصل- العراق، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ٢٠١٣: ٢٦٧.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٧٣، والمنكر والمؤنث- ابن الانباري: ١/ ٤٣٢، والاقتراح: ٩٩.

(٦) ينظر: الاقتراح: ٩٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: ١٢/ ٦٢٨٥.

(٨) ينظر: الجمل في النحو: ١٩٦، والكتاب: ١/ ٦٧، والاقتراح: ٩٩.

(٩) ينظر: الخصائص: ١/ ١٦٥، والاقتراح: ٩٩.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٦٥، والاقتراح: ٩٩.

- ١٦- علة التغليب: نحو قوله تعالى: ﴿يَلِكَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨] "والمعنى: بُعْدُ ما بَيْنَ المشرق والمغرب، فُعْلِبَ لَفْظُ الْمَشْرِقِ" (١).
- ١٧- علة الاختصار: نحو ما جاء في باب الترقيم، و(لم يك) (٢).
- ١٨- علة التخفيف: مثل الإدغام، وحذف التنوين (٣).
- ١٩- علة دلالة الحال: مثل قول المستهل: الهلال، أي: (هذا الهلال) فحذف المبتدأ لدلالة الحال عليه (٤).
- ٢٠- علة الأصل: من ذلك صرف ما لا ينصرف (٥).
- ٢١- علة الإشعار: من ذلك ما جاء في جمع (موسى): (مُوسَوْنَ) بفتح ما قبل الواو؛ للإشعار بأن الحرف المحذوف هو الألف (٦).
- ٢٢- علة التضاد: من ذلك قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: إذا تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلاً؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد (٧).
- ٢٣- علة الأولي: من ذلك نحو قولهم: إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول (٨).
- ٢٤- علة التحليل: ذكر السيوطي تعرّس ابن مكتوم القيسي في شرحها، ولكن ابن الخشاب البغدادي (ت: ٥٦٧هـ = ١١٧٢م) وضحها بمثل الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعي (٩).

(١) البستان في إعراب مشكلات القرآن - ابن الأحنف اليمني: ١/١٤٠. وينظر: الاقتراح: ١٠٠.

(٢) ينظر: الاقتراح: ١٠٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٤٢٥، والاقتراح: ١٠٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٩، والأصول في النحو: ١/ ٦٨، ورسالة الحدود: ٨٢، والاقتراح: ١٠٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦، والمقتضب: ١/ ١٤٢، والاقتراح: ١٠٠.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيويه: ٤/ ١٤٥، النكت في القرآن الكريم - أبو الحسن المجاشعي: ٢٢٧، والاقتراح: ١٠٠.

(٧) ينظر: الاقتراح: ١٠٠، ومغالطات لغوية (الطريق الثالث إلى فصحي جديدة) - عادل مصطفى: ١٠١.

(٨) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمين): ٣/ ٢٦٨، والاقتراح: ١٠٠.

(٩) ينظر: الاقتراح: ١٠٠.

سادساً- تقسيم ابن مضاء القرطبي:

صنف العلل بحسب غايتها على ثلاثة أنواع: **علل أوائل وثواني وثالثات**، ودعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالثات؛ لتأثّر النحاة بالعلوم الأخرى التي لا علاقة لها بالدرس النحوي كعلم الكلام والفقه قال في ذلك: " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالثات، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم يُرفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم يُرفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره " (١).

سابعاً- تقسيم الشّيوطي:

وصنّفها بحسب شكلها على قسمين هما:

- ١- **العلة البسيطة:** " التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستئصال، والجوار، والمثابفة ونحو ذلك " (٢).
- ٢- **العلة المركبة:** " و تكون مركبة من عدّة أوصاف، اثنين فصاعداً كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جداً " (٣).

(١) ينظر: الرد على النحاة: ١٢٧.

(٢) الاقتراح: ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٤.

٣- العلل الواردة عند الشارحين:

أولاً- علة السماع: مثال ذلك عند الزامل ما جاء في توضيحه إلحاق تنوين التّكثير لأسماء الأفعال سماعاً قال: " فتتوين التّكثير: هو الذي يلحق الأسماء المبنية؛ فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، وهو يلحق الأسماء المختومة بـ (ويه) قياساً، ويلحق أسماء الأفعال سماعاً، يعني: إن ورد تنوينها فذاك وإن لم يرد فلا يصح أن ننون شيئاً من أسماء الأفعال بدون سماع، وذلك مثل كلمة: (صة) فإنها اسم فعل إن نونتها فهي نكرة، وإن تركت تنوينها فهي معرفة" (١).

أما التّيممي فقد أوردها في استثناء النّحاة مجموعة من الأسماء المختومة بالتاء من الجمع المؤنث السالم ؛ لعدم سماعها قال: " واستثنى من هذا النوع ألفاظ خُتِمت بالتاء، ولم تجمع بهذا الجمع، من ذلك: (امراً، أمةً، شِفّةً، شاةً، قلةً، ملّةً)، ويبدو أن سبب هذا الاستثناء عدم السماع، لأن بعضهم - مثلاً- سَمِعَ جمع شِفّةٍ على شفوات، وشفهات " (٢).

ثانياً- علة كثرة الاستعمال: من ذلك عند الزامل في بيانه حالات حذف ناصب الفضلة ومنها في الأمثال قوله: "... والخامسة: في الأمثال وما جرى مجراها؛ لكثرة الاستعمال، مثل قولهم: (أمرأً ونفسه) ، أي: دَعَ امرأً مع نفسه (٣)، وقولهم: (الكلاب على البقر) (٤)، أي: أرسل الكلاب على البقر، وقولهم: (أحشفاً وسوء كيلة) (٥)، أي: أتبع حشفاً، وقولهم: (مرحباً)، أي: أصبت مرحباً، وقولهم: (أهلاً وسهلاً)، أي: أتيت أهلاً، ووطئت سهلاً؛ وغير ذلك " (٦).

أما مثال ذلك عند التّيممي ما ذكره في قلة تجرد خبر (عسى) من (أنّ) المصدرية قوله: "... ولا يرد على هذا بتجرّد (عسى) وهو للرجاء، فالتجرّد من (أنّ) مع (عسى) قليل جداً، وخصّه بعضهم بالشعر، وقيل: لكثرة الاستعمال، والشهرة" (٧).

ثالثاً- علة التشبيه: من ذلك عند الزامل في تعليله بناء أسماء الشرط قوله: "... فأسماء الشرط مبنية كلها؛ لأنها أشبهت الحرف في معناه؛ حيث أشبهت (إنّ) الشرطية التي هي أم الباب فما

(١) شرح ألفية مالك: ١٧/١.

(٢) هداية السالك: ١١٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٧٤.

(٤) ينظر: الأمثال: ٢٨٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١.

(٦) شرح ألفية مالك: ٧٠٢/٢.

(٧) هداية السالك: ١٢٤/٢.

أشبهها في معناها فهو مبني؛ فنقول - مثلاً- في (متى): (متى تزني أكرمك)، فمعنى هذا: إن تزني أكرمك؛ ف (متى) هذه أشبهت (إن) في معناها؛ فبنيت "... (١)".

أما التميمي فقد ذكر منها في تعليقه إعراب المضارع من الأفعال في قوله: "أما علة إعراب الفعل المضارع، فهي تكمن في مشابهته للاسم" (٢).

رابعاً- علة التسمية: من ذلك عند الزامل في تعليقه تسمية الاستثناء المفرغ في قوله: "وقيل له: المفرغ؛ لأن التفرغ ضد الشغل، فكأن العامل فرغ لما بعد (إلا) إذا حذف المستثنى منه، وقد كان العامل مشغولاً به قبل حذفه؛ فتوجه بعد حذفه إلى ما بعد (إلا)؛ فتفرغ له وانشغل به، لأنه لا بدّ للعامل من معمول؛ فنقول: (ما قام إلا زيد)..." (٣).

أما مثال ذلك عند التميمي ففي تعليقه تسمية المضارع بقوله: "أما تسميته فإنها متأية من أنه ضارع الاسم (اسم الفاعل) في حركاته، وسكناته كتتحرك أوله، وسكون ثانيه، وتحرك ثالثه، وهو ضبط اسم الفاعل عينه، أو أن التسمية متأية من انه يقوم مقام الاسم في الإعراب بوقوعه خبراً، أو حالاً، أو نعتاً..." (٤).

خامساً- علة النظير: انفرد التميمي بذكرها في تعليقه بناء الأسماء الموصولة والظروف (إن)، وإذا، حيثُ) قوله: "فعلة بناء الأسماء الموصولة، وهذه الظروف هي الافتقار اللازم إلى ما بعدها، نظير افتقار الحروف اللازم إلى ما بعدها" (٥).

سادساً- علة التخفيف: ومثال ذلك عند الزامل في تعليقه حذف النون من مضارع (كان) في قوله: "ولكن النون تحذف تخفيفاً، فنقول: (لم يك)، ونقول: (لم يكن)، وهذا هو الأصل، وقد جاء الأمران في القرآن الكريم في جملة واحدة: فقال تعالى في سورة النحل: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧] فحذف النون، وقال تعالى في سورة النمل: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٠]" (٦).

ومثال ذلك عند التميمي ما ورد في تعليقه حذف نون جمع المذكر السالم في قوله: "تحذف نون جمع المذكر السالم وما ألحق به عند الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى﴾ [القصص: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] فالشاهد في

(١) شرح ألفية مالك: ٣٦-٣٧.

(٢) هداية السالك: ٦٠ / ١.

(٣) شرح ألفية مالك: ٨٠١ / ٢.

(٤) هداية السالك: ٢٧ / ١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٥ / ١.

(٦) شرح ألفية مالك: ٣٩٢ / ١.

حذف نون (مُهْلِكِي) وهو جمع مذكر سالم، ونون (بِنِيهِ) وهو مما ألحق به ... والغرض من الحذف في هذا النوع من الإضافة هو التخفيف^(١).

سابعاً- العلة التعليمية: وتعد أكثر العلل الواردة عند الشارحين لاعتمادها وسيلة في توضيح وشرح متن ألفية. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل ما جاء في معرض شرحه لموضوع الضمير المستتر قوله: "ولو أنك قلت: (قم أنت)، لم يكن قولك: (أنت) فاعلاً ل (قم)؛ لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ظاهراً ولا ضميراً منفصلاً؛ فتكون (أنت) تأكيداً لفظياً للضمير المستتر في (قم)، وليست هي الفاعل"^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك عند التميمي مما يعلله مع الشواهد في صرف ما لا ينصرف عند الإضافة قوله: "... فإذا أضيف هذا النوع من الأسماء عاد إلى الأصل الإعرابي، وهو الجر بالكسرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]. ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] ف (أحسن) في الآية الأولى مجرورة وعلامة جرّها الفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، أما في الآية الثانية: فهي مجرورة أيضاً، بعلامة جرّ أصلية هي الكسرة، وذلك لأنها أضيفت"^(٣).

ثامناً- علة الأصل: من ذلك ما ورد عند الزامل في شرحه ترتيب كان واخواتها ومعموليهما بقوله: والأصل في هذا الترتيب: أن يتقدم الفعل الذي هو العامل، ثم يليه الاسم، ثم يليه الخبر، وهذا هو الأصل"^(٤).

أما التميمي فقد ذكرها في تعليقه عدم جواز تنثية العلم الباقي على علميته فقال: "فلا يجوز تنثية العلم الباقي على علميته؛ لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً، فإذا تنثيته، أو جمعته صار نكرة، وذلك قولك: هذان زيدان، وهؤلاء زيدون..."^(٥).

تاسعاً- علة الاستثقال: ولم يرد عند الزامل من هذه العلة في حين أن التميمي ذكرها في منع بناء الفعل على الكسر في قوله: "ولم يرد هذا البناء في الفعل، وعلّوه بقله في النطق الذي يصعب اجتماعه مع ثقل الفعل - الناجم عن دلالته على الحدث والزمان والحاجة إلى الفاعل - ..."^(٦).

(١) هداية السالك: ١١٠/١-١١١.

(٢) شرح ألفية مالك: ١٤٩/١.

(٣) هداية السالك: ١٢٥/١.

(٤) شرح ألفية مالك: ٣٦١/١.

(٥) هداية السالك: ٨٦/١.

(٦) المصدر نفسه: ٦٣/١.

المبحث الثالث

المذهب النحوي عند الشارحين

المذهب لغةً واصطلاحاً:

- في اللغة:

" (الطريقة) يُقال: ذهب فلانٌ مذهباً حسناً، أي طريقة حسنة" (١).

- في الاصطلاح:

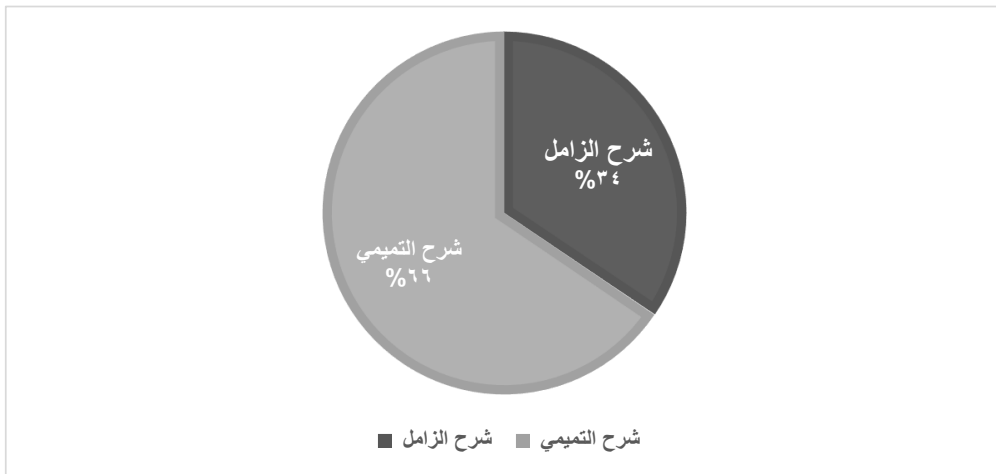
"مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومُنسّقة لمفكر أو لمدرسة، ومنه المذاهب الفقهية والأدبية والعلمية والفلسفية" (٢).

نستعرض المحورين الآتين لتوضيح مذهب الشارحين:

أولاً- المصطلحات النحوية:

يشير الشارحان في أثناء عرضهما لمتن الألفية إلى عدد من المصطلحات النحوية المختلفة من باب جمعها لغاية معرفة المتعلم لها والاطلاع عليها.

ويلاحظ في هذا الجانب تفوق التيمي على الزامل بكثرة إيراده المصطلحات المختلفة ضمن شرحه إذ ذكرها في تسعة عشر موضعاً في حين وردت عند الزامل في عشر مواضع. فإن نسبة التفاوت بينهما كبيرة، ويمكن اثبات ذلك من خلال المخطط التوضيحي الآتي:



(١) تاج العروس، مادة (ذ ه ب): ٢ / ٤٥٠.

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب - مجدي وهبه وكامل المهندس: ٢٤٦.

ومن أجل معرفة أسلوب الشارحين في هذا الجانب نسجل عليهما الملاحظات الآتية:

١- يغلب على الزامل عدم نسبة المصطلحات النحوية إلى أصحابها إلا في موضع واحد، في حين يمتاز التيمي بنسبتها.

ومثال ما نسبته الزامل في تفصيله لعلامات الأسماء من قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ أَلْ
وَمُسْنَدِ لِاسْمٍ تَمْيِيزُ حَصَلَ^(١)

قال الزامل: "... التعبير بالجر هو عبارة البصريين، وأما الكوفيون فيعبرون عن الجر بالخفض، فإذا سمعته يقولون: (هذا في موضع خفض) أو: (هذه الجملة في موضع خفض) - فهم يعنون بالخفض: الجر، فهذه عبارة الكوفيين، وأما البصريون فيعبرون عن ذلك بالجر"^(٢). ومن الأمثلة على ذلك عند التيمي ما أورده في كلامه عن الضمير في قول ابن مالك:

فَمَا لِيْذِيْ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ
كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ^(٣)

قال التيمي: " (سَمٌّ بِالضَّمِيرِ) إشارة إلى أن اسم هذا اللفظ عند البصريين (الضمير) أو (المضمر) أمَّا الكوفيون فيسمونه (الكناية) أو (المكتئب)؛ لأنه يُكْنَى به، أي: يُرْمَزُ به عن الظاهر اختصاراً"^(٤).

٢- يسود على الشارحين جمع ما ورد من مصطلحات مختلفة عند النحويين. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق الشارحين في ذكر المصطلحات النحوية في باب (المفعول له) في قول الناظم:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ
أَبَانَ تَغْلِيلاً كَجُذْ شُكْرًا وَدِنْ^(٥)

قال الزامل: " والمفعول له يقال له: مفعول من أجله، ومفعول لأجله؛ فهي أسماء على مسمى واحد"^(٦).

في حين قال التيمي: " هكذا سمّاه ابن مالك، وهي في الأصل تسمية لسيبويه، اما التسمية المشهورة الثانية فهي (المفعول لأجله، أو من أجله)، ويبدو أنها متأخرة عن الأولى، ومع ذلك نجد لها أصلاً ضمن كلام لسيبويه عند شرحه له إذ قال: وفعلت ذلك أجل كذا وكذا"^(٧).

(١) الخلاصة في النحو: ١٠٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٥/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ١٥/١.

(٣) الخلاصة في النحو: ١١٤، وينظر: هداية السالك: ١٦٤/١.

(٤) هداية السالك: ١٦٥/١.

(٥) الخلاصة في النحو: ١٨٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٧٤٤/٢، وهداية السالك: ٨٣/٣.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٧٤٤/٢.

(٧) هداية السالك: ٨٣/٣. وينظر: الكتاب: ٣٦٩/١.

ويتوسع التميمي بذكره مصطلحات نحوية أخرى في حاشية شرحه إذ يقول: " ولا نعدم وجود تسميات أخرى أقرب إلى الشروح منها إلى الأسماء نحو: العذر، والتفسير " (١) .

٣- عناية الشارحين بذكر تعليل تسمية المصطلح النحوي عند النحاة، من ذلك عند الزامل في شرحه موضوع (جمع المذكر السالم) قوله: " ويقال له: جمع السلامة للمذكر، ويقال له: الجمع على حد المثني، وإنما قيل له ذلك؛ لأن كلا من الجمع المذكر السالم والمثني يعرب بحرفين بعدهما نون تحذف للإضافة" (٢) .

ومثاله عند التميمي في ذكره تعليل تسمية الحروف الزائدة قوله: ... وكأنَّ الفراء قد تحرَّج من استعمال مصطلح (الزائدة) في أسلوب القرآن الكريم، فأطلق عليها (الصِّلَة)، أما السيوطي فعَلَّ تسميتها بالزائدة بأنها لا تغير أصل المعنى، وأنها عنده تقوم بوظيفتين: أولاًهما: في الجانب الدلالي، وهو تأكيد المعنى، والأخرى: في الجانب البلاغي، وهو التوصل إلى الفصاحة، ومحاكاة العرب القدماء " (٣) .

٤- يلحظ على الشارحين تفضيلهما مصطلحاً على آخر مع تعليل ذلك، ومثاله عند الزامل في تفضيله مصطلح (ما جمع بألف وتاء) على مصطلحي (جمع المؤنث السالم)، و(ما جمع بألف وتاء مزيدتين) (٤) الذي ورد في قول الناظم:

وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أَوَّلَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قَبْلُ (٥)

قال الزامل: " والمقصود بهذين البيتين هو ما جمع بألف وتاء، ومعنى ذلك: ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالاته على الجمع، وهذا أولى من قوله: (جمع المؤنث السالم)؛ لأنه قد لا يسلم فيه المفرد، كما: في بنات وأخوات، وسجّادات، وركعات، وقُرْبَات؛ فهذه الجموع في الحقيقة قد كُسِرت، وتغيرت فيها الحركات" (٦) .

(١) هداية السالك: ٨٣/٣. وينظر: الكتاب: ٣٦٧/١، ومعاني الفراء: ١٧/١، والأصول في النحو: ٢٠٦/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٨٦/١.

(٣) مخطوطة التميمي: ٢٥٤. وينظر: معاني القرآن- الفراء: ٥٧/١، ١٢٠، ٢٠١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٤٨-٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٠.

(٥) الخلاصة في النحو: ١١٠-١١١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٠٨/١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٨/١-١٠٩.

وقوله في تفضيله على المصطلح الثاني: "ولا حاجة إلى أن نقول: ما جُمع بألف وتاء مزيدتين؛ لأننا إذا قلنا: ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالاته على الجمع، فإن هذا النوع هو الذي ينصب بالكسرة كجره، ولا حاجة إلى أن نقول: (مزيدتين) ^(١)".

ومثاله عند التميمي فيما أورده في شرح باب (النائب عن الفاعل) قوله: "واصطلح على هذا النائب بمصطلحات كثيرة، يمكن أن نرتب أشهرها زمنياً: (المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل) ^(٢)، و(ما لم يُسمَّ فاعله) ^(٣) وهو الأشهر، و(المفعول الذي لا يُذكر فاعله) ^(٤)، و(المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) ^(٥)، أما (النائب عن الفاعل) فهي تسمية متأخرة، تُسبِّت إلى (ابن مالك) ^(٦) ... وقد فُصِّل هذا المصطلح الأخير على غيره؛ لاختصار عبارته، ولشموله ما ينوب عن الفاعل من مفعول، أو غيره" ^(٧).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٩/١

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٢/١.

(٣) ينظر: معاني الفراء: ٢١٠/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٠/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٩.

(٦) ينظر: حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل: ٣٣٥/١.

(٧) هداية السالك: ٣٠٢/٢.

ثانياً- مسائل الخلاف النحوي:

توطئة:

لا خلاف حول ما يمثلته الخلاف النحوي من شهرة كبيرة في الفكر النحوي العربي، فما من كتاب نحوي عند المتقدمين أو المتأخرين إلا وقد أضاف أو تطرق إليه بعرض مسألة من مسائله، أو ترجيح رأي من الآراء وغيرها. فضلاً عن صعوبة تجاهله بأي شكل من الأشكال حتى من باب التعمد المنهجي، أو بحجة التوجه باتجاه التيسير؛ لأن ما يفرز من قضية الخلاف يدخل في صميم تشكيل الأحكام النحوية ولا يمكن فصل النحو عن أحكامه.

وبغض النظر عن بدايات مشهد الخلاف بين البصريين والكوفيين - تحديداً - وأسبابه ودوافعه فلا يمكن بناء تصور حقيقي للواقع النحوي بدون ربط الخلاف به والوقوف على آراء المختلفين في مسائله وبيان حججهم، وصولاً إلى قناعات حكمية بتأييد أحد الأطراف.

الخلاف لغةً واصطلاحاً:

- في اللغة:

الخِلاف مفردٌ وجمعه خِلافات، وهو مصدر (خالف) والخلاف والاختلاف ضد الاتفاق قال ابن منظور: "... وَتَخَالَفَ الْأُمْرَانِ وَاخْتَلَفَا: لَمْ يَتَّفِقَا. وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّسَاوْ، فَقَدْ تَخَالَفَ وَاخْتَلَفَ..." (١).

- في الاصطلاح:

قال الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ=١١٠٨م): " والاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد، لأن كلَّ ضدين مختلفان، وليس كلَّ مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة..." (٢).

وقال الدكتور أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م) هو: " نزاع يجري بين متعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل" (٣).

(١) لسان العرب، مادة (خ ل ف): ٩١/٩. وينظر: معجم اللغة العربية المعاصر، مادة (خ ل ف): ٦٨٥/١، والاختلاف: مفهومه في اللغة والاصطلاح وفي القرآن الكريم والفرق بينه وبين الخلاف - حمزة شلهواوي:

<https://www.alukah.net/culture/0/166610/>

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٩٤.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصر، مادة (خ ل ف): ٦٨٥/١.

تأخذ مسائل الخلاف النحوي مساحة كبيرة من شرح الزامل فقد أكثر من ذكر الخلاف النحوي مع كثرة ترجيحاته لكثير من الآراء النحوية ، وهذا لا يعني أن التيمي قد أغفل هذا الجانب بل كان يتجنب الدخول فيه كثيراً؛ تيسيراً وتسهيلاً للمتعلم وقد أكد على هذا الأسلوب بقوله إن شرحه يقتصر على: " أصول الأبواب الرئيسية، والآراء المشهورة فيها، دون التوغل في فروعها وخلافاتها" (١)، ولكن بسبب ورود المسائل الخلافية في متن الناظم اضطر التيمي إلى عرضها والوقوف عليها وترجيحها أحياناً.

ويلاحظ على الشارحين تصريحهما بالخلاف النحوي بلفظه الصريح نحو: (خالف، واختلف، ومختلف، اختلاف) أو الإشارة إلى المذاهب النحوية مباشرة بين الإطالة والاطناب أو الإيجاز والاختصار في عرضه مع إتيانهما بالشواهد التي تؤيد توجههما.

موقف الشارحين من مسائل الخلاف النحوي:

١- ترجيح الزامل للمذهب البصري والتيمي للمذهب الكوفي:

يغلب على ترجيحات الزامل وقوفه مع المذهب البصري إذ لم يقف مع الكوفيين في طول شرحه إلا في خمس مسائل نحوية من مجموع ثلاثين مسألة (٢)، في حين كان العكس مع التيمي فقد وقف مع الكوفيين في مجموع ترجيحاته البالغة خمس عشرة مسألة، محتجاً بالأخذ بظاهر ما ورد من فصيح كلام العرب دون دخول في تكلف التأويل وتعقيده.

ومن الأمثلة على ترجيح الزامل للمذهب البصري ما أورده في حكم وجوب تأخير الفاعل عن عامله الفعل في قول الناظم:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنْتَر (٣)

حيث يشير إلى عدم الاتفاق بين البصريين والكوفيين في هذا الحكم بقوله: " وهذا الحكم ليس متفقاً عليه، وإنما هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل " (٤) ثم أخذ يذكر شواهد الكوفيين وحججهم من الأمثلة النحوية (المصنوعة) بدايةً في قوله: " وعلى مذهبهم يصح أن تقول: (زيد قام)؛ على أساس أن (زيد) فاعل مقدم، ويصح أن تقول: (الزيدان قام)؛ فلا تأتي بألف؛ لأن (الزيدان): فاعل مقدم، ولا يكون للفعل فاعلان " (٥).

(١) هداية السالك: ٣/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٠٠/١-٣٠١، ٣٧٨-٣٨٢، ٥٤٢/٢-٥٤٣، ٧٧٩-٧٨٠، ٩٣٢.

(٣) ينظر: الخلاصة في النحو: ١٦٨، وشرح ألفية ابن مالك: ٥٨٣/٢، وهداية السالك: ٢٦٣/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٥٨٤/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٥٨٤/٢.

ثم الشواهد السماعية من القرآن الكريم والشعر في قوله: " ولهذا - مثلاً -: الكوفيون لا يحتاجون إلى أن يقولوا: إِنَّ (السماء) في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده؛ بل يقولون: إن (السماء) يصح أن تكون مبتدأ، ويصح أن تكون فاعلاً لفعل متأخر^(١).

ومن الشواهد الشعرية قوله: " وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بقول الشاعر: [الرجز]

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا أَجْنَدًا يَحْمِلُنْ أَمْ حَدِيدًا^(٢)

حيث رفع (مشيها) على أنها فاعل مقدم لـ (وئيداً)؛ وعلى هذا يكون قوله: (ما للجمال) جملة تامة: (ما): اسم استفهام مبتدأ، و(للجمال): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها^(٣).

وينتهي شواهد الكوفيين واصفاً منهج البصريين بالدقة والكثرة وعدم اللبس قائلاً: " هذا ما احتج به الكوفيون. ولكن مذهب البصريين أدق وأكثر اطراداً والعمل عليه في الحقيقة، وهو بعيد عن اللبس الحاصل " (٤).

وبعد ذلك يبرهن بالحجج المنطقية على رفض شواهد مذهب الكوفيين من الامثلة النحوية بقوله: " وإذا أخذنا بمذهب الكوفيين؛ فإننا لا ندري على مذهبهم أن قولنا: (زيد قام) مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وفرق كبير بين الأمرين؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره - إذا كان الخبر فعلاً - تدل على الثبوت^(٥).

ويضيف حجة أخرى على ضعف حجة الكوفيين كون الفعل والفاعل مثل الكلمة الواحدة بقوله: " ومن ناحية أخرى فإن الفعل والفاعل بمثابة الكلمة الواحدة، وكما لا يجوز أن يقدم عجز الكلمة على صدرها، لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل " (٦).

ويعترض على الشاهد الشعري الذي أتى به الكوفيون إذ قال " أما البيت الذي احتج به الكوفيون لمذهبهم، فإنه لا يتعين الوجه الذي ذكروه من الإعراب، وإنما يجوز أن يكون (مشيها): مبتدأ،

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٨٤/٢.

(٢) البيت للرّثاء في معاني القرآن - الفراء: ٧٣/٢، والديباج - أبو عبيدة معمر بن المثنى: ١١١، ومعاني القرآن - الأخفش: ٣١١ / ١، وأدب الكاتب - ابن قتيبة: ٢٠٠.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٨٤/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٨٤/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٥٨٤/٢.

(٦) المصدر نفسه: ٥٨٥/٢.

والهاء: مضاف إليه، و (وئيداً): حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشياً يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ^(١).

ويختم المسألة الخلافية بأنّ دليل الكوفيين باطل؛ لاحتماله وجهاً آخر جاء ذلك في قوله "إنّ فدلّيلهم احتمل غير ما ذكره، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال؛ وهذا المشار إليه بقول الناظم: (وَعَدَ فِعْلٌ فَاعِلٌ)؛ لأن (بعد) تفيد الترتيب في الحقيقة" (٦).

أما التيمي فقد كان له عرض وموقف آخر في هذه المسألة الخلافية المشهورة فبعد ذكره لبیت الناظم يقول: " أي إن مرتبة الفاعل - عند البصريين - يأتي بعد الفعل؛ لأن الفاعل يُنزل عندهم - منزلة الجزء من الفعل ولا يصح تقديم عجز الكلمة على صدرها فالفاعل -إذاً- يأتي بعد فعله كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٣] فلا يجوز تقديم (السحرة) على الفعل (جاء)" (٢).

ويوضح أسلوب البصريين في توجيه ما يقع فاعلاً إذا تقدم على فعله كل ذلك لغاية الحفاظ على القاعدة موضعاً ذلك في قوله: " أما إذا تقدّم ما هو فاعل في المعنى خلال أسلوب معين، فلهم معه أسلوب خاص في اعرابه وتتلخص معاملتهم لهذا المتقدم في أمرين:

أولهما: أن يكون مبتدأ، ويقدرّون الفاعل بـ (ضمير مستتر) كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الحج: ٦٩] ف (لفظ الجلالة) هو الفاعل الحقيقي الذي يحكم، ولكونه تقدّم على الفعل لم يعربوه فاعلاً بل أعربوه مبتدأ وقدرّوا الفاعل بالضمير المستتر بعد الفعل، من أجل عدم مخالفة قاعدة تأخر الفاعل عن فعله.

وثانيهما: أن يكون فاعلاً محذوف الفعل، وذلك في أسلوب الشرط كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ف (أَحَدٌ) هو الفاعل الحقيقي للفعل (استجار)، وهو واضح في تقدير البصريين للفعل المحذوف قبل (أَحَدٌ) ، إذ قالوا: فعل محذوف يفسره المذكور بعده، و(أَحَدٌ): فاعل للفعل المحذوف " (٤).

ويسوغ إعراب (أَخَذَ) عند البصريين على هذا النحو في قوله: " ولم يجيزوا إعراب (أَخَذَ) فاعلاً للفعل المذكور بعده؛ لأنه يخالف قاعدتين التزموا بها:

أولاهما: أن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال "(ه).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٨٥/٢.

(٢) المصدر نفسه ٥٨٥/٢.

(٣) هداية السالك: ٢٦٣/٢

(٤) المصدر نفسه: ٢٦٣/٢.

(هـ) المصدر نفسه: ٢/٢٦٣ - ٢٦٤.

ويلوح معترضاً على هذا الأسلوب في حاشية شرحه إلى وجود شواهد كثيرة عمد البصريون إلى تأويلها قال: " دخلت أداة الشرط (إذا) وحدها على الجملة الاسمية في أكثر من عشرين آية قرآنية، ومئات الشواهد الشعرية القديمة، ولم يلتفت البصريون إليها، بل عمدوا إلى تأويلها. أما الكوفيون والأخفش البصري فقد أجازوا دخول أداة الشرط على الأسماء" (١).

أما مقولته في مخالفة (أخذ) للقاعدة الثانية: " وثانيهما: عدم تقدّم الفاعل على فعله" (٢). فيرد التميمي عليهم بوجود شواهد فصيحة أصرّ البصريون على تأويله مع التكلف الشديد إذ قال: " أما الكوفيون: فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل، مستنديين إلى نصوص فصيحة لم يستطع الطرف الآخر تأويلها إلا مع التكلف الشديد" (٣).

فيلاحظ على الزامل ترجيحه للمذهب البصري مع وصف منهجهم وأسلوبهم بالدقة، في حين توجه التميمي اتجاه الكوفيين مستنداً بوجود شواهد نقلية تتصف بالفصاحة ألحّ البصريون على تأويله واصفاً تأويلهم بالتكلف الشديد، فهو يميل إلى المذهب الكوفي؛ لأجل تيسيره وأخذه بظاهر النصوص الفصيحة المسموعة ويجد تأويلها تكلفاً.

٢- اتفاق الشارحين على ترجيح المذهب الكوفي:

ومن الأمثلة على ترجيح الزامل للمذهب الكوفي ما ذكره في عرضه حالة إلغاء تقدّم العامل في أفعال القلوب على المفعولين في قول ابن مالك:

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنَوِ صَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ
فِي مُوهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّزِمِ التَّغْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا (٤)

ويوضح الزامل وجه الخلاف بين البصريين والكوفيين ممثلاً بالأمثلة النحوية في قوله: " وجب الإعمال عند البصريين؛ فلا يصح أن تقول: (ظننت زيداً قائماً) فتلغى (ظننت) عن العمل في المفعولين، بل يجب نصبهما (زيداً): مفعول أول، و(قائماً): مفعول ثانٍ" (٥).

ثم يعرض طريقة البصريين فيما ورد من كلام العرب من تقدم العامل بقوله: " فإن ورد عن العرب ما ظاهره أن الفعل المتقدم ألغى؛ فإنّه يجب أن يؤول، والتأويل له طريقان: إمّا أن تقدر لام الابتداء سابقة للجملة الموجودة، ويكون الفعل معلقاً.

(١) هداية السالك: ٢٦٤/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٤/٢. وينظر: الإنصاف: ٥٠٤-٥٠٧، وحاشية الصبان: ٦٤/٢، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٦-٣٩٨.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٤/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٦٣، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٥٤٠/٢، وهداية السالك: ٢٢٠/٢، ٢٢٣.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٥٤١/٢.

وإما أن تقدر المفعول الأول ضمير الشأن، والجملة الموجودة في محل نصب مفعول ثانٍ^(١).
ويستشهد بالشواهد الشعرية في بيان ما ذهب إليه البصريون قال: " وذلك مثل قول الشاعر:
[البسيط]

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)

فالمفروض أن يقول: (تنوياً)؛ على أساس أنها مفعول أول مؤخر، ولَدَيْنَا: ظرف متعلق بمحذوف مفعول ثانٍ مقدم^(٣).

ويذكر الزامل موقف ابن عقيل من الشاهد بتأويله قائلاً: " ويتأول ذلك البيت وهو ظاهر كلام ابن عقيل بأن يقدر المفعول الأول ضمير الشأن، أي: وما إخاله - أي: الشأن - لدينا منك تنوِيل، فالمفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، وتنوِيل: مبتدأ مؤخر، ولدينا ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ. وقال بعضهم: إنه يصح تقدير لام الابتداء في هذا البيت، أي: (وما إخال لَدَيْنَا) "^(٤).

ويأتي بشاهد شعري ثانٍ خاص في تقدير لام الابتداء إذ قال: " ومثال ما قدرت فيه لام الابتداء - أيضاً - قول الشاعر: [البسيط]

كَذَاكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(٥)

فالمفروض أن يقول: (ملاك الشيمة الأدب)، ولكنه رفع الاسم؛ على أساس أن: (ملاك الشيمة): مبتدأ، و(الأدب): خبر، والجملة في محل نصب؛ على تقدير أن الفعل معلق بلام الابتداء^(٦).
ويذكر تقديراً غير منسوب تحت لفظة (بعضهم) للشاهد الشعري السابق في ضمير الشأن قوله: " وقال بعضهم: إن هذا البيت يصح أن يقدر فيه ضمير الشأن، أي: إني وجدته ملاكُ الشيمة الأدب؛ فيكون المفعول الأول محذوفاً، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ^(٧).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٤١/٢.

(٢) البيت لكعب بن زهير في شرح التسهيل: ٥٧/١، وشرح ابن الناظم: ١٤٨، وشرح ابن عقيل: ٤٧/٢، وخزانة الأدب: ١٤٣/٧. وروي البيت بلفظ آخر في ديوانه: ٦٢. وهو قوله:

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ يَعْجَلَنَّ فِي أَيْدِي مَا لَهْنٌ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٤٢/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤٢/٢. وينظر: شرح ابن عقيل: ٤٧/٢-٤٨.

(٥) البيت ينسب إلى بعض الفزاريين في ديوان الحماسة - لأبي تمام الطائي: ١/ ٥٧٤. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٥٨/٢، وشرح ابن الناظم: ١٤٨، وخزانة الأدب: ١٣٩/٩.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٥٤٢/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٥٤٢/٢.

وبعد أن سرد موقف البصريين وحججهم في هذه المسألة الخلافية انتقل إلى بيان مذهب الكوفيين في إلغاء العامل قال: " هذا على رأي البصريين، والكوفيون يقولون: لا حاجة إلى تقدير ضمير شأن، ولا إلى دعوى أن الفعل معلق في البيت الثاني، بل يقال: إن الفعل ملغى وإن تقدّم" (١).

ويصف الزامل رأي الكوفيين بالتسهيل وترك التأويل ويؤيدهم بقوله: " والكثير في رأي الكوفيين: أنهم يتساهلون، ويتركون التأويل؛ لأن الظاهر عدم التأويل ولا أعتقد أن العرب يريدون أن ينووا لام الابتداء، أو ضمير الشأن" (٢).

وينعت رأي البصريين أنه يفتقر إلى الدليل مع تكراره لوجه الخلاف بين المذهبين قال: " فدعوى أنهم قدّروا محذوفاً دعوى بدون دليل، فالكوفيون يرون أن الفعل يصح إلغاؤه، ولو كان متقدماً، ولكن البصريين يمنعون إلغاء الفعل المتقدّم، ويقولون: إن جاء من لغة العرب ما ظاهره: أن فعلاً متقدماً ألغى؛ فإنه يجب تأويل ذلك بتقدير أن الفعل معلق، أو تقدير أن المفعول الأول ضمير الشأن، والجملة الموجودة هي المفعول الثاني" (٣).

ويختم المسألة بترجيح المذهب الكوفي لورود الشواهد التي تؤيد سلامة رأيهم قائلاً: " ولكن الحجة مع الكوفيين - في الحقيقة - لأن المسألة فيها شواهد" (٤).

أما التميمي فقد اتفق مع الزامل في ترجيحه للكوفيين بسبب ورود الشواهد الفصيحة فبعد أن ذكر طرفي الخلاف وحجج الكوفيين وطريقة البصريين في التأويل أنهى كلامه بقوله: " ... أما الكوفيون - فلم يكونوا بحاجة إلى هذين التأويلين، بل أخذوا الأمور على ظواهرها في هذه الأمثلة الفصيحة، وأجازوا الإلغاء مع تقدّم الناسخ على مفعوليه" (٥).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٥٤٢/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٤٣/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٥٤٣/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤٣/٢.

(٥) هداية السالك: ٢٢٤/٢.

٣- ترجيح الزامل من خلال لفظة (التحقيق):

يتميز الزامل بنمط آخر من الترجيح لمجموعة من المسائل من خلال لفظة (التحقيق) ويقصد بها ما استقر عليه بعد البحث والنظر وقد تأثر بالفقه في ذلك، ويرجح فيه بالغالب المذهب البصري وقد ذكره في ثلاث وأربعين مسألة^(١).

من ذلك فيما ذكره في ثلاثة مواضع من شرحه حول خلاف البصريين والكوفيين في (ليس) بين الحرفية والفعلية:

الأول: في بيانه حالة حذف نون الوقاية من (ليس) على القلة في قول الناظم:

وَقَبْلُ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَ لَيْسِي قَدْ نُظِمَ^(٢)

حيث وضح اتخاذ الكوفيين حذف النون من (ليس) حجة ودليلاً على أنها حرف قال: " وإنما حذفت نون الوقاية مع (ليس) وإن كان قليلاً؛ لأنها فعل جامد؛ فأشبهت الحروف؛ ولهذا ذهب الكوفيون إلى أن (ليس) حرف، ولكن التحقيق أنها فعل؛ بدليل اتصال تاء التانيث بها، واتصال تاء الفاعل، تقول: (ليست هند قائمة)، و(لست قائماً)؛ فدل ذلك على أنها فعل ماضٍ، وليست حرفاً كما قال الكوفيون..."^(٣).

الثاني: في شرحه أخوات (كان) واجماع النحاة على أنها أفعال إلا (ليس) في قول ابن مالك:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُتَبَدِّلُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَـ (كَانَ سَيِّدًا عَمَرَ)
كَـ (كَانَ) ظَلٌّ، بَاتَ أَضْحَى أَضْبَحًا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا^(٤)

إذ قال: " وهذه الثمانية كلها أفعال باتفاق، إلا (ليس) فقد اختلف فيها: فقال بعضهم: إنها حرف نفي كـ (ما)، فإذا قلت: ليس المهمل مفلحاً، فهو بمعنى: ما المهمل مفلحاً، وهذا مروي عن الفارسي وأبي بكر بن شقير في أحد القولين عندهما، وقال ابن السراج، واستدلوا على ذلك بأنها شبيهة بالحرف في إفادة النفي... كما أنها جامدة غير متصرفة؛ كالحرف فإنه جامد غير متصرف..."^(٥).

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ألفية ابن مالك: ٥١/١، ٢٤، ١٦٩، ١٩٦، ٢١٨-٢١٩، ٢٢٦، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٥٢، ٤١٣، ٤٦٥، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٨٩/٢، ٦٤٤، ٦٥٦، ٦٦٣، ٦٨٦، ٦٩٠، ٦٩٨-٦٩٩، ٧٢٢-٧٢٣، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٦٤، ٧٧٧، ٧٨٠، ٧٨٣، ٧٩٠، ٨٧٨، ٩٠٦.

(٢) الخلاصة في النحو: ١١٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٦٨/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١٦٨/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٠.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٢/١.

ولكن الزامل يرجح ويختار الرأي البصري من خلال التحقيق إذ يقول: " ولكن التحقيق: أنها فعل؛ لأنه بها تاء الفعل، مثل: (لستُ مقيماً)، وكذلك تاء التأنيث الساكنة مثل: (ليستُ هُنْدُ مهملة)؛ فدلَّ هذا على أنها فعل؛ لأن من علامات الفعل اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل" (١).

الثالث: في حديثه عن الاستثناء بـ (ليس) في قول الناظم:

وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَخَلَا
وَبِ(عَدَا) وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ لَا (٢)

قال الزامل: " وقد تقدّم في باب الكلام أن بعضهم زعم أن (ليس) حرف، ولكن التحقيق أنها فعل؛ لاتصال تاء التأنيث وتاء الفاعل بها" (٣).

٤ - أثر الدراسات اللغوية الحديثة على ترجيح التميمي:

يُدخل التميمي الدراسات اللغوية الحديثة ضمن المسائل الخلافية ونجد ذلك في موضع واحد في توضيحه باب المفعول المطلق من قول ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ
وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ (٤)

حيث يشير إلى وجود خلاف بين الكوفيين والبصريين حول تعيين الأصل والفرع بين الفعل والمصدر إذ قال: " فهي إشارة إلى أن النحاة لم يكتفوا برصد العلاقات بين الألفاظ بل عملوا على تعيين (أصل) واحد لها، على فكرة (الأصل والفرع)، وهي مسألة خلافية بينهم" (٥).

ثم يُظهر طرفي الخلاف (البصري والكوفي) مع إضافة طرف ثالث يتمثل بطرف الدراسات اللغوية الحديثة في قوله: " وهناك رأيان مشهوران، هما:

- **الرأي الكوفي:** ومفاده أن (الفعل) هو الأصل والمصدر مشتق منه، وقد ركّز الكوفيون على إثبات فرعية المصدر للرد على الرأي البصري الذي قال بأصالته.

- **الرأي البصري:** ومفاده أن (المصدر) أصل للفعل وللوصف، أي: هما مشتقان منه وهو الرأي الذي اختاره ابن مالك...

- **أما الدراسات اللغوية الحديثة:** فلا تنظر إلى الألفاظ بنظرة الأصل والفرع بل نظرت إليها من خلال العلاقات التي تربط بينها، ومقدار اشتراكها في الحروف المؤلفة لمبانيها، فما بين الكلمات:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٢) الخلاصة في النحو: ١٩٦، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨١٥/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٨٢٢/٢.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٨٣، وينظر: هداية السالك: ٥٤/٣، ٦٠.

(٥) هداية السالك: ٦٠/٣. وينظر: الإنصاف: ١٩٠-١٩٦.

(دَرَسَ، يَدْرُسُ، اُدْرُسْ، دَارِسٌ، مَدْرُوسٌ، دَرَسَ) قدر مشترك من الحروف الأصلية للبنية الصرفية لكل منها وهي : الدال، والراء، والسين يمكن أن يسمى هذا المشترك بالجزر اللغوي^(١).

ويجد التميمي أن ظاهرة الجزر اللغوي ليست أمراً حديثاً طرأ على الدرس اللغوي عند العرب إنما ورد ذكرها عند المعجميين القدماء فقد استعانوا بها في أخذ اشتقاقات المادة الواحدة، وترتيب مواد معجمهم على أساسها^(٢).

ويبدو أن التميمي يميل إلى فكرة (الجزر اللغوي) أكثر من فكرة (الأصل والفرع) فقد ربط وجودها في التراث العربي وعززها بأقوال النحاة الرافضين لها قال: " كما أننا لا نعدم تأكيد هذا الأمر، ورفض فكرة الأصل، والفرع من خلال أقوال بعض القدماء والمتأخرين من اللغويين كما نقل لنا السيوطي، ومنها: (قالت طائفة من النظائر الكلم كله أصل). و: (قالت طائفة من المتأخرين اللغويين كلّ الكلم مشتق) وعلى الرغم من تناقض القولين فهما يوحيان لنا أن هناك مَنْ يرفض فكرة (الأصل، والفرع) من علماء العربية"^(٣).

٥- ترجيح الشارحين أحد وجهي الخلاف لوروده في القرآن:

يرجح الشارحان إذا ورد أحد وجهي الخلاف في القرآن الكريم ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل فيما رجّحه للناظم من منع عمل (ما) الحجازية إذا انتقض نفيها بـ (إلا) في قول الناظم في الكافية:

أهل الحجاز ألحقوا بـ(ليس) (ما) إن عدت (إلا) و(إن) وقدماء^(٤)
قال الزامل: " وقال بعضهم: إنها تعمل ولو انتقض النفي بـ (إلا) محتجاً بقول الشاعر: [الطويل]
وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا مُتَجُونًا لِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٥)
(منجنوناً): نصب على أنه خبر (ما) الحجازية، مع أن النفي منتقض بـ(إلا) وقال : (معذباً) فنصبه؛ على إعمال (ما)، مع انتقاض النفي بـ (إلا) أيضاً"^(٦).

(١) هداية السالك: ٦٢-٦١/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٦٢/٣. وينظر: من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق- ابن مالك: ٣١٧-٣١٨، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٢٧٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٤٥٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٤٣٠/١، وشرح ألفية ابن مالك: ٣٩٧/١.

(٥) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٧٥، وشرح التسهيل: ٣٧٤/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٦٣٦/٢، وخزانة الأدب: ١٣٢/٤.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ٣٩٨/١.

ويستشهد بشاهد آخر على عمل (ما) في سياق (إلا) في قوله: "ومثله -أيضاً- قول الشاعر:
[الوافر]

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَغْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَةً إِلَّا نَكَالًا^(١)

فنصب (نكالا) مع انتقاض نفي (ما) بـ (إلا)، وممن ذهب إلى الإعمال هنا يونس والشلوين^(٢).
وقد وقف الزامل مع ابن مالك فيما ذهب إليه؛ لكونه ورد في القرآن الكريم إذ قال: "... ولكن نحن مع المؤلف - رحمه الله- فنرى خبر (ما) بعد انتقاض النفي بـ(إلا) لاجئ، فإذا سمعنا من يقول: (ما زيدٌ إلا قائماً) فإننا نعتبره لاجئاً، فعليه أن يقول: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)؛ كما قال القرآن: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] " ^(٣).

أما مثال ذلك عند التميمي ما أورده في عمل (ما) عمل (ليس) عند أهل الحجاز في قول الناظم:

إِعْمَالِ (لَيْسَ) أَغْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ^(٤)

قال التميمي: " اختلف العرب في إعمال(ما) عمل (ليس)، فتميم وبعض العرب لم يعملوها، أي: عندهم مهملة لا تعمل شيئاً، تدخل على الجملة الاسمية، وما بعدها مبتدأ وخبره، كقول الشاعر التميمي:

أَتَيْنَا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نَدًا وَمَا تَيْمٌ لِذِي حَسَبٍ نَدِيدٌ^(٥)

برفع (تيم) و (نديد) على أنهما مبتدأ وخبر... أما الحجاز فالحقوها بـ(ليس) في العمل، وهي لغة القرآن الكريم قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] ف (ما): نافية عاملة عمل (ليس)، (هذا): اسمها، (بشراً): خبرها وكذلك الآية الثانية^(٦).

(١) البيت للمُعَلِّس بن لقيط بن حبيب الأسدي في شرح التسهيل: ١ / ٣٧٤، وشرح ابن الناظم: ١٠٤، الجنى

الداني في حروف المعاني - ابن أم قاسم المرادي: ٣٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٢٨٠.

(٢) شرح ألفية ابن مالك: ٣٩٨/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٩٩/١.

(٤) الخلاصة في النحو: ١٤٨، وينظر: هداية السالك: ١٠٨/٢.

(٥) ويقصد بالتميمي الشاعر جرير بن عطية التميمي. ديوانه: ١٢٩.

(٦) شرح ألفية ابن مالك: ١٠٨/٢.

٦- مسائل خلافية لا طائل تحتها:

يضع الشارحان من باب التيسير مجموعة من الخلافات تحت عنوان (خلاف لا طائل تحته) متأثرين بذلك في من سبقهم من علماء التفسير والنحو المتأخرين والمحدثين^(١) وقد ورد عند الزامل في أربع عشرة مسألة^(٢)، في حين يقتصر التميمي على ذكره في موضع واحد. ومن الأمثلة على ذلك عند الزامل ما ذكره في الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء في قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنَّ عَرِيّاً^(٣)

قال الزامل: " وزعم الكوفيون: أنَّ فعل الأمر معربٌ مجزومٌ بلام الأمر المحذوفة، وهذا من الخلاف -أيضاً- الذي لا طائل تحته؛ فسواء كان مبنياً أم معرباً؛ فإنه لا طائل تحت هذا الخلاف"^(٤).

ولكن الزامل يعود بعد ذلك ويرجح المذهب البصري في هذه المسألة قال: " والأمر مبني كذلك على التحقيق، خلافاً للكوفيين الذين قالوا: إنه معرب..."^(٥).

في حين ورد عند التميمي من هذا الأسلوب في موضع واحد وذلك في شرحه (أل) المعرفة واختلاف النحاة فيها بين البساطة والتركيب في قول ابن مالك:

أَنَّ حَرْفَ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطُ فَ (نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ النَّمَطُ^(٦)

قال التميمي: " اختلف النحاة القدماء في تركيب (أل) المعرفة أو بساطتها على أقوال، منها: أولاً: أداة التعريف هي (أل) بجملتها، أي: إنها ثنائية الوضع نظير (قد)، وهو قول للخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد ارتضاه ابن مالك. ثانياً: أداة التعريف هي (اللام) وحدها، والهمزة زائدة اجْتَلَبَتْ للنطق بالسكان، فهي أحادية الوضع، وهو قولٌ لسيبويه...

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٨٦، والتحرير والتنوير: ١/ ٣٩، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار: ١/ ١٩٥، وإعراب القرآن وبيانه -محيي الدين درويش: ١٨٥/٥.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٧/١، ٥١، ٦١-٦٢، ١٩٤-١٩٥، ٢٢٦، ٢٨٨، ٣٠٤-٣٠٥، ٣١، ٤٣٤، ٥٠٢، ٧٢٣/٢، ٧٨٦-٧٨٨، ٨٥٠، ٩٦٦.

(٣) الخلاصة في النحو: ١٠٧، وينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٤٧/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٥١/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥١/١.

(٦) الخلاصة في النحو: ١٣٢، وينظر: هداية السالك: ٢٩٦/١.

ثالثاً: أداة التعريف هي (الهمزة) وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو قول نُسِبَ للمبرد...^(١).

ويرى التميمي وجود توافق بين الخليل وسيبويه مبيناً ذلك في قوله: "أي: إن سيبويه يرى أن حرف التعريف هو (اللام) فحسب، وأكثر النحاة على رأيه. وفي واقع الأمر لا خلاف بين الخليل وسيبويه في أن جملة ما يستعمل للتعريف هي (أل)، وهذا ما يتضح من كلام سيبويه نفسه: إذ قال: (وإنما هما- أي الالف واللام- بمنزلة قولك: قد، وسوف)، وهو كلام الخليل نفسه"^(٢).

وأما بخصوص الرأي المنسوب إلى المبرد فيقول التميمي: "وما وقفت عليه في المقتضب ترديداً لكلام سيبويه، واتفاق معه"^(٣).

ويصل بعد ذلك إلى عدم وجود خلاف بين النحاة في الأصل بقوله: "وعلى العموم فهو خلاف لا طائل تحته ما داموا قد اتفقوا جميعاً على أن النكرة إذا أُريد تعريفها صُدرت بـ (أل) كاملة"^(٤).

ويلاحظ على التميمي فضلاً عن ذلك إشارته في حاشية شرحه إلى عدد من المسائل الخلافية دون الخوض في تفاصيلها وهذا يدخل في باب التيسير على المتعلم من ذلك تركه الخلاف في عمل اسم المصدر عمل فعله على الرغم من إشارته إلى وجود الخلاف فيه بقوله: "عمل اسم المصدر مختلف فيه النحاة..."^(٥).

٧- عرض المسائل الخلافية دون ترجيح:

يعرض الشارحان جملة من المسائل الخلافية من دون ترجيح وفي كثير من المواضع من ذلك عند الزامل في بيانه وجه الخلاف حول مسألة الضمير المخاطب (أنت) من حيث التركيب والبساطة إذ قال: "ومذهب البصريين: أن المخاطب له ضمير واحد فقط هو (أن) وما عدا ذلك حروف تدل على الخطاب: فقولك: (أنت حاضر) أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع المبتدأ، والتاء حرف خطاب، وكذلك قولك: (أنت حاضرة) أن: مبتدأ، والتاء: حرف خطاب.... أما مذهب الكوفيين فمجموع الحروف كلها ضمير، وهذا أسهل، يقولون: أنت: ضمير

(١) هداية السالك: ٢٩٦-٢٩٧. وينظر: الكتاب: ٣/ ٣٢٤، والمقتضب: ٢/ ٩٤، وشرح التصريح: ١/ ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩٧/١. وينظر: الكتاب: ٤/ ١٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩٧/١. وينظر: المقتضب: ٢/ ٩٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩٧/١.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٩.

منفصل مبني على الفتح، وأنت: ضمير منفصل مبني على الكسر... فمذهب الكوفيين أسهل، ومذهب البصريين أدق" (١).

ومن الأمثلة على ذلك عند التميمي ما أشار إليه من وجود خلاف بين البصريين والكوفيين في بناء فعل الأمر إذ قال مختصراً: "وهو فعل مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين؛ لأنه - عندهم - مُقْتَطَع من الفعل المضارع، ويُبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه..." (٢).

(١) شرح ألفية ابن مالك: ١٥٣/١-١٥٤.

(٢) هداية السالك: ٥٥/١.

الخاتمة

أولاً - النتائج

ثانياً - التوصيات

بعد أن منَّ الله (ﷻ) علينا بإتمام هذه الأطروحة أُقيد في خاتمتها أهم ما خلصت إليه من النتائج، والتوصيات:

أولاً- النتائج:

- ١- جاء شرح الزامل خالياً من المقدمة، ويبدو أن ذلك بسبب سقوط هذا الجزء من التسجيل الصوتي، في حين تفوق التيمي في تقديمه بما يسميه بـ(الإضاءة)، وهي إضافة جديدة في كتابه بعد أن قدّم فيما مضى بـ (المقدمة).
- ٢- لم يقدّم الزامل بشرح مقدمة الألفية، ويبدو أن ذلك وقع من أصل التسجيل الصوتي للشرح، في حين اقتصر التيمي في شرحه لها؛ لأنه يعنى ببيان القواعد النحوية، والتوسع فيها.
- ٣- توسع التيمي في تقسيم أبيات الألفية على عناوين فرعية وجزئية، في حين اقتصر الزامل على عدد محدود من العناوين، والإثنان يهدفان من ذلك؛ تبسيط عرض أبيات الألفية وتسهيلها إلا أنَّ التيمي تميز في هذا الجانب، وتفوق عليه.
- ٤- تناول الزامل في مقدمته التمهيدية شرح أبيات الألفية من إعراب ما أشكل من ألفاظ النظم، وبيان معاني الألفاظ الغامضة، وطرقه للمسائل الصرفية، والضرورة الشعرية، واللغات الأخرى، في حين جعل التيمي مقدمته التمهيدية أكثر تيسيراً؛ لتركيزه على متن النظم، وما يتضمنه من القواعد النحوية، بغض النظر عما ورد فيه من الظواهر الأخرى.
- ٥- اشترك الزامل والتيمي في بيان ما تشتمل عليها أبيات الألفية من المسائل، وفي ربط الدروس السابقة باللاحقة، وفي العناية بالتعليل، والحدود، دليل واضح على اهتمام الشارحين بعرض الألفية بطريقة ميسرة، وواضحة.
- ٦- يمكن أن نسلم أن حاشية شرح التيمي كتاب آخر داخل كتابه ذكر فيها المصادر، ووضح المفاهيم والمصطلحات، وأشار إلى الخلافات النحوية، وما يريد توضيحه، أو زيادته على متن شرحه.

٧- إنَّ الشارحين قد غنياً بمسألة سهولة العبارة مع الألفاظ الواضحة، وإعادة شرح ما يحتاج إلى ذلك، وبعبارة أخرى، وأسلوب آخر.

٨- اشترك الشارحان من حيث المبدأ على التفصيل في توضيح أبيات الألفية، واختلفا من حيث المنهج فالزامل لم يلتزم بمنهج معين فقد بيّن ما يشتمل عليه نظم الألفية، أو يقدم إعادة مختصرة، أو مطولة في نهاية شرحه، أو قد يفصل لعدد من الأبيات من جانبي المنطوق

- والمفهوم، في حين اعتمد التيمي منهجاً واحداً وهو التفصيل لجميع الأبيات وما وردت فيها من المسائل، ويبدو أن طبيعة الكتابين هي من حددت مسار التفصيل بين الشارحين.
- ٩- كثرة استشهاد، وتمثيل الزامل بالأمثلة النحوية تجعل من شرحه أكثر تعليمياً في هذا الجانب؛ لأن الشواهد الأخرى قد تحتاج إلى بيان، أو توضيح أكثر، بسبب صعوبتها التركيبية.
- ١٠- توسع الزامل في جلب أبيات من نظم تعليمية أخرى في حين قلل التيمي من ذلك، وركز على بيان نظم الألفية.
- ١١- تأثر التيمي بالطرق التعليمية الحديثة، والميسرة كالجداول، والشجرات النحوية في حين تعذر وجود ذلك عند الزامل بسبب طبيعة الكتاب الصوتية، وبالتالي تفوق التيمي عليه.
- ١٢- عناية الشارحين مع توسع الزامل في عرض المسائل النحوية من خلال جملتين إحداها خاطئة، والأخرى صائبة، تؤكد توجههما في تبسيط، وتيسير عرض المادة العلمية، وحرصهما على تقويم اللسان.
- ١٣- تفوق التيمي في جمع المسائل المتفرقة في الألفية على الزامل يعزز حرص الشارح على التمسك في تيسير عرض المادة العلمية.
- ١٤- إرفاق التدريبات التطبيقية، والأسئلة والأجوبة عند الشارحين يؤكد حرص الشارحين على التقويم، ومن ثم التغذية الراجعة للمادة المعروضة.
- ١٥- إتيان الشارحين بالفوائد وما يرادفها، لأجل زيادة أو إكمال ما تم عرضه في بداية شرحه دليل على حرصهما في إظهار شرح الألفية بطابع الشمول، والإحاطة.
- ١٦- تعزيز الزامل ثبات وصول المعلومة عند المتعلم من خلال تكراره لعبارة (إذا ثبت هذا) قبل انتقاله إلى غيره من المسائل، يشير إلى شدة حرص الشارح على توصيل الفكرة.
- ١٧- إنهاء شرح المسائل عند الشارحين بالخلاصة يشكل مراجعة ثانية، وإعادة سريعة للمادة المعروضة.
- ١٨- ذكر الشارحين للقواعد العامة والشائعة في أثناء شرح الألفية، وحصر المسائل بالإعداد المتوالية، يثبت سعيهما على ضبط ما يتم عرضه من المسائل النحوية من لدن المتعلم، أو المتلقي.
- ١٩- عناية الشارحين بالنقل من المصادر النحوية القديمة والحديثة دليل على حرصهما الصاق شرحيهما بصفة التمام والإحاطة، مع توفير الجهد، والوقت للقارئ عن مراجعة بقية المصادر الأخرى كون الشرحين قد جمعا ونقلنا من جميع هذه المصادر المختلفة.

- ٢٠- نقل التيمي من مصادر نحوية، ولغوية متنوعة مع الإشارة إلى جميع ما ينقل في حاشية شرحه، في حين اقتصر الزامل على عدد محدود من المصادر النحوية التي تخص شرح الألفية في أكثرها.
- ٢١- يبدو أن عدم إشارة الزامل في بعض الأحيان إلى المصدر الذي نقل منه، يرجع إلى شهرته، ومعرفته بين أوساط المتعلمين.
- ٢٢- نقل الشارحان من مصادر غير نحوية ككتب التفسير، أو القراءات فيما وردت فيها من المسائل النحوية، وغيرها مما يدعم الشرح، ويوضحه.
- ٢٣- أكثر الزامل من ذكر الاعتراضات سواء كانت على الألفية، أو النحاة وغيرها، وتوسع فيها لدرجة ربما قد تزيد عن حاجة المتعلم من المبتدئين، مع ما في ذلك من فائدة كبيرة للمختصين في النحو.
- ٢٤- تركيز التيمي في اعتراضاته على ما في نظم الألفية من قصور في التوضيح، أو الفهم يشير إلى تمسك الشارح بمبدأ التيسير، وعدم حمل الشرح بمسائل قد تزيد عن طاقة القارئ في عصرنا.
- ٢٥- وجود مؤشرات للدفاع عن الألفية ومدحها، أو اتباع الاعتراض بالدفاع في شرحي الزامل، والتيمي، يرسخ مدى تعلق الشارحين بإظهار الألفية بصورة تليق بها.
- ٢٦- إضافة الشارحين على الألفية تحت مسميات عدة كالفائدة، والتمتة، بالتصريح وعدمه تؤكد عزمهما إكمال جوانب النقص، وسدها من المصادر المختلفة؛ مما يجعل الشرحين غنيين بنفسهما عن غيرهما.
- ٢٧- توسع التيمي في دعم الشرح بالملاحظات المختلفة من لدنه مما يعزز الشرح، والتوضيح، في حين اقتصر الزامل في هذا الجانب.
- ٢٨- تفوق التيمي في الاستشهاد من شواهد السماع بالعموم. إذ تقدم على الزامل في الاستشهاد بالقرآن الكريم والنثر، ومع تقارب نسبي بينهما في الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث الشريف والشعر.
- ٢٩- التصريح بالاستشهاد بالشواهد السماعية بمصطلحاته المباشرة أو المرادفة.
- ٣٠- اشتراك الشارحين بعدد كبير من الشواهد السماعية دليل على اشتراكهما في المصادر نفسها.
- ٣١- اتبع الشارحان منهج ابن مالك في جواز الاستشهاد بالحديث الشريف.

- ٣٢- استشهاد الشارحين بشواهد شعرية خارج زمن الاستشهاد المتفق عليه من قبل النحاة، من باب التمثيل أو الاستئناس.
- ٣٣- أخذ الشارحان القياس على الكثير المطرد مع منع القياس على الشاذ القليل مع ذكر ما يرد من مخالفة القياس.
- ٣٤- قلة ما ورد من الاستشهاد بالإجماع عند الشارحين. مع اقتصار صور الإجماع عند الشارحين على صورة واحدة وهي إجماع النحاة.
- ٣٥- إنَّ مجمل ما ورد عند الشارحين من أصول القياس والإجماع والاستصحاب هو ما ورد عند غيرهم من النحاة المتقدمين أو المتأخرين من شراح الألفية.
- ٣٦- تفوق الزامل كثيراً على التيمي في استشهاده بأصل الوضع مع انفراده بذكر ما يرد من مخالفة الأصل في شرحه.
- ٣٧- اعتماد الزامل على التأويل في أغلب ما يراه البصريون ضرورة في الحفاظ على القاعدة النحوية، بينما كان التيمي يرى في التأويل تكلفاً، وفي الاعتماد على ظاهر النصوص الكثيرة الواردة في التراث العربي دليلاً في تركه.
- ٣٨- عناية الشارحين بالتقدير النحوي بعد ذكر الشواهد المختلفة والامثلة النحوية يؤكد سعيهما في تقديم شرح يتميز بالوضوح والبساطة.
- ٣٩- تفوق التيمي على الزامل في اجتهاده بتقدير عدد من الآيات القرآنية في مواضع عدة من شرحه يؤكد حرصه وعنايته على النص القرآني، وتسهيل عرضه وبيانه.
- ٤٠- إنَّ مجمل التعليقات الواردة عند الشارحين لم يكن من اجتهادهما بل كان اتباعاً لما قبلهما من النحاة وهذا لا يقلل من جهود الشارحين؛ لأنهما اجتهدا في اختيار العلل وعرضها بأسلوب يناسب المتعلم في عصرنا الحالي.
- ٤١- تعد العلة التعليمية أكثر العلل الواردة عند الشارحين؛ لاتخاذها وسيلة إيضاحية في عرض متن الألفية.
- ٤٢- يتسم شرح الزامل مقارنة مع التيمي بالتوسع في عرض الألفية، وعلى ذلك فالتيمي مع غيره من الشروحات الأخرى كان متوسعاً في شرحه وتحليله.
- ٤٣- بروز تأثير الزامل بنشأته الدينية، كما ظهر تأثير التيمي بالدراسات الحديثة النحوية والصوتية منهما.

٤٤- يكتفي الشارحان بنقل المصطلحات النحوية الأخرى وجمعها لغرض تعريف المتعلم بها مع تفوق التميمي وتوسعه في هذا الجانب.

٤٥- الغالب في ترجيح الزامل وقوفه مع المذهب البصري، في حين كان ترجيح التميمي للمذهب الكوفي واضحاً من خلال أخذه بظاهر النصوص المسموعة والابتعاد عن التكلف في التأويل.

ثانياً- التوصيات:

- ١- الدعوة إلى اعتماد شروح المحدثين- وتحديدأ شرح التميمي- منهجاً دراسياً في الجامعات العراقية ؛ لأنه شرح ينسجم مع عصرنا، وواقعا من حيث طريقة عرض المادة، وطرح المعلومة بطريقة مبسرة، وسهلة بعيداً عن الغموض، والتشتت، مع الجمع من المصادر المختلفة، فضلاً عن عنصرى الإعادة والتكرار، والتدريبات التي تسهم في ربط الجانب النظري بالتطبيقي، وغيرها وهذه الدعوة ليست جديدة بل سبق أن دعا الأستاذ الدكتور عبد الله فتحي الظاهر حينما كان عميداً لكلية العلوم الإسلامية في جامعة الموصل في كتاب رسمي عام ٢٠١٠م بوضع الكتاب ضمن مناهج طلبة كلية العلوم الإسلامية، والآداب، والتربية ، والعلوم الشرعية مع توصيته باتخاذ الكتاب أساساً لطلبة كلية العلوم الإسلامية بفروعها كافة^(١)، كما أوصى الأستاذ الدكتور عماد عبد يحيى حينما كان رئيساً لقسم اللغة العربية في كلية الآداب، وفي العام ذاته باعتماد الشرح منهجاً في أقسام اللغة العربية^(٢) .
 - ٢- إعادة إخراج شرح الزامل لما وقع فيه من أخطاء في الطباعة؛ إبرازاً لعالم نحوي معاصر وضع بصمة في شرح الألفية.
 - ٣- التوجه نحو دراسة المحدثين من العلماء، وإبرازهم وتسليط الضوء عليهم فيه من النفع الكبير؛ لمعرفة أثر القديم على الحديث، والجديد الذي أضافوه.
 - ٤- إعادة طباعة كتاب شرح التميمي على ألفية ابن مالك كاملاً؛ لما يتسم به من خصائص، ومميزات جعله يتفوق على بقية شروح المحدثين الأخرى.
- وختاماً: الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، الحمد لله الذي ما تمَّ جهْدُ إلا بعونه، وما خُتم سعيي إلا بفضلِهِ.

ومن الله التوفيق والقبول

(١) الملحق المرقم (٣٠): ٢٨٢.

(٢) الملحق المرقم (٣١): ٢٨٣.

المَلَأَحِقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية أصول الدين

بغداد - الكرادة الشرقية

التسجيل

العدد: ٥٤٩

التاريخ: ١٩٧٥/٢/١

الى: مديرية تربية الكرخ

لقد حصل **صبيح حمود الشاتي** (العراقي) الجلوسية والمثبتة صورته في اعلاه على شهادة
بكالوريوس - آداب «B. A» في (علوم القرآن واللغة العربية) بدرجة **جيد جداً**
في ١٩ / ٢ / ٧٥
وبناء على طلبه زودناه بهذه الوثيقة



عميد كلية أصول الدين

الدكتور غناد غزوان اسماعيل

المسجل

عبد الرضا كريم الوزان



جامعة الأزهر

إدارة الدراسات العليا والبحوث
قسم الدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم



مستخرج

٠٠٠٢٤٤

رقم القيد ٣٠٨٧

تاريخ القيد ١٩٨٢/١٢/٢

بناءً على قرار مجلس كلية العلوم بقرار تاريخ ١٩٨٦/١/٢٦ قرر مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٦
منح السيد إبراهيم محمد عبد الحفيظ وجنسيت عراق المولود بتاريخ ١٩٤٢/٧/١
درجة الماجستير في شعبة أصول الفقه (حيد)

بعد توريد الرسوم المقررة وقدرها ٧٥ = فقط بمبلغه وخمسون ملياً فقط
بحالة بريد أميرية رقم ٦٤ - مجموعة ١٨٩٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢
وتحررت هذه الشهادة بناءً على طلبه لتقديمها الى / مدير الدراسات العليا
وبدون مسئولية الحكومة فيما يتعلق بما ورد بها وبحقوق الغير وعلى الجهة المقدم اليها هذه الشهادة التحقق من أن مقدمها
هو صاحب الشهادة .

تاريخ ١٩٨٢/١٢/٢

مدير الإدارة
١٨٨٢
١٢/٢

رئيس القسم

الموظف المختص

مكتب التوثيق

١٩٨٢/١٢/٢



الجمهورية العراقية

جامعة السليمانية

عمادة كلية الاداب

الذاتية

العدد / ٢٠٥٧١

التاريخ / ١٩٧٦/٦/٢٣

أمر إداري

م / جاشرة

بناءً على ما جاء بالامر الجامعي المرقم ٨٨٨٠ / م / ٢٣ / ١٩٧٦ الصادر من رئاسة جامعة السليمانية / مديرية الذاتية / الذاتية .

بأمر السيد مكيه محمود الشاوي التميمي / المدرس المساعد في قسم الدراسات الكردية بكليةنا بوظيفته اعتباراً من تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٧٦ ق . ط .

الدكتور نوري جميل طالباني

معاون العميد للشؤون الادارية

محوره منه الى /

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مديرية الشؤون الادارية العامة / الذاتية / السجل الشفوي

= = = = = / مديرية الشؤون الانسانية العامة

= = = = = / الثقافة العامة

- وزارة المالية / مديرية المالية العامة / الخدمة

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

- وزارة الدفاع / مديرية التجنيد العامة

- رئاسة ديوان الرقابة العامة

- رئاسة الجامعة / مكتب السيد الرئيس

= = = = = / مديرية الذاتية / الذاتية / امركم الجامعي المشار اليه اعلاه

= = = = = / مديرية الذاتية / الملاي

= = = = = / مديرية الحسابات / الحسابات

= = = = = / مديرية الامم المتحدة والتخطيط

= = = = = / جمعية النشر والاعلام

قسم الدراسات الكردية



٢٦٥٨



جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية

رقم القيد ٨
تاريخ القيد ٢ / ٨ / ١٩٨٢ م

(بسم الله الرحمن الرحيم)
شهادة مؤقته

تشهد الكلية أن السيد / صبيح محمود الشافعي المولود بتاريخ ١ / ١ / ١٩٤٦ م
بجهة مصر بطاقة (عائلية - شخصية) جواز سفر رقم ٢٨٩١
صادرة من البحرين بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٧٩ م وجنسيته مصري
حصل على درجة المعلم - دور سنة ١٩٨٢ م
الف وتسعمائة وثمانون بتقدير عام ممتاز شعبة إعداد المعلمين
وسمى مدرسة فحصل على المرتبة الأولى في الامتحان في الدراسة في الجامعة
والمعتمدة نتيجة امتحانه من مجلس (الكلية - الجامعة) بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٢ م
وتحررت هذه الشهادة بناء على طلبه ، لتقديمها الى
وبدون مسئولية الحكومة فيما يتعلق بما ورد بها وبحقوق الغير ، وعلى الجهة المقدم اليها هذه الشهادة التحقق من أن
مقدمها هو صاحب الشهادة .

تحريرا في ٢ / ٨ / ١٤٠٤ هـ (٢ / ٨ / ١٩٨٢ م)



١٩٨٢/٨/٨

مجلس جامعة بغداد
مركز أبحاث التراث العلمي
العدد / ١٩٨٢ / ١٧
التاريخ / ١٩٨٢ / ١٧

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية العراقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بغداد
اللائحة العامة لمجلس الجامعة
(الهيئة العلمية)

((امير جامعي))

الموضوع / ترقية طلبة

مجلس جامعة بغداد
مركز أبحاث التراث العلمي
السادة
العدد / ١٩٨٢ / ١٧
التاريخ / ١٩٨٢ / ١٧

استناداً إلى قرار الهيئة العلمية المتخذ بجلستها الثانية المنعقدة في
١٩٨٢ / ١ / ١٧
تقرر ترقية كل من السادة أعضاء الهيئة التدريسية المذكورة اسماؤهم
في أدناه إلى مراتب العلمية العالية واعتباراً من التاريخ المذكور إزاء اسم كل منهم
على أن لا يترتب على ذلك أية تبعات مالية قبل صدور أمرنا بهذا :

الدكتور د. طه النجدي

رئيس جامعة بغداد

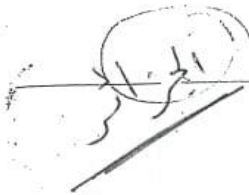
الاسم	الكلية	المرتبة الحالية	المرتبة التي رقي إليها	تاريخ الترقية
الدكتور عبد الهادي متعد صالح	الطب	مدرس	استاذ مساعد	١٩٨١ / ٢ / ١٨
السيد صبيح حمود الثاني	مركز أبحاث التراث العلمي العربي	مدرس مساعد	مدرس	١٩٨١ / ٥ / ١٠
اللاية سناء عبد السلام عبد الوهاب	الطب البيطري	=	=	١٩٨١ / ٦ / ٧

سنة ١٩٨٢ / ١ / ١٧

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة الإدارية / ٢

مستحق لياقة

(٢١)

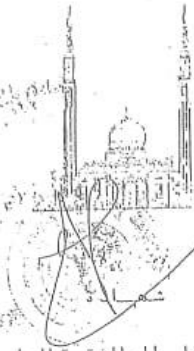


بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجامعة

وزارة التعليم العالي
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

قسنطينة، في ٠٩ / ١٠ / ١٩٨٩
n° ٠٧٩



بناءً على طلبا لترقية العلمية التقدم من الدكتور صبيح حمود
الشاتي التيمي المدرس بجامعة، والفرق بأربعة بحوث في : الذوق للأصمعي، والفصح
لنعلب، والمنهج اللغوي للقاسم بن سلام، ووقفه مع حركة التعريب.
وبعد دراسة طلبته، والتأكد من خدمته الجامعية، وعرض بحوثه على الخبراء،
أوصى المجلس العلمي للجامعة بترقيته وحصلت موافقة الوزارة على ذلك، ولمذا
" فقد تقرر تربيته من درجة " مدرس " إلى درجة " أستاذ مساعد " ابتداء من 15.06.1988

رئيس الجامعة



ع. الطالب

17 OCT. 1989

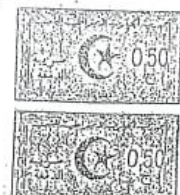


رئيس مكتب التعليم
العلوم الإسلامية

الإنشاء : ع. بزيوتوني

ص. ب : 137 قسنطينة - الهاتف : 93.92.12 - تليكس : 92 954 USIEA DZ

ملاحظة
ورقة الخبرة الإدارية السابقة
مصدقة وعليها ذكر الترقية
لك أستاذ مساعد أرفقا



٢٢



اللائحة

(١)

"لاديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية"
 الجمعية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العلمى
 اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى
 قرار امين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح
 رقم (652) لسنة 1420 ميلادية
 بشأن ترقية عضو هيئة تدريسيين بعقد

الإجراءات امين اللجنة الشعبية لجامعة

- * بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1425م بشأن تنظيم عمل اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية .
- * وعلى القانون رقم (1) لسنة 1992هـ بشأن تنظيم التعليم العالي .
- * وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981هـ بشأن تنظيم المرتبات .
- * وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976هـ بشأن الخدمة المدنية .
- * وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة للجامعات رقم (19) لسنة 1985هـ بشأن ضوابط ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .
- * وعلى لائحة استخدام أعضاء هيئة التدريس بعقود رقم (287) لسنة 1974هـ وتعديلاتها .
- * وعلى رأي لجنة التقييم المشكلة بقرارنا رقم (50) لسنة 1426م .

((قرر))

مادة (1) :

يرقى الاخ / د. مبيح حمود الخنيمى عضو هيئة التدريس (بعقد) بكلية التربية سابقا قسم اللغة العربية الى درجة استاذ اعتبارا من تاريخ 1997.9.1هـ .

مادة (2) :

على المخططين باحكام هذا القرار تنفيذه كل فيما يخصه .

استاذ



د. يوسف السنوسي المصطفى
 امين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح

صدر بقرار امين :

الموافق: 12/ 1 / 1427م

م. ا. ح. سعد ... ط. ا. ن. ت.





الاستاذية
مع حامي بغداد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education
and Scientific Research

جامعة بغداد
امانة مجلس الجامعة
University of Baghdad
University Secretariat

No.:
Date:

امر جامعي

الرقم: ٦٦٧٣/١٢١
التاريخ: ١٨/١٠/٢٠١٠

مذكرة علمية

استناداً إلى قرار مجلس الجامعة المنعقد بجنسته السادسة المنعقدة في
٢٠١٠/١١/٢٩

تقرر ترقية الدكتور صبيح حمود الشلبي التميمي الاستاذ المساعد في مركز إحياء
التراث العلمي العربي إلى مرتبة الاستاذية في إختصاص (اللغة العربية / علم
اللغة) ، اعتباراً من تاريخ ١٦٩٧/٩/١ ، بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٤٤١ لسنة
٢٠٠٨ ، على أن لا يترتب على ذلك أية تبعات مالية قبل صدور أمرنا

هذا .

أ.د. موسى جواد الموسوي
رئيس جامعة بغداد

نسخة منه إلى /

- مركز إحياء التراث العلمي العربي .
- قسم الشؤون الإدارية .
- قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة .
- سكرتارية لجنة الترقية العلمية المركزية .
- أمانة مجلس الجامعة .
- القلم السري .
- الاستاذ الدكتور صبيح حمود الشلبي / ممثلون لكم دوام التوفيق .

تصديق /

Iraq - Baghdad - University of Baghdad
Tel: 00964 1 7780735 - 00964 1 7787086

تكليف ب رئاسة جامعة ميسان

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry Of Higher Education
& Scientific Research
Minister Office



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتب الوزير

No:
Date:

العدد: ١٧٤٥/٤٣
التاريخ: ٢٠١١/١١/٢٦

أمر وزاري

استنادا إلى الصلاحيات المخولة لنا قررنا:
أولا : إعفاء الأستاذ المساعد مؤيد فيصل ربيع الساعدي من منصب رئيس جامعة ميسان وكالة وذلك لنقله العمل بوظيفة مستشار ثقافي في الدائرة الثقافية / عمان وتأمين جهوده السابقة في خدمة التعليم العالي وتكريمه لممارسة دوره في مجال الاختصاص.

ثانيا : تكليف الدكتور صبيح حمود الشاذلي صغير التميمي التدريسي في مركز إحياء التراث العلمي والعربي في جامعة بغداد بمهام رئاسة الجامعة المذكورة أعلاه وكالة لمدة ثلاثة أشهر.

ثالثا : يعد الأمر نافذا اعتبارا من تاريخه أعلاه .

علي محمد الحسين الأديب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠١١/١٠/

- نسخه منه إلى /
- السيد الوكيل الأقدم / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السيد وكيل الوزارة للشؤون العلمية / للتفضل بالإطلاع والإيعاز لدائرة البعثات والعلاقات الثقافية لإصدار الأمر الوزاري لتعيينه مستشارا ثقافيا في عمان/الأردن . مع التقدير
 - السيد المنتش العام / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السادة مستشاري الوزارة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السيد رئيس جهاز الإشراف والتقويم العلمي / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السيد رئيس الخبراء في مركز الوزارة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - جامعة بغداد/ السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالإطلاع واتخاذ ما يلزم . مع التقدير
 - جامعة ميسان/ السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالإطلاع واتخاذ ما يلزم . مع التقدير
 - الجامعات كافة / السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - الهيئتين / السيد رئيس الهيئة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - المجلس العراقي لاختصاصات الطبية / السيد رئيس المجلس / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السادة المنراء العاميين في مركز الوزارة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - السيد رئيس اللجنة المحلية للمساواة والعدالة / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - هيئة الرأي / للتفضل بالإطلاع . مع التقدير
 - المكتب / مع الأولويات
 - المصادرة

١٠/٢٣

Tel - (00964) (7186809)
fax - (00964) (7193897)

E-mail: ministry_office@yahoo.com
www.mohesr.gov.iq

Republic of Iraq
Ministry Of Higher Education &
Scientific Research
Legal And
Administration Directorate



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الشؤون الإدارية

التقاعد

No. :

٥٨٣ : ٥

Date :

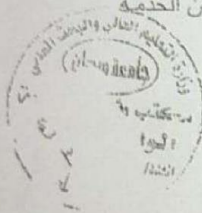
٢٠١٤/٩/٢ : ٥

((أمر وزاري))

استناداً الى المادة (٣/١٧) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل والصلاحيات المخولة لنا نقرر:-
اولاً- انتهاء تكليف (أ.د. صبيح حمود شاتي التميمي) من مهام رئيس جامعة ميسان.

ثانياً- يحال الى التقاعد استناداً الى احكام المادة (اولاً/ ١١) من قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ المعدل لبلوغه السن القانونية

ثالثاً- يعد هذا الامر نافذاً ابتداءً من تاريخ الانفاذ.



علي محمد الهادي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠١٤ / شباط

السيد
رئيس الجامعة

صورة منه الى/

- مكتب معالي الوزير / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
- السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- السادة مستشاري / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- السيد المفتي العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- جهاز الاشراف والتقويم العلمي / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- السادة المدراء العامين / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- السيد رئيس الخبراء في مركز الوزارة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- جامعة ميسان / السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الجامعات خالصة / مكتب السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الهيئات / مكتب السيد رئيس الهيئة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- المحل : العراق ، للاختصاصات الطبية / مكتب السيد رئيس المجلس ... مع التقدير

السيد
رئيس جامعة ميسان

Scientific Research
Private University Education
Directorate
Department of Statistics
Universities Presidents and Deans
Division



وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

دائرة التعليم الجامعي الأهلي

قسم الاحصاء

شعبة شؤون رؤساء الجامعات والعمداء

العدد : ٦٧٨٦ / ع / ص
التاريخ : ٢٠١٧ / ٩ / ٢٨

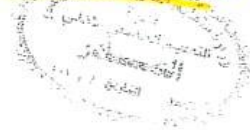
كلية اصول الدين الجامعة

م/موافقة

السلام عليكم...

حصلت الموافقة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٨ على تكليف الأستاذ الدكتور (صبيح حمود شاتي التميمي) بمهام
تسيير امور كلية اصول الدين الجامعة الأهلية لحين استكمال إجراءات تعيينه بمنصب عميد الكلية أصالة .

لتخاذ مايلزم واعلامنا مع التقدير . . .



مدير دائرة التعليم الجامعي الأهلي
٢٠١٧/٩/٢٨

د. حارة محمد حسن

م. م. م. م. م.

نسخة منه الى:

- مكتب السيد وكيل الوزارة للشؤون العلمية والعلاقات الدولية / اشارة الى موافقة مبادته بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٨ للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- دائرة التعليم الجامعي الأهلي / قسم المحاضر وشؤون اللجان / شعبة المحاضر / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- دائرة التعليم الجامعي الأهلي / قسم الاحصاء / شعبة شؤون رؤساء الجامعات والعمداء / مع الاوليات .
- الصادرة .

علي ٩/٢٨

PRIVATE.EDU@MOHESR.GOV.IQ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Private University Education
Directorate
Department of planning
Universities Presidents and Deans
Division



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الجامعي الأهلي
قسم التخطيط
شعبة شؤون رؤساء الجامعات والعمداء

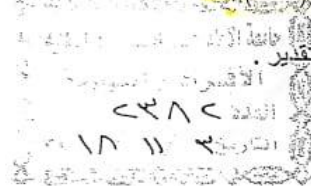
العدد: ت هـ ص ع /
التاريخ: ٢٠١٨ / /

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

م/ تسيير اعمال

السلام عليكم...

حصلت موافقة معالي الوزير المحترم بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ على تكليف (أ.د. صبيح حمود شاتي التميمي) بتسيير اعمال رئاسة الجامعة لحين صدور الامر الوزاري الخاص بتكليفه (اصالة).
للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم.. مع التقدير.



أ.د. سلام حسن خوشناو

وكيل الوزارة للشؤون العلمية والعلاقات الدولية

٢٠١٨ / / ٢٥

نسخة منه الى:

- مكتب معالي الوزير / إشارة الى موافقة معاليه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومصادقة معاليه بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ على توصيلات لجنة اختيار من يشغل منصب رئيس جامعة أهلية او عميد كلية أهلية غير مرتبطة بجامعة. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوزير / شعبة الدرجات الخاصة / مع نسخة من اوليات الموما اليه لغرض اصدار الامر الوزاري. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب السيد وكيل الوزارة للشؤون العلمية والعلاقات الدولية / للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- دائرة التعليم الجامعي الاهلي / قسم الاشراف والمتابعة / شعبة المحاضر / إشارة الى مذكرتكم ت هـ م / ١٧٠١ في ٢٠١٨/١٠/٤ للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- دائرة التعليم الجامعي الاهلي / قسم التخطيط / شعبة شؤون رؤساء الجامعات والعمداء / مع الاوليات.
- الصادرة.

صبار ١٠/٢٥

PRIVATE.EDU@MOHESR.GOV.IQ

Republic of Iraq
Prime Minister's Office



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: م.ر.ن. / ٢٥ / ٨٨
التاريخ: ٢٠١٣ / ١٢ / ٢٥

٢٥
٩٤/١/١٥

أمر ديواني /

استناداً للصلاحيات المخولة لنا ، ولأحكام المادة (٦) من قانون المجمع العلمي

العراقي رقم (٣) لسنة (١٩٩٥) ، قررنا :-

أولاً :- تعيين الدكتور صبيح حمود التميمي عضواً في المجمع العلمي العراقي.

ثانياً :- ينفذ هذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره.

السيد مدير الادارة

لا صند لا أعرف فارس

نوري كامل المالكي

رئيس الوزراء

٢٠١٣/١٢/

٩٤/١/١٥

صورة ضابطة عنه الى /

- رئاسة الجمهورية - الديوان / للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
- مكتب رئيس الوزراء - الدائرة القانونية / للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
- مجلس النواب - الديوان / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الأمين / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير.
- المجمع العلمي العراقي / لإجراء ما يلزم ... مع التقدير.
- إشراف الكتب الصادرة.



ادارة البحث العلمي

جامعة الجزائر

منه. اللغة والادب العربي

الدكتور الفاضل : جديدي التميمي

تَحِيَّةٌ طَيِّبَةٌ

تحية طيبة
وبعد يسعد ادارة البحث ان تحيطكم علما انه
انتهت العمل

وغيرها :
 مصداق الجات الدراس : المصروف في البيت : الخبز :
 لم اختياركم غصوا في لجنة نداء رسالة الطالب (أ) :
 وعضواها :
 مصداق الجات الدراس : المصروف في البيت : الخبز :
 لم اختياركم غصوا في لجنة نداء رسالة الطالب (أ) :
 وعضواها :

[illegible]

الرسالة وموافقة إدارة البحث العلمي

..

بتقرر يتضمن رأيكم فيما

وَلَكُمْ فَايُكُ التَّقْدِيرُ وَالْأَحْزَابُ

ادارة البحث العلمي

१७. च. वि. वि.

الحزب الغرافي : ١٠٥٦ / ١٠٥٧ . ١٠٥٨

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE D'ORAN



جامعة وهران

INSTITUT DE

Oran le 93/06 /22

REF 92 / 125

OBJET

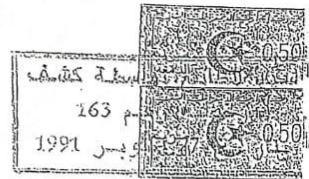
شهادة دكتوراه

شهادة دكتوراه

=====

يشهد مدير معهد اللغة العربية بجامعة
وهران بأن الأستاذ الدكتور : " فهد التميمي "
قد شارك بمناقشة رسائل الطلبة المذكورة أعلاه
أثناء للحصول على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية :
1 - بكري عبد الكريم / : نوقشت رسالته في 20 / جويل / 1990
2 - سليمان عشاراتي / : نوقشت رسالته في 16 / جوان / 1991
3 - عباس محمد علي / : نوقشت رسالته في 22 / جويل / 1992

الجمعية العلمية
الجمعية العلمية
الجمعية العلمية
2 أكتوبر 1992



ADRESSE : BP N° 1524 El Ménouar - ORAN -
TELEX : N° 22993 UNIOREX-ORAN -
TEL : 38.79.54

سوان: ص. ب. رقم 1534 السنور وهران
لكس: رقم
ماتف:

٧١



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة الفاتح - كلية اللغات - قسم اللغة العربية
قرار لجنة مناقشة رسالة التخصص العالية
الماجستير في الدراسات اللغوية

استنادا إلى قرار د. رئيس الجامعة رقم ((١٣٢)) الصادر في 1995/7/29 اقرني والقاضي بتأليف لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية ((الماجستير)) المقدمة من الطالب: عبد الناصر رمضان شيتاو وعنوانها: ((الظواهر الصوتية في قراءة الإمام نافع))

من الأخوة الأساتذة:

مشرفا ومقررا

١- د. محمد خليفة الأسود

عضوا

٢- د. صبيح محمود التميمي

عضوا

٣- د. سعدون السويح

وفي جلسة علنية عند الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 1995/8/21 اقرني بتدريج كلية اللغات.

وبعد إجراء المناقشة العلنية والتداول أصدرت اللجنة باجماع الآراء قرارها بمنح الطالب: عبد الناصر رمضان شيتاو درجة الإجازة العالية ((الماجستير)) في الدراسات اللغوية على رسالته وعنوانها: ((الظواهر الصوتية في قراءة الإمام نافع)) بتقدير عام ((ممتاز)).

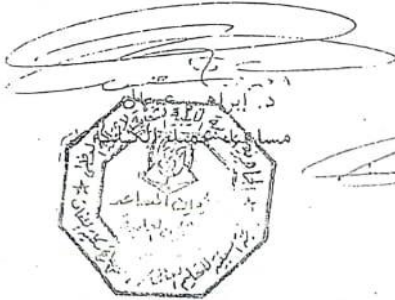
توقيعات لجنة المناقشة

٢- د. صبيح محمود التميمي

٣- د. سعدون السويح

يعتمد

أ. نوري علي شريت
رئيس قسم اللغة العربية



صدر في طرابلس: 1995/ 8 /21 اقرني.



التاريخ / / 14 ور

الموافق 28 / 8 / 1437 هـ

الرقم الانباري: سنة ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ

الأخ / الدكتور الفاضل عفيف كلية التربية جامعة القاهرة

تحية الفتح العظيم

ففى الوقت الذى نتمنى فيه من الله أن يعفكم وأيانا فى خدمة العلم والخير والحق
جهودكم المبدولة فى هذا السبيل .

وبالاشارة الى قرار رئيس الجامعة رقم ((80)) والمؤرخ في 15 . 8 . 24 ميلادية والمرقم 312/2830 بشأن تشكيل لجنة لمناقشة منح الاجازة الحالية للماجستير للطالب / رمضان احمده القحواش بعنوان ((الاندلس في القرن التاسع عشر)) وكان من ضمن اعضاء اللجنة الدكتور صبيح جعفر التميمي
قسم اللغة العربية بكلية علوم

عليه لأمسلك منكم التكرم بالاذن للمعنى بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة وذلك يوم السبت الموافق 1995/8/27م على تمام الساعة الخامسة مساءً .

وفقكم الله في خدمة المصيرية التعليمية

تاريخ التوقيع: ١٤٢٨/١٢/١٠ / والتوقيع: [Signature]



عميد كلية التربية

مسودة الى / / ٤

- مكتب الدراسات العليا بالجامعة
- مكتب الدراسات العليا بالكليّة
- قسم اللغة العربيّة
- للمعنى / الملف الصّادر

ص.ب: 16418 - بريده مسطور: 023/24033 - 24035 - 20327 - 26171 - 26169 / 023 الزاوية

One of
the major and leading
authorities on the biographies of
distinguished individuals worldwide,
the American Biographical Institute, U.S.A.,
does hereby proclaim that . . .

Sabbih H. Al-Tamimi

has been selected

Man of the Year

1998

based on his outstanding accomplishments to date
and the noble example he has set for his peers
and entire community.

Sanctioned by
The American Biographical Institute
and its Board of International Research

S. K. Kelland
Registrar

C. L. White
Member, Governing Board of Editors



Handwritten signature

Handwritten initials

UNIVERSITY OF ABU DHABI



الجامعة الامارات العربية المتحدة

كلية التربية

لائحة انتساب الموجه - مركز أبوظبي

لرقم:

التاريخ: ٢٠٠٢/٤/١٣ م

إلى من يهمه الأمر

يسعدني أن أقدم الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور / صبيح حمود التميمي أستاذ اللغة بمركز الانتساب الموجه بأبوظبي .

لقد عرفت الأستاذ الدكتور / صبيح التميمي لمدة تقترب من عامين من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ م ، كان فيها مثالا للأستاذ الجامعي .

ففي مجال التدريس وتقديم المعلومات ظهر متميزاً في الأداء ومخلصاً في العمل والإلتزام بمواعيد المحاضرات ، وحاز دوماً على احترام طالباته ؛ وفي مجال البحث العلمي والتأليف ؛ فلسيادته إمكانات ممتازة وجهوده البحثية رصينة وجادة ومتنوعة في مجال تخصصه .

وكان للأخ الأستاذ الدكتور / صبيح التميمي علاقات طيبة ومحبة مع الزملاء والرؤساء ويكونون لسيادته كل تقدير وإعزاز .

ويعتبر الأستاذ الدكتور / صبيح التميمي كسباً لأي مؤسسة علمية يلتحق بها .

مع أطيب التمنيات دوماً له بكل توفيق ،

المشرف العام على الانتساب الموجه

مدير مركز الانتساب بأبوظبي

٢٠٠٢/٤/١٣

أ.د. زكريا أحمد الشويبي



تليفون : ١٦٦٩٤٢٢ (٩٧١٢) فاكس : ١٦٥٣٤٠٨ (٩٧١٢) ص.ب. : ٣٦٤٢ أبوظبي - الامارات العربية المتحدة
Tel. : (9712) 6669422 Fax : (9712) 6653408 P.O. Box : 3642 Abu Dhabi - U.A.E

UNITED ARAB EMIRATES
UNIVERSITY



جامعة الإمارات العربية المتحدة

Faculty of Education

Tutorial External Studies - Al Marfa

كلية التربية

الانتساب الموجه - مركز المرفأ

No. :

Date :

رقم :

تاريخ :

حرفي :

لن بهمة الأسمى

يشرفني في هذه المجالة أن أقدم الصديق العزيز الأستاذ الدكتور/ صبيح حمود التميمي أستاذ علم الدراسات اللغوية الذي سعدت كثيراً بمعرفته منذ التحاقه أستاذاً بجامعة الإمارات العربية المتحدة (الانتساب الموجه) مع بداية العام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

في خلال الفترة التي عملنا فيها معا لمدة عامين قام سيادته بالتدريس بمركز الانتساب الموجه بالمرفأ ، والذي أتولى مسؤولية ادارته . والمساقات التي قام بتدريسها هي : النحو - علم الاصوات - علم الدلالة والمعاجم اللغوية - مناهج البحث في اللغة والأدب - علم اللغة العام - علم الصرف - علم العروض .

ويكل موضوعية وأمانة ، فإن ما أقرره هنا يعد دون الحقيقة بمراتب عدة . فمن حيث الأداء الأكاديمي والمهني يتسم عمله بالكفاءة إلى حد التميز . ومن حيث الالتزام فإنه محب لعمله إلى درجة ينذر أن أجدها في شخص آخر . وعلى المستوى الإنساني فإن من يعرفه يشعر وكأنه صديق له من زمن طويل . ومن حيث علاقته بطلاباته فهي علاقة يسودها الاحترام والود والعدل . لقد أردت أن تكون عباراتي موجزة ، ولكن كل منها يحمل معان كثيرة .

وفي ضوء ذلك ، فإنني أستطيع بكل ثقة وطمأنينة أن أقرر أنه يشرف أية مؤسسة تربوية جامعية أو أكاديمية أو بحثية أن يكون الأستاذ الدكتور صبيح حمود التميمي أحد أعضاء أسرتها أستاذاً وباحثاً .

أ.د. حمدي أبو الفتوح عطيفة

أستاذ المناهج وطرق التدريس

مدير مركز الانتساب الموجه

جامعة الإمارات العربية المتحدة

تليفون : ٨٨/٣٦١٢١ فاكس : ٣٦١٢٠ (٩٧١٨٨) ص.ب : ٧٧٢٢٣ ابوظبي - الامارات العربية المتحدة
Tel. : 088/36121 Fax: (97188) 36120 P.O. Box : 77223 Abu Dhabi - U.A.E

ت	الاسم الثلاثي	الجامعة	الاختصاص
٤	أ. د. ناهي يوسف ياسين	المستنصرية	العلمية
٥	أ. د. فلاح حسن حسين	بابل	العلمية
٦	أ. د. خليل حسن سيد مرعي	موصل	العلمية
٧	أ. د. محمود داود سلمان	بابل	العلمية
٨	أ. د. محسن جبر جويج	كربلاء	العلمية
٩	أ. د. عباس حميد عبد علي	بغداد	العلمية
١٠	أ. م. د. وقاص غالب عمشان	القادسية	العلمية
١١	أ. د. توفيق محمد محسن	البصرة	العلمية
١٢	أ. د. نبيل كاظم عبد الصاحب	ذي قار	العلمية

جائزة الأستاذة الرواد من حملة [لقب استاذ]

تكرم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذة الرواد وهم أعضاء الهيئة التدريسية المستمرون بالخدمة والذين يبلغ اعمارهم سبعون عاماً او اكثر واهم العديد من الانجازات والمساهمات التي اغنت السيرة التعليمية حيث تم اعتماد عدد من المعايير لتقييم المرشحين كالكتب التي قام التدريسي بتأليفها او ترجمتها وعدد الرسائل و الاطاريح التي اشرف عليها وعدد البحوث المنشورة خلال فترة خدمته الجامعية وغير ها من المعايير، وتطبيقاً للمعايير المذكورة اعلاه، تم اختيار الاساتذة وحسب التسلسل التالي:

ت	الاسم الثلاثي	الجامعة	الاختصاص
١	أ. د. طارق علي جاسم	بغداد كلية العلوم للبنات	العلوم الزراعية
٢	أ. د. كاظم عبد الامير محسن	المستنصرية كلية العلوم	العلوم الزراعية
٣	أ. د. عباس فاضل عباس	بغداد	العلوم الانسانية
٤	أ. د. صبيح حمود الشاتي	ميسان	العلوم الانسانية
٥	أ. د. حميد احمد حمدان	البصرة	العلوم الانسانية
٦	أ. د. عائد كريم علوان	كوفة	العلوم الانسانية

جائزة الرواد
الجامعة العراقية

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة

[illegible]

جامعة الدول العربية
الخط الموزون العجوني
الأمانة العامة

شهادة
الخط الموزون العجوني



بناءً على قرار الأمانة العامة لإيجاد الموزون العرب
يُمنح الأستاذ الدكتور صبري محمود النماحيب من القطر العربي

ونظراً للموقف العجوني

تقديرًا لدوره المستمر والمبجح في خدمة تاريخ وثراث الأمة عبر تاريخها الجيد
كثرت ببقايدوم الأول
بن شهر صوم سنة ١٤٢٦ هـ
الموافق لثاني من شهر تشرين الأول سنة ٢٠١٤ ميلادية



الأستاذ الدكتور محمد جاسم الشهلافي
الأمين العام لإفطار الموزون العجوني

(أ) نموذج من الجداول التعليمية:

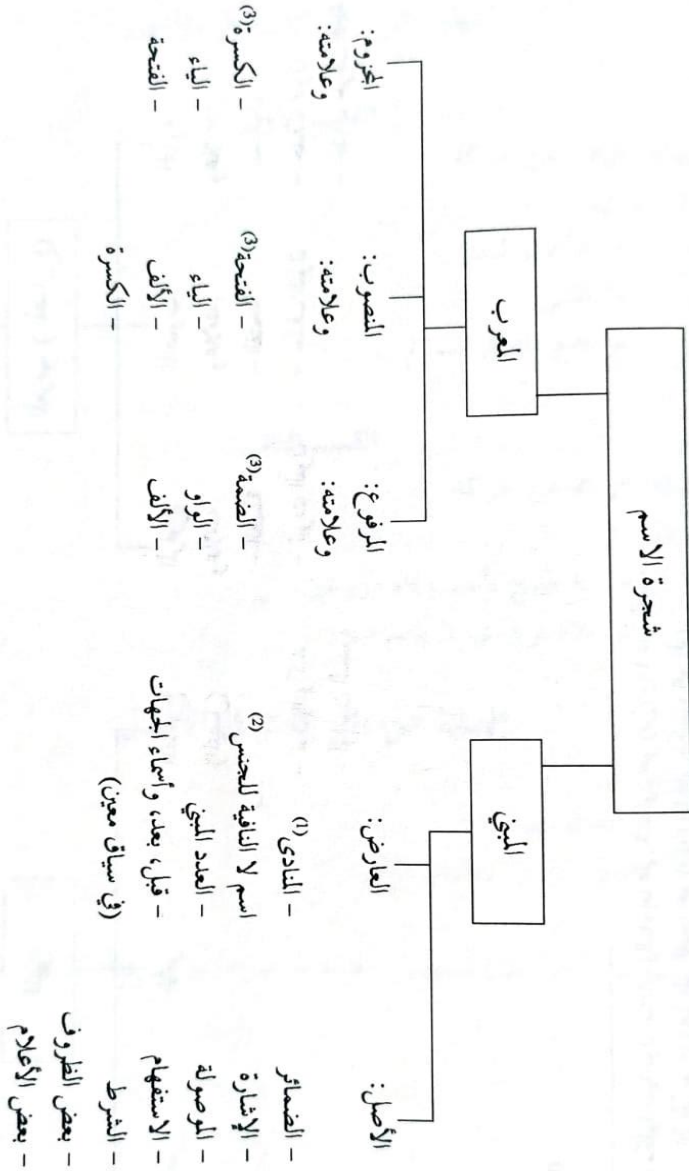
الأول:

الحروف	المعاني
أم - أو - بل - ثم - حتى - لا - الفاء - الواو	- العطف
إلا - (حاشاء، خلا، عدا) باستعمال معين.	- الاستثناء
يا - أيا - هيا - أي - الهمزة.	- النداء
لم - لما - لن	- النفي
إنّ - أنّ - النون - لام الابتداء	- التوكيد
لا	- النهي
السين - سوف - لن	- الاستقبال
إنّ - لو - لولا	- الشرط
ها - يا	- التنبيه
هالاً - ألا	- التخصيص والعرض
الهمزة - هل	- الاستفهام
نعم - بلى - أجل	- الجواب

الثاني:

الحروف	الأنواع
إلى - الباء - التاء - ربّ - على - عن	- حروف الجر
في - الكاف - اللام - من.	- حروف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر
ما - لا - لات - إنّ - (المشبهات بليس)	- حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر
إن وأخواتها ولا النافية للجنس	- حروف تنصب المضارع
أن - لن - كي.	- حروف تجزم المضارع
لم - لا الناهية - لام الأمر - إنّ ...	

(ب) نموذج من الشجرات التعليمية:



(1) إذا كان مفردا معرفة.
(2) إذا كان مفردا لا مضاعفا ولا شبيهاً بالمضاعف.
(3) ظاهرة أو مقدرة.

- جدول احصائي بالمصادر النحوية في شرح الزامل:

ت	المصدر	الكتاب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
١-	ابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ = ١٣٦٧ م)	شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك	١٤٦	٣٨٩	٥٣٥
٢-	ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ = ١٢٧٤ م)	شرح الكافية الشافية	٥١	٤٧	٢٧١
		الكافية الشافية	٥٥	٣٨	
		شرح التسهيل	٦٠	٢٠	
٣-	بدر الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ = ١٢٨٧ م)	شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك	٢٥	٤٨	٧٣
٤-	ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ = ١٣٦٠ م)	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	١١	٣٥	٦٦
		شرح قطر الندى وبل الصدى	٥	١٥	
٥-	خالد بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥ هـ = ١٤٩٩ م)	شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو	١٧	١٩	٣٦
٦-	علي بن محمد الأشموني (ت: ٩٠٠ هـ = ١٤٩٥ م)	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	١٠	١٦	٢٦
٧-	محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦ هـ = ١٧٩٢ م)	حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك	٤	١٢	١٦
٨-	محمد بن مصطفى الخصري (ت: ١٢٧٨ هـ = ١٨٧٠ م)	حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك	٤	١	٥
٩-	محمد بن عبد الله بن ظهيرة (ت: ٨١٧ هـ = ١٤١٤ م)	نظم قواعد الإعراب	١	١	٢

١٠-	بدر الدين محمود العيني (ت: ٨٥٥ هـ = ١٤٥١ م)	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية	١	٠	١
١١-	عبدالله الشبراوي الشافعي (ت: ١١٧١ هـ = ١٧٥٨ م)	منظومة الشبراوي في قواعد فن العربية	١	١	٠

- مصادر غير نحوية نقل منها الزامل:

ت	المصدر	الكتاب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
١-	عبد الرحمن بن محمد الأخصري (ت: ٩٥٣هـ = ١٥٤٦م)،	السُّلَم المرونق في علم المنطق	٠	٣	٣
٢-	محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ = ١١٤٣م)	تفسير الكشاف	٠	٢	٢
٣-	جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ = ١٤٥٩م)، وجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ = ١٥٠٥م)	تفسير الجلالين	٠	٢	٢
٤-	عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م)	تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل	٠	١	١

- جدول احصائي بالمصادر النحوية في شرح التميمي إلى نهاية باب إعمال المصدر:

ت	المصدر	الكتاب	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	نسخة التميمي	المجموع
١-	سيبويه (ت: ١٨٠هـ=٧٩٦م)	الكتاب	١١	٤١	٦٥	١٠	١٢٧
٢-	المبرد (ت: ٢٨٥هـ=٨٩٨م)	المقتضب	١٣	٢٧	٤٦	٣	٨٩
٣-	ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ=١٣٦٠م)	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	٤	١٩	١٤	٠	٣٧
		مغني اللبيب عن كتب الأعريب	٣	٩	٤	١	١٧
		شرح قطر الندى وبل الصدى	١	٢	٣	٠	٦
		شرح شذور الذهب	٠	٢	٣	٠	٥
		شرح اللحة البدرية في علم العربية	٠	٠	١	٠	١
٤-	ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ=١٢٤٥م)	شرح المفصل للزمخشري	١٠	١٥	٣٣	١	٥٨
٥-	ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ=١٢٧٤م)	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	٢٦	٤	٠	٤	٣٤
		شرح التسهيل	١١	٠	٠	١	١٢
		شرح الكافية الشافية	٠	٢	٠	٠	٢
		شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ	٠	٠	٠	١	١
٦-	محمد بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ=١٣٤٨م)	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك	٩	١٧	١٩	٢	٤٦
٧-	محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ=١٧٩٢م)	حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك	١٠	٢٠	١٠	٠	٤٠
٨-	أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ=١١٨١م)	الإنصاف في مسائل الخلاف	٦	٥	٦	٤	٢١
		أسرار العربية	٠	٩	٣	٠	١٢
٩-	مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ=١٠٤٥م)	مشكل إعراب القرآن	٠	٨	٢٢	٠	٣٠

٢٩	٢٨	١	١٣	١٠	٥	المقتصد في شرح الايضاح	عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ = ١٠٧٨م)	١٠-
	١	٠	١	٠	٠	الجمال		
٢٨		١	٢٦	١	٠	شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب	رضي الدين الاسترلابادي (ت: ٦٨٦هـ = ١٢٨٧م)	١١-
٢٣		٠	٢٠	٣	٠	الأصول في النحو	ابن السراج (ت: ٣١٦هـ = ٩٢٩م)	١٢-
٢٣	١٠	٢	١	٥	٢	الخصائص	ابن جني (ت: ٣٩٢هـ = ١٠٠٢م)	١٣-
	٧	١	٠	٠	٦	علل التنثية		
	٤	٠	٣	٠	١	اللمع في العربية		
	٢	١	٠	٠	١	سر صناعة الإعراب		
٢١	٢٠	٠	١٩	١	٠	التبيان في إعراب القرآن	أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ = ١٢١٩م)	١٤-
	١	٠	٠	١	٠	إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب، والقراءات في جميع القرآن		
٢٠		٠	٥	١٤	١	شرح التصريح	خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ = ١٤٩٩م)	١٥-
١٩	١٣	٠	١٣	٠	٠	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع	جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ = ١٥٠٥م)	١٦-
	٥	٠	١	١	٣	البهجة المرضية في شرح الألفية		
	١	٠	١	٠	٠	المزهر في علوم اللغة		
١٨	١٧	٠	٤	١١	٢	الجمال	أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ = ٩٤٩م)	١٧-
	١	٠	٠	٠	١	الايضاح في علل النحو		
١٤		٧	٥	١	١	معاني القرآن	الفراء (ت: ٢٠٧هـ = ٨٢٢م)	١٨-
١٤	١١	٠	٥	٤	٢	شرح ابن عقيل على الألفية	ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ = ١٣٦٧م)	١٩-
	٣	٣	٠	٠	٠	المساعد على تسهيل الفوائد		

٢٠-	بدر الدين بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ = ١٢٨٧ م)	شرح ابن الناطم على الألفية	٠	٤	٩	٠	١٣
٢١-	أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ = ١٣٤٤ م)	ارتشاف الضرب من لسان العرب	٠	٠	١٣	٠	١٣
٢٢-	محمد بن مصطفى الخضري (ت: ١٢٧٨ هـ = ١٨٧٠ م)	حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك	١	٨	٤	٠	١٣
٢٣-	النحاس (ت: ٣٣٨ هـ = ٩٤٩ م)	إعراب القرآن	٠	٥	٥	٢	١٢
٢٤-	علي بن محمد الأشموني (ت: ٩٠٠ هـ = ١٤٩٥ م)	شرح الأشموني على الألفية	٢	٧	١	١	١٠
٢٥-	ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ = ١٢٧١ م)	ضرائر الشعر	٤	٠	٠	٠	٥
		المتع الكبير في التصريف	٠	٠	١	٠	١
٢٦-	ابن منظور (ت: ٧١١ هـ = ١٣١١ م)	لسان العرب	٢	١	٢	١	٥
٢٧-	أحمد بن محمد حمدون (ت: ١٢٣٢ هـ = ١٨١٦ م)	حاشية ابن حمدون على شرح المكودي	٠	٢	٢	٠	٤
٢٨-	القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧ هـ = ١٢٢٠ م)	شرح المفصل في صناعة الأعراب الموسوم بالتخمير	٠	٠	٣	٠	٣
٢٩-	محمد بن عيسى السلسيلي (ت: ٧٧٠ هـ = ١٣٦٨ م)	شفاء العليل في إيضاح التسهيل	٠	٠	٣	٠	٣
٣٠-	ابن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ = ٩٨٠ م)	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم	٠	٠	٢	٠	٢
٣١-	أبو القاسم السهيلي (ت: ٥٨١ هـ = ١١٨٥ م)	نتائج الفكر في النحو	١	٠	١	٠	٢
٣٢-	عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ = ١٦٨٢ م)	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب	٠	٠	٠	٢	٢
٣٣-	محمد عبد العزيز النجار (ت: ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م)	ضياء السالك إلى أوضح المسالك	٢	٠	٠	٠	٢
٣٤-	الأستاذ الدكتور عبدالستار عبداللطيف	الحال في الأسلوب القرآني	٠	٠	٢	٠	٢

١	٠	٠	٠	١	النوادر في اللغة	أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ = ٨٣٠م)	٣٥-
١	١	٠	٠	٠	تأويل مشكل القرآن	ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ = ٨٨٩م)	٣٦-
١	٠	٠	١	٠	مجالس ثعلب	أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ = ٩٠٤م)	٣٧-
١	٠	١	٠	٠	مختصر المذكر والمؤنث	المفضل بن سلمة (ت: ٢٩٠هـ = ٩٠٣م)	٣٨-
١	٠	٠	١	٠	المذكر والمؤنث	محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ = ٩٤٠م)	٣٩-
١	٠	١	٠	٠	شرح كتاب سيبويه	السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ = ٩٧٩م)	٤٠-
١	٠	١	٠	٠	الواضح	أبو بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩ هـ = ٩٨٩م)	٤١-
١	٠	٠	٠	١	منازل الحروف	الرماني (ت: ٣٨٤ هـ = ٩٩٤م)	٤٢-
١	٠	١	٠	٠	الصاحبي في فقه اللغة	أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ = ١٠٠٤م)	٤٣-
١	٠	١	٠	٠	شرح عيون الاعراب	علي بن فضال المجاشعي (ت: ٤٧٩هـ = ١٠٨٧م)	٤٤-
١	٠	١	٠	٠	مجمع الأمثال	أبو الفضل الميداني (ت: ٥١٨ هـ = ١١٢٤م)	٤٥-
١	٠	١	٠	٠	التبصرة والتذكرة	عبد الله بن علي الصيمري (ت: ٥٤١هـ = ١١٤٦م)	٤٦-
١	١	٠	٠	٠	المقدمة الجزولية في النحو	أبو موسى الجزولي (ت: ٦٠٧هـ = ١٢١١م)	٤٧-
١	٠	٠	١	٠	الكافية في علم النحو	ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ = ١٢٤٩م)	٤٨-

١	٠	٠	١	٠	اللباب في علم الإعراب	تاج الدين الإسفراييني (ت: ٦٨٤هـ = ١٢٨٥م)	٤٩-
١	٠	٠	١	٠	شرح المكودي على الألفية	عبد الرحمن بن علي المكودي (ت: ٨٠٧هـ = ١٤٠٥م)	٥٠-
١	٠	٠	٠	١	احياء النحو	إبراهيم مصطفى (ت: ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م)	٥١-
١	٠	٠	١	٠	النحو الوافي	عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ = ١٩٧٩م)	٥٢-
١	٠	١	٠	٠	تأريخ اللغات السامية	الدكتور اسرائيل ولفنسون (ت: ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م)	٥٣-
١	٠	٠	٠	١	في النحو العربي نقد، وتوجيه	مهدي المخزومي (ت: ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)	٥٤-
١	٠	٠	١	٠	في علم النحو	أمين السيد (ت: ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م)	٥٥-
١	٠	١	٠	٠	معجم الأفعال المتعدية- اللازمة	الدكتور هاشم طه شلاش (ت: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)	٥٦-

- مصادر غير نحوية نقل منها التميمي:

ت	المصدر	الكتاب	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	نسخة التميمي	المجموع
١-	ابن الجزي (ت: ٨٣٣هـ = ١٤٢٩م)	النشر في القراءات	١	١	٨	٠	١٠
٢-	أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ = ١٣٤٤م)	تفسير البحر المحيط	٠	٨	٠	٠	٨
٣-	ابن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ = ٩٣٦م)	السبعة في القراءات	١	٥	٠	٠	٦
٤-	الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ = ١١٤٣م)	تفسير الكشاف	٠	١	٤	٠	٥
٥-	ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ = ٩٨٠م)	مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع	٠	٢	٠	٠	٣
		الحجة في القراءات السبع	١	٠	٠	٠	
٦-	امرؤ القيس	ديوانه	٠	٠	٠	٢	٢
٧-	مكي القيسي (ت: ٤٣٧هـ = ١٠٤٥م)	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها	١	٠	١	٠	٢
٨-	القرطبي (ت: ٦٧١هـ = ١٢٧٣م)	تفسير الجامع لأحكام القرآن	٠	٢	٠	٠	٢
٩-	ابن جني (ت: ٣٩٢هـ = ١٠٠٢م)	المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها	٠	١	٠	٠	١
١٠-	فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ = ١٢٠٩م)	مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير	١	٠	٠	٠	١
١١-	أحمد بن محمد البنا (ت: ١١١٧هـ = ١٧٠٥م)	اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر	٠	٠	١	٠	١
١٢-	لعبد الفتاح القاضي (ت: ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م)	القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب	٠	١	٠	٠	١
١٣-	الدكتور محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م)	المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر	٠	١	٠	٠	١

بسم الله الرحمن الرحيم
لِيَهْدِيَ الْقُرْآنَ يَهْدِي إِلَيَّ هِيَ أَقْوَمُ

Ministry of Higher Education
University of Mosul
College of Islamic Sciences

العدد: ٢٠٧ / ٢ / ٩
التاريخ الهجري: ١٤٣١ / ٨ / ١٢
التاريخ الميلادي: ٢٠١٠ / ٨ / ١٢



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية العلوم الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى / من يهيمه الامر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد فقد قرأت كتاب هداية المسالك إلى الفية ابن مالك قراءة فاحصة وشدني إلى محتوى الشرح أمور عديدة لعل من أهمها الآتي :

- ١- سهولة العرض والأسلوب وعلمية الطرح مما يقرب المعلومة بل يرسخها في ذهن المتلقي .
- ٢- ابتعاد الشارح عن الشواهد المصنوعة غير ذات الجدوى والإفادة مما هو الأصل في اعتماد النحويين في تأليفهم هو النص القرآني الكريم .
- ٣- عدم التقييد الصارم بشروح الألفية بل أكد اقتناص الفائدة النحوية الميسرة من أي مصدر أو مرجع سهل ممتنع كي يوصل المعلومة من غير ما لبس .
- ٤- وجود التمارين التي تعمل على تثبيت المعلومة في ذهن المتلقي ولا سيما إذا كان المتلقي طالب علم مجد .

ولذا فإني أرى أن الكتاب جدير بوضعه ضمن مناهج طلبتنا في الجامعة ولا سيما في كليات الآداب والتربية والعلوم الشرعية .

وإني سأوصي باتخاذ الكتاب هذا كتاباً أساساً لطلبة كلية العلوم الإسلامية بفروعها كافة . وأسأل الله تعالى أن يوفق الباحث الشارح ، وأن ييسر له وللداعي إلى إعماله كتاباً منهجياً مراده ، وفق الله تعالى كل خادم لهذه اللغة إلى ما يحبه ويرضاه .

الدكتور
عبد الله فتحي الظاهر
عميد كلية العلوم الإسلامية

نسخة منه إلى /

- ملفه الكتب الصادرة .

Address : Mosul – Iraq
E-mail : collegeislamic@yahoo.com

العنوان البريدي : العراق – موصل
هاتف : ٨١٠٩٨٧ - ٨١٠٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

University of Mosul

College of Arts

Arabic Language Department



جامعة الموصل

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

إلى الدكتور صبيح التميمي المحترم
السلام عليكم
العدد : ٤٧٢
التاريخ : ٢٠١٠/٧/١

الحلقة على كتابكم المرسوم بـ (هداية السالك
إلى ألفية ابن مالك) ووجدنا فيه مادة علمية
رصينة ، ومنهجاً صيغاً لمادة النحو أصيلاً
في شواهد وتطبيقات ، وسياز أسلوبية
بارشاقة ، صفاء العبارة ، ونعتقد أنه
يمكن أن يصعد كتاباً منجياً في أقسام
اللغة العربية .

جامعة الموصل
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

د. عماد عبد يحيى

رئيس القسم

ثَبَّتْ

المَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أولاً- الرسائل والأطاريح الجامعية:

- ألفتة ابن مالك (تحليل ونقد) - عبد الله علي محمد الهنادوه، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، إشراف الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري- عفاف بلعائش، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللسان العربي إلى كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، إشراف الأستاذ الدكتور سناني سناني، ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة وتقويم) - عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، إشراف الأستاذ الدكتور رياض الخوام، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ=٢٠١٠-٢٠١١م.
- شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها- محمود نجيب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (الدراسات اللغوية)، إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة حلب- سوريا، إشراف الدكتور مصطفى جطل والدكتور عبد الرحمن دركللي، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

ثانياً- الكتب المطبوعة:

(أ)

- أبو العتاهية أشعاره وأخباره، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق- سوريا، (د.ط)، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.
- أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية - الدكتور عزت شحاتة كرار، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي- الدكتور محمد إسماعيل المشهداني، دار غيداء، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.
- إحياء النحو - إبراهيم مصطفى(ت:١٣٨٢هـ=١٩٦٢م)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، (د.ط)، (د.ت).
- أدب الكاتب- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ=١٨٨٩م) تحقيق: محمد الدالي الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ= ١٣٤٤م)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ = ١٣٦٥ م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.
- استنباطات الشيخ عبد الرحمن السعدي من القرآن الكريم عرض ودراسة- الدكتور سيف بن منصر بن علي الحارثي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.
- أسرار العربية- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.
- أصول التفكير النحوي - الدكتور علي أبو المكارم (ت: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م)، دار غريب- القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٧ م.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة) - الدكتور تمام حسان (ت: ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م)، عالم الكتب، القاهرة - مصر، (د.ط)، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ هـ = ٩٢٩ م)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.
- أصول النحو العربي - الدكتور محمد خيرى الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- الأضداد- أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ = ٩٤٠ م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- إعراب القرآن- أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨ هـ = ٩٤٩ م)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.
- إعراب القرآن- أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني (ت: ٥٣٥ هـ = ١١٤١ م)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، (د.ن) الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.
- إعراب القرآن وبيانه- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م)، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو - أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ = ١١٨١م)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو - جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ = ١٥٠٥م)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الحاجب - أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ = ١٢٤٩م)، تحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- الأمالي - أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ = ٩٦٧م)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦م.
- الأمثال - أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ = ٨٣٨م)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م
- أمثال العرب - المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ = ٧٨٤م)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ = ١١٨١م)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
- أوراق فقد - الدكتور فريد بن عبد العزيز السليم، مكتبة الرشد - ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ = ١٣٦٠م)، تحقيق الدكتور بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤.
- الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الرّجّاجي (ت: ٣٣٧ هـ = ٩٤٩م)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

(ب)

- البحث العلمي مناهجه وتقنياته - الدكتور محمد زيان عمر محمد زياد عمر: البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، مطبعة خالد حسن الطرابيشي، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

- البحث اللغوي عند العرب- الدكتور أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م)، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م.
- بحر العلوم- أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣ هـ = ٩٨٣م)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ = ١٣٤٤م)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد- أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤ هـ = ١٨٠٩م)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة- أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم ابن محمد بن علي الأنصاري النشار (ت: ٩٣٨ هـ = ١٥٣١م)، تحقيق: الدكتور أحمد عيسى المعصراوي، دار النوادر للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١م.
- البرهان في علوم القرآن- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ = ١٣٩٢م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١ هـ = ١٩٨١م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧م.
- البستان في إعراب مشكلات القرآن - أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليميني (ت: ٧١٧ هـ = ١٣١٧م)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية - جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ = ١٥٠٥م)، تحقيق: الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي العراقي، مؤسسة البصائر للدراسات والنشر، العراق - بغداد، تركيا- إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤١ هـ = ٢٠٢٠م.
- البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية - أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي (ت: ٩٨٤ هـ = ١٥٧٧م)، تحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧م.
- البيان والتبيين - أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥ هـ = ٨٦٨م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.

(ت)

- التأويل النحوي دراسة في دلالة الخطاب القرآني - الدكتور حماد بن عبد الله، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس - محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ = ١٧٩٠م)، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).
• التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ = ١٢١٩م) تحقيق: علي محمد البجاوي (ت: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٨م)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- التجويد الميسر - الدكتور أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق - سورية، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ = ١٣٦٠م)، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ = ١٣٤٤م)، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ = ١٢٧٤م)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- تصحيح الفصيح وشرحه - أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت: ٣٤٧هـ = ٩٥٨م)، تحقيق: الدكتور محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م
- التعريفات - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ = ١٤١٣م)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

- التعليقة على كتاب سيبويه- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ = ٩٨٧م) تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث - الدكتور خالد بن سليمان الكندي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) - أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ = ١٣١٠م)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر (ت: ٣٧٠هـ = ٩٨١م)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ = ١٣٤٨م)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.
- التيسير في التفسير - أبو حفص النسفي (ت: ٥٣٧هـ = ١١٤٢م)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرين، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول - تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

(ث)

- ثمار الصناعة في علم العربية- أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري المعروف بالجليس النحوي (ت: في حدود ٤٩٠هـ = ١٠٩٦م)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، (د. ط)، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

(ج)

- جامع الدروس العربية- مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ = ١٩٤٤م) المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- جامع السنن - أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربيعي (ت: ٢٧٣هـ = ٨٨٦م)، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق للنشر، الجبيل - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

- جمع الجوامع المعروف بـ (الجامع الكبير) - جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ = ١٥٠٥ م)، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وآخرين، الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م
- الجمل في النحو - المنسوب إلى أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠ هـ = ٧٨٦ م)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.
- جمل من أنساب الأشراف - أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (ت: ٢٧٩ هـ = ٨٩٢ م)، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.
- جمهرة اللغة - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١ هـ = ٩٣٣ م)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
- الجنى الداني في حروف المعاني - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩ هـ = ١٣٤٨ م)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.
- الجيم - أبو عمرو إسحاق بن مزار الشيباني بالولاء (ت: ٢٠٦ هـ = ٨٢١ م)، تحقيق: إبراهيم الأبياري (ت: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (ت: ١٢٧٨ هـ = ١٨٧٠ م)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد النباعي، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني - أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦ هـ = ١٧٩٢ م)، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.
- الحجة في القراءات السبع - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ = ٩٨٠ م) تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم (ت: ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م)، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- حجة القراءات - أبو زرعة ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد (ت حوالي: ٤٠٣ هـ = ١٠١٢ م) تحقيق: سعيد الأفغاني (ت: ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

- الحجة للقراء السبعة- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ=٩٨٧م) تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
 - الحدود الأنبيقة والتعريفات الدقيقة- أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي (ت: ٩٢٦هـ= ١٥٢٠م)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠م.
 - الحديث النبوي في النحو العربي - الدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
 - حروف المعاني والصفات- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ= ٩٤٩م)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م
 - حصر وتوجيه القراءات القرآنية في كتاب شرح المفصل لابن يعيش نحوياً وصرفياً - الدكتور جمعة طاهر عبد الله النجار، مطبعة السعادة، اسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
 - الحماسة البصرية - أبو الحسن البصري (ت: ٦٥٩هـ= ١٢٦١م)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- (خ)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ= ١٦٨٢م)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م.
 - الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ= ١٠٠٢م)، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
 - الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك ألفية ابن مالك) - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ= ١٢٧٤م)، تحقيق: الدكتور عبد المحسن بن محمد القاسم، دار الميراث النبوي، الجزائر، الطبعة الرابعة، ١٤٤٢ هـ = ٢٠٢١ م.

(د)

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ=١٩١٣م)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- الدر الفريد وبيت القصيد- محمد بن أيذر المستعصي (ت: ٧١٠ هـ=١٣١٠م)، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ=١٣٥٥م)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- الدرس النحوي واللغوي في القصيم (١٣٢٢-١٤٤٢هـ) - الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم، دار التلوثة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.
- دروس في المذاهب النحوية - الدكتور عبده الراجحي (ت: ١٤٣١هـ=٢٠١٠م)، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- الدعاء - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ=٩١٨م)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م
- الدليل إلى المتون العلمية- عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- الديباج- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت: ٢٠٩ هـ=٨٢٤م)، تحقيق: الدكتور عبد الله ابن سليمان الجربوع والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي(ت: ٢٣١هـ=٨٤٥م)، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الازهر، مصر، (د.ط)، ١٣٦١هـ=١٩٤٢م.
- ديوان أبي داؤد الإيادي، جمع وتحقيق أنوار محمود الصالحي والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق الدكتور أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببور سعيد، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق: الدكتور محمد التَّوْنَجِي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ديوان الحسين بن مطير الأسدي، جمعه وقدم له الدكتور حسين عطوان، ملقى أهل الأثر، (د.م) الطبعة الأولى، (د.ت).
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان حُميد بن ثور الهلالي (رحمه الله)، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط)، ١٣٧١هـ = ١٩٥١م.
- ديوان دريد بن الصّمة، تحقيق الدكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: رائنّهت فائبرت، فرانكس شتاينر بفيشبادن، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان الشوقيات - أحمد شوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- ديوان العباس بن الاحنف، شرح وتحقيق: عاتكة الخرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- ديوان العجاج، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

- ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه وقَدَّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ديوان محمود سامي البارودي - محمود سامي البارودي (ت: ١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان معروف الرصافي - معروف الرصافي (ت: ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥)، مراجعة مصطفى الغلاييني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: الدكتور واضح الصمد، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت).

(ر)

- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار - جاز الله الزمخشري (ت: ٥٨٣هـ = ١١٤٤م)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- الرّد على النّحاة - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ = ١١٩٦م)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- رسالة الحدود - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ = ٩٩٤م)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (د.ط)، (د.ت).
- روح البيان - إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (ت: ١١٢٧هـ = ١٧١٥م)، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

(ز)

- زهر الآداب وثمر الألباب - إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري أبو إسحاق الحصري القيرواني (ت: ٤٥٣هـ = ١٠٦١م)، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- زهر الأكم في الأمثال والحكم - أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ = ١٦٩١م)، تحقيق الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

(س)

- السبعة في القراءات - أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ = ٩٣٦م) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ = ١٩٧٩م.
- سر الفصاحة - أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت: ٤٦٦هـ = ١٠٧٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- السلم المروني في علم المنطق - عبد الرحمن الأخضر الجزائري (ت: ٩٥٣هـ = ١٥٤٦م)، تحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- سنن الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت: ٢٧٩هـ = ٨٩٢م)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- سنن الدارقطني - أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ = ٩٩٥م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه - الدكتور خديجة الحديثي (ت: ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م)، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ = ١٢٨٧م)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ = ١٣٦٧م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م)، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- شرح أشعار الهذليين - أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة - القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ = ١٤٩٥م)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

- شرح ألفية ابن مالك (حتى نهاية باب إعمال المصدر)، الشيخ علي بن محمد الزامل (١٤١٨هـ=١٩٩٧م)، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) - زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩ هـ = ١٣٤٩م)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.
- شرح تسهيل الفوائد - جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ=١٢٧٤م)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى (ت: ٩٠٥ هـ=١٤٩٩م)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- شرح ديوان الحماسة - أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي (ت: ٥٠٢هـ=١١٠٩م)، دار القلم - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- شرح ديوان الحماسة- أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ=١٠٣٠م)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ=٢٠٠٣ م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ=١٣٦٠م)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري) - محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ=٢٠٠٧ م.
- شرح شواهد المغني- جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ=١٥٠٥م)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي رفيق حمدان وشركاؤه، (د.م)، (د.ط)، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ- جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ=١٢٧٤م)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ=١٣٦٠م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢ هـ=١٩٧٢م)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ=١٩٦٣م.

- شرح الكافية الشافية - جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني (ت: ٦٧٢ هـ = ١٢٧٤م)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ = ٩٧٩م)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل - موفق الدين أبي البقاء بن يعقوب الموصلي (ت: ٦٤٣ هـ = ١٢٤٥م)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري الموسوم بـ (التخمير) - القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧ هـ = ١٢٢٠م)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت: ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٤م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف - أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ = ١٤٠٥م)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
- شعب الإيمان - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ = ١٠٦٦م)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم - نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣ هـ = ١١٧٨م)، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م.
- شواذ القراءات - رضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانلي (ت: ٥٣٥ هـ = ١١٤٠م)، تحقيق: الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م.

(ص)

- صحيح ابن خزيمة - أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١ هـ = ٩٢٣م)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ت: ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٧م)، المكتب الإسلامي، (د.م)، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م.

• صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ = ٨٧٠م)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م

• صحيح سنن النسائي، باختصار السند - صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

• صحيح مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ = ٨٧٥م) أحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت: ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٧م) مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥م.

(ض)

• ضرائر الشعر - أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ = ١٢٧١م)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م.

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك - محمد عبد العزيز النجار (ت: نحو ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

(ط)

• طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ = ١٣٧٠م)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

• طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي (ت: ٢٣٢هـ = ٧٥٦م)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، (د.ط)، (د.ت).

• طبقات النحويين واللغويين - أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت: ٣٧٩ هـ = ٩٨٩م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١هـ = ١٩٨١م)، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، (د.ت).

(ع)

• عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد - جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ = ١٥٠٥م)، تحقيق: الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م.

• العلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب (دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافعية للإمام الشاطبي) - الدكتور علي سلامة أبو شريف، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

- علل التنثية- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ=١٠٠٢م)، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر، (د.ت).
- علماء نجد خلال ثمانية قرون- سماحة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام (ت: ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م)، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه - أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣هـ=١٠٧١م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م)، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية - عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ=١٠٧٨م)، تحقيق: البدرائي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- العين -الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ=٧٨٦م)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

(ف)

- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني- محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م)، تحقيق: أبي مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق (ت: ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م)، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء - اليمن، (د.ط)، (د.ت).
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية -أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

(ق)

- القياس في اللغة العربية - محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

(ك)

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها- يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (ت: ٤٦٥هـ=١٠٧٣م)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الشارقة - الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

- الكتاب- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ=٧٩٦م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
 - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم- محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ=١٧٤٥م)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ = ١١٤٣ م)، ضبطه وصححه ورثته: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ=١٠٤٥م)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م
 - الكليات - أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ=١٦٨٣م)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- (ل)
- اللآلي في شرح أمالي القالي (ت: ٣٥٦ هـ=٩٦٧م) - أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت: ٤٨٧ هـ=١٠٩٤م)، تحقيق: عبد العزيز الميمني (ت: ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦م.
 - لسان العرب - ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ=١٣١١م)، دار صادر، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ=١٩٩٣م.
 - لطائف الإشارات تفسير صوفي كامل للقرآن الكريم للإمام القشيري -عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ=١٠٧٢م)، تحقيق: الدكتور إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
 - اللغة بين المعيارية والوصفية - الدكتور تمام حسان(ت:١٤٣٢هـ=٢٠١١م)، عالم الكتب، القاهرة - مصر، (د.ط)، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
 - اللحة في شرح الملحّة- محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ=١٣٢٠م)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

(م)

- المبسوط في القراءات العشر - أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت: ٣٨١هـ = ٩٩١م)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- مجاز القرآن - أبو عبدة معمر بن المثني التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ = ٨٢٤م)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.
- مجمع الأمثال - أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ = ١١٢٤م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م)، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (د.ت.).
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ = ١٠٠٢م)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ = ١١٤٨م)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- المحيط في اللغة - صاحب إسماعيل بن عباد (ت: ٣٨٥هـ = ٩٩٥م)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع - ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ = ٩٨٠م)، مكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت.).
- المدارس النحوية - الدكتور شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- المذكر والمؤنث - أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨هـ = ٩٤٠م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، مصر، (د.ط.)، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها - جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ = ١٥٠٥م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- المسائل الحليّات - أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ = ٩٨٧م)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق - دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ) = (١٩٧٩م - ١٩٨٤م).
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار - أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري (ت: ٧٤٩هـ = ١٣٤٩م)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل - الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ = ٨٥٥م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت: ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٦م) وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.
- مشاهير علماء نجد وغيرهم - عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- معاني القراءات - أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: ٣٧٠ هـ = ٩٨١م)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.
- معاني القرآن - أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥ هـ = ٨٣٠م)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧ هـ = ٨٢٢م) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).
- معجم أسر عزيزة - محمد ناصر العبودي، دار الثلوثية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٨ م.
- معجم الشعراء - للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت: ٣٨٤ هـ = ٩٩٤م)، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- معجم الشيوخ - أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت: ٤٠٢ هـ = ١٠١٢م)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- المعجم الكبير - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ = ٩١٨م)، المجلد الثالث عشر، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف وعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، المملكة العربية السعودية، (د.ت).

- معجم اللغة العربية المعاصر - الدكتور أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب - مجدي وهبه وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، (ت: ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م).
- المعجم المفصل في شواهد العربية - الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية - عمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧م)، مكتبة المثنى - بيروت، دار احياء التراث العربي - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المعجم الوسيط - الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- مغالطات لغوية الطريق الثالث إلى فصحي جديدة - عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، مصر، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ = ١٣٦٠م)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ = ١١٠٨م)، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١م.
- المفصل في صناعة الإعراب - أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ = ١١٤٣م) تحقيق: الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ = ١٣٨٨م)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) - بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ = ١٤٥١م)، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠م.

- مقابيس اللغة- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ=١٠٠٤م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح - الشيخ عبد الفاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ=١٠٧٨م)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، جمهورية العراق، (د.ط)، ١٩٨٢م.
- المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ=٨٩٨م)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة(ت: ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- الممتع في صنعة الشعر- عبد الكريم النهشلي القيرواني (ت: ٤٠٥هـ=١٠١٥م)، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية - جمهورية مصر العربية، (د.ط)، (د.ت).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين- شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ=١٤٢٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- منظومة الشبراوي في قواعد فن العربية- نظم الشيخ عبد الله بن محمد الشبراوي المصري (ت: ١١٧١هـ=١٧٥٨م)، تحقيق: الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الأولى، (د.ت).
- الموطأ- مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ= ٧٩٥م)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت: ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥ م
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - الدكتورة خديجة الحديثي (ت: ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م)، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (د.ط)، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

(ن)

- النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها- الدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.
- النحو المصنف- الدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.
- النحو الوافي - عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ= ١٩٧٩م)، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت).

- النشر في القراءات العشر- شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ = ١٤٢٩م)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١م)، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، (د.ط.)، (د.ت.).
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي - الدكتور حسن خميس الملح، دار الشروق، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) - أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المَجَاشِعِي القيرواني (ت: ٤٧٩هـ = ١٠٨٧م)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م
- النهاية في غريب الحديث والأثر- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ = ١٢١٠م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- نهج البلاغة -الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، جمعه الشريف الرضي، ضبط نصه وابتكر فهرسه العلمية: الدكتور صبحي الصالح، دار الكتاب المصري- دار الكتاب اللبناني، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

(هـ)

- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك -الدكتور صبيح التميمي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ = ١٥٠٥م)، تحقيق: عبد الحميد هندائي، المكتبة التوفيقية - مصر، (د.ط.)، (د.ت.).

(و)

- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة- أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ = ١٠٥٥م)، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م.

ثالثاً- البحوث والنصوص المنشورة في الدوريات:

- اختيارات الشيخ ابن عثيمين النحوية في شرح ألفية ابن مالك- الدكتورة عائشة بنت مرزوق بن حامد الهبيبي، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، العدد (١٨)، الجزء الخامس، جمادى الأولى، ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.
- استصحاب الحال في أصول النحو (قراءة ورأي) - عبد المهدي الجراح ومهدي الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٧)، العدد (٣)، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- تيسر النحو عند العثيمين في شرحه لألفية ابن مالك- الدكتور الوليد حسن علي مُسَلَّم، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة التاسعة، العدد (١٩)، ١٤٤١هـ=٢٠٢٠م.
- الحدود في النحو- أبو الحسن الرماني (ت: ٣٨٤هـ = ٩٩٤م) - تحقيق: بتول قاسم ناصر، كلية الآداب، جامعة بغداد، منشور في مجلة المورد، جمهورية العراق - بغداد، المجلد (٢٣)، العدد (١)، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- الحمل على النقبض في النحو العربي- الدكتور عبد السلام مرعي جاسم، مجلة العلم والتربية، جامعة الموصل- العراق، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.
- العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين- رزقي جوميلار، مجلة الآداب، قسم دراسات غرب آسيا، كلية العلوم الثقافية، جامعة حسن الدين، اندونيسيا، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ١٤٤١هـ=٢٠١٩م.
- من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق- ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ = ١٢٧٤م)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة السنة التاسعة والعشرون، العدد (١٠٧)، (١٤١٨ - ١٤١٩هـ) = (١٩٩٨ - ١٩٩٩م).
- من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية- عبد الله ربيع، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، العدد (٩)، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري - الدكتور سامي عوض ويوسف عبود، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية- سورية، المجلد (٣٦)، العدد (٥)، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
- النحو بين التجديد والتقليد- الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة (ت: ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (٦)، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

رابعاً- المصادر من المواقع الإلكترونية:

- الاختلاف: مفهومه في اللغة والاصطلاح وفي القرآن الكريم والفرق بينه وبين الخلاف - حمزة شلهأوي:

<https://www.alukah.net/culture/0/166610/>

- العامل في الفكر النحوي- الدكتور خالد حسين أبو عمشة:

http://cp.alukah.net/web/literature_language/1179/113015

- قناة (الدرر الأدبية أبو خالد) في منصة اليوتيوب:

https://youtu.be/UMLI3lqNsNA?si=qg_4hQQOtn54Ex4G

- لمحة عامة عن المعهد العلمي في عنيزة:

<https://units.imamu.edu.sa/shis/Onaiza-inst/profile/Pages/default.aspx>

- محادثة الأخيار - الدكتور سليمان بن ناصر العبودي، نشرة مُلهم البريدية، العدد (٢):

https://gohodhod.com/@nashrat_molhem/issues/7518

- منصة (إكس) تويتر سابقاً صفحة الدكتور محمد المرعول:

https://twitter.com/DR_m_almarool/status/1069673912886267906?t=3oeKiNxzNUUA1M4lhGxLA&s=07